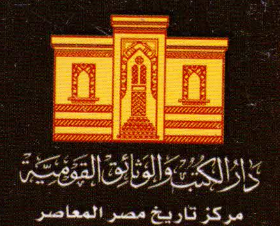


مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر النهضة

كتابة تاريخ مصر .. إلى أين.. ؟

أزمة المنهج ورؤى نقدية





د. رءوف عباس حامد


مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

كتابة تاريخ مصر .. إلى أين.. ؟

أزمة المنهج ورؤى نقدية



الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

كتابة تاريخ مصر .. إلى أين.. ؟

أزمة المنهج ورؤى نقدية

تأليف

أ. د. رءوف عباس حامد

إعداد

د. ناصر أحمد إبراهيم

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ. د. محمد صابر عرب

حامد، رءوف عباس.

كتابة تاريخ مصر .. إلى أين..؟: أزمة المنهج ورؤى نقدية/ تأليف رءوف عباس حامد، إعداد ناصر أحمد إبراهيم.- القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2009-

356ص ؛ 24 سم. . (مصر النهضة).

تدمك 3 - 0634 - 18 - 977

١ - مصر. تاريخ. العصر الحديث (١٨٠٥ -).

٢ - التأريخ.

أ - إبراهيم، ناصر أحمد (مصر) ب - العنوان.

٩٦٢,٠٣

---

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٩/١١٠٤٢

I.S.B.N. 977 - 18 - 0634 - 3



الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر النهضة

سلسلة دراسات علمية فى تاريخ
مصر الحديث والمعاصر

الآراء الواردة بالنص لا تعبر عن رأى هيئة التحرير ولكن تعبر عن رأى المؤلف

أسس هذه السلسلة
أ.د. يونان لبيب رزق
عام/ ١٩٨٣

للمراسلات / مركز تاريخ مصر المعاصر/ دار الكتب والوثائق القومية/ كورنيش النيل . رملة بولاق .

على سبيل التقديم

طوال أكثر من أربعين عامًا كان الدكتور رءوف عباس علامة بارزة فى حياتنا الثقافية ، وعلى الرغم من تخصصه الدقيق كأستاذ لتاريخ مصر المعاصر ؛ لكنه كان أستاذًا مختلفًا ، سواء من حيث اهتماماته الثقافية والفكرية والسياسية ؛ أو من حيث مواقفه الإنسانية ؛ فقد كان رءوف عباس نموذجًا للأستاذ بكل ما تعنيه الكلمة .

وإذا كانت وفاته تعد خسارة كبيرة لمجتمع المؤرخين ، لكن مصر قد فقدت برحيله واحدًا من أبنائها المخلصين والبنّائين الكبار فى مجالى الفكر والثقافة ؛ فضلاً عن خدماته الجليلة التى قدمها لدار الكتب والوثائق القومية ، سواء فيما يتعلق بترأسه للجنة العلمية بدار الوثائق ؛ أو إسهاماته الجليلة فى فيما يتعلق بالنشر فى المجالين التاريخى والوثائقى .

وإذا كان المجتمع الثقافى المصرى والعربى يعرف أعمال رءوف عباس الأكاديمى والمؤرخ ؛ لكن دار الكتب والوثائق القومية قد رأت نشر بحوث ودراسات لم يسبق نشرها له ، وقد قام على إعدادها ودراستها أحد تلاميذه النابهين وهو الدكتور ناصر أحمد إبراهيم .

وإذا كنا نقدِّم فى هذا الإصدار أعمالاً جديدة للدكتور رءوف عباس ، فإننا نرى أنها تمثل فى مجملها خلاصة تجربته الأكاديمية والثقافية ، إذ إنها قد كتبت فى مجملها خلال العشر سنوات السابقة لوفاته . إننا إذ نقدم هذه البحوث ، فإننا نقدم فكر ورؤى وخبرة أستاذ ظل لأكثر من أربعة عقود قارئًا ودارسًا ومتابعًا ومهمومًا بقضايا مجتمعه .

إذا كان رءوف عباس قد رحل بجسده ؛ لكن ستبقى أعماله وتلاميذه وذكراه التى لن ينساها الوطن ، تقديراً لأستاذ شامخ كان أحد العلامات البارزة والمضيئة فى مجتمعنا المصرى .

وعلى أية حال فإن هذه البحوث الرصينة تعد بمثابة تعريف حقيقى لأستاذ عظيم أحبَّ وطنه ، وأخلص فى أداء رسالته حتى الرمق الأخير من حياته .

د . محمد صابر عرب

إبريل ٢٠٠٩

كلمة قبل البدء

يضم هذا الكتاب باقة من أوراق كتبها الراحل العظيم والمفكر الكبير الدكتور رءوف عباس حامد، الذى يعد بحق من ألمع الأساتذة المشهود لهم بالكفاءة والتفرد فى ساحة الفكر والثقافة فى مصر والوطن العربىعلى سواء، وذلك لما خلفه من انتاج أكاديمى متميز، كمًا وكيفًا، شكّل فى مجمله فيضًا معرفيًا أصيلاً، حتى ليصعب على أى باحث فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، أن يتجاوز هذا الإنتاج لما فيه من نظرات ومراجعات ورؤىً فكرية ونقدية، تثير دومًا التساءولات وتطرح التفسير الجديد المدعم بالشواهد الوثائقية والأدبية الأصيلة. وهو فوق ذلك كان إنسانًا جميلاً نبيلاً، ومربيًا فاضلاً، تجاوزت عنده الأستاذية مفهوم الرعاية العلمية البحتة إلى ما يتعلق بالرعاية الأبوية الحانية، فتجده دومًا مهمومًا بحال تلاميذه، حريصًا على صالحهم، ساعيًا إلى إزالة ما يعترضهم من عوائق وعراقيل، ناسجًا معهم علاقةً حميميةً من نوع خاص، جعلت منه نموذجا للأستاذ الأكاديمى الحق، الذى يفيض بعلمه وسخاء كرمه على تلاميذه، ويحظى باحترامهم لشخصه وبإكبارهم لذاته معلما فاضلاً وأستاذًا مهابًا ونموذجًا يقتدى به. وأحسب أنه سيظل يحيا على الدوام فى ذاكرتنا، وستظل إنجازاته العلمية باقية حية فى وجدان أمتنا وضميرها.

ولمًا كانت دراسات هذا الأستاذ وبحوثه ومقالاته تعد من ذخائر الفكر العربى المعاصر، لما لها من قيمة كبيرة ومتميزة، ولما تمثله من إضافة نوعية فى مجال الكتابة التاريخية المعاصرة، فإنه يجدر بنا أن نعمل على حفظ هذا التراث الفكرى والمعرفى الأصيل، وإتاحته لأجيال من القراء والمهتمين بالتاريخ وأيضا للكوادر الشابة من الباحثين الذين لم يكن لهم حظ التتلمذ على يديه، وذلك واحد من الأهداف التى يرمى إليها هذا الكتاب: ويكون من المفيد لشباب الباحثين تجميع بعض من مقالاته وبحوثه، وخاصة ما تعلق منها بمجال الكتابة والنقد التاريخى، للتعرف على مدرسة فكرية متكاملة، جسدتها أعمال هذا الأستاذ المرموق وكتاباته، فضلاً عن أبناء جيله - جيل الستينيات - أمثال عاصم الدسوقى، وعلى بركات، وعبد الرحيم عبد الرحمن، وعبد الخالق لاشين وغيرهم، والذين تفخر المكتبة العربية بما أنجزوه من أعمال وكتابات قيمة.

وإنه لحقيق بنا أن نقوم بوقفة مع الذات، نتبصر من خلالها قيمة هذا الإنتاج الأكاديمى، وأن نطرحه للدراسة والمناقشة، نستكشف اتجاهاته وتأثيراته ودوره فى مجال الكتابة التاريخية المعاصرة، التى شهدت على يد هذا الجيل نقلةً نوعيةً متميزةً، تحولت معها الكتابة التاريخية من دائرة التاريخ السياسى أو التاريخ "الفردى البطولى" إلى الدائرة الأوسع نطاقا التى تشمل التأريخ للمجتمع وحركة القوى الاجتماعية فيه، وشبكة العلاقات الرأسية والأفقية داخله بكل تناقضاتها، وتحليل البنية الاجتماعية لفهم الطبيعة المعقدة للنظم والتقاليد والأعراف، إلى جانب دراسة تطور البناء الاقتصادى بكل ما يتضمنه من قوى الانتاج وعلاقات الانتاج، وتأثير شكل الملكية وما يرتبط بها من ممارسات على تشكيل العلاقة بين الناس فى عملية الإنتاج الاجتماعى والثقافى ...إلخ. وهى المدرسة التى اصطلح على تسميتها بمدرسة التاريخ الاجتماعى التى كان هو رائدها الأول منذ عقد الستينيات.

وتجدر الإشارة إلى أن اهتمامات الدكتور رءوف عباس بمناهج كتابة التاريخ قد اتخذت أشكالاً مختلفة: إذ قد حاول من ناحية الاستفادة من متابعته ودرايته العميقة بما كان يُنشر فى الدوائر الأكاديمية العالمية من كتابات وبحوث حول إشكالية الكتابة التاريخية، وتعدد وتجدد مدارس التفسير التاريخى، والاتجاه إلى اختبار فروضها وأطرها الفكرية فى دراساته ومؤلفاته المتعددة بصورة عملية، ومن ناحيةٍ أخرى اهتم بأن يقدم للقارىء العربى إضاءات حول أحدث المناهج النقدية التى طُرحت فى كتابات حديثة، ومن ناحية ثالثة، وربما الأكثر أهمية، اهتمامه بتحليل الوضع الراهن للكتابة التاريخية فى مصر والوطن العربى، وذلك عبر عدة مقالات، ناقش فيها أوجه القصور المنهجى الذى اعترى كثيرا من الكتابات المعاصرة، والتى أرجع أسبابها إلى غياب الوعى بوظيفة التاريخ، وإلى نقص ثقافة المؤرخ واختلاط المفاهيم لديه، وسوء التقدير لأدوات الكتابة التاريخية، وضعف التواصل المعرفى مع العلوم الإنسانية الأخرى.

ولم يأت اهتمام الدكتور رءوف عباس بالمنهج والكتابة التاريخية من فراغ، ولكن من جراء متابعته لتيارات الكتابة التاريخية وحالها فى مصر والوطن العربى: فكان هناك (قبل الستينيات) تيار يركز الاهتمام على دراسة السلطة كمحور أساسى فى الكتابة، ويشغل دور الفرد أو النخبة (حكاما وملوكًا) المساحة الرئيسة فى معظم

إنتاجهم الأكاديمي، في حين ظلت بنية المجتمع الذي أفرز هذه السلطة - وكذا مكوناته الاجتماعية، وشبكة علاقاته الاجتماعية - بعيدة عن مجال تلك الدراسات التي اتسم أسلوبها بالطابع السردي . ولما كان الدكتور رءوف عباس وابناء جيله أوفر حظا في معاصرة ثورة يوليو واستيعابها، وما اتصل بها من تغييرات اجتماعية عديدة، فقد كان أكثر تأثرا بطبيعة هذا المناخ الاجتماعي الجديد؛ ومن ثم بدأ هذا الجيل في الاهتمام بالبحث في موضوعات جديدة، تتصل بالمجتمع وبالظواهر والقوى الاجتماعية فيه، وذلك في محاولة لفهم مسار الحركة التاريخية وآلية وعوامل التغير والتطور فيها. وهكذا كان لابد لهذا التيار الجديد في الكتابة من استخدام أدوات منهجية مغايرة للأُطر السائدة آنذاك. وكانت مدرسة التفسير المادي الماركسي هي الأكثر مناسبة لهذا الاتجاه الباحث عن تفسير لدور البنية الأساسية في صياغة حركة المجتمع المصري الحديث بكل أبعادها؛ وتحليلها اعتمادا على الوثائق الأرشيفية والمصادر الأصلية.

إن هذه الرحلة التي قطعها الدكتور رءوف عباس وأبناء جيله بكل إنجازاتها وتحدياتها جديرة بأن تكون موضوعًا أساسيًا لمراجعة الذات لنفسها(المدرسة المصرية)، وأن نتبنى حوارا مفتوحًا ومتصلاً حول تلك التجربة الرائدة، نستلهم منها الحماس في التجديد، ونستضيء بخلاصة خبرة لها وزنها وقيمتها، كيما نتفادى تكرار العثرات، ونتجنب ما واجهوه من صعاب وتحديات، لننطلق بخطى ثابتة، ونحن مزودين بنصائح وتوجيهات سديدة من عمق تجربة هذا الجيل، إلى تطوير آفاق الكتابة التاريخية، ومستفيدين، من ناحية أخرى، بما تحقق من طفرات علمية في مجال الكتابة التاريخية على الصعيد العالمي.

وأحسب أن ذلك جدير بأن يحقق لدينا تراكما معرفيا بطبيعة التطورات التي قطعتها المدرسة التاريخية العربية عموما والمصرية على وجه الخصوص؛ ليصبح لدينا رصيد من الخبرة والمعرفة بمناهجنا وإنجازاتنا في هذا المضمار. وللحقيقة فإن جميع الدوائر الأكاديمية العالمية تجري بصفة مستمرة مراجعات فكرية ونقدية لمسار الكتابة التاريخية وموضوعاتها وحصادها في كل فترة زمنية معينة، تدرس مجال الخبرة في الكتابة والتوظيف الفلسفي للنظريات والأفكار الجديدة، بوصفها مجالاً أساسيًا في تطوير الكتابة االتاريخية.

وفي هذا الإطار جاءت فكرة هذا الكتاب الذي عكفت على تجميعه شهورًا طويلةً، منذ وفاته – رحمه الله – قبل عام مضى، وأعترف بفضل أسرته الكريمة التي ذللت كثيرا من الصعاب خلال مرحلة البحث عن المقالات والبحوث التي لها صلة بقضايا المنهج والكتابة التاريخية، والتي يُشهد له فيها بإسهاماته التنويرية الجادة الرصينة والمتفردة : فالرجل لم يكن حاصرًا نفسه في مجال التأليف التاريخي، وإنما كان مهمومًا – بدرجة عميقة – بحال الكتابة التاريخية نفسها، ومناهجها المتعثرة عندنا عن اللحاق بالتطورات المتلاحقة في ميدان الفكر الفلسفي التاريخي ومدارسه المختلفة، وهو ما عدَّه بمثابة " أزمة متفاقمة"، أصابت المؤرخين في مصر والعالم العربي بـ"الإفلاس المنهجي"؛ نتيجة العزوف عن متابعة أحدث ما يطرح من كتابات في حقل التخصص، والتهيب من ارتياد المجالات الجديدة في الكتابة، وإهمال التسلح بالأدوات البحثية اللازمة لكل دراسة، والميل الجارف – في مقابل ذلك – إلى السرد الصارم أو ما يعرف بأسلوب "القص التاريخي" الذي انتج أطروحات ضخمةً وعديدةً وصفها " بالتورم السرطاني للمعلومات دون الخروج بنتائج"، ومن ثم كانت المحصلة النهائية لأزمة المنهج " تضخمًا في الإنتاج وضآلة في المعرفة" على حد قوله.

الرجل إذًا كان من القلائل المهمومين بقضية المنهج في الكتابة التاريخية، باعتبارها قضيةً أساسيةً أو كما يقال:" قضية القضايا " Causa Causarum، يتعين على كل المشتغلين بالكتابة التاريخية في مصر والعالم العربي مراعاتها، والتنبه إلى المخاطر الجسيمة التي يمكن أن تتمخض عن تواصل إهمالنا لها، أو النظر إلى مجال التأليف فيها على أنه من باب الترف الفكري أو من باب التحذلق؛ فالقضية كبيرة؛ لأنها في التحليل الأخير قضية "التفسير التاريخي" الذي هو لب عملية الكتابة وغرضها الأساسي. لذلك لا عجب أن مثلت هذه المسألة محورًا أساسيًا في شواغله الفكرية، والذي تدل عليه بوضوح تام سلسلة المقالات والبحوث التي يضمها هذا الكتاب، وهي المقالات التي تكشف عن أصالة في التناول والمعالجة، وحرفية ماهرة في تحليل أبعاد المشكلة (المزمنة)، وتشخيص دقيق لمواطن عللها، واضعا بذلك تجربة كتابة تاريخنا القومي، على مدار القرن العشرين، في المرآة، ولافتا الانتباه في الوقت نفسه إلى موقعها المتراجع زمنيًا بقدر ما يطورغيرنا آفاقه المنهجية وأدواته البحثية.

بيد إنه من ناحية أخرى لم يكتف بعرض مواطن الداء وتشخيصها، ومكمن العلل فى المشكلة، فليس هدفه على الإطلاق إبراز السلبيات أو جلد الذات، وإنما إتاحة الفرصة لإعادة النظر فى أسلوب تكوين المؤرخين المصرى والعربى على حد سواء، سعيًا إلى الإرتقاء بالبحث التاريخى فى مصر والوطن العربى. ومن هنا كان احتفاله بتقديم بعض الحلول الأساسية التى يمكن فى حال الأخذ بها معالجة بعض مسببات ظاهرة القصور المنهجى عندنا، مشددًا فى الوقت نفسه على ضرورة فتح النقاش حول طريقتنا فى الكتابة فى كل مرحلة نقطعها، ومراقبة الذات على ضوء المقاربة المتواصلة والمستمرة والمتفاعلة مع ما تقطعه الدوائر العلمية الأكاديمية من تقدم وما تحرزه من تطور فى مجال الفكر الفلسفى التاريخى؛ والانفتاح على كل جديد فى هذا الحقل المعرفى الهام؛ آملا فى المستقبل أن يكون لنا مساهمة فعالة فى الإنتاج الفكرى والتنظيرى، بما يليق بمكانتنا وثراء تجربتنا التاريخية الطويلة، ولا نظل مجرد مستهلكى أفكار ونظريات ينتجها الآخرون، ثم نندب حظنا جراء معاناتنا من تشويه تاريخنا وعدم فهمه واستيعابه بالصورة الموضوعية المطلوبة؛ طالما ظللنا نجتر من الآخرين ما ينتجونه فى مجال التنظير والمنهجيات.

ذلك هو المغزى الأساس من سلسلة المقالات التى فاض بها قلم هذا الأستاذ الجليل حول قضية المنهج وإشكالية الكتابة التاريخية، والتى نعيد اليوم نشرها مجمعة فى ثوب قشيب، إيمانًا بأن ضمها فى كتاب واحد سوف يزيد من وضوح المشكلة، ويبرز أبعاد الأزمة، وخطورة تفاقمها المستمر، ويكشف مزالقها وعثراتها، ويُكثف من درجة وعينا بضرورة البحث عن حلول ناجعة لها، والإفادة من تجارب الآخرين الذين أحرزوا تقدما ملموسا فى مواجهتها.

****

ويتضمن الكتاب خمسة فصول أساسية، يضم كل فصل منها عددا من المقالات، حاولنا قدر استطاعتنا المواءمة بينها فيما يخدم الفكرة الرئيسة التى تعالجها كل مجموعة منها. فيدور الفصل الأول منها حول أزمة المنهج وكتابة تاريخ مصر" ويشتمل على أربع مقالات، عالجت أزمة الكتابة التاريخية وجوانب القصور المنهجى فيها، وكيفية تجاوزها، والتشجيع على ارتياد الكتابة فى المجالات

الجديدة فى التأليف التاريخى، كمجال التاريخ الآنى والاستشرافى والتاريخ الشفهى على سبيل المثال، مع التسلح بالبناء النظرى الذى تفيض به الثورة العلمية الهائلة فى مناهج العلوم الإنسانية الأخرى ذات الصلة بالتاريخ.

ويتناول الفصل الثانى كتابة تاريخ مصر.. قراءة نقدية فى الأطر النظرية، ويضم أربع مقالات أيضا، تناولت إشكالية التفسير المستند إلى أطر نظرية، موضحا خطورة الإنبهار بالبناء النظرى المحكم، وسحب تاريخ المجتمع، أى مجتمع، على قالبها، مبينا خطورة تطبيق النظرية بحذافيرها دون مراعاة الظروف الموضوعية لتطور كل مجتمع، وتباين الموروث الثقافى والاجتماعى، وتفاوت درجة الاستجابة للتحديات التى يتعرض لها كل مجتمع : فالنظرية لا تقدم سوى تفسير من منظور أحادى النظرة، يتسم بالصرامة والتعميم؛ حيث يعمل أصحابه على التقاط المادة التاريخية التى تتفق مع " القالب النظرى " الذى يروجون له، ويستبعدون فى المقابل عشرات الدلائل والشواهد التى تتناقض مع أسس النظرية، مما يجعلنا فى النهاية أمام " منتج مشوه " لا يساير الواقع التاريخى. وفى هذا الصدد قدم نماذج للدراسات التى حاولت تفسير تاريخ مصر فى الحقبة الحديثة من منطلق نظريات معينة، فبيَّن عدم ملائمتها لتفسير اتجاهات تطور المجتمع المصرى، وإن لم ينكر أهميتها فى فتح باب الجدل المنهجى، وفى الاستفادة منها كأدوات فى التفسير دون الالتزام بالهيكل النظرى لها.

وجاء الفصل الثالث متضمنًا لبعض القراءات والمراجعات الفكرية التى سجل فيها الدكتور رءوف عباس تخليه عن آراء كان يعتبرها من الحقائق الثابتة المؤكدة، مثل مسألة التدهور التى ألمَّ بالمجتمع المصرى فى العصر العثمانى، وكيف أن هذه النظرة التى روجت لها الأدبيات الاستشراقية كانت وراء استمراريتها على مدار القرن العشرين تقريبا، محللا الظروف التاريخية وراء رواج هذه المغالطة التاريخية التى شاعت فى الوسط التاريخى واكتسبت قوة خطاب الحقيقة. ومن غير شك إن دلالة مثل هذه المراجعات تبين مدى مرونة هذا الأستاذ فى تقبلـه تجديد نظرته لفترة أثبتت الدراسات الحديثة أهميتها وأكذوبة ما شاع عنها من مغالطات. والدلالة الأكثر أهمية أن الكتابة التاريخية يتعين أن تتطور على ضوء الدراسات الجديدة التى تستعين بأدوات بحثية ومنهجية جديدة، وأن هذه السمة هى من أهم ما يميز هذا الفرع من العلوم الإنسانية.

أما الفصلان الأخيران الرابع والخامس، فيتناولان دراسات أجراها الدكتور

رءوف عباس على المجموعات الوثائقية المختلفة المتعلقة بتاريخ مصر المعاصر فى النصف الأول من القرن العشرين، وكيفية التعامل مع هذا النمط من الكتابة من الناحية المنهجية فى ضوء ضوابط معينة تضمن سلامة ومصداقية التعامل مع مصادره المتنوعة. ومن الحقائق التى يجدر ذكرها هنا أن الدكتور رءوف عباس كان من القلائل الذين أعربوا عن مخاوفهم من كتابة تاريخ الحقبة المعاصرة بسبب ما يعانيه المؤرخون المتخصصون فى هذا المجال من الكتابة من ندرة المصادر الوثائقية وتشتتها، لذلك آل على نفسه أن يبذل ما وسعه من جهد فى توفير ما استطاع جمعه ونشره من المجموعات الوثائقية الخاصة بتاريخ هذه الحقبة الهامة من تاريخ المجتمع المصرى، وبصفة خاصة تلك المجموعات المودعة فى دور الأرشيفين البريطانى والأمريكى والتى تقصر أيدى الباحثين عن الوصول إليها أو فهمها فهمًا دقيقًا، فكان يعكف على تصوير الكثير من ملفاتها وتقاريرها، ثم العناية بدراستها وترجمة بعضها ونشره فى الدوريات المختلفة. وكان يستغل مثل تلك المناسبات لتقديم ملاحظاته النقدية على تلك المجموعات فى ضوء خبرته العميقة بالتاريخ المعاصر ومصادره المختلفة.

وبعد، فإن الكتاب بمقالاته المتنوعة يقدم إطلالةً واسعةً على تجربة الكتابة التاريخية فى مصر خلال القرن العشرين، وما اعتراها من قصور حاول التنويه إليه، والتشديد على أهمية فتح باب النقاش حولها وإعطاء دفعة قوية للاهتمام بها. وإننى لآمل أن يفيد شباب الباحثين وطلبة الدراسات العليا من هذا الجهد الكبير والمتميز الذى قدمه أستاذ الجيل رءوف عباس، كما يحدونى الأمل فى أن يفتح الكتاب شهية المتخصصين فى أقسام التاريخ بالجامعات العربية إلى إعطاء قضية الكتابة التاريخية حقها من الدراسة والنقد والمراجعة، لعلنا نتمكن فى يوم قريب بإذن الله من الإرتقاء بمستوى الكتابة التاريخية عندنا على النحو الذى يجعلها مواكبة لأحدث التطورات المنهجية على الصعيد العالمى.

والله والوطن العزيز من وراء القصد

د. ناصر أحمد إبراهيم

القاهرة إبريل 2009

الفصل الأول

حول أزمة المنهج فى كتابة تاريخ مصر

ملاحظات منهجية حول كتابة تاريخ مصر(*)

لم يحظ بلد من بلاد الدنيا بما حظيت به مصر من تاريخ عريق، فتاريخ مصر وتاريخ الحضارة الإنسانية وجهان لعملة واحدة، ولا يكاد أحد على وجه الأرض يدرس تاريخ الحضارة بمعزل عن تاريخ مصر، ودور الإنسان المصرى فى صنع الحضارة معروفة ومشهود. فلا يخلو متحف من المتاحف العالمية الكبرى من آثار الحضارة المصرية القديمة أو الوسيطة، تلك الآثار التى تقدم الدليل الناصع على الدور التى لعبته مصر فى منطقتها والعالم من حولها منذ أقدم العصور، فأثرت فى حضارات الشرق الأدنى كما أثرت فى حضارات البحر المتوسط، وانتقلت المؤثرات المصرية القديمة من بلاد الرافدين إلى فارس حتى بلغت الصين. كما لعبت تلك المؤثرات دورا كبيرا فى إثراء الحضارتين اليونانية والرومانية القديمة. ولعبت مصر دورا رائد فى الحضارة الإسلامية عمرانا وفكرا وفنا وثقافة، وكانت لمصر خصوصيتها فى إطار الحضارة الإسلامية، وكان لها عطاؤها الخاص فى شتى الميادين. وحين أطل الشرق العربى على العالم الحديث، جاءت إطلالته من خلال تجربة التحديث المصرية فى القرن التاسع عشر، وعن طريق مصر تعلم العالم العربى كيف يوائم بين تراثه العريق وثمار التجربة الحضارية الغربية.

ورغم هذه التجربة التاريخية الغنية، واستمرارية التاريخ المصرى منذ كان هناك تاريخ مكتوب، فإن كتابة تاريخ مصر تعانى أزمة منهجية ماثلة للمعنيين بالحركة الثقافية فى مصر خاصة، والحركة الثقافية العربية عامة، فما تعانيه كتابة تاريخ مصر تشكو منه كتابة التاريخ العربى عامة غير أن مصر تنفرد بظروف بيئية خاصة تميزها على البلاد العربية فى المشرق والمغرب على السواء. هذه الأزمة المنهجية ترجع فى تقديرنا إلى غياب الوعى بوظيفة التاريخ، كما ترجع إلى

(*) مقال نُشر فى مجلة فكر، العدد (6)، يونيو 1985، [ص ص 111 – 118] .

النقص فى ثقافة المؤرخ، اختلاط المفاهيم عنده، وسوء التقدير لأدوات الكتابة التاريخية، وسوف نتناول هنا أبعاد هذه الأزمة من واقع الخبرة فى معاناة الكتابة فى تاريخ مصر.

وظيفة التاريخ :

والمكتبة العربية فقيرة عموما فى دراسة مناهج البحث فى العلوم الإنسانية عامة والتاريخ خاصة، وأغلب الكتب القليلة المتاحة فى منهج البحث التاريخى إما مترجمة أو مصاغة من أفكار كتاب أوربيين بعينهم، والمترجم والمؤلف فيها يعكس التأثر بليبرالية القرن التاسع عشر وفلسفتها ورؤيتها للكون[1]، ولذلك لا نجد تحديدا علميا واضحا لوظيفة التاريخ فى تلك الكتب التى أثرت ولا زالت تؤثر فى أجيال متعاقبة من المشتغلين بكتابة التاريخ، ولا نجد سوى عبارات عامة كالقول بأن التاريخ يعنى بدراسة الإنسان والزمان أو أن التاريخ ذاكرة الإنسانية ومحصلة تجاربها التى تستلهمها فى حاضرها، أو القول بأن عظة الماضى وعبرته التى يهتدى بها الناس فى حاضرهم ومستقبلهم.. إلى غير ذلك من تحديدات عامة وسطحية لوظيفة التاريخ.

ويرتبط بهذا الفهم الخاطئ لوظيفة التاريخ، كما تحددها كتب منهج البحث التاريخى التى تضمها المكتبة العربية مترجمة ومؤلفة، خلط فى تناول التاريخ ذاته، والاهتمام بالتطور السياسى مثلا وتغليبه على ما عداه وربط التغيرات الاجتماعية والاقتصادية بالممارسات السياسية مما أفقد التاريخ نفسه وحدته العضوية؛ فهناك مصر فرعونية وأخرى بطلمية، وثالثة بيزنطية، ورابعة إسلامية.. الخ. وحتى تاريخ الإسلام فى مصر تم تناوله من خلال هذا المنهج التفككى أو اللامة – إن شئنا الدقة فى التعبير – فهناك مصر عصر الولاه ومصر الطولونية ومصر الأخشيدية ثم مصر الفاطمية فالأيوبية بالمملوكية فالعثمانية.

وهكذا يقع قارئ تاريخ مصر فى حيرة من أمره، فكان السلطة السياسية فى مصر تغير صبغة البلاد، فتبدو للناظرين مختلفة تماما عنها قبلهم، وكأن الإنسان

المصرى يعيش ويتحرك وينتج ويفكر بقرار من الحاكم، ووفق مشيئته. وللأسف امتدت هذه العدوى إلى كتاب السياسة فوجدناهم يقسمون مصر المعاصرة إلى مصر عبد الناصر ومصر السادات ومصر مبارك.

وغاب عن هؤلاء وأولئك أن مصر مجتمع بناه المصريون في عما؟؟ تاريخية استغرقت ما يزيد على ستين قرنا من الزمان، مجتمع جاء نتاجا لتفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية وتطويعه لها. وعبر تلك القرون البعيدة، كانت الزراعة نشاطه الاقتصادى الرئيسى، ومن خلال العلاقة الجدلية بين الإنسان والأرض رسمت خطوط المجتمع المصرى وتشابكت وتحدد نظامه السياسى وفكره : ثقافة وتقاليد.

وما التاريخ إلا دراسة لحركة المجتمع من شكل معين إلى شكل آخر نتيجة ما يلحق بنيته الأساسية من تغير ينعكس على بينته الفوقية وتلك وظيفة التاريخ، فهو يتتبع عملية التطور فى المجتمع، فيرصد التغيرات الكمية فى البنية الاقتصادية وما يترتب عليها من تغيرات كيفية يكون لها تأثيرها على البنية الاجتماعية، وما يفرزه هذا التغير من آثار على البنية السياسية وعلى الأفكار. وبعبارة أخرى يعالج التاريخ المجتمع باعتباره كائنا عضويا يتغير من حال إلى حال نتيجة عوامل موضوعية.

هذه الرؤية لوظيفة التاريخ لازالت غائبة – للأسف الشديد- عند الكثيرين من المؤرخين العرب، وتمثل الإشكالية المنهجية الأساسية التى تعد مسئولة عن أزمة الكتابة التاريخية فى العالم العربى كله. تلك الأزمة الناجمة عن عدم الوعى باستمرارية تاريخ الجماعة البشرية التى ترتبط ببيئة معينة، ومن ثم النظرة الجزئية إلى نتف من مظاهر التطور دون الأخرى فى الاعتبار بالصورة التركيبية لهذه المظاهر والعلاقة الجدلية بينها وبعضها البعض.

ولعل الفهم الخاطئ لوظيفة التاريخ مسئول عن استباحة الخوض فيه فى بلادنا لكل صاحب قلم بغض النظر عن ثقافته وتكوينه العلمى والفكرى وهنا يختلط مفهوم "الرواية" و"السيرة" بالتأريخ، وأصبح كل من يكتب عن ظواهر الماضى

يعتبر نفسه فى عداد المؤرخين، وهذا يقودنا إلى العامل الثانى فى أزمة الكتابة التاريخية.

نقص ثقافة المؤرخ :

فالنقص فى ثقافة كتاب التاريخ عندنا يرتبط بالفهم الخاطئ لوظيفته، فانطلاقا من المفاهيم العامة الخاطئة سالفة الذكر، كانت برامج دراسة التاريخ فى جامعاتنا تحشو أذهان الطلاب بموضوعات مختلفة من التاريخ دون اهتمام كاف بالعلوم المساعدة التى يجب أن يتزود بها دارس التاريخ الذى يفترض فيه الاشتغال بالكتابة التاريخية كالاقتصاد والتغير الاقتصادى وعلم الاجتماع والتغير الاجتماعى وسوسيولوجيا المعرفة، وعلم السياسة وتطور النظم السياسية، والفن والتذوق الفنى وعلم الجمال وغيرها من علوم أصبحت ألزم ما تكون للمؤرخ. فإذا كنا لا نتصور طبيبا لا يعرف شيئا فى الكيمياء أو الفيزياء أو البيولوجى أو علم وظائف الأعضاء، كذلك لا نتصور أن يتصدى لكتابة التاريخ من يفتقر إلى الإلمام ببعض العلوم الإنسانية الضرورية لفهم الإنسان والجماعة البشرية وأسس المجتمع.

فبدون قدر كاف من المعرفة الاقتصادية والاجتماعية لا يستطيع المرء أن يكون مؤرخا على الإطلاق، لأن بذلك يفقد القدرة على تحليل الأرضية التى يرتكز عليها أى مجتمع من المجتمعات ولا يستطيع أن يضع يده على عوامل الحركة والسكون فيه، ولا يقدر على فهم حركة التغير التاريخية وتقييمها ومحاولة تفسيرها.

ونفس الشئ يمكن أن يقال عن علم السياسة والفلسفة وغيرهما من العلوم الإنسانية المساعدة التى يحتاج إليها المؤرخ حتى يصبح مؤرخا. فليست وظيفة المؤرخ سرد الحوادث فحسب، بل عليه أن يفسرها ويضعها فى إطارها الصحيح من تطور المجتمع. ولا يمكن أن ينجح المؤرخ فى مهمته إلا إذا تزود بالأدوات التى تعينه على أداء العمل على الوجه الأكمل.

وليت الأمر اقتصر عند هذا الحد من القصور فى برامج دراسة التاريخ فى الجامعات العربية، بل يمتد إلى عدم الاهتمام الكافى بمناهج البحث التى تعد

ضرورة أساسية للمشتغل بالتاريخ، فغالبا ما يقتصر الاهتمام بالنواحى التقنية للكتابة التاريخية، ككيفية إعداد خطة البحث، وكيفية استشارة المراجع، وضبط الحواشى، وإعداد قوائم المراجع والمصادر. واستخدام الملاحق، وغير ذلك من أمور تتصل بشكل الكتابة التاريخية وليس بمضمونها وموضوعها. فلا يتعلم طلاب التاريخ شيئا عن النقد التاريخى، وأصول الكتابة التاريخية، والتفسير والأسس التى يقوم عليها، ولا يدرسون شيئا عن فلسفة التاريخ والمدارس المختلفة لتفسير التاريخ، وإذا درسوا بعضها كان الانحياز واضحا لمدارس معينة وغالبا ما تحرز المدرسة المثالية ومدرسة الحوليات قصب السبق من اهتمام الأساتذة وتحاط المدرسة المادية بالغموض والبهتان، وإذا درست كان تدريسا – غالبا من موقف النقد لا من موقف التحليل .

اختلاط المفاهيم :

ولعل هذا النقص الخطير فى ثقافة المؤرخ العربى يفسر لنا اختلاط المفاهيم عنده. وهناك نجد أنفسنا أمام نوعية من المؤرخين : أحدهما ينتمى إلى المدرسة التاريخية الألمانية فكرا وتكوينا يرى الاكتفاء بإعادة تركيب الحدث التاريخى بتفاصيله دون التدخل فى مساره بمحاولة تفسيره بحجة أن المؤرخ لن يستطيع أن يفسر الحدث إلا إذا تجمعت أمامه أطرافه كلها، وطالما كانت هناك أطراف مفقودة، فلا يحق له أن يدلى فى الحدث برأى. وهى مدرسة عفا عليها الزمن ولكن لا زال لها رموزها بين مؤرخينا، ومثل هؤلاء يكتفون من التاريخ بالسرد والرواية ويحتفلون احتفالا كبيرا بالوثائق وبالمقولة الشهيرة "لا تاريخ بغير وثائق" وهؤلاء لا شأن لهم بما تعنيه باختلاط المفاهيم لأنهم لا يشغلون أنفسهم بتفسير التاريخ.

أما النوع الآخر من المؤرخين فهم يجتهدون فى الجمع بين السرد والتفسير، ومن ثم تبرز فى كتاباتهم هذا الخلط فى المفاهيم الذى يرجع إلى النقص الخطير فى ثقافة هذا الفريق من المؤرخين.

من ذلك الاعتقاد بأن وجود التجارة فى مجتمع ما يعنى أن هناك "رأس مال

تجارى" ومن ثم نواة "لتحول رأسمالى" وارهاص لقيام طبقة "بورجوازية" حتى لو كان العصر الذى يتحدثون عنه العصر العباسى الأول أو حتى عصر ما قبل الإسلام، على نحو ما فعل الدكتور محمود إسماعيل فى كتابه "سوسيولوجيا الفكر الإسلامى، محاولة تنظير" حين تحدث عن سيادة البورجوازية فى عصر ما قبل الإسلام وعن الليبرالية فى العصر الأموى، وانتكاس البورجوازية والردة الاقطاعية فى العصر العباسى، ثم الصحوة البورجوازية فى العصر العباسى الثانى !! [2]

وكذلك مقولة وجود تحول رأسمالى فى مصر سابق على الحملة الفرنسية بسبب وجود بعض بقايا البيوت التجارية المشتغلة بتجارة العبور والتى كان بعضها يستثمر بعض أمواله فى الزراعة (الالتزام)، ومن ثم الحديث عن نواة للبورجوازية فى هذه المرحلة من تاريخ مصر.

ومن ذلك أيضا القول بوجود أصول التكوين "القومى" للأمة العربية فى عصر ما قبل الإسلام، وإرجاع حركة الفتوح الإسلامية إلى الروح القومية العربية على نحو ما فعل الدكتور عبد العزيز الدورى[3].

ولعل أبرز مظهر للخلط فى المفاهيم قضية التقسيم الزمنى لتاريخ العرب عامة وتاريخ مصر خاصة، فهنا يبرز التناقض فى المعايير، والانفصال التام بين المؤرخ وموضوع دراسته، وأعنى بذلك المجتمع العربى ذاته، وعدم وضوح الرؤية لتاريخه.

فقد جرت عادة المؤرخين على اعتبار الفتح العثمانى للشام 1516 ومصر 1517 بداية لتاريخ العرب الحديث وتاريخ مصر الحديث، رغم أن المجتمع العربى كان يعانى حالة ركود حضارى سبقت الفتح العثمانى بنحو القرن من الزمان، كان خلالها المجتمع العربى مجتمعا تقليدا بكل المعايير العلمية يسوده نمط إنتاجى يقوم على سد الحاجات الأساسية للأفراد من مأكل وملبس ومسكن، مجتمع ينتج من أجل الاستهلاك وقلما كانت هناك علاقات تبادلية بين الخلايا المكونة لهذا المجتمع وبعضها البعض أو بين المجتمع ككل وغيره من المجتمعات، حقا كان هناك قدر

محدود من تجارة العبور، ولكن دور التجارة – رغم مقولات بعض المتخصصين فى التاريخ العثمانى – كان محدودا للغاية، وسادت المجتمع علاقات إنتاجية ذات طابع اقطاعى فى ظل نظام الالتزام فى مصر ونظام الاقطاع العسكرى فى الشام والعراق. وخيم الجمود على نمط الإنتاج فى الزراعة والصناعة الحرفية التقليدية على السواء. ونضب معين الفكر، وانعدم الابتكار، واتسمت السلطة بالقهر والاستبداد والفوضى.

ورغم البحوث الأخيرة التى ظهرت فى السنوات الأخيرة حول الحقبة العثمانية فى تاريخ العرب، ومقولات بعض المؤرخين التى جاءت بالعدد الخامس من "فكر" إلا أنها بحوث قامت على مادة تاريخية اختيرت بأسلوب انتقائى، وتمثل الاستثناء لا القاعدة، وخرج منها أصحابها بتعميمات معيبة منهجيا. وتبقى حقيقة الركود الحضارى للحقبة العثمانية واضحة لكل مؤرخ يتعامل مع المجتمع ككل فى تلك الحقبة ولا يعالج بعض مظاهره ويغفل عن بقية هذه المظاهر بقصد أو بغير قصد.

إن اختيار الفتح العثمانى بداية لتاريخ العرب الحديث لا يقوم على سند علمى، ولا يضع فى اعتباره واقع المجتمع العربى، وإنما يقوم على معاصرة الحقبة لبداية التاريخ الأوربى الحديث الذى حقق الانتقال من العصر الوسيط إلى العصر الحديث بعدما شبت الرأسمالية عن الطوق، ولعبت البورجوازية دورا هاما فى نشوء الدول القومية فى أوربا، وشهد مطلع القرن السادس عشر بداية تحرر العقل الأوربى من سلطان الكنيسة على البروتستانية أولا ثم الفكر العلمانى ثانيا، كل ذلك كان يبرر للمؤرخ الأوربى اختيار مطلع القرن السادس عشر بداية غير متنازع عليها لتاريخ أوربا الحديث، أما بالنسبة لتاريخ العرب الحديث فالأمر مختلف تماما فنحن أمام مجتمع لا يختلف عنه فى العصور الوسطى، بل يمثل مرحلة متخلفة كثيرا عما كان عليه فى القرنين العاشر والحادى عشر الميلادى على وجه التحديد.

ولم يطرأ أى تغيير على نمط الإنتاج فى المنطقة إلا فى النصف الأولى من القرن التاسع عشر فى مصر ثم الشام، عندما تدخلت سلطة الدولة لأحداث هذا التغيير بأسلوب الجراحة، غير أن تلك التغيرات الكمية كان لها مردودها الكيفى الذى تجلى فى التغير الاجتماعى الذى شهدته مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وفى ربط مصر بالسوق الرأسمالية العالمية بروابط التبعية بما لذلك من انعكاسات على السلطة السياسية وعلى تطور الفكر. وبذلك مشكل القرن التاسع عشر مرحلة انتقال سريعة الايقاع إلى العصر الحديث فى مصر والشرق العربى التى اكتملت عند الحرب العالمية الأولى فى مطلع القرن العشرين.

ومن مظاهر الخلط فى المفاهيم عند مؤرخينا فكرة "حياد المؤرخ" التى ترددت على ألسنة المشاركين فى ندوة العدد الخامس من "فكر" وهى فكرة موروثة أصلا عن المدرسة التاريخية الكلاسيكية الألمانية وروج لها كتاب منهج البحث التاريخى الليبراليين الذين يمثلهم هارنشو [4]. وهى مقولة خطيرة تطالب المؤرخ بالتجرد من أحاسيسه ومشاعره الخاصة وفكره والفلسفة التى يعتنقها، وتطالبه بأن يتعامل مع المادة التاريخية كأداة صماء. ويطيب لهؤلاء أن يضربوا المثل بالقضاء ويزعمون أن المؤرخ يجب أن يتحلى بضمير القاضى، فلا يتأثر بالقضايا التى ينظر فيها. والقياس هنا بعيد عن المنطق، فالقاضى يتنحى أصلا عن نظر قضية ما إذا كانت له علاقة بأحد أطرافها، ولكنه عندما يصدر حكما فى قضية ينظرها، فإنما يصدره عن اقتناع بالأدلة التى بين يديه وروح القانون الذى يستخدمه، وما يستقر فى ضميره أنه الصواب والعدل وقد يكون ذلك كله لصالح أحد أطراف القضية التى ينجح فى تقديم الأدلة المقنعة المؤيدة بالأسانيد القانونية، فيرتاح لها ضمير القاضى ويحكم فى ضوئها. وهذا الارتياح هو فى حقيقة أمره انحياز لوجهة النظر التى تعكسها هذه الأدلة، التى قد لا يقتنع بها قاضى الاستئناف أو قاضى النقض فيصدر حكما آخر وفق قناعته بالأدلة والأسانيد القانونية لطرف آخر من أطراف القضية.

فالحقيقة – إذن – نسبية وليست مجردة أو مطلقة، والتوصل إليها يتفاوت بتفاوت من يبحثون عنها فكرا وثقافة وعقيدة، ومن ثم فالمثل الذى يضرب على

"الحيدة" التى يجب أن يتحلى بها المؤرخ تشبها بالقاضى لا يستقيم مع المنطق. فالمؤرخ فى تفسيره للأحداث إنما يعكس ثقافته وانتماءه الاجتماعى واتجاهه الفكرى. والمؤرخين الكولونياليين الذين صبوا فى أذهاننا فكرة "الحيدة"، عجزوا عن التمسك بها أنفسهم، ولننظر إلى من أرخ منهم لأفريقيا وتحدث عن مهمة الرجل الأبيض White Man's burden لتبرير استعمار أفريقيا، أو من كتب منهم عن الاحتلال البريطانى لمصر، وسنلمس انحيازا واضحا للاستعمار ووجهة نظر بلادهم على حساب الشعوب المغلوبة على أمرها. والأمثلة كثيرة يضيق المقام بذكرها، ولكنها تقيم الدليل على بطلان فكرة "الحياد" هذه التى لازال بعض مؤرخينا يتشدقون بها.

تلك بعض الأمثلة لاختلاط المفاهيم عند مؤرخينا، وهناك الكثير مما يحتاج من إلى وقفات ووقفات.

سوء التقدير لأدوات الكتابة التاريخية :

ولعل من أهم أسباب أزمة الكتابة التاريخية عندنا ما يلاحظ من سوء تقدير بعض مؤرخينا لأدوات الكتابة التاريخية ونعنى بذلك الأصول أو المصادر والمادة التى يستخرجها المؤرخ منها، وفى طليعة تلك المصادر "الوثائق" فقد حظيت الوثائق بالجانب الأكبر من اهتمام المؤرخين، وعدوها المصدر الأساسى والأول للمادة التاريخية، حتى أن الكتابة التاريخية تصبح مستحيلة بدونها، وما تحويه الوثيقة هو الحقيقة وحدها وما عداها باطل، ومن ثم كان الأخذ بما تتضمنه الوثائق قضية مسلمة.

ولكن الحقيقة لا تحالف الوثائق دائما، ولنتذكر نسبة الملوك القدامى أعمال غيرهم لأنفسهم، وخلعهم على أنفسهم صفات لم تتوفر لهم يوما ما. ولماذا نجرى وراء الأدلة من التاريخ القديم، فالأمثلة من التاريخ العثمانى متواترة، ولما كانت قضية قد أثيرت فى العدد الخامس من "فكر" فلنلق نظرة على ما تقدمه لنا الوثائق الخاصة بتاريخ مصر العثمانى.

إن معظم باحثى تاريخ مصر فى العصر العثمانى يرجعون إما إلى سجلات

المحاكم الشرعية أو سجلات الإدارة، أما الأولى فتضم مختلف القضايا وخاصة قضايا المعاملات والإشهار وغير ذلك من أمور تتصل بحياة الناس، وسجلات الإدارة تحتوى على الأوامر والتعليمات التى تحدد أسلوب التعامل مع الناس، كما يختص معظمها بالنواحى المالية من ضرائب بشتى أنواعها وزمامات أراضى وغيرها من أمور تمس الأوضاع الاقتصادية ومن هنا تبرز أهمية هذه الوثائق كمصدر للمادة التاريخية، ولكن المشكلة الكبرى فى طريقة تعامل مؤرخى ذلك العصر معها، فهم يلجأون إلى الأسلوب الانتقائى - غالبا - وخاصة فى التعامل مع سجلات المحكمة الشرعية. وهناك باحثة وجدت قضية ذمى يطلق زوجته، فخرجت علينا نتائج غريبة تتنافى مع المنطق كالقول بأن الذميين كانوا لا يتعاملون إلا مع المحاكم الشرعية، وأن الأحوال الشخصية عندهم كانت تخضع للشريعة الإسلامية وليس لشرائعهم، وهى نتائج خطيرة فى ضوء ما نعرفه عن سياسة العثمانيين تجاه أهل الذمة الذين كان لهم استقلالهم التام فيما يتعلق بشئون حياتهم اليومية فى ظل التنظيم الطائفى الذى عرف باسم الملة، وهو النظام المسئول - فى رأينا - عن تكريس الطائفية فى الشام بما ترتب عليه من نكبات حلت بلبنان بالذات وكذلك سورية.

وهناك باحث آخر انساق وراء الأوامر العثمانية التى تشدد على مراعاة العدل مع الفلاحين، فراح يشيد بعدالة العثمانيين وبينهم الفلاحين المصريين بأنهم هم المسئولون عن تردى أحوالهم لأن هناك أوامر صريحة تبين حقوقهم، ولكنهم "تقاعسوا" عن حماية حقوقهم، ولم يلق الباحث بالا لنمط الإنتاج السائد وعلاقات الإنتاج وشكل السلطة وغير ذلك من أمور قبل أن تجره الوثائق إلى هذه النتيجة المضللة.

والأمثلة كثيرة، فهذه الوثائق تحوى الشئ ونقيضه ويحتاج إلى دراسة طويلة متأنية قبل الخروج منها بنتائج.

ونفس الشئ يمكن أن يقال عن الوثائق الحديثة، فلدينا أوامر مشددة من محمد

على باشا يطلب فيها من موظفيه أخذ الفلاحين بالشدة ويدعوهم إلى ازهـاق أرواح من لا يلتزمون بتعليمات الحكومة. كما لدينا وثيقة شهيرة يقول فيها محمد على أن وليا نعمته هما السلطان محمود الثانى والفلاح المصرى ويطلب معاملة الفلاحين بالحسنى، ثم يسحب من رجال الإدارة حق إعدام الناس دون الرجوع إليه[5].

ولدينا مؤرخين اهتموا بالنوع الأول من أوامر محمد على وخرجوا منها بنتائج معينة، ومؤرخين آخرين اهتموا بالنوع الثانى وخرجوا منها بنتائج مناقضة تماما لما توصل إليه الأولون، فقدم محمد على أنه طاغية فظ غليظ القلب، كما قدم على أنه حاكم عادل رحيم، وذلك من خلال الوثائق، والحق أن الحقيقة مشاع بين هذه الوثائق جميعا، فالأوامر المتشددة صدرت قبل 1840 عندما كان النظام فى عنفوان قوته، أما الأوامر المتسامحة فصدرت بعد عام 1840 عندما كيلت للنظام الضربات وأصبح فى حاجة إلى خطب ود الجماهير.

إذن الوثائق لا تحوى إلا مادة صماء على المؤرخ أن يخضعها للنقد ويمحصها ويستعين على فهمها بالمصادر الأخرى، فالوثيقة كغيرها من المصادر تحتمل الصدق والكذب، الحق والباطل وهى مرهونة بالظروف التى كتبت فى ظلها وبمزاج كاتبها ونظرته للأمور. وقد آن الأوان لنراجع أنفسنا فى نظرة التقديس التى نلقيها على الوثائق، وأن نعتبرها مجرد مصدر من المصادر وليست المصدر الوحيد أو الأساس أو الأول . وأن نكف عن أسلوب الانتقاء حتى لا نخرج بتعميمات خاطئة.

وهناك مصادر أخرى هامة يجب أن توضع فى الاعتبار لأنها تعكس رؤية الجماهير للأمور تلك الرؤية التى لا نجدها فى الوثائق الرسمية، وهنا تبرز أهمية الفولكلور كمصدر هام من مصادر المادة التاريخية لتعبيره الصادق عن وجدان الجماهير.

وبالنسبة لدراسة التاريخ المعاصر لدينا المذكرات الشخصية والروايات الشفهية التى تجمع من الأفراد المعاصرين، ولدينا أيضا الأعمال الأدبية التى تضع الباحث فى جو الأحداث، كذلك الصحف. وهى مصادر كان بعض مؤرخينا يأنفون

التعامل معها ولم توضع فى الاعتبار إلا منذ الستينيات، على أن تخضع جميعا لقواعد النقد التاريخى.

****

هذه بعض الملاحظات المنهجية حول ما تعانيه الكتابة التاريخية فى بلادنا، تتضمن تشخيصا للأزمة، التى يحتاج علاجها إلى مراجعة شاملة لمناهج تدريس التاريخ وطرق تدريسه بالتعليم العام، وإلى صياغة جديدة لمناهج التاريخ فى الأقسام المتخصصة بالجامعات، مع اهتمام خاص بمناهج البحث التاريخى، والتواصل المعرفى مع العلوم الإنسانية الأخرى، وإثراء المكتبة التاريخية العربية بالدراسات المنهجية الأصيلة.

الحواشى :

(١) حسن عثمان : منهج البحث التاريخى، دار المعارف، ط2، القاهرة 1965، وأنظر أيضا، سيد الناصرى : فن كتابة التاريخ، دار النهضة العربية، القاهرة 1982. شوقى الجمل : علم التاريخ، نشأته وتطوره ووصفه بين العلوم، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 1982؛ عفت محمد الشرقاوى : أدب التاريخ عند العرب، دار العودة بيروت د.ت. ومن الكتب التى ترجمت لويس جوتشلك: كيف نفهم التاريخ، كارل بوبر: عقم المذهب التاريخى، ماور : من المعرفة التاريخية؛ ارنست كاسبرر : فى المعرفة التاريخية، ويد جرئ : التاريخ وكيف يفسرونه من كنفوشيوس إلى توينبى؛ هرنشو : علم التاريخ.

(٢) محمود إسماعيل عبد الرازق : سوسيولوجيا الفكر الإسلامى، محاولة تنظير، جزآن، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1980.

(٣) عبد العزيز الدورى : التكوين التاريخى للأمة العربية، دراسة فى الهوية والوعى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984.

(٤) هرنشو : علم التاريخ، ترجمة عبد الحميد العبادى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1944.

(٥) أمين سامى : تقويم النيل وعصر محمد على، القاهرة 1928.

أزمة الكتابة التاريخية فى مصر
تضخم فى الإنتاج وضآلة فى المعرفة(*)

تعانى المكتبة العربية فقرا شديد فى المؤلفات الرصينة الخاصة بمناهج البحث فى العلوم الإنسانية والاجتماعية عامة، ومنهج البحث فى التاريخ خاصة، فالمتاح من المؤلفات العربية ليس سوى إعادة صياغة – لا تخلو من خلل أحياناً – لبعض الكتب الدراسية فى أصول المنهج التى نشرت باللغة الإنجليزية قبل منتصف القرن، أو ترجمات غير دقيقة (أحيانا) لبعض المؤلفات الكلاسيكية فى هذا المجال، نشر معظمها قبل الخمسينيات من هذا القرن. وتخلو المكتبة العربية تماماً – فيما نعلم – من الكتب المؤلفة أو حتى المترجمة التى تعالج تطور علم التاريخ والاتجاهات الجديدة فى الكتابة التاريخية، والمدارس المختلفة فى تفسير التاريخ. اللهم إلا بعض المقالات القليلة التى تنشر هنا وهناك. ولا تحظى إلا باهتمام نفر قليل من المعنيين بالدراسات التاريخية.

وقد أدركت بعض المجلات الثقافية العربية حقيقة الأزمة المنهجية التى تعانى منها الكتابة التاريخية فى الوطن العربى، فخصصت مجلة "الفكر العربى" التى كان يصدرها معهد الإنماء العربى ببيروت، العددين 27–28 (عام 1978) لمعالجة الكتابة التاريخية والمنهج، وخصصت مجلة "فكر " التى كان تصدر عن دار فكر للدراسات والنشر بالقاهرة .. العددين 6 (يونيو 1985) و 11 (يناير 1988) لمعالجة هذه القضية بمشاركة بعض المؤرخين المتميزين، ونظمت لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة ندوة بالاشتراك مع قسم التاريخ بآداب القاهرة حول "تحديث الدراسات التاريخية" (ابريل 1994)، كما نظم مركز سيداج CEDEJ الفرنسى

(*) مقال نشر فى مجلة :الكتب، وجهات نظر"، العدد الثالث، السنة الأولى، أبريل 1999، فى إطار مراجعة نقدية لكتاب ايريك هوبسباوم. "فى للتاريخ" الصادر فى عام 1997.

بالقاهرة ندوة حول "حصاد المدرسة التاريخية لتاريخ مصر الحديث والمعاصر فى الخمس والعشرين سنة الأخيرة" (نوفمبر 1995). وفى كل تلك الكتابات والندوات، كانت أزمة المنهج تحتل بؤرة الاهتمام والتوصيف والنقد والتحليل، ثم ينفض السامر دون أن يترتب على ذلك أى تغيير نوعى فى واقع الحال.

والحق أننا نواجه أزمة متفاقمة فى المنهج، تعانى منها الدراسات التاريخية فى الوطن العربى عامة، ومصر خاصة، تتجلى فى معظم ما تخرجه المطابع من كتب وما تجيزه الجامعات من أطروحات للماجستير والدكتوراه، يكشف معظمها عن قصور شديد فى التدريب والإعداد المنهجى للباحثين، وتميل غالبيتها إلى "القص التاريخى"، ويغلب عليها أسلوب السرد الممل. ومن عجب أن تطالعنا الصحف بأخبار مناقشة أطروحات جامعية فى التاريخ قاربت الألف صفحة، أو تجاوزتها قليلاً، بشئ من الإشادة والتقدير، وكان صاحب الأطروحة قد فتح فتحا مبينا فى مجال التخصص، ولا يدرك، إلا القليل من أهل الاختصاص، مغزى هذا التورم السرطانى للأطروحات الذى ينم عن فساد المنهج، أو حتى غيابه التام، وإذا بحثنا عما توصل إليه صاحب الأطروحة (أو الكتاب) من نتائج بعد هذه الدراسة المكتظة بالمعلومات، عدنا بخفى حنين، فغالباً ما يقوم الباحث بتقديم ملخص هزيل لأطروحته (أو كتابه) فى خاتمة الدراسة، لعجزه عن تحليل المادة ونقدها واستخلاص النتائج منها، لغياب الأدوات المنهجية التى كان عليه أن يتزود بها قبل أن يشرع فى إعداد بحثه.

ويرجع ذلك إلى قصور ملموس فى إعداد طلاب الدراسات العليا بالجامعات العربية، يعود إلى ضعف التدريب المنهجى. وإسقاط دراسة مدارس الفكر التاريخى، وفلسفة التاريخ من برامج الدراسة بأقسام التاريخ، إذ يقتصر تدريب الطلاب على كيفية جمع المادة. وترتيبها، وصياغتها، والتعرف على المصادر الأساسية فى سياق نظرى محض. وتكون المحصلة النهائية لأزمة المنهج تضخما فى الإنتاج، وضآلة للتراكم المعرفى الذى يدفع عجلة البحث التاريخى قدما إلى الأمام، ويساعد على تطوير الكتابة التاريخية.

لذلك كان كل جهد يبذل لإلقاء الضوء على القضايا المنهجية فى البحث التاريخى، بالغ القيمة، عظيم النفع، طالما كان يرشدنا إلى ما حققته الكتابة التاريخية من تقدم منهجى فى نصف القرن الأخير، ويطرح على بساط البحث أموراً يعد الحديث فيها – عند معظم المؤرخين العرب المعاصرين – أدخل فى باب المحظور منه فى باب المباح، لعل ذلك يحفزنا على مراجعة مواقفنا المنهجية المعيبة، فنحاول أن نطور الكتابة التاريخية عندنا استفادة بما تحقق فى هذا المجال على الصعيد العالمى.

من هنا تأتى أهمية كتاب ايريك هوبسباوم Eric Hobsbawm الذى صدر عام 1997 بعنوان "فى التاريخ"(*) On History، الذى نناقشه فى هذا المقال، فهو يعالج الكثير من قضايا الكتابة التاريخية والمنهج فى الغرب التى يغيب بعضها عن إدراكنا، ويسقط من اعتبارنا. ويزيد من أهمية الكتاب أن المؤلف من أبرز من عرفهم الغرب من المشتغلين بدراسة تاريخه الحديث والمعاصر، ومن أطول المؤرخين المعاصرين قامة علمية، وأكثرهم اهتماماً بأصول الكتابة التاريخية، ومناهج البحث فى التاريخ على مدى ما يزيد على نصف القرن من العطاء العلمى المتميز، الذى تناول التحولات الكبرى فى تاريخ الغرب منذ القرن الثامن عشر حتى تسعينيات القرن العشرين. وتتمثل فى أريك هوبسباوم الثقافة الغربية بمختلف مكوناتها. فقد ولد فى بريطانيا عام 1917 لأسرة يهودية من أصول بولندية (الأب) – نمساوية (الأم)، تلقى تعليمه العام فى إنجلترا، وتلقى تعليمه الجامعى فيها وفى النمسا وألمانيا، وشغل كرسى الأستاذية بجامعة لندن، وجامعة نيويورك بأمريكا. ويعد من أبرز المؤرخين الذين يرون أن "المجتمع" هو موضوع دراسة التاريخ، ومن الذين يرون أن الماضى البعيد لا يمثل حدود مجال دراسة المؤرخ – على نحو ما يرى الكثير من المؤرخين – بل يرى أن واجب المؤرخ أن يدرس الماضى القريب الذى عاصره وكان شاهد عيان له، بل له أن يستشرف المستقبل من خلال

(*) Eric F. Hobsoawm : On History, New York, The New Press, 1997.

خبرته الواسعة بتاريخ المجتمع.

والكتاب الذى نعرض له، هو آخر ما نشر لهذا المؤرخ المرموق، ويضم 21 فصلاً، كان بعضها أوراقاً تقدم بها المؤلف لبعض المؤتمرات. وبعضها الآخر مقالات نشرها فى بعض الدوريات، هذا إلى جانب بعض نصوص المحاضرات التى دعى لإلقائها فى بعض الجامعات الأوربية والأمريكية. ويربط بين تلك المجموعة التى أنتجها هوبسباوم فى العقدين الأخيرين – معالجة موضوع واحد هو الكتابة التاريخية ومنهجيتها من مختلف جوانبها فالكتاب على هذا النحو يضع بين أيدينا خلاصة خبرة لها وزنها وقيمتها. قد تفيدنا فى إقالة منهج البحث فى التاريخ عندنا من عثرته، وتساعدنا على التفكير فى تطوير الكتابة التاريخية.

وبينما لا يزال طلاب التاريخ بالجامعات العربية يتعلمون من أساتذتهم أن هناك حدوداً زمنية صارمة يجب ألا يتجاوزها المؤرخ عند معالجته لموضوع ما، وتتردد أقسام التاريخ كثيراً قبل تسجيل موضوعات لأطروحات الماجستير والدكتوراه يتجاوز حدها الزمنى ربع القرن. ويشيع القول بنظام لتقسيم العمل بين الباحثين فى التاريخ وزملائهم فى حقل العلوم السياسية، وهى أفكار يتعامل معها الأكاديميون العرب تعاملهم مع المسلمات البديهية، نجد هوبسباوم يستهل كتابه " فى التاريخ" بموضوعين يكمل أحدهما الآخر، أحدهما بعنوان "التاريخ والمجتمع المعاصر"، والآخر بعنوان "التاريخ والمستقبل" ويذهب المؤلف فيهما إلى أن ثمة إساءة لاستخدام التاريخ فى المجتمع المعاصر، تعود إلى التشويه المتصل للتاريخ فى مراحل التعليم العام، حيث تستهدف برامج تدريس التاريخ تكوين المواطن المعتز بقوميته، فيتم التركيز على الأمجاد التاريخية وحدها، ولا يتم تقديم تطور المجتمع فى إطار يجعل الطالب قادراً على فهم أسس بنيته المعاصرة، لذلك يندر أن يستوعب الناس دروس التاريخ التى تساعدهم على البحث عن حل للمشكلات الراهنة. ومن ثم يتجهون إلى الأرقام الصماء التى تتعامل معها الحواسب الآلية، بينما يستطيع المؤرخ بما له من خبرة بتطور المجتمع، ورؤية لآليات ذلك التطور من منظور تاريخى، أن يتعرف على القسمات المشتركة بين الماضى والحاضر،

ويميز بين أوجه الاختلاف وبذلك يساهم فى حل المشكلات الراهنة.

بل يزيد هوبسباوم على ذلك القول بإن المؤرخ يملك القدرة على التنبؤ بما قد تكون عليه الحال بالنسبة للمجتمع فى المستقبل، مستفيداً فى ذلك من دراسته للماضى، وإدراكه لآليات ودوافع التغيير التى لا تملك الحواسب الآلية إدراكها، لأنها لا تتناول أدلة مادية ملموسة، ولكنها تقوم على عملية عقلية تلعب قدرات المؤرخ واستعداده الشخصى الدور الأكبر فيها. وهنا يستخدم المؤرخ عند استشرافه المستقبل أو نتائجها عن طريق تحليل الواقع الراهن واستشراف مساره المستقبلى، ويرى المؤلف أن التنبؤ بالاتجاهات الاجتماعية، أيسر من التنبؤ بالأحداث لأنه يرتكز على معطيات العلوم الاجتماعية الأخرى التى يحسن المؤرخ توظيفها.

وعلى ضوء ذلك، لم يعد بوسع المؤرخ أن يتجاهل ما يدور حوله حتى يطويه الزمن ويتقادم به العهد، بعدما أصبح "الماضى" قريباً، نتيجة سرعة إيقاع الأحداث فى القرن العشرين، حتى أصبح الأمس القريب "ماضيا" يمكن إخضاعه للدراسة التاريخية استفادة بمعطيات العلوم الاجتماعية. وعلى ضوء ما يتوافر من المصادر المتاحة، فإذا كانت الوثائق لا تزال محبوسة، فهناك فيض زاخر من المصادر التى وفرها تطور أساليب الاتصال والإعلام، كالبيانات والتقارير الرسمية المعلنة، والكتب الملونة (البيضاء – الصفراء – الزرقاء ... الخ) التى تصدرها الحكومات لتحديد مواقف الفرقاء إزاء مختلف القضايا والأزمات . وهناك خارج الأرشيفات الرسمية مصادر تتعلق بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لا يدخل معظمها فى نطاق السرية، مثل : تقارير الهيئات الدولية، وتقارير البنوك وأسواق الأوراق المالية، وما يصدر عن المنظمات والجمعيات الأهلية، والمضابط الخاصة بالمجالس النيابية، وغيرها من المصادر التى تجعل دراسة الماضى القريب ممكنة وميسورة، ولكنها تحتاج إلى باحث معد إعداداً مناسباً يؤهله للتعامل مع أدوات منهجية غير تقليدية.

ورغم أن الاهتمام بدراسة التاريخ المعاصر بدأ عند نهاية العشرينيات فى

الغرب، ظلت الجامعة المصرية منذ إنشائها تتمسك بالمدرسة التاريخية الألمانية، والمدرسة المثالية والمدرسة الوضعية، تمزج بينها بوعى أحياناً، وبدون وعى فى أغلب الأحيان، ثم بدأ بعض المؤرخين المصريين والعرب فى استخدام المنهج المادى الماركسى فى منتصف الستينيات بدرجات متفاوتة من الفهم والتوفيق، وإلى هؤلاء يعزى الفضل فى التمرد على التقليد الذى كان راسخا – عندئذ– فى الجامعات العربية، الذى كان يتمسك بحاجز الخمسين عاماً كحد زمنى لا يجب تخطيه لدراسة التاريخ وكأنه سور الصين العظيم، فتجاوزوا هذا الحاجز حتى وصلت به بعض الدراسات إلى عقد واحد من الزمان، وهكذا عالجوا التاريخ المعاصر، ووجهوا تلاميذهم نحو دراسته، وأيدت مجالس الأقسام والكليات قدراً من التسامح مع هذه "البدعة" الجديدة، فقبلت تسجيل بعض الأطروحات فى التاريخ المعاصر فى الستينيات بعدما يقرب من نحو أربعة عقود على بداية التاريخ المعاصر فى الغرب.

ولكن أحداً من المؤرخين العرب لم يجرؤ بعد على ارتياد مجال التاريخ الاستطلاعى Para-history الذى يستشرف آفاق المستقبل من خلال قراءة متعمقة لواقع المجتمع فى الماضى والحاضر، على نحو ما فعل بول كنيدى، الذى نشر عام 1988 كتابه الذى أثار – عندئذ– جدلاً كبيراً بين الباحثين، وحمل عنوان "قيام وسقوط القوى الكبرى، التغير الاقتصادى والصراع العسكرى من 1500 حتى عام 2000، والذى تنبأ فيه بتفسخ كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية. ويعود النفور من اقتحام هذا المجال من مجالات الدراسات التاريخية إلى الميل العام عند الأكاديميين والمثقفين العرب لتجنب الجديد، فلا يأخذون به إلا بعد ما يصبح قديماً. ولعل لذلك ما يفسره فى الثقافة العربية التقليدية، ولكننا نرجعه إلى القصور الشديد فى تكوين المؤرخ العربى، ومحدودية ثقافته، بمعنى عدم متابعته لما يجرى فى حقل تخصصه على الساحة العالمية (إلا نفر قليل لا يمثلون نقيضا بارزاً لهذه الظاهرة السلبية)، هذا إلى جانب ضعف تكوينه المنهجى، ومن ثم قلة حيلته، وعجزه عن ارتياد مجال التاريخ الاستطلاعى.

ويعود ذلك فى المحل الأول إلى عدم اهتمام أقسام التاريخ فى الجامعات العربية بالعلوم الاجتماعية التى لا غنى للباحث فى التاريخ عنها، ويمتد هذا القصور إلى إعداد الباحثين فى مرحلة الدراسات العليا، بينما حققت الدراسات التاريخية تقدماً كبيراً فى الغرب على مدى نصف القرن الأخير عن طريق المزج بين منهج البحث فى التاريخ، ومناهج البحث فى العلوم الاجتماعية الأخرى: كالاجتماع، والاقتصاد، والانثربولوجيا الاجتماعية، والتحليل النفسى، واللغويات البنيوية.. وغيرها. ويدعو هوبسباوم إلى تأكيد هذا المزج وتنميته، ولكنه يبدى تحفظه على من يقومون بتقطيع أوصال التاريخ، ويعمدون إلى صبه فى قوالب العلوم الاجتماعية الأخرى، من خلال عزله عن الاقتصاد أو الاجتماع، أو التاريخ النفسى، لأن التاريخ هو تاريخ المجتمع بكل مكوناته، بل يدعو المؤلف إلى رؤية الأحداث التاريخية من خلال ما اتصل بها من مفاهيم العلوم الاجتماعية المعاصرة. ويعنى بذلك دراسة تحولات المجتمع الإنسانى، والطريقة التى يتم بها التفاعل بين مكونات الحياة الإنسانية، وقياس التباين بين التجارب التاريخية المختلفة وبعضها البعض.

لقد مهد التطور المنهجى فى العلوم الاجتماعية، السبيل لظهور "التاريخ الاجتماعى" منذ مطلع الخمسينيات من هذا القرن. وقطع شوطا ملحوظا على يد "مدرسة الحوليات" الفرنسية، وحقق ازدهاراً فى السنوات الأخيرة نتيجة تطور النظرية الاقتصادية والعلوم الاجتماعية الأخرى، غير أن هوبسباوم يعرب عن خشيته من تحول "التاريخ الاجتماعى" إلى مجرد قاعدة للنظرية الاقتصادية، لأن هذه الشخصيات فى الدراسات التاريخية لا تقدم لنا نماذج مفيدة، أو أطرا تحليلية بعيدة المدى لدراسة التحولات الاجتماعية الاقتصادية، ويطرح هوبسباوم دراسة "تاريخ المجتمع" بديلا للتاريخ الاجتماعى، فيتسع بذلك حقل الدراسة فيه، وتتعدد مجالاته لتشغل السكان، وعلاقات القرابة، والدراسات الحضرية من منظور تاريخى، والطبقات والجماعات الاجتماعية، والضمير الجمعى بمفهوم انثروبولوجى وتحول المجتمعات فى إطار الحداثة، والحركات الاجتماعية، وظاهرة الاحتجاج

الاجتماعى، ويرى المؤلف أن مثل هذه الدراسة تتطلب اتباع أسلوب العمل الجماعى فى إطار فريق البحث، واستخدام التقنيات الحديثة، وحل مشكلة المفاهيم التى لم تتم مواجهتها من قبل على يد المؤرخين، والتعامل مع الطبقة باعتبارها نظاماً للعلاقات الأفقية والرأسية، وليست قطاعاً منعزلاً عن الناس، على أن يتجنب الباحثون عزل الظاهرة موضوع الدراسة عن سياقها المجتمعى، وهى منهجية جديدة يدعو إليها هوبسباوم، ويرى أن البحث التاريخى يجب أن يتجه إليها.

ولاشك أن تلك الآراء التى تستهدف تطوير دراسة التاريخ الاجتماعى ليصبح تاريخاً للمجتمع تفيد المشتغلين بالدراسات التاريخية فى الوطن العربى، وخاصة المهتمين منهم بدراسة التاريخ الاجتماعى. فقد بدأنا العمل فى هذا المجال منذ نحو ثلاثة عقود من الزمان دون أسس منهجية واضحة، وإنما ترك الأمر للاجتهاد الفردى لكل باحث على حدة، فاتجه معظم من عملوا فى هذا المجال إلى دراسة الطبقات الاجتماعية، مع عدم إغفال بنية المجتمع ككل، بينما اتجه البعض الآخر إلى عزل الطبقة موضوع الدراسة عن سياقها الاجتماعى، وغالبا ما يميل من يستخدمون التفسير المادى للتاريخ منهجاً لهم، إلى مراعاة السياق الاجتماعى، بينما يقدم غيرهم دراسة وصفية لطبقة ما، دون اعتبار لشبكة العلاقات التى تربطها بغيرها من طبقات المجتمع، أو تحديد لدور البنية الأساسية فى تكوين الطبقة، وحركتها الجدلية مع غيرها من طبقات المجتمع، ونظرة إلى العديد من الاطروحات التى أجازتها الجامعات المصرية والعربية فى العقدين الأخيرين فى موضوعات مثل : "العامة" أو "التجار" أو "العلماء" أو "الفلاحين" أو "الحرفيين" فى العصر الإسلامى، والعصر العثمانى، تكفى لاكتشاف الإفلاس المنهجى، وغياب المعرفة بالعلوم الاجتماعية ذات الصلة بموضوع الدراسة، فضلا عن مناهجها وأدواتها البحثية.

ويطيب للمشتغلين بالبحث التاريخى فى الوطن العربى، الحديث عن "الموضوعية" التى يجب أن تكون موضع رعاية كل من يكتب التاريخ، ويلقن الأساتذة تلاميذهم فى الجامعات العربية - بلا استثناء تقريبا - ضرورة التزام

الباحث الموضوعية باتباع "الحياد التام" عند تعامله مع المادة التاريخية، فلا ينحاز لوجهة نظر على حساب أخرى، وغالبا ما يضرب المثل بالقضاء، فالقاضى عليه أن يلتزم جانب الحياد التام حتى يقيم العدل بين المتخاصمين، وهى مقولة لا تصمد أمام النقد، فالقاضى يستمع لأطراف الخصومة وشهادة الشهود وما يقدمه كل طرف من أدلة تسند وجهة نظره وتؤيد دعواه، ولكن عليه – فى نهاية المطاف – أن يصدر حكما لصالح طرف ضد الطرف الآخر، فهو هنا "ينحاز" لوجهة النظر التى يرى أن الحق معها. وقد ترى دائرة قضائية أعلى غير ما رآه هذا القاضى، فتقضى بما تراه حقا وعدلا، ولا يمكن أن يوصم أى من الحكمين بالافتقار إلى الموضوعية، لأن الموضوعية قيمة نسبية.

وقضية الموضوعية مازالت الشغل الشاغل للمؤرخين العرب عامة. والمصريين خاصة، حتى أن قسم التاريخ بآداب القاهرة والمركز القومى للدراسات الاجتماعية والجنائية قاما بتنظيم ندوة عام 1987، بالاشتراك مع المعهد الهولندى للدراسات العربية بالقاهرة، ساهم فيها معظم المؤرخين المصريين المشتغلين بالتاريخ الحديث من الجامعات وخارجها، حملت عنوان :"الالتزام بالموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر 1919-1952"، احتدم فيها الجدل بين من أقاموا للموضوعية بمفهومها السلبى، معبداً اشتغلوا بسدانته، ومن رأوا أن الموضوعية نسبية، يلعب تكون المؤرخ دوراً كبيراً فى التعامل معها، ويؤثر استعداده الذهنى وثقافته وانتماؤه الاجتماعى والسياسى فى تقديرها.

ويقدم لنا هوبسباوم رأيه فى هذه القضية فى فصل بعنوان "التحيز" رأى فيه أنه لا غضاضة فى انحياز المؤرخ لنظرية سياسية أو اجتماعية معينة، يوظفها فى تقويمه للظاهرة التى يتصدى لها بالدراسة، وذهب إلى أن ذلك النوع من الإنحياز قد يكون دافعاً لإمعان النظر بعمق داخل الظاهرة موضوع الدراسة. ويرى أن التحيز لفكرة أو نظرية قد يستدعى أفكاراً أخرى، ويطرح قضايا جديدة، ويُعد هذا النوع من التحيز آلية لا غنى عنها لهذا النوع من العلوم الإنسانية، لا تستطيع العلوم الاجتماعية أن تتطور بدونها.

وتعد الموضوعية بمفهومها السلبى من رواسب التأثر بالمدرسة التاريخية الألمانية التى تدرب الرواد الأوائل من أساتذة التاريخ بالجامعة المصرية على منهجها عند دراستهم بجامعة ليفربول بانجلترا، التى اتجهت إليها كل بعثاتنا الحكومية فى التاريخ فى العشرينيات والثلاثينيات، وكان للمدرسة التاريخية الألمانية - على ما يبدو - معقل نفوذ فى قسم التاريخ بجامعة ليفربول . رغم أفول نجمها فى أوربا قبل الحرب العالمية الأولى، لعجزها عن تجاوز الإطار الوصفى للحدث دون تقديم تفسير له قد يخرق حياد الباحث ويؤثر على "موضوعيته". وعندما عاد أولئك الرواد من بعثاتهم، لقنوا تلاميذهم نفس الأفكار، وغلب تأثير هذه المدرسة على معظم الأطروحات التى قدمت للجامعة منذ مطلع الأربعينيات، وتم عن طريقها تكوين

الجيل الثاني من الأساتذة المصريين، والجيل الأول من الأساتذة العرب الذين درسوا بالجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن).

ولعل ذلك يفسر ترجمة عبد الحميد العبادى - أحد أولئك الرواد - لكتاب هارنشو الكلاسيكى "علم التاريخ"، واستخدم الكتاب كأساس لتدريس منهج البحث التاريخى حتى منتصف الخمسينيات وكان من أوائل الكتب التى ألفت فى المنهج كتاب حسن عثمان "منهج البحث التاريخى" الذى لم يخرج عن إطار هارنشو. وما زال كتابه يطبع ويستخدم حتى اليوم، بل تأثر به الكثير ممن كتبوا فى المنهج على طريقته، فى مصر وسورية والعراق واليمن، ولا يستثنى من ذلك إلا كتابات المؤرخين المغاربة الذين جاءوا إلى الميدان متأخرين عن زملائهم المشارقة، ولكنهم تأثروا بالمدارس المنهجية الأحدث وخاصة "مدرسة الحوليات" الفرنسية.

ترى، هل آن الأوان لمراجعة المفهوم السلبى للموضوعية، والإدانة غير المنطقية للانحياز لنظرية سياسية أو اجتماعية معينة؟ إن الموضوعية بمفهومها السلبى المبنى على الحياد التام تعنى اللاموقف. وتلغى حق المؤرخ فى التعبير عن فكره ورؤيته الخاصة، وهى الآلة التى حققت التقدم فى البحث التاريخى على المستوى العالمى، على نحو ما نجده عند هوبسباوم.

ولا يعنى استخدام المؤرخ للنظريات السياسية والاجتماعية عند تحليله للظواهر التاريخية، البعد عن الموضوعية، طالما تجنب التورط فى قولبة التاريخ، أى القيام بصب مادته التاريخية فى قالب نظرى معين، بقدر كبير من التعسف، وصولاً إلى تأكيد مقولات النظرية التى يتبناها، بل نقصد بذلك أن يستفيد المؤرخ من نظريات العلوم الاجتماعية المختلفة فى فهم الظواهر التى يقوم بدراستها وتحليلها، وليس معنى ذلك أن يتحول المؤرخ إلى كاهن فى معبد نظرية بعينها، وإلا جاءت نظرية أحادية معيبة، وجاء مجال رؤيته محدوداً، مما يؤثر على قيمة ما يتوصل إليه من نتائج تأثيراً سلبياً.

وينقلنا ذلك إلى ما كتبه هوبسباوم عن الماركسية وما قدمته للدراسات التاريخية، وله فى هذا الصدد مقالان طويلان، أولهما: يحمل عنوان "بماذا يدين المؤرخون لكارل ماركس" ذهب فيه إلى أن الماركسية لعبت دوراً أساسياً فى تحديث الكتابة التاريخية من حيث الأدوات المنهجية، فالتفسير المادى للتاريخ جعل العامل الاقتصادى أساسيا وليس فرعيا، وقدم نموذج الأساس والبنية الأساسية الذى شاع استخدامه عند تناول تاريخ الفكر، وأبرز دور المصالح الاقتصادية فى توجيه الصراع الطبقى، كما ترك التفسير المادى أثراً بالغاً على معالجة بعض الموضوعات النابعة من الاهتمامات الماركسية مثل : التطور الرأسمالى، والتصنيع، وتاريخ الفلاحين والعمال، والحركات الاجتماعية، إضافة إلى القوانين التاريخية، وفكرة الحتمية التارخية. وراى هوبسباوم أن بعض ما قدمته الماركسية كان له تأثيره الكبير على الكتابة التاريخية حتى عند المؤرخين غير الماركسيين، من حيث التأكيد على العوامل الاقتصادية والاجتماعية ودورها فى تحريك عجلة التاريخ التى شاع استخدامها نموذج الأساس والبنية الأساسية. وتعاقب التكوينات الاجتماعية الاقتصادية. وفكرة المجتمعات الشرقية رغم ما فيها من افتراضات خاطئة.

وفوق ذلك كله، يعتبر هوبسباوم أن مساهمة ماركس الأساسية فى علم التاريخ تتمثل فى نقد الوضعية، والميل إلى إدماج العلوم الاجتماعية والعلوم

الطبيعية معاً، مما يعنى الاعتراف بالعلوم كنظم للعلاقات بين البشر وبعضهم البعض. وبينهم وبين البيئة التى يعيشون فيها . وقد تجاوزت الماركسية النظرية الوظيفية للمجتمع، فهى تساعد على شرح الكيفية التى تتغير بها المجتمعات. وتساعد على كشف حقائق التطور الاجتماعى. وسواء كان المؤرخون ماركسيين أو كانوا غير ذلك، فقد تجاوزت كتاباتهم ماركس بسبب التقدم الراهن فى العلوم الاجتماعية، ولكن قيمة المادية التاريخية – كما عبر عنها ماركس – كبيرة، تعكس ما للماركسية من أثر فى الكتابة التاريخية.

وفى المقال الثانى، الذى حمل عنوان "ماركس والتاريخ" وضع هوبسباوم يده على أثر الماركسية فى الكتابة التاريخية، مؤكداً أن لماركس تأثيراً كبيراً فى البلاد غير الاشتراكية، يفوق أثره فى البلاد التى تلتزم بالأيديولوجية الماركسية، ورأى المؤلف أن التاريخ الماركسى اليوم أصبح تعدديا وليس أحاديا، فالتفسير الأحادى للتاريخ أصبح جزءاً من تراث الماركسية، ولكن لم يعد مقبولاً عند جمهرة المؤرخين. وإن التاريخ الماركسى اليوم لا يقف بمعزل عن الفكر التاريخى والبحث فى التاريخ، ولم يعد المؤرخون الماركسيون ينكرون جهد غيرهم من المؤرخين طالما كانت أعمالهم جيدة، كما أن الماركسية حولت مسار الكتابة التاريخية، حتى أصبح من الصعب أن نقف على حقيقة انتماء المؤرخ إلى الماركسية من قراءتنا لعمله، بعدما شاع استخدام الأدوات المنهجية للماركسية فى الكتابة التاريخية المعاصرة.

غير أن الكتابات التاريخية الأولى التى استخدمت التفسير المادى للتاريخ جاءت على يد غير المتخصصين فى التاريخ، ولم يتم تداولها إلا بعد منتصف الخمسينيات وما شهدته من أحداث حاسمة منذ قامت ثورة يوليو 1952، وبرزت فى هذا المجال كتابات شهدى عطية الشافعى، وإبراهيم عامر (1957)، وفوزى جرجس (1958)، إضافة إلى ترجمات راشد البراوى فى أوائل الخمسينيات وبعض كتاباته التى تناولت التفسير المادى للتاريخ. ويلاحظ على هذه الكتابات قلة الإلمام بالتطور التاريخى فى مصر، وتطبيق المنهج الماركسى تطبيقا تعسفيا لم يراع فيه اختلاف

ظروف المجتمع المصرى عن النموذج الذى عالجه ماركس، واعتبار الصراع الطبقى محور الحركة التاريخية فى مصر، فاستخدام الماركسية هنا كان سياسيا بالدرجة الأولى عقائدى الطابع، ملتزما بالنص الماركسى، لا يدخل فى اعتباره المراجعات التى تعرضت لها الماركسية على يد من عُرفوا بالماركسيين الجدد، ومن بينها مراجعة المؤرخ الإنجليزى موريس دوب لفكرة الصراع الطبقى فى مرحلة الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، التى أثارت جدلاً كبيراً بين الماركسيين فى الخمسينيات.

وجاءت المحاولة الأولى لاستخدام التفسير المادى فى الدراسات التاريخية الجامعية على يد محمد أنيس، الذى كان لدراسته التى حملت عنوان "مصر من الإقطاع إلى الرأسمالية 1798-1882" أبلغ الأثر فى توجيه اهتمام جيل الباحثين فى الستينيات إلى التفسير المادى للتاريخ، رغم ما وجه لتلك الدراسة من نقد، أبرزه وقوعها فيما وقع فيه الكتاب الشيوعيون فى الخمسينيات من تطبيق فكرة الصراع الطبقى تطبيقاً تعسفياً، والقول بوجود الإقطاع فى القرن التاسع عشر، اعتبار ثورة عرابى ثورة بورجوازية موجهة ضد الإقطاع.

ولكن الدراسة خلبت لب جيل الستينيات (ومن بينهم صاحب هذا القلم)، وكانت بالنسبة لهم فتحاً جديدا فى الدراسات التاريخية، فاختاروا أطروحتهم للماجستير والدكتوراه فى موضوعات تتصل بتاريخ القوى الاجتماعية. ولكن ذلك الجيل من الباحثين فى التاريخ لم يتم إعدادهم المنهجى فى رحاب الجامعة. وإنما كونوا أفكارهم بجهودهم الخاصة، ومن خلال حلقات دراسية نظموها بأنفسهم (أحيانا) لدراسة الماركسية والتفسير المادى للتاريخ. وكان من الطبيعى أن يشوب القصور استخدامهم للمنهج الماركسى نتيجة عدم التدريب على التعامل مع أدواته. غير أن إدراكهم لدور البنية الأساسية فى صياغة حركة المجتمع بكل أبعادها يبدو واضحا فى كتاباتهم. وقد وجه هؤلاء تلاميذهم فى السبعينيات إلى أهمية التفسير المادى للتاريخ، وقيمة المساهمة الماركسية فى علم التاريخ. ولكن التأثر بالماركسية فى الكتابة التاريخية ما زال محدودا ليس فى مصر وحدها، بل فى الوطن العربى

ولا نستطيع الزعم أن المؤرخين العرب استفادوا من الماركسية على نحو ما فعل مؤرخو الغرب قياسا بما رأيناه عند هوبسباوم، مما يفسر بعض جوانب أزمة المنهج التى تعانى منها الكتابة التاريخية فى بلادنا.

ولا ريب أن تحول التوجهات السياسية منذ السبعينيات، وما أصاب المؤسسات الأكاديمية من تدهور فى مستوى الأداء فى العقدين الأخيرين الذى انعكس على الدراسات العليا عامة انعكاسا سلبيا، والعودة إلى النفور من الفكر الماركسى ونبذ أصحابه. والجرى وراء أفكار أخرى تمت صياغتها فى الغرب دون محاولة فهمها أو اختيارها أو النظر فى إمكانية مواءمتها للواقع المصرى (كالحداثة. وما بعد الحداثة). كل ذلك كانت له آثاره على الحيلولة دون الاستفادة بالأدوات المنهجية للماركسية فى الكتابة التاريخية عندنا، وبذلك تم تكريس التخلف المنهجى عندنا.

ويعطينا هوبسباوم نموذجا متواضعا لما يثير اهتمام المؤرخين فى الغرب من إشكاليات اهتمام المؤرخين فى الغرب من إشكاليات تتصل بالكتابة التاريخية. فى مقال يعبر عن القلق الناجم عن عودة "القص التاريخى" فى بعض الكتابات التاريخية فى الغرب. فقد كتب لورانس ستون وهو مؤرخ بارز – مقالا نشر فى مجلة Past & Present (وهى من المجلات العلمية المهمة) ينتقد عودة "القص التاريخى" الذى يتخذ من السرد أسلوبا له، بعد أن كاد يختفى تماما منذ العشرينيات، وأرجع ستون ذلك إلى نفور بعض المؤرخين من أن يشغلوا أنفسهم بتفسير الظواهر التاريخية، وعزوف البعض الآخر عن الأخذ بفكرة الحتمية الاقتصادية، ورد هوبسباوم على زميله ستون بمقال آخر نشر على صفحات المجلة نفسها (فبراير 1980) وأعاد نشره فى الكتاب الذى بين أيدينا "فى التاريخ".

استعرض هوبسباوم فى مقاله ما حققه علم التاريخ من تطور كبير بعد الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص. وأطلق على الاتجاه الذى انتقده ستون فى مقاله اسم "المؤرخون المحافظون الجدد"، واعتبر هذا الاتجاه بمثابة رد الفعل للتاريخ الثقافى اليسارى، ووضح أن الميل إلى "القص التاريخى" يبدو واضحاً فى

الدراسات التى تعالج ظاهرة واحدة، أو حالة واحدة فى سياق زمنى محدود، وبذلك يعجز أصحاب هذا الاتجاه عن إدراك التغير التاريخى لضيق مجال الرؤية أمامهم. وذهب هوبسباوم إلى أن وجود نفر من المؤرخين يميل إلى "القصص التاريخى" لا يعنى أن ثمة ردة منهجية تعرض البحث التاريخى جميعه للخطر. طالما كانت الظاهرة محدودة من ناحية، ولا تخرج عن إطار المجتمع كموضوع للدراسة من ناحية أخرى، وما دامت تتبع الأسس المنهجية المتعارف عليها حتى لو أغفلت الفرضيات النظرية التى يستخدمها غيرها، فالقص التاريخى عند هؤلاء - كما يتضح من كلام هوبسباوم - ليس رصا للمادة إلى جوار بعضها البعض دون إدراك لسياقها الزمنى، ولكنه مجرد أسلوب للمعالجة فى إطار الأسس المنهجية المتعارف عليها، لذلك لم يشارك زميله القلق الذى اعتراه عند ملاحظته هذه الظاهرة.

ترى، ماذا يكون موقف هوبسباوم إذا عرف أن "القص التاريخى" وأسلوب السرد الممل - والمخل أحياناً - هو النمط الشائع فى الكتابة التاريخية عند العرب المعاصرين؟ هل كان باستطاعته أن يقابل الظاهرة بمثل هذا الاستخفاف، وخاصة أن معظم هذه الكتابات لا تعالج التاريخ باعتباره تاريخ مجتمع، وإنما يغلب عليها إعلاء دور الفرد فى تحريك عجلة التاريخ؟ لا أشك لحظة أن هوبسباوم لن يكون أقل قلقا إزاء هذه الظاهرة من زميله ستون، وأنه لن يغفر لنا تخلفنا المنهجى، وهو الذى يشيد بفضل ابن خلدون على علم التاريخ ومناهج البحث فيه. فى أكثر من موضع فى هذا الكتاب. ويعتبره صاحب أقدم صياغة لمنهج منطقى متماسك. إن أزمة المنهج فى الكتابة التاريخية عندنا ليست عرضا كذلك الذى أقلق لورانس ستون، يمثل استثناءً لقاعدة عريضة، ولكنها عندنا مرض مزمن يصيب الكتابة التاريخية العربية بالشلل، ويجعلها عاجزة عن اللحاق بما حققه علم التاريخ من إنجاز متميز عند غيرنا، مما يتطلب مراجعة شاملة من جانبنا لكل ما اتصل بإعداد الباحث فى التاريخ، بصورة تكفل تحريك ما أصاب الكتابة التاريخية من ركود.

وبينما نحن مازلنا نفكر فى إقالة المنهج من عثرته، تتفتح عند غيرنا آفاق منهجية جديدة، يعرض لها هوبسباوم فى كتابه عند معالجته للتاريخ الشفاهى. وهى

قضية منهجية تشغل بال من يدرسون تاريخ البسطاء من عامة النـــاس. وتـــاريخ الثقافة الشعبية بمختلف مكوناتها، وتاريخ العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعيـــة. والفنون الشعبية والفولكلور. وغير ذلك من مجالات لا تتوافر عنها مادة أرشـــيفية. أو شواهد مادية معينة. وهنا يلجأ الباحث إلى جمع مادته من أفواه المصادر الحيـــة المعاصرة. ويرى هوبسباوم أن "الرواية الشفهية" ما زالت تحتاج إلى اشتغال الفكر التاريخى بها. كما تحتاج إلى باحث من طراز خاص، على دراية بعلـــم الـــنفس، وبطبيعة الموضوع الذى يتصدى لدراسته، تتوافر لديه القدرة على التصور وتكوين رؤيته الخاصة.

والرواية الشفهية لا تحظى باعتراف الأوساط الأكاديمية العربية، فمـــا زال غالبية المشتغلين بالكتابة التاريخية فى عالمنا العربى يجترون مقولة رانكة Ranke التى أطلقها قبل قرن من الزمان : "لا تاريخ بغير وثائق"، فهم ينفرون من المصادر الشفهية، ولا يقبلون استخدامها، وينظرون بتحفظ شديد إلى البحوث المعدودة التـــى استخدمت الرواية الشفهية بين مصادرها. وثمة استثناءات نادرة، سمح فيها بعـــض الأساتذة لأحد تلاميذهم باستخدام الرواية الشفهية. ولعل صاحب هذا القلم كـــان أول من استخدم هذا المصدر فى الوطن العربى عند إعداده أطروحة الماجـــستير عـــن "الحركة العمالية فى مصر 1899-1952"، ونجح فى توظيفها توظيفا منهجيا لـــسد الثغرات التى عجزت المصادر الأخرى عن سدها. وجاءت دراسة رفعت الـــسعيد للحركة الشيوعية معتمدة اعتماداً يكاد يكون تاما على الروايات الشفهية" قد حظيت بالاعتراف بها على المستوى الأكاديمى كمصدر من مصادر الكتابة التاريخية.

وقدم لنا هوبسباوم بعض المحاذير التى يجب أن ندخلها فى الاعتبـــار عنـــد التفاعل مع "الرواية الشفهية" وخاصة عند تحليل تلك الروايات، لأنهـــا لا تخـــضع للاختبار إلى فى حدود ضيقة، وغالباً ما يتصور الباحث نماذج معينة ربما أضيفت قدراً من الغموض على ما ينشد التوصل إليه. ويستلفت هوبسباوم النظـــر إلـــى أن هدف النوع من الدراسة شرح الماضى وربطه بالحاضر وليس استكشاف الماضى ذاته. ويرى أن "التاريخ الشفاهى" يحتاج إلى تخصص يجمع بين منهجيات التاريخ

وغيره من العلوم الاجتماعية، وإلى إعداد الباحثين فى هذا المجال إعدادا خاصة.

ويقودنا ذلك إلى آخر القضايا المنهجية التى عالجها هوبسباوم فـى كتابـه، وهى قضية التاريخ المعاصر. وهو نص محاضرة ألقاها فى جامعة لندن عام 1993 بعنوان "الحاضر تاريخا" وكان شاهد عيان لها "مناقشة ممتعة" عرض فيها لتجربته الذاتية فى كتابة تاريخ القرن العشرين، وبين كيف أن رؤيته للتاريخ القريب كانـت نتاجاً لمراقبته للأحداث التى عاصرها من منظور تاريخى، وما توافر لديـه مـن استعداد خاص لاستشراف المستقبل، أو – بعبارة أخرى – طرح التوقعات لما قـد تتخذه حركة الأحداث من اتجاهات على ضوء خبرته بالموضوع وثقافته وتكوينـه العلمى.

إن قراءة كتاب هوبسباوم "فى التاريخ" تضع بين أيدينا خلاصة تجربة مؤرخ مرموق متابع ومشارك بجهده فى التطور المنهجى الذى حققه علـم التـاريخ فـى النصف الثانى من القرن العشرين على وجه الخصوص. والقضايا المنهجية التـى يطرحها المؤلف فى كتابة تدفعنا إلى إمعان النظر فى حال الكتابة التاريخية عندنا. وتحفزنا إلى ضرورة مراجعة ظاهرة القصور المنهجى التى تعانى منهـا الكتابـة التاريخية العربية، لعلنا نستفيد مما تحقق على الصعيد العالمى فى هذا المجال.

[illegible]

[illegible]

ملاحظات حول تكوين المؤرخ المصرى

يحتاج المؤرخ إلى إعداد علمي يؤهله للاشتغال بالبحث فى علم التاريخ، فليس كل دارس للتاريخ يصلح لأن يكون مؤرخا، ولكن يجب أن يتوفر لمن يريد خوض غمار الكتابة التاريخية استعداد شخصى وميل طبيعى لإنفاق جهده فى التخصص فى هذا المجال، ثم يأتى بعد ذلك دور الإعداد العلمى الذى يهيئ الدارس لإرتياد ميدان البحث التاريخى بتزويده بالأدوات المنهجية التى تعينه على البحث، وبالعلوم المساعدة التى توسع آفاق الرؤية أمامه وتعينه على فهم حركة التاريخ وتحليل الأحداث التاريخية وتعليلها وتفسيرها وفق الأصول المعرفية المتصلة بعلم التاريخ.

ويبدأ إعداد المؤرخ فى المرحلة الجامعية الأولى (الليسانس) بما يحصله من دراسة للتاريخ فى مختلف العصور، لا تهدف إلى حشود ذهنية بالمعلومات وإنما تهدف تقديم نماذج للدراسة التاريخية، وإتاحة الفرصة للطالب لإدراك حركة التاريخ والوقوف على مراحل الانتقال المفصلية بين العصور ودورها فى تغيير المجتمع، والعوامل المحركة للحدث التاريخى، إلى جانب تعريف الطالب بالمصادر وكيفية التعامل معها والاستفادة منها ودورها فى الكتابة التاريخية. وإضافة إلى تلك النماذج للدراسة التاريخية، يزود الطالب بدراسات مختارة لبعض العلوم الإنسانية المساعدة التى تعالج المجتمع والإنسان، كما تتضمن الدراسة جانبا أساسيا للإعداد المنهجى يتعرف فيه الطالب على منهج البحث فى التاريخ، وينال قدرا من الإلمام بفلسفة التاريخ، ثم يدرب عمليا على الكتابة التاريخية من خلال إعداد مقالات تاريخية تمثل الجانب التطبيقى فى الدراسة.

فإذا شاء الطالب أن يصبح مؤرخا، كان عليه خوض ميدان الدراسات العليا حيث يتلقى تدريبا عمليا على استخدام المصادر واستقاء المادة منها، فى إطار إعداد منهجى مدروس يؤهله لإعداد بحوثه لنيل الدرجات العلمية. وخلال مرحلة

الدراسات العليا تلك، يشجع الطلاب على ارتياد الندوات العلمية والمساهمة في حلقات البحث، وقد تتاح لهم فرصة طرح بواكير أعمالهم في تلك المناسبات، ليستفيدوا من مناقشتها وما يوجه إليهم من نقد وبذلك يكتسبون من التجارب ما يعينهم على ترسيخ أقدامهم في مجال البحث التاريخي.

تلك صورة لما يجب أن يكون عليه تكوين المؤرخ عامة، أما ما كان من شأن تكوين المؤرخ المصرى، فلنا ملاحظات عليه نطرحها في هذه الورقة للنقاش، ولا نهدف من وراء ذلك إبراز السلبيات أو جلد الذات، ولكننا نريد من ورائها إتاحة الفرصة لإعادة النظر في أسلوب تكوين المؤرخ المصرى سعيا لأداء أفضل للبحث التاريخي في مصر.

****

تعود جذور الدراسات التاريخية الحديثة في مصر إلى القرن التاسع عشر الذى شهد قيام بعض المثقفين المصريين الذين جاءوا من حقول علمية مختلفة بتقديم مساهمات هامة في دراسة التاريخ، بل قدم بعضهم أعمالا موسوعية لا غنى عنها لدارس التاريخ اليوم. ولكن الدراسة الأكاديمية للتاريخ بدأت مع إنشاء الجامعة المصرية كجامعة أهلية عام 1908، ثم قطعت شوطا بعيدا في التطور بعد تحول الجامعة إلى جامعة حكومية عام 1925. فكان قسم التاريخ أحد الأقسام الخمسة الرئيسية لكلية الآداب وهى : التاريخ، وقسم اللغة العربية واللغات الشرقية، وقسم اللغات الأوربية، وقسم الجغرافيا، ثم قسم الفلسفة. وكان من الطبيعي أن تستعين الجامعة عند إنشائها بالأساتذة الأجانب وخاصة الفرنسيين والإنجليز حتى عاد المبعوثون الذين أوفدتهم الجامعة للدراسة بأوربا وتولوا مناصب التدريس بمختلف أقسام الجامعة ليتم على أيديهم تدريجيا تعريب الدراسة بأقسامهم.

وقد جاء معظم الرعيل الأول من أعضاء هيئة التدريس المصريين بقسم التاريخ من بين خريجي مدرسة المعلمين العليا وبعض أوائل خريجى كلية الآداب الذين أوفدوا للدراسة بجامعة ليفربول للحصول على درجة الماجستير واستمر

بعضهم بنفس الجامعة لدراسة الدكتوراه على حين فضل البعض الآخر أن يستكمل دراسته بجامعة لندن. ومن هؤلاء : محمد شفيق غربال (1894-1961)، وحسن إبراهيم حسن (1892-1968)، ومحمد مصطفى زيادة (1900-1968)، وإبراهيم نصحى قاسم (1907-)، وغيرهم من الرواد الذين وقع على عاتقهم عبء تعريب مناهج الدراسة بقسم التاريخ منذ مطلع الثلاثينات، والذين ساهموا بأنفسهم أو من خلال تلاميذهم فى إنشاء أقسام التاريخ بجامعتى فاروق (الإسكندرية) وإبراهيم باشا الكبير (عين شمس).

وقد تأثر الرواد عند صياغتهم لبرامج الدراسة بقسم التاريخ بالجامعة المصرية (جامعة القاهرة فيما بعد)، بالمناخ السياسى العام فى مصر عندئذ، حيث كانت حركة التحرر الوطنى على أشدها، وكان التوجه القومى المصرى فى عنفوانه. ومن ثم جاءت برامج الدراسة متأثرة بهذا المناخ السياسى تدور حول محورين أساسيين هما : مصر، وأوربا. فصيغت المقررات الدراسية لتغطى تاريخ مصر منذ أقدم العصور مع التركيز على علاقة مصر بعالم البحر المتوسط وأوربا، فلم يخصص لتاريخ العالم العربى الذى تنتمى إليه مصر إلا مقررات عامة محدودة، وكان التاريخ الحديث للوطن العربى يدرس أحيانا تحت مسمى "تاريخ الشرق الإسلامى الحديث" وأحيانا أخرى تحت عنوان "الشرق الأدنى الحديث". وخلت برامج الدراسة تماما من المقررات الخاصة بتاريخ العالم أو تاريخ آسيا أو أفريقيا إلا فيما اتصل بتاريخ الإسلام وتاريخ السودان بحكم الروابط الخاصة التى تربط مصر بالسودان.

ومثلت برامج الدراسة بقسم التاريخ بآداب القاهرة الإطار المرجعى عند صياغة برامج الدراسة في جامعتى فاروق (الإسكندرية) وإبراهيم باشا الكبير (عين شمس)، بل أوغلت جامعة الإسكندرية فى التركيز على عالم البحر المتوسط وموقع مصر منه على مر العصور عند صياغة برامج الدراسة. ويرجع ذلك إلى قيام بعض أولئك الرواد بتأسيس أقسام التاريخ فى الجامعتين : عبد الحميد العبادى بالنسبة للإسكندرية، وإبراهيم نصحى قاسم بالنسبة لعين شمس.

ورغم مرور ستة عقود على تجربة تعريب مناهج الدراسة بأقسام التـــاريخ لازالت تتمحور حول مصر وأوربا مع اهتمام طفيف بتاريخ الوطن العربى الحديث يعد امتدادا للاهتمام القديم المحدود بـــ "تاريخ الشرق الأدنى الحديث"، ومقرر واحد رمزى لتاريخ أفريقيا أو تاريخ آسيا أو تاريخ الأمريكتين يقوم بتدريسه فى الغالـــب من لم يعدوا إعدادا كافيا للتخصص فى تلك المجالات الدراسية. وافتقر هذا الإطار التقليدى لبرامج الدراسة بأقسام التاريخ بالكليات المصرية إلى العلوم المساعدة فيما عدا نحو ثلاثة مقررات دراسية فى الجغرافيا وكذلك فى اللغات القديمـــة الأوربيـــة والشرقية، أما العلوم الإنسانية المساعدة التى لا غنى لدارس التاريخ عن الإلمام بها فقد أغفلت تماما، وخلت برامج الدراسة من دراسة التغيـــر الاجتمـــاعى والـــنظم الاقتصادية والسياسية، والتوثيق وغيرها من المجالات المعرفية المتصلة بالمجتمع والإنسان باعتبارهما محور دراسة التاريخ، والتـــى تعـــين الـــدارس علـــى إدراك المكونات الأساسية لحركة التاريخ، وتـــساعده علـــى تفـــسير البحـــث التـــاريخى واستخلاص النتائج من دراسته.

ومن أوجه القصور المعيبة فى برامج دراسة التاريخ بالجامعات المـــصرية ضعف الاهتمام بمناهج البحث، فمنذ الأربعينات لا يدرس سوى مقرر واحد عـــن علم التاريخ بشكل عام يهدف إلى تعريف الطالب به وبمجالات البحث فيه وبكيفيـــة كتابة مقال فى التاريخ من حيث نظام الكتابة وطريقـــة الإشـــارة إلـــى المـــصادر والمراجع بالحواشى لا أكثر ولا أقل، فلا يتضمن المقرر إطـــلالا علـــى الجانـــب التفسيرى ومدارسه المختلفة، والاتجاهات الحديثة فى الكتابة التاريخية، ولا يحـــاط الطلاب علما بأهم الإنجازات العلمية التى تمثل مختلف تلك الاتجاهات. ونادرا مـــا يسد هذا النقص فى تكوين الدارس فى مرحلة الدراسات العليا، بل الأغلب والأعـــم اعتمادا بعض النابهين من الطلاب على أنفسهم فى سد هذا النقص، وقلما يـــوجههم أساتذتهم لذلك.

هذا فضلا عن غياب دراسة فلسفة التـــاريخ مـــن بـــرامج أقـــسام التـــاريخ بالجامعات المصرية، وعندما أدخلنا تدريس هذه المادة إلى بـــرامج قـــسم التـــاريخ

بآداب القاهرة فى أوائل الثمانينات، وبدأنا نلمس أثر سد هذا النقص فى تكوين دارسى التاريخ، ألغيت المادة عند تعديل اللائحة عام 1990 دون مبرر، ولازالت تخلو منها برامج الدراسة فى مرحلتى الليسانس والدراسات العليا بجميع أقسام التاريخ بالجامعات المصرية.

ويزيد من الآثار السلبية لإغفال الاهتمام بمناهج البحث افتقار المكتبة العربية إلى التأليف الرصين فى هذا المجال، فالمتاح مجرد إعادة صياغة لبعض الكتب الدراسية فى المنهج التى نشرت قبل منتصف القرن باللغات الإنجليزية، أو ترجمات غير دقيقة لبعض المؤلفات الكلاسيكية الأوربية فى هذا المجال والتى نشر معظمها فى الأربعينات من هذا القرن. وتخلو المكتبة العربية تماما من الكتب المؤلفة أو حتى المترجمة التى تعالج التطور فى البحث التاريخى والاتجاهات الجديدة فيه والمدارس المختلفة فى تفسير التاريخ، اللهم إلا بعض المقالات القليلة التى تنشر هنا أو هناك ولا تنال قدرا من الرواج بين المعنيين بالدراسات التاريخية.

ولعل من أبرز عوامل القصور فى إعداد المؤرخ المصرى طرق التدريس المتبعة فى أقسام التاريخ بالجامعات المصرية، والتى ربما كانت تمثل ظاهرة فى الدراسات الإنسانية عامة. إذ يغلب التلقين على طريقة التدريس ونادرا ما نجد أستاذا يحفز التلاميذ على التفكير العلمى السليم أو يشجعهم على الحوار وتكوين الرأى، وهذا النوع النادر من الأساتذة هم أولئك الذين تركوا بصمات واضحة على التخصص، وهم قليل وغالبا لا يهتمون كثيرا بطلبة الدرجة الجامعية الأولى (الليسانس) ربما لكثرة الأعداد وازدحام قاعات الدراسة وخاصة عندما تم التوسع فى التعليم الجامعى مع نهاية الخمسينات.

وظل محتوى مواد الدراسة قاصرا على التركيز على التاريخ السياسى، دول تقوم وأخرى تزول، دون أن يعطى للطالب تفسيرًا مقنعًا للحركة التاريخية ولتعاقب الدول، فقلما يتضمن محتوى المادة دراسة المجتمع الذى أفرز تلك الأحداث السياسية، وإذا وجدت مثل هذه الدراسة جاءت سطحية لا ترسم ملامح واضحة

للبنية الأساسية التى قام عليها الهيكل السياسى، وترك ذلك للأستاذ نفسه، يكيفه وفق اهتماماته العلمية الخاصة، فلم يعط هذا الجانب حقه من الاهتمام إلا بعض الأساتذة الذين تكونوا علميا فى الستينات واهتموا بالتاريخ الاجتماعى، أما غيرهم فلا تتجاوز اهتماماتهم حدود التطور السياسى دون تقديم تفسير للتغير سوى تلك العوامل الثانوية السطحية التى غالبا ما تكون بمثابة الرتوش الأخيرة التى تدشن نظاما سياسيا جديدا، وتكتب شهادة وفاة النظام القديم، فإذا وضعنا فى اعتبارنا ارتباط الطلاب بالاعتماد على المذكرة التى يعدها الأستاذ للمادة أو على كتابه الدراسى، وقلة الاهتمام بتشجيع الطلاب على الإطلاع على المراجع الأساسية والمصادر الهامة لتوسيع مجال الرؤية أمامهم، ومن ثم توسيع مداركهم، إذا وضعنا ذلك كله فى اعتبارنا لأدركنا مدى انحسار المجال المعرفى عند الطلاب فى المادة التى يدرسونها لوقوعهم أسرى رؤية أحادية هى تلك التى يقدمها لهم أستاذ المادة.

وهكذا يسود السرد التاريخى والتلقين طريقة التدريس فى أقسام التاريخ، وتغيب تماما إمكانية التدريب على النقد والتحليل والتفسير، إذ يستقر فى أذهان الطلاب أن خير سبيل لاجتياز الامتحان هو اجترار مقولات الأستاذ دون إعمال الفكر فيها.

وكان من الممكن أن يعالج هذا القصور بالاهتمام بتدريب الطلاب على الكتابة التاريخية، وقد كان هناك اهتمام بذلك عندما كانت أعداد الطلاب محدودة، وغالبا ما كان الأساتذة يتولون هذه المهمة بأنفسهم، وكان النجاح فى الدراسة التطبيقية (أو ما كان يسمى بأعمال السنة) يمثل جواز المرور إلى امتحان الفصل الدراسى، فلم يكن يسمح للطالب بدخول الامتحان إلا إذا نجح أولا فى (أعمال السنة) أى الدراسة التطبيقية، ثم صرف النظر عن ذلك فى الستينات مع الزيادة الكبيرة فى أعداد الطلاب، فأصبحت الدراسة التطبيقية أو التدريب على الكتابة التاريخية لا تدخل ضمن تقدير أداء الطالب ولا تعد مادة رسوب، وأسند تدريب الطلاب إلى المعيدين، وقلما اهتم الأساتذة بالمتابعة، فأصبح التدريب شكليا محضا، فمن المعروف أن أحدا لا يهتم بقراءة ما يكتبه الطلاب ليوجههم إلى أصول الكتابة

التاريخية. حتى إذ أنهى الطالب مرحلة الليسانس وأراد الإلتحاق بالدراسات العليا يصبح عليه أن يتدرب للمرة الأولى على الكتابة التاريخية إذا أسعده الحظ وكانت الدراسة تتسم بطابع الجد، ووجد اهتماما من جانب المنوط به أمر تدريب الطلاب فى الدراسات العليا. ولعل ذلك يفسر شيوع الأخطاء الفنية فى بعض رسائل الماجستير (بل والدكتوراه أحيانا) عند طلاب لم تتح لهم فرصة التدريب على الكتابة التاريخية.

فإذا انتقلنا من نظام الدراسة إلى المناخ العلمى بأقسام التاريخ الذى يحدد الإطار العلمى لتكوين كوادر الباحثين، نلاحظ أن التواصل المعرفى غائب بين هيئة التدريس فى القسم الواحد، فلا يكاد العضو يعرف شيئا عما يفعله زميله، فلا يعرف المتخصصون فى التاريخ القديم أو الوسيط أو الحديث ما يشغل زملاءهم من اهتمامات بحثية أو علمية، ونادرا ما يعرف أصحاب التخصص الواحد ما يفعله زملاءهم فى نفس التخصص لغياب قنوات التواصل المعرفى بالأقسام. حقا هناك سمنارات تم تنظيمها فى جامعة عين شمس وجامعة القاهرة ولكنها لا تلعب الدور الملحوظ فى تحقيق التواصل المعرفة المنشود.

وهناك أيضا أزمة تنسيق فى النشاط العلمى تعانى منها مختلف أقسام الجامعات المصرية عامة وأقسام التاريخ خاصة، بل أحيانا يغيب التنسيق داخل القسم الواحد، ولعل الخلاف حول تحديد تخصص التاريخ الإسلامى وتخصص العصور الوسطى بجامعة القاهرة يقدم مثالا على الحالة الأخيرة، إذ ينفرد قسم التاريخ بآداب القاهرة باعتبار سقوط الدولة الفاطمية نهاية للعصر الإسلامى وقيام الدولة الأيوبية بداية للعصور الوسطى، وكثيرا ما يدب الخلاف بين المتخصصين فى التاريخ الإسلامى وزملائهم المتخصصين فى تاريخ العصور الوسطى عندما يفكر أحد الطلاب فى إعداد رسالة عن الدولة السلجوقية مثلا فيدعى كل طرف انفراده بالحق فى الإشراف على الطالب بدعوى الاختصاص. ولا نجد فى هذا التقسيم المفتعل فى الجامعات الأخرى.

كذلك يغيب التنسيق فى مجال الدراسات العليا على مستوى الجامعة الواحدة والجامعات المصرية كلها، فكثيرا ما يتكرر تسجيل رسالة الماجستير أو دكتوراه فى موضوع واحد بالقسم الواحد، وغالبا ما يدرس نفس الموضوع الذى سبق أن درس فى جامعة معينة على يد طالب آخر بجامعة أخرى مما يساعد على تبديد الجهود البحثية دون مبرر ويشجع على السرقات العلمية (وهو ظاهرة تفشت منذ الثمانينات). وكان من المفترض أن يلعب المجلس الأعلى للجامعات دورا فى التنسيق بإعداد قاعدة معلومات عن البحوث التى أجيزت لدرجتى الماجستير والدكتوراه بالجامعات المصرية فى مختلف التخصصات وكذلك البحوث الجارية. وكان مشروع المدرسة الوطنية للدراسات العليا أحد الحلول المقترحة لحل مشكلة التنسيق بين مختلف الأقسام ذات التخصص الواحد. ولكن شيئا من ذلك لم يتم لتظل أزمة التنسيق تلقى بظلالها الكئيبة على النشاط الأكاديمى فى مصر.

ومن بين أوجه القصور فى تكوين المؤرخ المصرى غياب المدارس العلمية فى مصر، وهى مشكلة تعانى منها العلوم الإنسانية عامة وعلم التاريخ خاصة، فليس لدينا "مدرسة تاريخية" مصرية أو عربية، فشلنا فى تحقيق ذلك لأسباب كثيرة تتصل بالمناخ الثقافى عامة وغياب الحرية الجامعية خاصة. ولذلك يتأثر المؤرخون المصريون فى كتاباتهم بالمدارس الفكرية الغربية. ولا يعنى ذلك أن أقسام التاريخ بالجامعات المصرية تخلو من الأساتذة ذوى الاتجاهات الفكرية، ولكن هؤلاء يمثلون رجع الصدى لمختلف التيارات الفكرية الغربية. حقا لدينا أساتذة من الرواد دربوا جيلا من الباحثين أو حتى جيلين متعاقبين، ولكن هؤلاء احتضنوا ذوى النجابة من الطلاب ورعوهم علميا دون أن يفرضوا عليهم اتجاها محددا يجعلنا نصفهم بالانتماء إلى مدرسة ما لهذا الأستاذ، ولعل تنوع اتجاهات تلاميذ محمد شفيق غربال وأحمد عزت عبد الكريم رغم الدور الكبير الذى لعبه فى إعداد الكوادر الأكاديمية خير دليل على ذلك. فقام كل تلميذ من تلاميذهما باختيار التيار الفكرى الذى يوافق هواه دون ارتباط باتجاه أستاذه، ولكن يظل غياب المدارس العلمية الوطنية يمثل جانبا سلبيا فى تكوين المؤرخ المصرى.

فإذا أضفنا إلى ذلك غياب الاحتكاك بالأوساط العلمية الدولية بسبب عدم اهتمام الجامعات المصرية بتشجيع أعضاء هيئة التدريس على الاشتراك فى المؤتمرات الدولية وعدم توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية هذا النشاط الضرورى لدفع عجلة البحث العلمى، فلا يستطيع المشاركة فى أعمال المؤتمرات الدولية إلا أولئك الذين تتحمل الجهات الداعية نفقات السفر والإقامة بالنسبة لهم، وهو أمر لا يتاح إلا لنفر محدود من الأساتذة الذين يحظون باعتراف دولى باسهامهم فى مجالات تخصصهم. وكان من الممكن سد جانب من هذه الثغرة بتوفير الدوريات العلمية والمراجع الأجنبية بمكتبات الجامعات، ولكن تلك المكتبات شديدة الفقر فى هذا الجانب لقلة الاعتمادات المالية المخصصة لها بالعملات الأجنبية. وبذلك يقع عبء متابعة الإنتاج الأكاديمى العالمى على نفر محدود من المؤرخين المصريين الذين استطاعوا بجهودهم الخاصة أن يحتفظوا بقنوات اتصال مع الأوساط العلمية الخارجية، وهو أمر يمثل استثناء محدودا، ويظل غالبية الباحثين فى التاريخ محرومين من متابعة الإنتاج العالمى فى تخصصهم، وخاصة الاتجاهات الجديدة فى تفسير التاريخ، وتطور مناهج البحث فى التاريخ مما يؤثر على إنتاجهم العلمى تاثيرا سلبيا دون شك.

وإلى جانب ذلك هناك عقوبات إدارية تؤثر على عطاء المشتغلين بالبحث العلمى عامة والمشتغلين بالتاريخ خاصة تتمثل فى قضية التفرغ للبحث العلمى ونظام الأجازات الدراسية فرغم نص قانون الجامعات المصرية على حق عضو هيئة التدريس فى الحصول على إجازة دراسية للتفرغ للبحث العلمى وفق الشروط التى حددها القانون، إلا أن النظام المالىّ لا يشجع أحد على الإقدام على هذه الخطوة لأن من يحصل على إجازة دراسية يفقد نحو ثلاثة أرباع مرتبه فكأنه يعاقب على تفرغه للبحث العلمى، ولذلك يندر أن نجد أحدا يقدم على هذه الخطوة إلا إذا أتيحت له فرصة الحصول على منحة دراسية من هيئة أجنبية وهو أمر نادر الحدوث بالنسبة للباحثين فى التاريخ على وجه الخصوص .

****

ويتضح من الملاحظات السابقة على تكوين المؤرخ المصرى أن الموقف يتطلب إعادة النظر فى برامج الدراسة بأقسام التاريخ بالجامعات المصرية مع الاسترشاد فى ذلك بتجارب الجامعات الأجنبية غربا وشرقا لتوفير فرصة الإعداد الجيد للطلاب. ويرتبط بذلك إعادة تنظيم الدراسات العليا على مستوى الجامعة وعلى المستوى الوطنى مع خفض أعداد الطلاب بأقسام التاريخ خفضا كبيرا لتحسين نوعية الخريجين.

ويرتبط بذلك تحسين المستوى المادى والعلمى لأعضاء هيئة التدريس وتشجيعهم على التفرغ للبحث العلمى، وتأمين قنوات الاتصال مع الأوساط العلمية الدولية بالاشتراك فى المؤتمرات العلمية وتزويد مكتبات الجامعات المصرية بالدوريات والمراجع الأجنبية، حتى يستطيع الباحثون متابعة التطور فى التخصص.

التاريخ والمستقبل(*)

تعانى دراسة التاريخ فى الوطن العربى أزمة منهجية متفاقمة تفوق ما تعانيه العلوم الاجتماعية الأخرى من حيث درجة الخطورة والتأثير على حركة التاريخ عندنا، ويرجع ذلك إلى أمرين : أولهما : تخلف برامج دراسة التاريخ فى الجامعات العربية، واتسامها بالتقليد والجمود، وثانيهما، افتقار المكتبة العربية إلى المؤلفات المنهجية فى العلوم الإنسانية والاجتماعية عامة وعلم التاريخ خاصة التى تواكب التطور المنهجى على الصعيد الدولى، فما هو متاح من كتابات عربية – فى معظمه – مجرد ترجمات غير دقيقة أحيانا لبعض الكتب الدراسية فى أصول المنهج التى نشرت باللغتين الإنجليزية والفرنسية قبل منتصف القرن العشرين.

وكلها لاتزال تقف طويلا عند تصنيف التاريخ، وهل يعد علما أو فنا أو يجمع بين الاثنين، وتتحدث عن الموضوعية وحياد المؤرخ باعتبارهما شرطين ضروريين للكتابة التاريخية وتضفى عليهما قدرا من (القداسة) التى لا تضع اعتبارا للنسبية، ولما توصل إليه المعنيون بالمنهج من مراجعات أسقطت هالة (القداسة) عنهما، ويقيمون للعبارة الموروثة عن القرن التاسع عشر "**لا تاريخ بغير وثائق**" معبداً يشتغلون بسدانته، بما يترتب على ذلك من وضع حدود لعمل المؤرخ تبقيه محصوراً فى دراسة موضوعات تقف عند حد نصف القرن الماضى أو العقود الثلاثة فى أحسن الأحوال، رغم تراجع المدرسة المنهجية عن تلك المقولات ومراجعتها لمواقفها منها.

أفكار متخلفة

وبينما لا يزال طلاب التاريخ بالجامعات العربية يتعلمون من أساتذتهم أن هناك حدودا زمنية صارمة يجب ألا يتجاوزها المؤرخ عند معالجته لموضوع ما، وتتردد أقسام التاريخ كثيراً قبل تسجيل موضوعات لأطروحات الماجستير

(*) مقال نشر فى مجلة الهلال، يناير 2002، (جزء خاص)، ص ص [128-135].

والدكتوراه يتجاوز حدها الزمنى ربع القرن، ويشيع القول بنظام لتقسيم العمل بين الباحثين فى التاريخ وزملائهم فى ميدان العلوم السياسية، وهى أفكار متخلفة يتعامل معها الأكاديميون العرب تعاملهم مع المسلمات البديهية. بينما تلك حال التاريخ عندنا نجد المؤرخ الإنجليزى إريك هوبسباوم يورد فى الكتاب الذى حمل عنوان "فى التاريخ" وأودعه خلاصة خبرته المنهجية ونشر عام 1997، ولكنه تضمن دراسات كتبها المؤلف قبل نشر الكتاب بنحو العشرين عاما، نجده يورد دراستين تكمل إحداهما الأخرى الأولى بعنوان "التاريخ والمجتمع المعاصر" والأخرى بعنوان "التاريخ والمستقبل" يذهب فيهما إلى أن ثمة إساءة استخدام يعانى منها التاريخ فى المجتمع المعاصر، تعود إلى التشويه المتصل للتاريخ فى مراحل التعليم العام، حيث تستهدف برامج تدريس التاريخ تكوين المواطن المعتز بقوميته، فيتم التركيز على الأمجاد التاريخية وحدها، ولا يتم التركيز على تطور المجتمع ذاته باعتباره كائنا عضويا متغيرا فى إطار يجعل الطالب قادرا على فهم أسس بنية المجتمع المعاصر، لذلك يندر أن يستوعب الناس دروس التاريخ التى تساعدهم على البحث عن أصول المشكلات الراهنة وكيفية البحث عن حلول لها. ومن ثم يتوجهون إلى تحليل الأرقام الصماء التى تتعامل معها الحواسب الآلية، بينما يستطيع المؤرخ بما له من خبرة بتطور المجتمع، ورؤية لآليات ذلك التطور من منظور تاريخى، أن يتعرف على القسمات المشتركة بين الماضى والحاضر، وأن يشخص أمراض الحاضر على ضوء ما عاناه المجتمع فى خبرته التاريخية، وبذلك يساهم – بصورة فعالة – فى المساعدة على حل المشكلات الراهنة.

قدرة المؤرخ على التنبؤ

ويزيد هوبسباوم على ذلك القول بن المؤرخ يملك القدرة على التنبؤ بما قد تكون عليه الحال بالنسبة للمجتمع فى المستقبل، مستفيدا فى ذلك من دراسته للماضى، وإدراكه لآليات ودوافع التغيير التى لا تملك الحواسب الآلية إدراكها، لأنها تفتقر إلى الأدلة المادية الملموسة، ولكن التنبؤ يقوم على عملية عقلية تلعب قدرات المؤرخ واستعداده الشخصى الدور الأكبر فيها. وهنا يستخدم المؤرخ – عند

استشرافه المستقبل – منهجين يتصلان ببعضهما البعض: التنبؤ بالاتجاهات العامة من خلال صياغة "النموذج" والتنبؤ بالحوادث المستقبلية أو نتائجها عن طريق تحليل الواقع الراهن واستشراف مساره المستقبلي. ويرى هوبسباوم أن التنبؤ بالاتجاهات الاجتماعية، بما فى ذلك اتجاهات حركة القوى الاجتماعية، أيسر من التنبؤ بالأحداث السياسية، لأنه يرتكز على معطيات العلوم الاجتماعية الأخرى التى يحسن المؤرخ استخدام أدواتها المنهجية.

وعلى ضوء ذلك، لم يعد بوسع المؤرخ أن يتجاهل ما يدور حوله حتى يطويه الزمن ويتقادم به العهد، بعدما أصبح "الماضى" قريبا من "الحاضر" نتيجة سرعة إيقاع التطور فى القرن العشرين، حتى أصبح الأمس القريب "ماضيا" يمكن إخضاعه للدراسة التاريخية استفادة بمعطيات العلوم الاجتماعية، وعلى ضوء ما يتوافر من المصادر المتاحة، فإذا كانت الوثائق لا تزال محبوسة انتظارا لانقضاء فترة السرية، فهناك فيض زاخر من المصادر التى وفرها تطور أساليب الاتصال والإعلام (أو ما يعرف أحيانا بثورة المعلومات) كالبيانات والتصريحات والتقارير الرسمية المعلنة، والكتب الملونة (البيضاء – الزرقاء – الصفراء .. الخ) التى تصدرها الحكومات لتحديد مواقف الفرقاء إزاء مختلف القضايا والأزمات. وهناك خارج الأرشيفات الرسمية مصادر تتعلق بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، لا يدخل معظمها فى نطاق السرية، مثل : تقارير الهيئات الدولية الرسمية وغير الرسمية، وتقارير منظمات المجتمع المدنى المحلية والدولية، وتقارير البنوك وأسواق المال، والمضابط الخاصة بالمجالس النيابية، فمثل هذه المصادر المهمة تجعل دراسة الماضى القريب ممكنة وميسورة، لو استطعنا أن نكوّن الباحث فى التاريخ تكوينا مناسبا يؤهله للتعامل مع مصادر غير تقليدية بأدوات منهجية عصرية.

التمرد على التقليد

وبرغم أن الاهتمام بدراسة التاريخ المعاصر بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الأولى فى الغرب، ظلت الجامعة المصرية – منذ إنشائها – تتمسك بتقاليد المدرسة

التاريخية الألمانية، والمدرسة المثالية، والمدرسة الوضعية، تمزج بينها بوعى – أحيانا– وبدون وعى فى أغلب الأحوال، ثم بدأ بعض المؤرخين المصريين والعرب فى استخدام المنهج المادى الماركسى عند منتصف ستينات القرن العشرين بدرجات متفاوتة من الفهم والتدقيق، وإليهم يعزى الفصل فى التمرد على التقليد الذى كان راسخا – عندئذ – فى الجامعات العربية، الذى كان يتمسك بحاجز الخمسين عاما كحد زمنى لا يجب تخطيه لدراسة التاريخ، وكأنه سور الصين العظيم أو حائط برلين الشهير، فتجاوزوا هذا الحاجز حتى وصلت به بعض الدراسات إلى عقد واحد من الزمان، وهكذا عالجوا التاريخ المعاصر، ووجهوا تلاميذهم نحو دراسته، وأبدت المجالس الجامعية قدرا من التسامح مع هذه "البدعة" الجديدة، فقبلت تسجيل أطروحات فى التاريخ المعاصر فى الستينيات بعد ما يزيد على أربعة عقود من بداية دراسة التاريخ المعاصر فى الغرب.

ولكن أحداً من المؤرخين المصريين أو العرب لم يجرؤ على ارتياد مجال التاريخ الاستطلاعى أو الاستشرافى الذى يهتم بدراسة آفاق المستقبل من خلال قراءة متعمقة لواقع المجتمع الحاضر على ضوء محصلة تجارب الماضى، على نحو ما فعل بول كينيدى الذى نشر عام 1988 كتابه الذى آثار – عندئذ – جدلا كبيرا بين الباحثين، وحمل عنوان : "قيام وسقوط القوى الكبرى، التغير الاقتصادى والصراع العسكرى من 1500 حتى عام 2000" والذى صدرت منه ثلاثة إصدارات قبل انقضاء عام على إصدارته الأولى.

وبول كيندى مؤرخ إنجليزى الأصل يعيش ويعمل فى الولايات المتحدة الأمريكية (جامعة ييل) ولد عام 1945 فى شمال إنجلترا وتلقى تعليمه هناك وحصل على الدكتوراه من جامعة أكسفورد، ثم هاجر إلى أمريكا عام 1983، ولمع كمؤرخ نشط نشر له أحد عشر كتابا قبل صدور كتابه المثير للجدل "قيام وسقوط القوى الكبرى".

وقد ذهب كينيدى فى هذا الكتاب إلى أن القوة النسبية للدول الكبرى لا تبقى

على حالها، ويرجع ذلك إلى اختلاف معدلات النمو فى المجتمعات عن بعضها البعض، بقدر ما يرجع إلى التغيرات التكنولوجية والتنظيمية التى تختلف بدورها اختلافا كبيرا من مجتمع لآخر يعطى لمجتمع مزايا مادية لا يحققها المجتمع الآخر أو المجتمعات الأخرى. وكلما استطاعت قوة كبرى أن تحقق درجة عالية من النمو الاقتصادى تميزها عن غيرها، انعكس ذلك على استراتيجيتها الرامية إلى تأمين وتوسيع نطاق مصالحها لتزيد من ثروتها على حساب الأخرى ومن ثم تنمى قدراتها العسكرية إلى أقصى طاقاتها تحقيقا لهذا الهدف مما يدخلها فى صراع مع غيرها يدفعها إلى زيادة قدراتها العسكرية بصورة لا تتوازن مع نموها الاقتصادى مما يؤدى إلى أفولها وصعود غيرها من القوى المنافسة أو البديلة لها.

وحاول كينيدى أن يطبق هذه الفرضية على القوى الكبرى التى ظهرت على الساحة الدولية شرقا وغربا منذ مطلع القرن السادس عشر حتى أواخر الحرب الباردة، وانتهى من دراسته إلى نتائج مؤداها أنه ما لم يتغير صراع القوى فى عالم ثنائى القطبية (عندئذ) عما كانت عليه فى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، فسوف يشهد القرن الحادى والعشرين تحولات مهمة فى نصيب القوى الكبرى من الإنتاج الاقتصادى العالمى والإنفاق العسكرى لصالح دول أخرى غير القطبين العملاقين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى مثل الصين واليابان والاتحاد الأوروبى، حيث أصبحت القوى الثلاثة الأخيرة تحظى بنصيب كبير من الإنتاج الاقتصادى العالمى يفوق نصيب الولايات المتحدة ونصيب الاتحاد السوفيتى مجتمعين، وأن هذ القوى الثلاث تواجه اختيارا صعبا، لأن حفاظها على نموها الاقتصادى ومصالحها الاقتصادية الدولية يقتضى نموا نسبيا فى قوتها العسكرية لتحقق لمصالحها الحماية المنشودة، ولكن ذلك – بدوره – يلحق بها ما لحق بالاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة من تحمل تبعات الانفاق العسكرى الذى يؤثر سلبا على واقعها الاقتصادى شأنها فى ذلك شأن الشيخ الذى يبذل جهدا كبيرا فى العمل يفوق قدراته البدنية سرعان ما يقعده الاجهاد، فالتوسع فى الإنفاق العسكرى فى زمن أصبحت فيه تكلفة الحروب عالية جدا حتى أن ميزانية القوات الجوية

الأمريكية (عام 1988) تكفى بالكاد تكلفة طائرة حربية واحدة عام 2020، وبذلك يؤدى صراع التسلح إلى التأثير سلبيا على الاقتصاد بصورة تؤدى إلى الاضمحلال غير أن تلك القوى لا تملك الفرار مما يفرضه عليها واقعها الذى يلزمها بالابحار "فى مجرى الزمن". وانتهى إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تشهد نهاية الابحار فى مجرى الزمن ما لم تضع حدا لقوتها العسكرية يتناسب مع قدراتها الاقتصادية، ولما كان الاتحاد السوفيتى طرفا مقابلا فى صراع القوى مع الولايات المتحدة، فهو يواجه نفس المصير.

لقد أثار كتاب بول كينيدى "قيام وسقوط القوى الكبرى" جدلا واسعا فى الأوساط الأكاديمية الدولية، وخاصة أن الاتحاد السوفيتى تفكك عقب صدور الكتاب بعام واحد. ولعل مخططى الاستراتيجية الأمريكية استفادوا من الرؤية المستقبلية التى قدمها هذا المؤرخ فى كتابه المثير للجدل، بالعمل على إجهاض النمو المتصاعد للاقتصاد الآسيوى، والسعى لحل أزمة الاقتصاد الأمريكى عن طريق الهيمنة على المراكز الحيوية فى العالم، ولكن ذلك يتطلب المزيد من القوى العسكرية وتطوير الأسلحة غير التقليدية مما يستنزف طاقة الاقتصاد الأمريكى، فهل تشهد العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين تفسخ أمريكا كما شهد العقد قبل الأخير من القرن العشرين تفسخ الاتحاد السوفيتى؟!

لعل كتاب بول كينيدى الذى صدر بعد خمس سنوات من كتابه المثير للجدل (عام 1993) وحمل عنوان "الاستعداد للقرن الحادى والعشرين" يقدم إجابة على هذا السؤال. فقد بدأه بتأكيد مقولة أن لكل قرن ظروفه الموضوعية والبيئية التى تجعل مجرى تاريخه مختلفا عن غيره، ومن ثم فإن إيقاع التغير السريع الذى شهده العالم فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين يقتضى أن نقف أمام "قوى التغيير التى تؤثر على الأحداث الدولية" فالنموالاقتصادى والتطور التكنولوجى فى القرن العشرين يخلق نوعا جديدا من التحدى يحقق فيه الذين يدركون أهمية تحقيق النجاح مكاسبهم على حساب خسائر أولئك الذين لا يدركون ذلك، وركز دراسته فى هذا الكتاب على الظروف الدولية التى تواجه العالم فى القرن الحادى والعشرين مثل :

مشكلات البيئة، والانفجار السكانى، والتقدم التكنولوجى وأثر ذلك على الواقع الاجتماعى والقيم الثقافية، وقسم الكتاب إلى بابين أحدهما يبسط هذه المشكلات بشكل عام والآخر يتناول دراسة حالات كل من اليابان والدول النامية، وبلاد الاتحاد السوفيتى السابق، وأوربا، ثم أخيرا الولايات المتحدة الذى حمل الفصل الخاص بها عنوان "المأزق الأمريكى" ناقش الواقع الأمريكى اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا موضحا الفرق الكبير بين ما حققته اليابان والصين وكوريا الجنوبية وأوربا وبين تدهور الأحوال فى الولايات المتحدة التى لا يجاريها أحد فى قوتها العسكرية وخاصة الأسلحة المتطورة وأسلحة الدمار الشامل، مما يجعل هناك "مأزقا" تعيشه أمريكا وهى تتأهب للقرن الحادى والعشرين مما يعرضها لحالة "انحطاط نسبى" ويجعل القرن الحادى والعشرين "قرن آسيا" وقد توصل كينيدى إلى هذه النتيجة من تحليل للوضع الاقتصادى ومستوى المعيشة وظروف البيئة، وتوقعات التطور السكانى، وأحوال التعليم مقارنة بما يتكلفه الإنفاق العسكرى.

المستقبل والتنبؤ

لقد حاولنا فيما تقدم أن نقدم نموذجا لدراسة التاريخ الاستشراقى أو الاستطلاعى الذى يقدم فيه المؤرخ رؤية للمستقبل تقوم على التنبؤ القائم على أسس منهجية من واقع التجربة التاريخية ومن منظورها، وليس من قبيل الحدس والتخمين، ولعل ما أصاب الاقتصاد الأمريكى من أزمة ترددت أصداؤها فى الأسواق المالية العالمية بعد أحداث (11 سبتمبر) تبين أن دراسة كينيدى الاستشرافية فى كتابيه، قامت على أساس منهجى لا يخلو من الدقة، وأن التحليل الذى قدمه فى الكتابين يقف على أقدام راسخة.

ولاشك أن الدراسات التاريخية فى العالم العربى فى حاجة ماسة لا لمجرد التعرف على مناهج جديدة فى البحث التاريخى طال أمد إغفالنا لها، ولكن نحن فى حاجة إلى استيعاب تلك المناهج وتطبيقها على الدراسات التى تجرى فى جامعاتنا، ونظرة إلى ما تخرجه المطابع من كتب التاريخ، وما تجيزه الجامعات من أطروحات للماجستير والدكتوراه، تكشف لنا عن قصور شديد عندنا فى التدريب

والإعداد المنهجي للباحثين إذ يغلب على الكثير من الكتابـــات التاريخيـــة "القــص التاريخي" والسرد الممل، ولا يكاد القارئ لهذا النوع من الدراسات أن يقف علـــى نتائج محددة بعد طول عناء.

ولعل عدم الاهتمام عندنا بالتاريخ الاستشرافى الذى يهتم بالتنبؤ بالمـــستقبل على أسس منهجية يعود إلى الميل العام عند الأكاديميين والمثقفين العــرب لتهيـــب طرق ميادين جديدة للدراسة، والنظر إلى هذا النوع مـــن الدراســـات بـشئ مـــن الاستخفاف الناتج عن القصور الشديد فى تكوين المؤرخ العربى، ومحدودية ثقافته المنهجية، بمعنى عدم متابعته لما يجرى فى حقل تخصصه على الساحة الدولية (إلا نفر قليل لا يمثلون نقيضا لهذه الظاهرة السلبية)، ومن ثم قلة حيلته، وعجزه عـــن ارتياد مجال التاريخ الاستشرافى الذى يتطلب معرفة بالعلوم الإنسانية وطرق البحث فيها، وإلى تدريب طويل على استخدام الأدوات المنهجية فى العلوم البينية على وجه الخصوص.

الفصل الثانى

كتابة تاريخ مصر..
قراءة نقدية فى الأطر النظرية

الفرضية فى البحث التاريخى(*)

الفرضية أداة من أدوات البحث التاريخي يستخدمها المؤرخ فى إطار سعيه للبحث عن إجابات على التساؤلات العديدة التى يطرحها على مادة بحثه، والتى تندرج فى ثلاثة مجالات أساسية :

١- الأسئلة التى تستهدف تحرى حقيقة ما حدث.

٢- الأسئلة التى تتصل بالطريقة التى حدث بها الحدث، وتبين كيفية حدوثه.

٣- الأسئلة التى تتصل بالقوانين العلمية المستمدة من دراسة الماضى (الأطروحات النظرية) التى يستعين بها المؤرخ لتفسير ما حدث.

و"الفرضية" هى الأداة التى لا غنى للمؤرخ عنها عند بحثه عن إجابات لتلك المجالات الأساسية الثلاثة من التساؤلات التى تشكل الإجابات عنها جوهر البحث التاريخى؛ أى إنها تعبر فى مجملها عن رؤية المؤرخ للحدث أو الظاهرة التى يتصدى لها بالدراسة.

وقبل أن نلقى الضوء على دور "الفرضية" فى البحث التاريخى، يجب أن نميز أولاً بين مفهوم "الافتراض" supposition، و"الفرضية" hypothesis . فالافتراض يستند إلى درجة من درجات الحَدْس (أو التخمين) التى ترافق الباحث فى التاريخ طوال عمله منذ اللحظة الأولى التى يتعامل فيها مع مصادر المادة : فقد يفترض نسبة مصدر معين إلى مؤلف بعينه استنادًا إلى أدلة يراها أميل إلى ترجيح افتراضه، وقد يفترض درجة من درجات العلاقة السببية بين مكونات حدث معين، إلى غير ذلك من افتراضات يتوصل إليها الباحث، ويسعى للتأكد من صحتها، فإذا ثبت له صحة "الافتراض"، تحول الحَدْس إلى يقين، وأصبح ما كان مفترضًا حقيقة

(*) مقال نُشر فى كتاب : ثقافة النخبة وثقافة العامة فى مصر فى العصر العثمانى "، إشراف رءوف عباس، تحرير ناصر إبراهيم، مركز البحوث الاجتماعية بجامعة القاهرة، مايو 2008

واقعة، تدخل فى إطار التساؤلات بمجالاتها الثلاثة الأساسية، وتتطلب البحث عن إجابات تعيد – فى مجموعها – تركيب الحدث أو الظاهرة؛ موضوع البحث، وفق رؤية المؤرخ.

أما الفرضية hypothesis، فهى مقولة تتم صياغتها كإجابة "محتملة" عن سؤال معين فى مجال علمى محدد دون استناد إلى أدلة كافية، ولا يمكن الاطمئنان إليها كنقطة انطلاق على طريق البحث إلا بعد اختبارها بدقة والتحقق من صحتها. وبذلك تصبح التساؤلات التى يصوغها المؤرخ بحثًا عن إجابات لها؛ من حيث الصياغة والتحديد واختبار المصداقية – ألوانا مختلفة من الفرضيات. فالفرضية تمثل إجابة "محتملة" لسؤال معين، لا تصبح إجابة تامة إلا بعد ثبوت صحتها. والفرضية فى العلوم الإنسانية عامة والتاريخ خاصة، تتجاوز إطار الفرضية فى العلوم الطبيعية؛ لأنها فى الأخيرة قاصرة على عملية تفسير الظاهرة، ولكنها فى البحث التاريخى مواكبة لجميع خطوات البحث (على نحو ما أشرنا فيما سبق).

وقد يقال : إن البحث فى التاريخ، وما يتوصل إليه المؤرخ من نتائج عند إعادة تركيب الحدث أو الظاهرة هو – فى حقيقة الأمر – فرضية يقدمها المؤرخ حول حقيقة وتفسير ما حدث فى الماضى، وذلك عندما لا يستطيع المؤرخ أن يقدم دلائل يقينية أو منطقية يمكن القبول بها.

كذلك يجب أن نميز بين الفرضية الأولية التى يتوصل إليها الباحث (قبل إخضاعها للاختبار)، والفرضية التى يتأكد الباحث من مصداقيتها. ولكن يجب أن نعلم أن تلك المصداقية مرهونة بعدم ظهور قرائن جديدة (مثل اكتشاف مصادر جديدة) تدحض تلك الفرضية فيما بعد، فهى – عندئذ – تعد مجرد نقطة انطلاق للبحث عن فرضية جديدة. وهناك نوعان من الفرضيات التى تواكب عمل المؤرخ؛ هما : الفرضيات التفسيرية التى يفسر بها الباحث الحقائق ويصوغ العلاقات العلية (السببية) التى يستند إليها التفسير؛ والفرضيات البِنْيَوِيَّة التى تعنى بتركيب المادة المتصلة بالماضى فى الإطار الزمنى والنوعى (التصنيفى).

بناء الفرضية وعلاقتها بالنظرية :

يستخدم المؤرخون مصطلح "النظرية" كثيرًا فى كتاباتهم وخاصة عند تفسير الظواهر التاريخية؛ مثلاً : عندما يتحدثون عن نشأة المدن أو قيام مدينة معينة، أو عندما يتناولون بالدراسة سقوط دولة وقيام أخرى جديدة، وكذلك عندما يفسرون هجرات الشعوب فى العصور القديمة أو الوسطى، ويضعون تصورًا لدوافعهم إلى الهجرة، وما كان لها من أثر على المناطق التى هاجروا إليها. أو عندما يفسرون أسباب تخلف التطور الرأسمالى فى العالم الإسلامى على حين وُجِدَتْ شواهد على نضج الرأسمالية التجارية فى القرن العاشر الميلادى بصورة فاقت درجة تقدم نظيرتها فى أوربا. فما يسمى بالنظرية فى البحث التاريخى، تستند إلى عدد من الفرضيات التى لم تدحضها مصادر جديدة أو أدلة مادية، وتظل لها مصداقيتها النسبية، وقد تكون "النظرية" فى حد ذاتها "فرضية" الطابع، وخاصة ما تعلق منها بأصول الشعوب، وبعض الحضارات القديمة، وبعض الجماعات الإثنية.

حقًا هناك خلط بين مفهوم "النظرية" ومفهوم "الفرضية" عند الكثير من المؤرخين يعود إلى أن بنية النظريات التاريخية والفرضيات واحدة. فما الذى يميز النظرية التاريخية عن غيرها من الفرضيات؟

من الدراسة التحليلية لعدد كبير من النظريات التاريخية تبين أنه من الصعوبة بمكان أن نقف على خصائص محددة للنظرية التاريخية تميز منها وبين "الفرضية". ولكننا نستطيع أن نشير إلى سمات ثلاث تختص بها النظريات التاريخية : الأولى تقود إلى حوادث تحتل مركز الأهمية فى العملية التاريخية ولا تزيد كثيرًا من حيث درجة مصداقيتها عن غيرها مما يدخل فى نطاق الفرضيات. والسمة الثانية تعود إلى وجود اختلاف نسبى فى بنية النظرية عما نجده فى الفرضية، والسمة الثالثة أن النظرية تمثل – عادة – فرضية ظاهرة لا تتوفر القرائن الدالة على مكوناتها، وإنما تعتمد على بعض الحقائق التى لا روابط محددة موجودة بينها، وتساهم فى تقديم إجابات "محتملة" للسببية والكيفية المرتبطة بعملية تاريخية ما. وكل تلك النظريات

تقدم وصفًا افتراضيًا لما جرى فى زمان ما ومكان ما . مثال ذلك : النظريات الخاصة بأصل الشعوب الهندو-أوربية؛ فقد ظلت النظرية التى ترجح أصلهم الأسيوى سائدة طوال القرن التاسع عشر؛ لتظهر نظرية أخرى ترجح الأصل الأوربى، وأخيرًا ثالثًا تشير إلى احتمال تداخل الأصلين بقدر غير معلوم وغير محدد.

وإذا كانت الفرضية – فى الغالب – تعبر عن نظرة فردية نابعة من فكر مؤرخ معين أو عدد محدود من المؤرخين، فإن صياغتها تمثل إبداعًا فكريًا فرديًا وثيق الصلة بعملية إعادة تركيب الحدث فى إطار تفسيره، وهى عملية إبداعية فكرية فردية تمامًا، تقدم إجابة عن سؤال قد يطرحه صاحب الفرضية أو ربما طرحه مؤرخ آخر سبقه إلى دراسة الموضوع واكتفى بطرح التساؤل دون أن يجد إجابة له. فالفرضية من حيث بنائها اجتهاد فردى فكرًا وصياغة، فإذا ظهرت مادة جديدة أو مصادر جديدة أثبتت صحة الفرضية، كان ذلك دليلاً على تمتع المؤرخ صاحب الفرضية بنظرة ثاقبة، وإذا كشفت مصادر جديدة عُوَارًا فيها يتم دحضها، والتفكير فى فرضية جديدة فى ضوء المعطيات التى وقع عليها الباحث.

وإذا كان عالم الطبيعة، يبدأ بحثه بفرضية تجرى بحوثه المعملية لاختبار مدى صحتها، فإذا ثبت له سلبيتها، بحث عن فرضية أخرى وأخضعها للتجربة من جديد، فإنّ عمل المؤرخ لا يبدأ بفرضية بل يبدأ بحزمة من التساؤلات، تأتى الفرضية فى سياق البحث عن إجابة محتملة؛ فالفرضية فى البحث التاريخى تأتى فى إطار تركيب الحدث وتفسيره، ممثلةً إجابة عن التساؤلات التى يطرحها المؤرخ على مادته، ونتيجة تعبر عن اجتهاده الفكرى الفردى.

ولكن.. هل يجوز للمؤرخ أن يتبنى النظرية التى تقدم نموذجًا محددًا لتطور المجتمعات، ويطبقها على موضوع دراسته.

هناك نوع آخر من النظريات التى جاءت نتاجًا لايديولوجية معينة تفترض نموذجًا محددًا لتطور المجتمعات، لعل أبرزها المادية التاريخية عند كارل ماركس،

التى تضع نظرية المراحل الخمس لتطور المجتمع البشرى -التى تقوم على هامشها فكرة "الاستبداد الشرقى" التى صاغها ماركس- لتفسير الظروف المختلفة عن النموذج الأوربى التى عاشت فى ظلها المجتمعات الآسيوية. ونظرية أنطونيو جرامشى الذى قدم نموذجًا مختلفًا عن الماركسية قال فيه بتعايش القديم والجديد معا بدلا من تصارعهما، وأبْرَزَ دور الثقافة كمحرك للتغيير؛ فالصراع الثقافى بين القديم والجديد يسبق الصراع الاجتماعى. وكذلك نظرية ميشيل فوكو الذى يرى التاريخ مسرحية لا تنتهى من صراع القوى التى يتبادل فيها السادة والمسودون أدوارهم، كما تتبدل فيها القيم بتبدل طبقة السادة؛ ومن ثم لعبت أجهزة ومؤسسات السلطة الدور البارز فى عملية تطويع المحكومين وتسخير عقولهم، إلى غير ذلك من نظريات تناولت تطور المجتمعات عامة أو مجتمعات بعينها؛ مثل نظرية المجتمعات النهرية التى قال بها فوجيل. وقد اجتذبت هذه النظريات وغيرها من نظريات النموذج عددًا من المؤرخين راحوا يتخذون منها "فرضية" يقوم عليها بحثهم، وتمثل منطلقًا له ؛ مثلما فعل : أحمد صادق سعد فى دراسته للاستبداد الشرقى وتطور المجتمع المصرى، وبتير جران فى محاولة تطبيق نظرية جرامشى على تاريخ مصر فى المرحلة المفصلية بين القرن الثامن عشر والتاسع عشر. وكما فعل : تيموثى ميتشل عندما طبق نظرية فوكو على تطور المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر، وغيرهم من الباحثين العرب والأجانب الذين صبوا دراساتهم للتاريخ فى قوالب هذه أو تلك من نظريات النموذج.

وفضلا عما اكتسبته تلك الدراسات من لفت للأنظار، ونجاح بعضها فى تقدير نتائج مثيرة تجاوزت المقولات التقليدية القديمة، فإنها جميعا يؤخذ عليها الاتجاه الانتقائى؛ فهم يلتقطون من المادة التاريخية ما يتفق مع قياس قالب النموذج النظرى، ويتغاضون عن عشرات الدلائل التى تشير على عكس ذلك.

ولا يعنى ذلك إسقاط "نظريات النموذج" من الاعتبار؛ فقد أفادت الماركسية المؤرخين اللبراليين بأكثر مما أفادت المؤرخين الماركسيين؛ لما للتفسير المادى من دلالات هامة لا يستطيع المؤرخ أن يسقطها من اعتباره، أو يُهَوِّن من شأنها، ولكنه

لا يجب أن يكون أحادي النظرة للظاهرة التى يتصدى لها بالدراسة. فلا غضاضة فى أن يبنى المؤرخ فرضياته أو بعضها على أساس إحدى نظريات النموذج، طالما قدم الدليل على صلاحيتها لحالة الدراسة، وتجنب الانتقائية فى استخدام المادة التاريخية، والتزام النظرية النقدية، وتحاشى التعسف فى توظيفها فى تفسير الحالة التى يدرسها.

مراجع الموضوع :

- John Tosh: The Pursuit of History, Longman, London, 1984.
- G.R. Elton : The practice of History, Fontana, 1969.
- Michael Howard : The Lessons of History , Oxford Univ. Press, 1981.

الملكية
وإشكالية تفسير تاريخنا الاجتماعى(*)

تحظى دراسة الملكية بأهمية خاصة عند دراسى التاريخ الاجتماعى لما دار حولها من جدل بين أصحاب الاتجاهات المختلفة الذين يستخدمون التفسير المادى للتاريخ سواء أكانوا من الماركسيين أو غيرهم. فالماركسيون يرون فى الملكية شكلا شرطيا تاريخيا لملكية الثروة المادية، يوضح العلاقة بين الناس فى عملية الإنتاج الاجتماعى، وشكل الملكية - عندهم - يعبر عن العلاقة بين الطبقات والشرائح الاجتماعية من ناحية، ووسائل الإنتاج من ناحية أخرى، ويتحدد تطور أشكال الملكية بتطور قوى الإنتاج، فالتغيير فى نمط الإنتاج يقود إلى تغير فى شكل الملكية، وتمثل الأشكال المختلفة للملكية - فى الوقت نفسه - مراحل فى تطور تقسيم العمل.

ورغم اختلاف غير الماركسيين مع الماركسيين حول المراحل الخمس لتطور المجتمع البشرى على ضوء شكل الملكية، فهم يتفقون معها فى القول بالعلاقة الوثيقة بين الملكية الخاصة والتكوينية الاجتماعية الرأسمالية، وارتباط ظاهرة الملكية خاصة بوجود الطبقات، والليبرالية وما ارتبط بها من نسق اجتماعى - سياسى.

من هنا كانت دراسة الملكية موضع اهتمام المؤرخين الماركسيين والليبراليين على حد سواء، ولكن معظم الجدل الذى دار بينهم كان يتمركز حول التجربة الأوربية، أما بقية بلدان العالم فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فتم قياس تجاربها على ضوء التجربة الأوربية. ودخل معظمها عند الماركسيين فى إطار ما سمى بأسلوب التجربة الأوربية. ودخل معظمها عند الماركسيين فى إطار ما سمى

(*) مقال نُشر فى مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد (58)، عدد (2) إبريل 1998 [ص ص 9-21].

بأسلوب الإنتاج الآسيوى. وعند الليبراليين فى إطار ما سمى بـــ "المجتمع التقليدى".
ولما كانت بلادنا تدخل ضمن هذه المجموعة، فإن دراسة الملكية عندنا تصبح على درجة كبيرة من الأهمية لإلقاء الضوء على التجربة التاريخية لمجتمعاتنا، وتحديـد موقفنا من القوالب النظرية للماركسية والليبرالية التى تتفق على التسليم بالمركزيـة الأوربية، وبفكرة النموذج الأوربى كمقياس للتطور، تقاس به تجارب المجتمعـات غير الأوربية.

وقبل أن نخوض غمار الجدل حول طبيعة تطور مجتمعنا، وما نراه بالنسبة للمركزية الأوربية، نلقى نظرة على أوضاع الملكية فى مصر فى سياقها التاريخى.

****

مصر صاحبة أقدم مجتمع زراعى فى العالم، استطاعت أن تنتج حضارة من أرقى حضارات العالم القديم، ولما كانت الزراعة فى مصر تعتمد علـى مـصدر أساسى للرى هو النيل، فقد ارتبطت الحضارة المصرية بكل مـن شـأنه تحقيـق الاستفادة المثلى من النهر الذى احتل مكانة مقدسة فى الثقافة المـصرية القديمـة : مثل إقامة نظام دقيق للرى، ووضع أسس العلوم المتعلقـة بـالتحكم فـى النهـر كالرياضيات والهندسة والفلك، وغيرها من العلوم. وكما أتاح النهر لمصر فرصـة إقامة مجتمع حضارى متميز، كان عاملا مساعدا لقيام أقدم حكومة مركزية عرفها العالم، جاء قيامها وتطورها من خلال ما يتطلبه النيل من سلطة تُعنى به وبالزراعة باعتبارها أساس الحياة الاقتصادية. واقتضى تنظيم الاستفادة من مياه النيل، وتنفيذ مشاريع الرى المختلفة، أن تكون للدولة السيطرة المطلقة على الأراضى الزراعية، وعلى القائمين بفلاحتها، حتى تضمن الموارد المالية الكفيلة بتغطيـة مـا يتطلبـه الحفاظ على نظام الرى وتطويره والقيام بنفقة الإدارة.

لذلك كانت الأراضى الزراعية منذ أقدم العصور – نظريا– ملكا للدولـة، إذ تحفل أدبيات مصر القديمة بإشارات واضحة إلى أن أرض مـصر منحهـا الإلــه لفرعون، وظل حكام مصر على اختلاف العهود يرون للدولة هذا الحق، يستخدمونه

عندما تدعو الحاجة إلى إعادة تنظيم المجتمع وترتيب قواه الاجتماعية، أو عندما تقع أزمات اقتصادية أو سياسية على درجة كبيرة من الخطر.

ولا يعنى ذلك أن الدولة شغلت نفسها بإدارة الزراعة إدارة مباشرة، فقد أوكلت للفلاحين زراعة الأرض وفق نظام للحيازة نظم حقوق الفلاح وواجباته بالنسبة لحيازته، مقابل ما يدفعه من ضريبة قامت – على ما يبدو – مقام الإيجار، فكانت المقابل المادى لحق الانتفاع. وهناك شواهد واضحة على أن الحيازة كانت تنتقل – منذ العصور القديمة – إلى ورثة الفلاح، كما كان باستطاعته أن يرهن الأرض، أو حتى يبيع حق الانتفاع بحيازته لغيره من الفلاحين، كما عرفت مصر القديمة ظاهرة منح الحاكم مساحات من الأراضى لكبار موظفيه لتصبح مزارع خاصة بهم، معفاة من الضرائب ينتفعون بها مدى حياتهم، وقد يورثونها أبناءهم أو يبيعونها غيرهم، وكان الحاكم – غالبا– ما يحتفظ بمساحات واسعة من الأراضى الزراعية لنفسه ولأسرته. وقد عرفت تلك المزارع الخاصة فى العصر الرومانى باسم الوسية (géousiake)، وكان معظمها فى الأصل أرضا بوراً منحت لكبار رجال الدولة لاستصلاحها وزراعتها، كما كانت المؤسسة الدينية – منذ أقدم العصور – تستحوذ على أراض واسعة معفاة من الضرائب للإنفاق على دور العبادة ورجال الدين[1].

وعندما فتح العرب مصر)641م)، أقروا نظام حيازة الأرض الذى كان قائما زمن البيزنطيين، فأبقوا أراضى مصر بيد أهلها، وأصبحت الأرض ملكا لبيت المال من الناحية النظرية، يؤدى عنها الفلاحون الخراج، وأقطع بعض الخلفاء مزارع كبيرة من أرض مصر لبعض الأفراد، فكانت ملكا حراً لهم، تورث، وتباع، وتشترى وتؤدى عنها ضريبة العشر، كونت قطاعا متزايدا الاتساع على مر العصور.

وكان موقف فقهاء المذاهب السنية الثلاثة : الشافعية والمالكية والحنابلة، كذلك فقهاء الشيعة، أن الأرض ملك لبيت المال، للفلاح حق الانتفاع بها مقابل أداء

الخراج. بينما انفرد فقهاء المذهب الحنفى باعتبار الأرض ملكا لزراعها، وأن الخراج ضريبة يؤدونها مقابل ما تقوم به الدولة من حفظ للمنافع العامة[2].

واستمرت الأشكال الثلاثة للحيازة الموروثة منذ القدم فى الوجود طوال العصر الإسلامى : أراضى الحاكم، الأراضى الخراجية والملكيات الخاصة، فيما عدا التعديل الذى أدخل زمن الأيوبيين والمماليك بإقامة الإقطاع مقابل الخدمات العسكرية والمدنية وإن ظل حق الفلاح فى الانتفاع محفوظا، وحدث توسع فى وقف الأراضى وخاصة للأغراض الخيرية والدينية[3].

وفى العصر العثمانى اختفت الإقطاعات، وظلت أقسام الحيازة الثلاثة قائمة : الأراضى الخراجية، الأراضى الميرية، والملكيات الخاصة (بما فيها أراضى الرزق)، حتى جاء القرن التاسع عشر، فتم تحقيق تطورين مهمين : أولهما، صياغة لوائح الأطيان التى ثبتت حقوق الحائزين فى الأراضى الخراجية التى كانت تجرى مجرى العرف على نحو ما تقدم، وثانيهما إقرار حق الملكية الخاصة لأطيان الرزق الممنوحة من الوالى للأفراد (الأبعاديات – الجفالك). وفى عهد إسماعيل (1863-1879) اقترن دين المقابلة بالاعتراف بحقوق الملكية التامة لمن قاموا بدفعها، وهو الحق الذى استقر بتسوية 1880، ثم جاءت الخطوة الأخيرة فى أبريل 1891 عندما صدر قرار مد بمقتضاه هذا الحق ليشمل الأطيان الخراجية التى لم تدفع عنها المقابلة[4].

***

وعلى ضوء ما تقدم نرى أن النموذج المصرى للملكية أغرى بعض الباحثين بالقول بأن مصر تدخل فى نطاق أسلوب "الإنتاج الآسيوى" فكتب أحمد صادق سعد كتابا من جزءين[5] أجهد نفسه كثيرا ليثبت انطباق النموذج الآسيوى على مصر فالأرض ملك للدولة، والحاكم يملكها نيابة عن المجتمع، فهى نوع من المشاع، وعلاقات الإنتاج تصبح نوعا من "العبودية العامة" بمعنى أن الأفراد المنتجين فى حيازات المشاع هم فى حقيقة الأمر "عبيد" للدولة ممثلة فى شخص الحاكم، ولما

كان كل تكوين اجتماعى يحوى أكثر من نمط إلى جانب نمط الإنتاج السائد، فلابـد أن يتسم بسمات انتقالية تعكس وجود تناقضات داخله قد تكون أسـباباً للتطـور إذا توافرت الظروف المناسبة والمهيئة له، أما إذا لم تتوافر تلك الظروف بقى الحـال على ما هو عليه، وعانى المجتمع من الركود، ورأى المؤلف أنه فى حالة مصر، لم يحدث التغيير إلا نتيجة ضغوط خارجية، ويرى أن الاحتلال البريطانى لعب الدور الرئيسى فى اتجاه مصر نحو الرأسمالية، وبذلك اكتملت – فى نظـره – مكونـات النمط الآسيوى على نحو ما حدده الماركسيون، فهو :

أولاً : يتميز بغياب الملكية الفردية وبسيادة نظام الحيازة العامة للأرض، مع وجود أشكال أخرى ضعيفة وغير مؤثرة فى الملكية.

ثانياً: أن هذا النمط بدائى من حيث ارتباطه بالقوى الطبيعية، متطـور مـن حيث وجود طبقات اجتماعية به.

ثالثاً: أنه يتميز بوجود الدولة المركزية ذات المهام الاقتصادية والاجتماعية، فهى ليست مجرد دولة مركزية، وإنما لها مهام محدودة إذا لم تقم بها اختـل هـذا الكيان تماما، وتعرض لحالات من الفوضى والاضطرابات، وعلاقات الاستغلال فى هذا النمط تتمثل فى استحواذ الطبقة الحاكمة على فائض الإنتاج وعمل الفلاحين.

ويمضى أحمد صادق سعد فى تأكيد نظرته لحالة مصر فيشير إلى ما يسميه مفهوم "الطبقة / الدولة"، فيرى أن الطبقة المالكة فى مصر هى الطبقة الحاكمة، وأن أجهزة الدولة العليا هى التى كانت الطبقة المالكة، فالانطباق بين الدولـة أو بـين أجهزة الدولة والملكية كان شيئاً بارزاً فى التجربة المصرية، فمن الـصعب علـى المرء أن يصل إلى الحيازة الكاملة لوسائل الإنتاج إلا إذا كان من عناصر الأجهزة الحاكمة، وهذا النمط الذى قام فى مصر على دولة مركزية كان يؤدى – بالضرورة – إلى الركود والتخلف. ويتضح ذلك فى طول الكتاب رغم أن الشواهد التى أوردها المؤلف تثبت أن أى لحظة من لحظات تصدع السلطة المركزية كـان يـصاحبها انهيار كامل فى كافة الوظائف الاجتماعية، ولا يعود المجتمع إلى حيويته إلا حـين

تعود للدولة المركزية وحدتها وقوتها، فالدولة المركزية قامت – في التجربة المصرية – بقيادة التقدم والنمو، والمحافظة على سلامة المجتمع، وإطلاق العنان لإمكاناته.

ويقدم باحث ماركسى آخر هو سمير أمين رؤية أخرى لنموذج الملكية المرتبط بالدولة المركزية، فى محاولة لتقديم تفسير آخر لنمط الإنتاج الآسيوى فيما سماه "نمط الإنتاج الخراجى" Tributary mode of production.

وقاعدته وجود طبقة حاكمة "خراجية" تركز الفائض من خلال الدولة، وبنيانه الفوقى يتمثل فى أيديولوجيا قوية موحدة، فهو نظام يتسم بالقوة، ولكنه رغم ذلك يعيد إنتاج ذاته على عكس النمط الإقطاعى الغربى الذى يمتاز – فى رأيه – بقدرة تطويرية أقوى من قدرة الشكل (الخراجى) المكتمل، وهو هنا يلتقى مع أصحاب نمط الإنتاج الآسيوي فى القول بأن النموذج الشرقى الخراجى (وهو هنا يتخذ من مصر مثالا له) لا مفر أمامه من التخلف، وأن النموذج الأوربى هو النموذج الأمثل للتقدم[6].

فإذ انتقلنا إلى الرؤية الليبرالية لنموذج الملكية فى إطار الدولة المركزية، نجد أصحاب نظرية التحديث يرون فى المجتمع الزراعى الذى تنطبق عليه هذه المواصفات مجتمعا تقليديا لا تختلف فيه هياكل المجتمع بعضه عن بعض، ويفتقر إلى المؤسسات المتسقة التى تمارس دورها بقدر كبير من الترشيد والذاتية، فهو مجتمع مكتف ذاتيا، يقوم على علاقات القرابة والنظام العائلى الذى يحقق قدرا كبيرا من الاستقرار بالنسبة للسلطة السياسية، ومثل هذا المجتمع لا يعرف الحداثة إلا من خلال التحوّل الرأسمالى بإرساء دعائم الملكية الفردية، وتحقيق التصنيع، بما يترتب على ذلك من قيام الملكية الفردية، وما يترتب على ذلك من قيام الهياكل الاجتماعية المستقلة، والمؤسسات ذات الاستقلال الذاتى[7]، أى أن المجتمع الزراعى – عامة – والقائم على مركزية السلطة وملكيتها لأدوات الإنتاج، مجتمع تقليدى متخلف راكد، لا يتحرك نحو التقدم إلا إذا تبنى النموذج الغربى للتنمية. وهنا لا

تختلف النتيجة التى تصل إليها الرؤية الليبرالية عن تلك التى تصل إليهـا الرؤيـة الماركسية من خلال مفهوم نمط الإنتاج الآسيوى، كلاهما يرى النموذج الأوروبـى هو النموذج الأمثل للنمو والتقدم ولا يرى لذلك سبيلا إلا عن طريق تحقيق "الثورة الصناعية" تتويجاً للتحول الرأسمالى، باستقرار الملكية الحرة لوسائل الإنتـاج، ولا يزيد على ذلك مفهوم النمط الآسيوى إلا بتأكيد شرط الانفصال (alienation) بـين وسائل الإنتاج والمنتجين.

وهنا يجب أن نتساءل : هل النموذج الأوربى (الغربى) هو المعيار الأمثـل للتطور الذى يجب الوصول إليه، ومن ثم يصبح على المجتمعات غير الغربيـة أن تحذو حذوه، وإلا حكمت على نفسها بالتخلف والاضمحلال؟ وبعبارة أخرى، هـل هناك قوالب صارمة يجب أن تتشكَّل المجتمعات على نمطها، أو هل هناك قـانون واحد يحكم تطور المجتمع، أى مجتمع؟

والإجابة على هذه التساؤلات تقتضى – فى رأينا – الانتباه إلى أن كلا مـن الماركسية والليبرالية وضعت فى اعتبارها عند صياغة أفكارها الأساسية منطقـة بعينها من أوربا هى غرب القارة الذى شهد الثورة الصناعية وتداعياتها، وما ترتب عليها من نتائج ذات أبعاد واسعة المدى على الأصعدة الاقتـصادية والاجتماعيـة والسياسية والثقافية، وهى تطورات تباينت من حيث الشكل والمضمون والآثار من بلد إلى آخر فى أوربا الغربية ذاتها، على حين اختلفت ظروف بلدان شرق أوربـا اختلافا ملحوظا عن بلاد غرب ووسط القارة، فشهد التطور فى شرق القارة ظروفا خاصة جعلته يتشكل على نحو مغاير للمجتمعات الأوربية الأسـبق علـى طريـق الانتقال إلى الرأسمالية، بل إن الانتقال إلى الرأسمالية ذاته كان موضع جدل واسع النطاق دار حول سماته وطبيعته، وتعايشت فى شرق أوربا أنماط إنتاج تنتمى إلى مرحلة ما قبل الرأسمالية جنبا إلى جنب مع نمط الإنتاج الرأسمالى، بما ترتب على ذلك من اختلاف فى البنية الاجتماعية لتلك البلاد عنها فى غرب أوربا، بل من بلد لآخر فى شرق أوربا ذاتها.

فإذا كانت أطر التحليل النظرية الماركسية والليبرالية لا تقدم لنا أفكارا مجردة تصلح لتفسير تطور المجتمع البشرى، بدليل عجزها عن تقديم تفسير جامع مانع للقارة النموذج (أوربا)، بسبب اختلاف ظروف التطور فى كل مجتمع عن غيره من المجتمعات، تصبح فكرة "المركزية الأوربية" نفسها موضع تساؤل حول مصداقيتها وصلاحيتها كمعيار لقياس درجة تطور المجتمعات، وتقدير مدى تقدمها أو تخلفها، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمجتمعات غير الأوربية، التى تختلف ظروف تطورها اختلافا بينا عن المجتمعات الأوربية.

إن فكرة "نمط الإنتاج الآسيوى" التى وردت عند ماركس وإنجلز، واهتم بها الماركسيون، تعد أضعف جوانب الفكر الماركسى، فعندما طرح ماركس الفكرة لم يكن لديه معرفة جيدة بظروف التطور خارج أوربا، سوى معلومات عامة سطحية، جعلته يحار أمام المجتمعات الشرقية القديمة التى كانت مهدا للحضارات العريقة، وخاصة أن نماذجها تختلف عن تصوره لمراحل التطور الخمس التى رآها لازمة لتطور المجتمع، فاكتفى بوضعها فى سلة واحدة سماها "نمط الإنتاج الآسيوى"، وجاء بعض شراح الماركسية ليضيفوا فكرة "الاستبداد الشرقى"، والربط بينه وبين ظاهرة الدولة المركزية فى المجتمعات الزراعية النهرية مثل الصين والهند ومصر، على الرغم ما بين هذه المجتمعات من اختلافات تفوق ما يمكن اعتباره ملامح مشتركة بينها، قادت مفكرى الماركسية إلى توصيفها وتصنيفها باعتبارها مجتمعات يسودها نمط إنتاجى تغلب عليه صفة الركود والتخلف، وهى فكرة لا تخلو من ملامح العنصرية.

وكذلك الحال بالنسبة لفكرة "المجتمع التقليدى" التى طرحها الليبراليون أصحاب مدرسة التحديث modernization، فقد شارك أصحابها الماركسيين فى النظر إلى المجتمعات غير الأوربية باعتبارها مجتمعات ذات طبيعة واحدة، دون اعتبار للتفاوت فى درجات التطور بينها، تستوى فى ذلك البلاد التى قدمت للبشرية إنجازات حضارية بالغة القيمة، والمجتمعات البدائية التى تتلمس خطاها على طريق التطور، من خلال النظر إلى كل ما هو زراعى باعتباره متخلفا راكداً، طالما غابت

عنه ملامح الملكية الحرة، والنشاط الفردى، وطالما كانت مؤسساته الاجتماعية والسياسية لا تمثل المؤسسات الغربية. ومن هنا يصبح (واجب) الغرب مساعدة هؤلاء المتخلفين على اللحاق بركب التقدم من خلال جراحة "التحديث". وهنا أيضا تتضح العنصرية بأدق معانيها، وتكشف فكرة الحداثة عن إعادة إنتاج لفكرة "عبء الرجل الأبيض White Man's Burden" التى اتخذت لتبرير التوسع الاستعمارى فى آسيا وافريقيا والعالم الجديد.

إن المجتمع لا يمكن أن يشكل فى قالب معين، فهو كائن عنصرى متغير، تحكم تطوره ظروف موضوعية مادية، لا تتفق بالضرورة مع بعضها البعض من حيث المظهر والجوهر، ولا تتساوى بالضرورة - أيضا - من حيث ما تتركه على أثر على المجتمع، فوجودها وطبيعتها ودورها فى دفع التغير يختلف اختلافاً جذرياً من مجتمع إلى آخر. ولا نستطيع أن نقبل استخدام إطار نظرى بعينه لتفسير تطور مجتمع ما، فالنظرية تقوم على التجريد الذى قد يضع فى اعتباره ظروف مجتمع معين، قد تصدق عليه النظرية بحذافيرها، وقد تصلح لتفسير مرحلة معينة من مراحل تطور ذلك المجتمع بالذات دون غيرها من المراحل، ولكننا نقع فى خطأ فادح إذا قبلنا تعميم النظرية لنحولها إلى قالب (يجب) أن يضفى ملامحه وقسماته على (كل) المجتمعات، وإلا كانت تلك المجتمعات التى لا تتلاءم مع مقاييس النظرية، خارج إطار النموذج، تمثل حالة شاذة، تتطلب علاجًا يجعلها قادرة على الدخول فى قالب النظرية.

ولا يعنى ذلك أن يطرح جانباً المقولات النظرية، فالقول بذلك هو الجهل بعينه، بل علينا أن نستفيد من النظرية فى تفسير (بعض) مراحل تطور المجتمع التى تصلح النظرية كأداة منهجية لتحليلها، وعلى المؤرخ أن يفسر خصوصية التطور فى مراحل أخرى خارج الإطار النظرى الذى صيغ بصورة تجريدية وفق معطيات معينة، ولا أدل على ذلك مما تعرضت له مقولات الماركسية الأساسية من نقد على يد بعض الماركسيين المحدثين بعد ما أثبتت الدراسات الأمبريقية عدم دقة نظرية المراحل الخمس، والحتمية التاريخية، بل ودور الصراع الطبقى فى تحقيق

الانتقال من مرحلة لأخرى، ولم تكن أفكار الحداثة أحسن حظاً لأن التغيير الناتج عن مؤثر خارجي، لا يحقق التطور بنفس الدرجة التي يحققها التغير في الظروف الموضوعية المحلية، ما لم يمتد التغيير ليشمل البنية الأساسية جميعها، وهو ما يصعب تحقيقه في إطار "التحديث".

ولعل نماذج التطور لمجتمعات كروسيا والصين واليابان تقدم دليلا واضحا على بطلان أفكار آلية التطور وفق نسق نظرى معين، فقد كانت روسيا وليس بريطانيا هي البلد الذي شهد الانتقال إلى الاشتراكية دون أن تتضح فيه مرحلة التحول الرأسمالي حسب المواصفات الماركسية، وكذلك الحال بالنسبة للصين، وشهدت اليابان ثورتها الصناعية على يد الأرستقراطية الإقطاعية، وعلى نسق وظفت فيه الموروثات الثقافية لما سمى بالمجتمع التقليدي.

ولكن، أين تقع تجربة مصر فى ضوء ما ناقشناه فيما سبق، وما دور "الملكية" في تحديد إطار تلك التجربة؟

لعبت ظروف البيئة الطبيعية والموقع الجغرافي المتميز دوراً مهماً في تحديد إطار التجربة المصرية، فظروف البيئة تدفع السكان إلى التركز في وادى النيل، والاستجابة لتحدى النهر العظيم في سياق تحقق فيه الدمج بين الإنسان والبيئة، فمصر هبة النيل والمصريين معا، وكان تحقيق ذلك يتطلب - كما رأينا - قيام حكومة مركزية ذات دور تنظيمي حاسم فيما اتصل بالنشاط الاقتصادي وما يستلزمه من حماية واجبة في مواجهة الظروف البيئية والعدوان الخارجي. واقتضى هذا الدور نوعا من التحديد الدقيق للواجبات جعل للحكومة المركزية سلطة الإشراف على الإنتاج من زاوية ضمان الاستغلال الأمثل لكل مساحة من الأرض الزراعية حتى لا تترك ليلحق بها البوار، ومن هنا كان دور الدولة في تحديد الحيازات الزراعية وتوزيعها على المنتجين دوراً أصيلا، نتج عنه قيام نمط خاص للملكية يربطه خيط واه من حق نظرى مزعوم للدولة، لم تكن تمارسه - غالبا - إلا عندما يهدد البوار الأرض، أو تتطلب الحاجة إقامة بعض المشروعات العامة، ويدخل في هذا الإطار ما وقع على عاتق المنتج (الفلاح) من التزام الخدمة الجبرية

فى الأعمال العامة (السخرة)، ومن قيد على حق الانتقال والهجرة الذى شكل نوعاً من الارتباط بالأرض، ولكن فيما عدا ذلك كان المنتج حراً تماما فى زراعة ما يشاء، وفى استغلال حيازته على النحو الذى يريد، بما فى ذلك حق التصرف فى الحيازة بالرهن أو البيع (لحقه فى الانتفاع)، بل انفردت التجربة المصرية بنوع من الرهن عرف باسم "الغاروقة" ساد طوال العصر العثمانى واستمر حتى استقرار الملكية الفردية فى 1891، ويبدو أنه كان امتداد لممارسات عرفت قبل العصر العثمانى على ضوء ما نعرفه من محافظة العثمانيين على ما كان قائما من ممارسات قانونية / عرفية قبل حكمهم لمصر. ويعد ذلك النوع من الرهن بيعا مقنعا للأرض لأنه يعطى للمرتهن (الدائن) حق زراعة الأرض والاستفادة بالإنتاج طوال مدة الرهن الذى كان – فى الغالب – أبديا فإذا أضفنا إلى ذلك ما تمتع به الفلاح المنتج من حق توريث الحيازة لذريته، فإننا نستطيع القول : إن الحيازة كانت ملكية واقعية de facto ينقص منها إلا تصرف واحد وهو حق الوقف الذى اقتصر على الملكية الخاصة التى كانت موجودة أيضا منذ أقدم العصور، ولكن مساحتها – على ما يبدو – كانت محدودة.

وفى كل الأحوال، كان الإنتاج الزراعى فى مصر يلبى حاجة السوق المحلية والسوق الخارجية، فلم يكن الاقتصاد المصرى معاشيا sustenance بل كان اقتصاد سوق بقطاعيه الزراعى والصناعى الحرفى، ومن هنا كانت المرونة التى شهدها العقد الأول من القرن التاسع عشر، عندما حول محمد على الزراعة المصرية إلى الإنتاج من أجل السوق الخارجية، وذلك النجاح الذى حققته تجربة التصنيع على طريق مغاير للتجربة الأوربية يحمل قسمات مشتركة مع التجربة اليابانية التى تأخرت عن التجربة المصرية بأربعة عقود من الزمان.

ولعب رأس المال التجارى دوراً مهماً فى تتجير الزراعة فى التجربة المصرية، وتوجيهها لخدمة متطلبات السوق المحلية والسوق الخارجية على حد سواء، وحققت البيوتات التجارية قدرا ملحوظا من تراكم رأس المال، وكان دور السلطة المركزية رقابيا على السوق المحلية حاميا (أحيانا) للتعامل مع السوق

الخارجية، وجاء دور السلطة فى عهد محمد على فى توجيه الإنتاج فى سياق الدور التاريخى الذى لعبته الدولة فى مصر.

ولعب العامل الخارجى (العدوان) دوراً بارزاً فى إجهاض تجربة محمد على، ليقطع بذلك الطريق على محاولة التنمية الذاتية، وليربط الاقتصاد المصرى بروابط التبعية للاقتصاد الأوربى، وهو السياق الذى تم توجيه التشريع فى إطاره (فى أواخر القرن التاسع عشر) النص على الملكية الفردية، الذى قنن وضعا كان قائما عرفا، ولكن لصالح الاستثمارات الأجنبية فى قطاع الائتمان الزراعى .

وأتاحت أوضاع الملكية فى التجربة المصرية الفرصة لظهور بنية اجتماعية طبقية تتركز على الملكية، وإن انفردت مصر بظاهرة اتخاذ السلطة سبيلا إلى الملكية، فالملكية كانت سبيل الوصول للسلطة، كما أن السلطة كانت أداة لتوسيع الملكية، فكان هناك الملاك الكبار فى السلطة وخارجها على السواء، وكانت الفرصة متاحة لتوسيع نطاق الحيازات الصغيرة، كما كانت هناك البروليتاريا الريفية.

وكان دور السلطة المركزية فى التجربة المصرية محوريا فى التنظيم والرقابة وتوفير الأمن الداخلى والخارجى ولا أدل على ذلك من ارتباط الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بضعف السلطة المركزية، وعجزها عن ممارسة مهامها التنظيمية والرقابية، وتحقيق الازدهار والانتعاش والرخاء عندما يشتد عود السلطة المركزية، وتقوى قبضتها، على عكس ما هو شائع فى الأدبيات النظرية الماركسية والليبرالية على حد سواء. بل لعبت السلطة دورا بارزاً فى تطوير هياكل البنية الأساسية فى عهد محمد على، وعلى يد ثورة يوليو 1952.

وهكذا يتضح لنا من دراسة الملكية، ما تتسم به التجربة المصرية من خصوصية يجب أن نضعها فى اعتبارنا عند تحليل وتفسير التطور التاريخى لهذه التجربة التى تؤكد على تعددية طرق التطور، وعدم منطقية فكرة المركزية الأوربية، والحاجة إلى أدوات منهجية جديدة عند التعامل مع المجتمعات التى تضرب بجذورها فى أعماق التاريخ والتى كان لها نسق خاص مميز للتغير لا تصلح الأطر النظرية التى تروج للمركزية الأوربية كأدوات منهجية للتعامل معه.

الهوامش :

1- For details see : Pirenne, J., Histoire de institution et du Droit Privé de l'Ancienne Egypte Bruxelles 1936, II, pp.48-52, 358; Rostovtzeff, M., The Social and Economic History of the Hellenistic World, Oxfrod 1964, pp. 268, 276, 411.

٢- محمد على نصر الله، تطور نظام ملكية الأراضى فى الإسلام، بيـروت، 1984، ص ص 14-17.

3- For related documents, see : Grohmann, A., Arabic Papri in the Egyptian Library, vol.II. pp. 57-69, vol.III, pp. 67-93, 102-6, vol.IV, p.70.

٤- للمزيد من التفاصيل حول تطور الملكية فى القرن التاسع عشر راجع : رءوف عباس حامد : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، عاصم الدسـوقى: كبـار الملاك الزراعيين ودورهم فى المجتمع المصرى؛ على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر.

٥- أحمد صادق سعد : تاريخ مصر فى ضوء مفهوم النمط الأسيوى، جزآن، القاهرة، 1983، وقد نظمت دار الكلمة فى بيروت ندوة عام 1984 لمناقشة الكتاب أشرفت عليها د. سـهير لطفى وشارك فيها " أبو سيف يوسف، أحمد صادق سعد، جلال أمين، صلاح قنصوة، عادل حسين، على مختار، فؤاد موسى، نشرت فى كتاب بعنوان "نمط الإنتاج الآسـيوى" وواقـع المجتمعات العربية، دار الكلمة، بيروت، 1984.

٦- سمير أمين : أزمة المجتمع العربى، القاهرة 1985، ص ص 78-80.

7- For details, see : Eisenstadt, S.N. Modernization, Protest and Change, Usa 1963; Black, C.E., The Dynamics of Modernization , A Study In Comparative History, USA, 1966.

٨- للمزيد من التفاصيل : انظر، محمود فهمى يوسف : كتاب الـرهن، القـاهرة 1913، ص 62-76.

قدوم الغرب ... بداية للنهضة أم إجهاض لها(*)

العلاقات بين الشرق والغرب كانت دائما موضع اهتمام الباحثين الذين يعنون بالبحث عن تفسير لظاهرة التخلف الحضارى التى يعانى منها الشرق والتقدم الكبير الذى حققته الحضارة الغربية، وإشكالية التخلف الحضارى شغلت المفكرين العرب على وجه الخصوص منذ أوائل القرن الماضى، ولازالت تحتل جانباً كبيرا من اهتمامهم، بقدر ما شغلت فى السنوات الأخيرة بعض الباحثين من أبناء الغرب أنفسهم، فتنوعت الاجتهادات فى البحث عن تفسير لتلك الظاهرة، وفى تأصيل النهضة العربية الحديثة؛ دوافعها، إنجازاتها، عثراتها، ومعوقاتها.

ونحن هنا لا نناقش ظاهرة التخلف الحضارى، فليس هذا مكانها، ولا نعالج النهضة العربية ونحدد ملامحها، ولكننا نبحث عن إجابة لسؤال محدد يتصل بعلاقة العرب بالغرب، ويضرب بجذوره فى أعماق تاريخ العلاقة الجدلية بين الشرق والغرب، وهو : هل كان قدوم الغرب إلى المنطقة العربية فى نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، بداية للنهضة فيها أم إجهاض لنهضة عربية كانت فى مرحلتها الجنينية ؟

إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب أن نلقى نظرة على عوامل الجمود والركود الحضارى الذى عاشته المنطقة حتى القرن الثامن عشر، عندما جاء الغرب يدق أبوابها بعنف عند نهايته.

وجاءت بداية الجمود عندما تعرضت مصادر التجارة العالمية للمنافسة من جانب قوى خارج نطاق العالم العربى، كبروز دور الصين فى البحار الشرقية، ونشاط القوى الأوربية فى البحر المتوسط الذى بلغ ذروته بالحروب الصليبية وثبت أقدام التجارة البيزنطية وتجارة المدن الإيطالية فى حقل الوساطة التجارية بين الشرق وأوروبا، بما ترتب على ذلك من انقطاع جانب من الموارد التجارية التى

(*) مقال نُشر فى مجلة المنار، العدد (33) سبتمبر 1987.

ذهبت إلى الخارج بعيدا عن المنطقة العربية. وبلغ هذا العامل ذروة التأثير على التطور الحضارى فى المنطقة بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح، وسيطرة البرتغاليين على مصادر التجارة الشرقية، وإحكام إغلاق مداخل البحار العربية فى وجه التجارة الشرقية.

وترتب على ذلك – بالطبع – نقص خطير فى الموارد المالية للكيانات العربية الإسلامية، فلجأت إلى تعويض النقص باتباع سياسات مالية جائرة كزيادة الضرائب والمكوس، ومصادرة أموال التجار والتوسع فى الاقتراض من بعض التجار. وعندما لم تحل تلك السبل الأزمة التى تفاقمت بإهمال رعاية المرافق الاقتصادية كوسائل الرى وطرق المواصلات وغيرها، وبدأت تظهر حركات الاحتجاج المناوئة لتلك السياسات الظالمة، لجأت الكيانات العربية الإسلامية إلى الاعتماد على العسكر لقمع الحركات المناهضة.

وجاء أولئك العسكر من عناصر بدوية؛ الأتراك فى المشرق الذين جلبوا معهم من تراثهم البدائى التقليدى المتخلف ما أصاب البناء الحضارى العربى الإسلامى فى الصميم، وحدث نفس الشئ فى المغرب، فبدأت تزحف العناصر البدوية على الجندية حاملة معها جراثيم العصبية والإحن.

ولما لم تجد الكيانات الإسلامية سبيلا لدفع رواتب الجند مع احتدام الأزمة الاقتصادية التى اقترنت بحروب طويلة على مدى ما يقرب من القرنين ونصف القرن ضد الصليبيين ثم ضد المغول، بما صاحب ذلك من استنزاف للموارد الاقتصادية شل حركة التطور الحضارى، لجأت الدولة إلى اتباع نظام الإقطاع العسكرى، وترتب على ذلك أمران فى غاية الخطورة، أولهما، تقلص النظام الاقتصادى النقدى الذى صاحب ازدهار التجارة، والتركيز على الإنتاج الزراعى المعاشى الذاتى الاكتفاء، وتلك سمة أساسية من سمات المجتمع الاقطاعى ؛ وثانيهما، استشراء ظاهرة التفكك السياسى، إذ سرعان ما استقل أمراء الجند بالأقاليم التى يحكمونها مع الاحتفاظ للخليفة بالسيادة الأسمية، ثم ما لبثت الكيانات الصغيرة أن تناحرت وتحاربت إلى حد الاستعانة بالصليبيين ضد بعضهم البعض

على نحو ما حدث فى الشام، هذا فضلا عما تعرضت لـه المراكـز الحـضارية الإسلامية من دمار على يد الصليبيين والمغول ثم على يد الترك والبدو فى عصور التفكك السياسى، وكان لابد أن يترك ذلك كله أثره السلبى على التطور الحـضارى فقد أغلق الاجتهاد فى الدين ولم يعد للفكر العقلانى مكان فى مجتمع ذلك العـصر، فانفضت سوق العلم ونضب معين الفلسفة وتدهور مستوى الفن، وسادت النزاعات الصوفية التى تجد للناس مسارب للهرب من واقعهم إلى عالم الغيب ودنيا الشعوذة.

وبمجئ العثمانيين وسيطرتهم على البلاد العربيـة، تـم تكـريس التخلـف الحضارى على أيديهم، فقد فرضوا العزلة التامـة بـين العـالم العربـى والعـالم الخارجى، وبذلك لم يعد باستطاعة العرب متابعة العلاقة الجدليـة مـع الغـرب، والوقوف على تقدمه الحضارى الذى تزامن مع التدهور الحضارى الإسلامى، كما أن العثمانيين كانوا أصلا أهل بداوة لا عهد لهم بصنع الحضارة، والدولة عندهم لها وظائف لا تتجاوز حدودها هى صد غائلة الأعداء، وحفظ الأمن داخل البلاد فـى نظير تحصيل الضرائب من الرعية، والفصل فى المنازعات التى تقوم بين الناس. أما ما خلا ذلك من أمور تتعلق بحياة الناس الاقتصادية والاجتماعية، فقـد تركهـا العثمانيون للرعية يديرونها وفق ما استقرت عليه عاداتهم وتقاليدهم.

وانعكس ذلك كله على الإبداع الحضارى، فبارت سوق التفكير العقلانى الذى كان وراء الازدهار الحضارى الإسلامى، وأصبح علماء المسلمين يعتقدون أن مـا أبدعه "السلف الصالح" يمثل ذروة لا يستطيع بلوغها أحد، أو يأتى فيها بجديد، وأن كل ما يستطيعونه هو إعادة صياغتها وشرح الغريب من ألفاظها، وبـذلك اتجهـوا للتقليد ومقاومة أى محاولة للابتكار باعتبارها معول هدم لما بناه "السلف الـصالح" يرمى صاحبها بالزندقة والإلحاد.

واقتصر مفهوم العلم على العلوم النقلية (الـشرعية) أمـا العلـوم العقليـة (الطبيعية) فلم يعد يهتم بدراستها أحد، ولم تكن الفنون أحسن حالا، فجمدت على ما كانت عليه، وتدهور مستوى أداء أصحابها وندر الإبداع بينهم.

ولما كان الأتراك رجال سيف وافدون جدد إلى الإسـلام، فـإن معـرفتهم

بالشريعة الإسلامية كانت محدودة، وعندما آل إليهم أمر العالم العربى، كان لابد أن يستعينوا بالعلماء والفقهاء المتخصصين الذين يتوفر لهم العلم بالشريعة الإسلامية، وهكذا ابتدع الأتراك تكوين "هيئة دينية" تقف حارسة للشرع وتعنى بتطبيق أحكامه. فتحول الدين على أيديهم إلى "حرفة" وإلى سلك كهنوتى لم يعرفه الإسلام من قبل، ولم يتمتع رجال الهيئة الدينية باستقلال عن السلطة الإدارية، بل كانوا دائما طوع بنانها، يعملون فى خدمة أغراضها، ويقدمون الفتاوى التى توافق هوى السلاطين وتخدم أغراضهم السياسية، وتشهر سلاح المروق عن الدين فى وجه خصومهم. فكانوا دائما أداة السلطة فى مواجهة كل محاولة للإصلاح والتجديد، وعونا لهم فى تجميد أوضاع المجتمع على ما كانت عليه.

وانحطت قيم العمل السامية التى استندت إلى الشريعة الإسلامية وحلت محلها قيم التواكل والاتجاهات القدرية، لذلك لا نعجب عندما نجد العرب وقد تقوقعوا حول أنفسهم يجترون ذكريات عصور الازدهار الحضارى لعجزهم عن محاكاتها.

وعندما يفقد الناس الحافز على التقدم، وينظرون إلى الخلف لا إلى الأمام، يفتح الباب على مصراعيه أمام النعرات الطائفية والعصبية والصراعات المذهبية مما يضعف من تماسك المجتمع ويحوله إلى خلايا مبعثرة تقوم على أسس عصبية أو مذهبية أو حتى عرقية، وهى ظاهرة لها ما يبررها فى ضوء تفشى النظام الإقطاعى فى الدولة العثمانية، وحلول الاقتصاد الريعى محل الاقتصاد البضاعى، ومن ثم عدم الاهتمام بتنمية وسائل الإنتاج لتحسين الرى واستغلال الأراضى الزراعية استغلالا مناسبا، وعدم تشجيع الصناعة القائمة والتى كانت حرفية أساسا، وحتى البقية الباقية من كبار التجار حولت استثماراتها إلى الإلتزام ومكتفية بما يدره من ريع مضمون، وما يوفره من وجاهة اجتماعية على نحو ما حدث فى مصر تحت الحكم العثمانى. وإن ظل بعضها تستثمر أمواله فى تجارة فائض الحاصلات الزراعية على الصعيد المحلى (الإقليمى) أو على نطاق الدولة العثمانية كالتجارة بين مصر والحجاز والشام والسودان ولكن فوائض هذه التجارة كانت تصب فى الالتزام لتستند إلى قاعدة الدخل الريعى دون أن تعمل على تغيير أسلوب الإنتاج

الزراعي على نحو ما حدث على يد الرأسمالية التجارية في أوربا.

ولما كان النصف الثانى من القرن الثامن عشر قد شهد قدراً من الاستقرار السياسى للبلاد العربية نشطت معه المبادلات التجارية، فإن بعض الباحثين (مثل بيتر جران وعبد الرحيم عبد الرحمن) رأوا فى هذا النشاط التجارى ارهاصا لتحول رأسمالى، اعتمادا على منهج انتقائى التقطوا فيه بعض الأدلة من هنا وهناك لإقامة الدليل على أهمية "طبقة كبار التجار" وقيام "الشركات التجارية" وغير ذلك من نتائج بنيت على أساس غير دقيق، فكبار التجار كانوا موجودين منذ كانت التجارة ونظام المشاركة فى التجارة عرف فى عصور أسبق، ولكن العبرة هنا بما أدت إليه ظاهرة التجارة من تغيير اجتماعى. فهل غيرت التجارة فى القرن الثامن عشر من أسلوب الإنتاج وعلاقاته، وهل حققت الفصل بين العمل وأدوات الإنتاج وغيرت العلاقات بين العامل ورفاقه وبينه وبين رب العمل، وهل كان لذلك كله أثر ملموس على العمل السياسى أو البناء الفكرى؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة كلها تأتى سلبية حتما، لأن المجتمع العربى عانى ركودا حضاريا منذ القرن السادس عشر، ولم تتغير ظروفه الموضوعية فى القرن الثامن عشر لتشكل الحافز للتغيير، وتحدد درجته واتجاهه.

وقد اقترنت تلك التفسيرات للنشاط التجارى من جانب بعض أولئك الباحثين بمحاولة تصوير وجود "صحوة" فكرية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر استنادا إلى ظهور بعض دعاة السلفية، وظهور "تاج العروس" للزبيدى، وكذلك عبد الرحمن الجبرتى وبعض شراح الحديث. غير أن وجود هؤلاء لا يمثل ظاهرة فكرية عامة نتجت عن تحولات اقتصادية اجتماعية ترتبت على "جذور" الرأسمالية التى أخذت تنبت عندئذ، بل كانوا ظواهر عارضة لا امتداد لها لم تتحول إلى تيار واضح إلا عندما عايشت التحدى الغربى فى نهاية القرن الثامن عشر.

وهنا يجب أن يميز بين أثرين مختلفين لقدوم الغرب إلى البلاد العربية؛ أولهما أثر التحدى الغربى عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وثانيهما أثر احتياج الغرب للمنطقة منذ منتصف القرن التاسع عشر والتمهيد

لاخضاعها لسيطرته السياسية. ففى المرة الأولى كان تأثير التحدى الغربى إيجابيا دافعا لقيام مشروع نهضوى، وفى المرة الثانية كان التأثير سلبيا مجهضا لمحاولة النهضة.

وعندما كسر الغرب الاستعمارى طوق العزلة التى عاشها العالم العربى على مدى ثلاثة قرون (من السادس عشر إلى الثامن عشر)، تكونت "عقدة نقص" عند العرب تجاه الغرب لازمتهم طويلا، فقد كانت الفكرة التى ترسبت فى أذهان العرب عن "الفرنجة" هى تلك التى بقيت من ذكريات الحروب الصليبية، فهم أولئك الأجلاف الذين انتصر العرب عليهم وأسروا ملوكهم، ومن ثم كان العرب ينظرون إلى "الفرنجة" نظرة استعلاء ليس لها ما يبررها تأثرا بتلك الذكريات. ولم يدر بخلدهم أن الفرنجة قد تغيروا كما تغير العرب أنفسهم طوال تلك القرون. ولا أدل على ذلك من موقف أمراء المماليك فى مصر عندما جاءهم نبأ نزول الفرنسيين بالإسكندرية عام 1798، فاستهانوا بالأمر، ووعدوا بإلقاء "الفرنجة" فى البحر، وتلقينهم الدرس الذى لقنوه لأسلافهم الصليبيين. وعندما حاقت الهزيمة بالمماليك وانتصر "الفرنجة" أرجع عامة الناس الهزيمة إلى غضب الله عليهم لمروقهم عن الدين الحنيف فسلط عليهم أشر عبادة "الفرنجة" ليسومهم سوء العذاب ولكن – فيما بعد – أدرك القوم أن الدنيا قد تغيرت، وأن أجلاف الأمس أصبحوا أحسن شأنا من المسلمين، وأحس صفوة الناس بالفارق الكبير بين المستوى الحضارى المادى الغربى والمستوى الحضارى العربى، وفهموا أن تعويض التخلف مفتاحه التزود بالعلم الحديث. واحتاج رفاعه الطهطاوى – مثلا – أن يذكر قراءة بالحديث الشريف الذى يحض المسلمين على طلب العلم ولو فى الصين، وأنه إذا كان الإسلام قد أجاز التعلم من الصينيين الوثنيين، فهو لا يجد حرجا من التعلم من "الفرنجة" الكتابيين. كما احتاج الطهطاوى فى تصديه للدفاع عن محمد على – عندما هوجم لاستخدامه الخبراء والمعلمين الأوربيين أن يذكر الناس بأن هؤلاء إنما يقدمون العون للمسلمين فى مجالات معينة حددها لهم ولى الأمر، وأن وجودهم لا يتعارض مع الشرع الحنيف .

كانت الاستجابة لأول تحدى عربى (الحملة الفرنسية) لا تخلو من جوانب إيجابية، فقد أيقظت العرب على حقيقة تخلفهم، وكسرت شوكة القوى الإقطاعية القديمة (المماليك) وجعلت الناس يعتمدون على أنفسهم دفاعا عن بلادهم، وأدت مشاركة الأعيان والعلماء فى المجالس التى أقامها بونابرت إلى تغير نظرة الصفوة الشعبية للسلطة، ولحقوق المحكومين قبل الحكام، وواجبات الحكام نحو المحكومين، فكان لذلك أثره فى توجيه "الزعامة الشعبية"، وفى طبع حركتها بطابع معين فى السنوات التى أعقبت خروج الحملة الفرنسية من مصر، والتى قادت إلى تنصيب محمد على واليا على مصر بإرادة الشعب ممثلا فى قيادته الوطنية وهى ظاهرة فريدة لم تحدث من قبل.

واقترن المشروع السياسى الذى تبناه محمد على لإقامة دولة عربية إسلامية قوية تضم المشرق العربى بقيادته، تقف سدا منيعا فى وجه أطماع الغرب، اقترن ذلك المشروع بحركة تجديد شاملة اتخذت شكل تنمية اقتصادية بالاعتماد على الذات، ترتكز على القطاع الزراعى التقليدى بعد تطويره وتغيير أسلوب الإنتاج فيه والتوسع فى إدخال المحاصيل النقدية، إلى جانب قطاع صناعى حديث، وأدارت الدولة النشاط الاقتصادى فيما يشبه "رأسمالية الدولة"، فسيطرت على الزراعة وعدلت نظام حيازة الأراضى الزراعية بصورة حققت تصفية الطبقة القديمة، وأحلت محلها طبقة جديدة من كبار الملاك الزراعيين بما ترتب على ذلك من آثار اجتماعية. غير أن ارتباط الصناعة بمشروعات محمد على السياسية حدَّ من فرصة نموها نموا ذاتيا، كما أن احتكار الدولة للتجارة قضى على طائفة التجار التى كان بمقدورها – لو اتيحت لها الفرصة – أن تكون نواة لبورجوازية محلية تلعب دورها فى التطور الاقتصادى والاجتماعى للبلاد. وأعادت التجربة جسور –الصلة الثقافية بين الشرق والغرب من خلال البعثات التعليمية وحركة الترجمة والنظام التعليمى العلمانى الحديث واقتباس اللوائح والنظم الإدارية والمالية الأوربية إلى غير ذلك من أمور. وتحولت وظيفة الدولة من جهاز جباية إلى جهاز رقابة وإنتاج وخدمات فى نفس الوقت.

وجملة القول أن الأثر الأول لقدوم الغرب ممثلا فى الحملة الفرنسية أسفر عن مشروع للنهضة بالاعتماد على الذات يقوم على اقتباس جوانب التفوق المادى الغربى للنهوض بالمجتمع العربى غير أن هذا المشروع ظل مشروع النخبة لم يمتد إلى جماهير الشعب، لغياب الجانب الاجتماعى فى تجربة محمد على، فلم يتغير واقع الناس، وعندما وجهت القوى الغربية الضربات للتجربة فى صورة اتفاقية 1841 الشهيرة التى ألغت نظام الاحتكار وكفت يد الدولة عن إدارة الاقتصاد، وصنعت المشروع السياسى لمحمد على، تهاوت أولى محاولات النهضة أمام ضربات الإمبريالية الغربية، ولم تجد من يدافع عنها، لأن الجماهير سبقت إلى تحقيقها دون أن تحس بعائدها الاجتماعى. وبذلك كان المشروع الوطنى للنهضة الذى تبناه محمد على يغير ملامح الواقع الاقتصادى الاجتماعى القائم دون أن يغير جوهره، فبقيت قيم المجتمع الاقطاعى على ما كانت عليه من قبل تفعل فعلها بين الناس، وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة التى بذلتها الصفوة فى إطار حركة التنوير، واقتباس المظاهر المادية للحضارة الغربية.

وهكذا كان القدوم الثانى للغرب إجهاضا لمشروع النهضة، وهجمة إمبريالية شرسة تسعى لتكريس التخلف الحضارى، ولا تسمح إلا بتحول محدود للبنية الأساسية للمجتمع العربى، بالقدر الذى يتيح لها ربط البلاد بروابط التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية. وأضيف إلى أثقال التبعية تمزيق المنطقة إلى كيانات سياسية بنيت عليها مصالح لنخبة اجتماعية معنية ارتبطت بالاستعمار وخدمت سياسته.

وطوال القرن التاسع شعر، سعى المفكرون من أبناء هذه المنطقة للبحث عن تصور لبرنامج جديد لإعادة بناء العالم العربى وتعويض التخلف الذى حاق به، ولكن الغرب كان أقوى من أن يقاوم، فها هو يحتل الجزائر، ويضع تونس تحت الحماية ثم يحتل مصر ويبسط نفوذه على الدولة العثمانية أولا ثم يقسم البلاد العربية إلى كيانات سياسية صغيرة.

كل ذلك أدى إلى إحساس عميق لدى شعوب هذه المنطقة بعقدة النقص نحو

الغرب، تلك العقدة التى جعلتهم يحاولون الأخذ ببعض مظاهر الحضارة الغربية أملا فى اللحاق به، دون أن يصلوا إلى جوهر تلك الحضارة التى يكمن فيها سر قوة الغرب.

وهكذا صيغت نظم الحكم على منوال غربى غير ملامحها دون أن يغير من واقعها الاستبدادى، وأدت محاولات تحديث البنية الأساسية للمجتمعات العربية إلى وقوعها فى فخ التبعية للرأسمالية العالمية، وصيغ التعليم الحديث على نمط غربى، وإن ظل التعليم التقليدى (الإسلامى) على ما هو عليه، فلم يؤد إلى تزويد جيل جديد بالعلوم التى يمكن أن تقوم عليها "نهضة" جديدة بقدر ما أدى إلى إزدواجية فى الثقافة والفكر كانت معوقة للتقدم ومبددة للجهود التى بُذلت من أجله، بقدر ما كانت سببا فى تعميق الإحساس بالعجز أمام ذلك العالم الغريب الحافل بالأسرار، عالم الغرب.

هكذا كان القدوم الثانى للغرب منذ منتصف القرن التاسع عشر تكريسا للتخلف وإحباطا لمحاولات النهضة من خلال الهيمنة الغربية بشتى صورها. ولذلك ليس هناك من سبيل للنهضة الحقيقة إلا بالتحرر من التبعية الأجنبية من خلال مشروع نهضوى عربى شامل ينطلق من أسس قومية لا إقليمية.

المراجع :

(١) البرت حورانى : الفكر العربى فى عصر النهضة، ترجمة كريم عزقول.
(٢) على المحافظة : الاتجاهات الفكرية عند العرب فى عصر النهضة.
(٣) محمد عابد الجابرى : تكوين العقل العربى.
(٤) محمود إسماعيل عبد الرازق : سوسيولوجيا الفكر الإسلامى، جزآن
(٥) Gran , Peter : Islamic Roots of Capitalism

إشكالية التخلف الحضارى(*)

عند شكيب أرسلان

الأمير شكيب أرسلان (1869-1946) من أبرز المفكرين العرب فى النصف الأول من القرن العشرين، ومن أكثرهم شهرة ذيوعا، يرتبط اسمه بالدفاع عن الإسلام وحث المسلمين على استعادة مجدهم المفقود، بقدر ما يرتبط بالنضال ضد الاستعمار وفضح أساليبه. وجر عليه ذلك الحرمان من الوطن، فأغلقت فى وجهه السبل إلى بلد لبنان، وإلى العديد من البلاد العربية كسورية ومصر وبلاد المغرب العربى، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى قبيل وفاته عندما سمح له بالعودة إلى بلاده عام 1946 ليلقى عصا الترحال بعد أن ظل يعيش فى جنيف بسويسرا ثمانية وعشرون عاما، ثم ليلقى ربه بعد عودته إلى الوطن بشهور قليلة.

ورغم إقامته بعيدا عن وطنه، كان شكيب أرسلان حاضرا بفكره، إذ كان يوافى الصحف والمجلات العربية بمقالاته، وفى طليعتها "المنار" المجلة الإسلامية واسعة الانتشار و"الفتح" التى كان يصدرها محب الدين الخطيب بالقاهرة، و"الشورى" المجلة الأسبوعية التى كان يصدرها محمد على الطاهر بالقاهرة أيضا، ومجلة "الرسالة" الشهيرة، وغيرها من الصحف والمجلات التى كان يراسلها شكيب أرسلان ويوافيها بمقالاته، وجميعها مقالات تنتقد السياسة الاستعمارية، وتحث المسلمين على النهوض ببلادهم وتخليصها من أيدى الغاصبين، وترد عن الإسلام افتراءات المستشرقين.

كذلك كانت كتبه العديدة التى بلغت سبعة وعشرون كتابا تتناول موضوعات من الأدب والتاريخ والسياسة والشعر، تلقى رواجا كبيرا بين قراء العربية، واستحق أسلوبا المتميز فى الكتابة أن يخلع عليه لقب "أمير البيان".

(*) مقال نُشِرَ فى مجلة مصر الحديثة، العدد الأول، مطبعة دار الكتب والوثائق العربية، 2002.

وشكيب أرسلان ينتمى إلى أسرة درزية لبنانية عريقة، تلقى ثقافة عربية حديثة فى مدارس لبنان، وتعلم على يد أساتذة أفذاذ من أمثال الشيخ عبد الله البستانى والشيخ محمد عبده، وربطته صلات وثيقة بجمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ومحمد رشيد رضا، والشيخ على يوسف، وأمير الشعراء أحمد شوقى، وغيرهم من أقطاب الفكر والأدب فى عصره. شغل عدة مناصب فى الدولة العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ولذلك كان يقف موقفا محايدا من الحركة العربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، فكان عثمانى النزعة، مؤمنا بفكرة الجامعة الإسلامية، ولم يتحول إلى الدعوة للعروبة إلا بعد حركة كمال أتاتورك وإلغاء الخلافة. غير أن فهمه للعروبة وتعبيره عنها جاء فى إطار إسلامى، أكثر من كونه قوميا، ولا أدل على ذلك من أن المجلة الفرنسية التى أصدرها فى جنيف عام 1930 وظل يحررها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت تحمل عنوان "الأمة العربية La Nation Arabe" كانت منبرا للدفاع عن الإسلام والمسلمين، وللرد على افتراءات المستشرقين على الإسلام بالدرجة الأولى، والدفاع عن القضايا العربية بالدرجة الثانية[1].

* * *

وكتاب "لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟" شأنه شأن الكثير من مؤلفات شكيب أرسلان، كتب على صورة مقالات نشرت بمجلة "المنار" عام 1930، ثم جمعت المقالات فى كتاب نشر لأول مرة فى نفس العام، وتكرر طبعه ثلاث مرات كان آخرها عام 1939، وانتشر الكتاب انتشارا واسعا فى كل البلاد الإسلامية، وكان يعد من أبرز أعمال شكيب أرسلان، ومرآة تعكس فكره، وتحدد موقفه من قضية التخلف الحضارى لبلاد الإسلام، وكيفية التخلص منه.

والسؤال الذى يحمله عنوان الكتاب تلقاه السيد محمد رشيد رضا من أحد تلاميذه، وهو الشيخ محمد بسيونى عمران الذى كان إماماً لمهراجا سنبس بورنيو الغربية بجزر الهند الشرقية، طالبا توجيهه إلى الأمير شكيب أرسلان باعتباره "من

أكبر كتاب المسلمين المدافعين عن الإسلام"، ليرد عليه على صفحات "المنار".

وتصادف أن كان شكيب أرسلان – عند تلقيه السؤال – عائدا لتوه من زيارة لإسبانيا شاهد خلالها آثار المسلمين بالأندلس، فحرك المجد القديم الضائع أشجانه فأفاض فى الإجابة على السؤال ليستغرق عدة مقالات وليصبح كتابا من أهم ما كتبه أمير البيان.

***

ولم يكن شكيب أرسلان أول من تصدى لقضية التخلف الحضارى فى العالم الإسلامى فالقضية كانت دوما مطروحة على بساط البحث منذ مطلع القرن التاسع عشر بحثا عن مشروع "إسلامى" أو "شرقى" للنهضة لتعويض فجوة التخلف التى ازدادت اتساعا بين الشرق والغرب. وساهم فى معالجتها مفكرون من أمثال رفاعة رافع الطهطاوى، وخير الدين باشا التونسى، وبطرس البستانى، وأحمد فارس الشدياق، وغيرهم من الرواد الأوائل الذين تعرفوا على الغرب للوقوف على سر تقدمه، حتى يلتمسوا لأمتهم سبيل الخروج من وهدة التخلف، لتصبح قادرة على مواجهة التحدى الغربى.

ورأى أولئك الرواد أن تفوق الحضارة الغربية مرده إلى العلم والتقدم المادى. ولما كانت العلوم الغربية الحديثة ذات أصول إسلامية أخذها الأوربيون عن العرب وطوروها، فإن سعى العرب لاكتسابها يعيد لهم بضاعتهم. ولم يفصل هؤلاء المفكرون بين منجزات الحضارة الغربية وبين نظمها الاجتماعية والسياسية، ولم يجدوا بأسا فى أن يطعم النظام الاجتماعى الإسلامى بما هو إيجابى عند الغرب، وما لا يتعارض مع قيم المجتمع الإسلامى المستمدة من تراثه. ورغم تفاوت آراء هؤلاء الرواد فى تحديد القدر الذى يمكن اقتباسه من حضارة الغرب، إلا أنهم لم يروا فيها شرا، وسعوا للتوفيق بينها وبين حضارة الإسلام بحثا عن صيغة "هجين" من الحضارتين، تصلح أساساً لبناء مشروع إسلامى للنهضة[2].

ولكن أولئك الرواد ظنوا أن محاولة عبور فجوة التخلف فوق جسور من

اقتباس علوم الغرب ومظاهر قوته المادية، توفر للشرق القدرة على التقدم واللحاق بركب الغرب، دون أن يضعوا فى اعتبارهم الأطماع الاستعمارية الأوربية التـــى بدت واضحة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والتى أثرت على رؤية جيل آخر من المفكرين لقضية التخلف الحضارى، جيل جمال الدين الأفغانى وتلاميـــذه، فقد نظر الأفغانى إلى القضية من زاوية الدين الذى عده دعامة الحضارة الإسلامية، والذى لا يتحقق النهوض الحضارى إلا فى إطاره. ومن ثم وجبت العودة بالدين إلى أصوله الصحيحة، وتخليصه مما علق به من شوائب عـــصر التخلـــف. فالإســـلام يحض على العلم، ولا يتعارض معه والعلم مفتاح المدينـــة، لـــذلك وجـــب علـــى المسلمين توحيد صفوفهم بالتخلص من الخلافات المذهبية بينهم، والانضواء تحـــت لواء واحد، والعمل على تحقيق الاستفادة بالجوانب المادية من حضارة الغرب التى لا تتعارض مع قيم الإسلام، للتزود بأسباب القوة التـــى تـــساعد علـــى مواجهـــة الاستعمار[3].

ومحاولات واجتهادات الجيل الثانى مـــن الـــرواد صـــاغت إطـــار الفكـــرة الإسلامية، التى وضعها جمال الدين الأفغانى أساساً، وطورها محمد رشيد رضـــا على صفحات "المنار" التى أصبحت مدرسة هذا الاتجاه الفكـــرى، وعبـــرت عنـــه أصدق تعبير. وهى المجلة التى اختارها شكيب أرسلان ليخصها بمقالاته، وعلـــى صفحاتها كانت رؤيته لأسباب تأخر المسلمين وتقدم غيرهم.

ولكن أحد من هؤلاء الرواد لم يقدم تحليلا علميا كـــاملا لظـــاهرة التخلـــف الحضارى الذى عانى منه الشرق الإسلامى كله من واقع استقراء تاريخه، فمعظـــم من تصدوا لهذه الظاهرة رصدوا أعراضها العامة ولم يعنوا بتشخيص دائها، بمـــا فى ذلك شكيب أرسلان الذى أسرف فـــى وصـــف الأعـــراض دون أن يـــشخص المرض، فجاء تصوره للعلاج بعيدا عن حقيقة الداء.

بل إن من يكتبون عن الحضارة الإسلامية مـــن المـــؤرخين المعاصـــرين، يتتبعون تطورها عبر القرون الخمسة الأولى للإسلام حتى بلوغها الذروة فى نهاية تلك الحقبة، ثم يقفون طويلا أمام تأثيرها على أوروبا فى مجالات العلوم والفنـــون

على وجه الخصوص. ولكنهم لا يفسرون لنا أسباب الركود الحضارى الذى عانى منه العالم الإسلامى بعد ذلك، أو أسباب التدهور الحضارى السريع فيما بين القرنين الثالث عشر والثامن عشر الميلاديين. ويتركون القارئ فى حيرة من أمره، دون أن يقدموا تفسيرا لأسباب التخلف الحضارى[4]، ربما من قبيل تعزية النفس عن مأساة التخلف بالإشادة بالمجد القديم، والتهوين من شأن التقدم الحضارى الغربى بالتأكيد على دور منجزات الحضارة الإسلامية فى تحقيقه، ولو كان ذلك فى بداياته الأولى. ولذلك سوف تظل دراسة الحضارة الإسلامية مبتورة مبتسرة، ما لم تتضمن البحث فى عوامل اضمحلالها وتدهورها من واقع الدراسة المستفيضة لتاريخ القرون الستة الأخيرة، بهدف التوصل إلى تشخيص دقيق لظاهرة التخلف الحضارى.

* * *

وما يذهب إليه شكيب أرسلان – فى هذا الكتاب – من أن "أسباب الارتقاء كانت عائدة فى مجملها إلى الديانة الإسلامية"، وأن فقد المسلمين لجوهر الإسلام، حتى أنه "لم يبق من الإيمان إلا اسمه، ومن الإسلام إلا رسمه.."، إنما هو علة تخلفهم، مقولة تتردد كلما حل بالمسلمين خطب أو نزلت بهم نازلة عجزوا عن أن يجدوا لها تفسيرا. فها هو ذا المؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبرتى يرجع أسباب استيلاء الحملة الفرنسية على مصر (عام 1798) إلى إهمال الناس للدين الحنيف، وخروجهم عن طاعة الله، فسلط عليهم الفرنجة ليسومونهم سوء العذاب.

حقا كان الإسلام طاقة هائلة، جمعت العرب بعد أن كانوا أشتاتا، وفتحت أمامهم الآفاق، ولكن تلك الطاقة الهائلة ما كانت لتستمر فى تحريك العرب والمسلمين لو لا ما تضمنه الإسلام من مبادئ تحث على العمل وتحرض على طلب العلم، وتقدر العقل وتجعل له مكانا مرموقا وكلها مبادئ تمثل المقومات التى تقوم عليها المدنية. والإسلام المعاصر لا يملك التخلى عن هذه المبادئ التى خلدها القرآن، وحفظتها السنة الصحيحة، ولكن تغيرا فى الظروف الموضوعية للمجتمع الإسلامى على مر تاريخه، جعل تلك المبادئ تفقد قدرتها على دعم صرح الحضارة الإسلامية، ولا يتعلق الأمر من قريب أو بعيد بالإيمان الذى يعد أمرا

ذاتيا يخص الفرد لا الجماعة، وتقديره لله وحده.

فبفضل هذه المبادئ السامية تفتحت آفاق المسلمين، وانكبوا على التعلم من الشعوب التى فتحوها. فنقلوا عن الفرس معارفهم وعلومهم التى تمثل خلاصة التراث الإنسانى الآسيوى السابق على الإسلام، وكذلك فعلوا مع الروم الذين نقلوا عنهم علوم الإغريق وفلسفتهم التى تمثل خلاصة التراث الحضارى القديم لعالم البحر المتوسط. تعلم المسلمون من الفرس الوثنيين والروم المسيحيين، وشجع الخلفاء حركة النقل والترجمة، دون أن يتصايح المتصايحون بالتحذير من "الفكر المستورد"، بل كان الفكر والعلم المنقولان من الفرس والروم دعائم قامت عليها المدنية الإسلامية، عندما أضاف المسلمون إليها ما أبدعته قرائح علمائهم ومفكريهم. وكذلك فعل المسلمون فيما يتعلق بالاقتصاد ونظم الحكم والإدارة والجيش وبعض القيم الاجتماعية. فلم يجد المسلمون غضاضة من اقتباس الكثير من تلك المؤسسات من الفرس والروم، مع تطويعها لحاجات المجتمع الإسلامى، وفتح باب الاجتهاد على مصراعيه لينمو الإطار القانونى للمجتمع (الشريعة) بصورة تجعله يواكب إيقاع التغير فى المجتمع[5].

وهكذا تقدم المسلمون حضاريا على مدى أربعة قرون، دون أن يكونوا على قلب رجل واحد – كما ظن شكيب أرسلان – فقد كان الصراع مريرا حول شرعية السلطة بين الأمويين والشيعة والخوارج، وبين العباسيين وبعض الفرق الإسلامية. ولم يكن الصراع سلميا، بل كان دمويا عنيفا سفكت فيه دماء المسلمين وفى طليعتهم بعض أهل البيت، وتبادل القوم التكفير وإهدار الدماء. وتقاسمت العالم الإسلامى أكثر من خلافة واحدة؛ العباسية، والفاطمية، والأموية (فى الأندلس)، راحت كل واحدة منها تكيد للأخرى وتدعى لنفسها الشرعية وحدها. ورغم ذلك، كان العالم الإسلامى وحدة حضارية واحدة، متجاوزا بذلك مظاهر التنافس والصراع، بل كان التنافس عاملا إيجابيا فى اجتذاب العلماء وتشجيعهم، ورعاية الفنون والآداب إلى غير ذلك مما تحفل به كتب التاريخ.

فقد العالم الإسلامى وحدته، ولكنه لم يفقد قدرته على استيعاب الحضارة الإنسانية التى ورثها عن الشعوب التى دخلت تحت رايته، ولم ينضب معين الإبداع العلمى والفكرى والفنى فيه، بل كان له فى كل إقليم خصوصيته التى تميزه عن غيره من الأقاليم الأخرى، كما حدث فى العمارة – مثلا – التى تميزت فى فارس عنها فى الشام عنها فى مصر عنها فى المغرب بسمات مستمدة من التراث الفنى القديم لكل بلد من تلك البلاد، حتى فى الفقه، نجد تنوعا فى الأحكام بما يتلاءم مع ظروف المجتمع فى كل بلد من البلاد، ليس بين الفقهاء وبعضهم البعض فحسب، بل وعند الفقيه الواحد عندما ينتقل من مجتمع إلى آخر كما هو الحال فى فقه الشافعى، فأحكامه فى العراق تختلف عنها فى مصر، وقبلت العقلية الحضارية الإسلامية عندئذ هذا التنوع داخل إطار حضارى إسلامى عام.

كان سر التقدم يكمن فى إعلاء شأن العقل الذى وضعه الإسلام فى أسمى مكان، وإعلاء شأن العقل يعطى الفكر والعلم مجالا فسيحا، ويفتح الباب على مصراعيه للاجتهاد فى أمور الدين والدنيا على السواء، دون أن يدعى أحد سدنة العقيدة، فالإسلام دين بلا كهنوت أو هيئة دينية، وحتى الفقهاء الذين أثروا الشريعة الإسلامية باجتهاداتهم فى عصور الازدهار كانوا – كغيرهم من عباد الله – يعملون لكسب رزقهم أو يتاجرون أو يحترفون الحرف والصناعات أو التعليم. ولم يكن بينهم من يتميز بلباس معين عن سائر الناس، أو يدعى امتلاك مفاتيح الإيمان، ولم يبدأ ظهور فئة رجال الدين إلا فى عصر الاضمحلال فى ظروف تاريخية معينة سنأتى إلى ذكرها.

واقترن التقدم الحضارى الإسلامى بثراء مادى استمر طوال القرن الخمسة الأولى للإسلام، فحركة الفتوح الإسلامية ضمت أهل الأقاليم الزراعية فى العالم القديم إلى حظيرة الإسلام، كما أتاحت للمسلمين فرصة التحكم فى طرق التجارة الدولية، ولعب دور الوساطة التجارية بين الشرق والغرب، فضلا عن احتكار تجارة التوابل والحرير والذهب وغيرها من السلع الثمينة التى درت أرباحا طائلة على التجارة والأمراء، وملأت مكوسها وضرائبها خزائن بيوت المال الإسلامية.

وكانت سيطرة المسلمين على طرق التجارة الدولية، وسيادتهم للبحر المتوسط – الذى أصبح فى القرن العاشر الميلادى بحيرة إسلامية – من أهم الدوافع التى حركت أوربا لشن الحروب الصليبية التى كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى كسر احتكار المسلمين للتجارة الدولية إذا لم يتحقق لهم انتزاعها من أيديهم، وإن أخفت أغراضها وراء شعارات دينية لحث ملوك أوربا وأمرائها وكنسيتها على خدمة أطماع الطبقة البورجوازية الوليدة[6].

وهكذا كان الإبداع الحضارى الإسلامى يستند إلى أسس مادية تتمثل فى الرخاء الاقتصادى الذى عاشت فى ظله دول الإسلام الثلاث الكبرى : الدولة العباسية فى المشرق الإسلامى، الدولة الفاطمية فى مصر والشام وشمال أفريقيا، الدولة الأموية فى الأندلس. وهو رخاء ساعدت على تحقيقه الظروف الموضوعية للعالم الإسلامى، هيأ للحكام فرصة رعاية العلم والعلماء وتشجيع الإبداع الفنى والأدبى، وإقامة دور العلم، وتخصيص الأرزاق لطلابه وإقامة دور العلاج، وإيواء العجزة، وغير ذلك من ألوان الخدمات الاجتماعية التى أقامتها الدولة، أو أقامها الموسرون من الناس، وهو ما اعتبره شكيب أرسلان لونا من ألوان التكافل الاجتماعى.

ولم يحدث التدهور الحضارى لأسباب بعيدة عن تلك الأسس المادية التى قام عليها البناء الحضارى الإسلامى، فقد تضافرت عوامل خارجية وداخلية معا على تقويض دعائم الرخاء الاقتصادى الذى شهده العالم الإسلامى فى القرون الخمسة الأولى للإسلام، وأدت إلى جمود التطور الحضارى عند الحد الذى بلغه فى منتصف القرن الخامس الهجرى، ثم تدهوره الوئيد حتى القرن الحادى عشر الهجرى.

وجاءت بداية الجمود عندما تعرضت مصادر التجارة العالمية للمنافسة من جانب قوى خارج نطاق العالم الإسلامى، كبروز دور الصين فى البحار الشرقية، ونشاط القوى الأوربية فى البحر المتوسط الذى بلغ ذروته بالحروب الصليبية،

وثبتت أقدام التجارة البيزنطية وتجارة المدن الإيطالية فى حقل الوساطة التجارية بين الشرق وأوروبا، بما ترتب على ذلك من انقطاع جانب من الموارد التجارية بين الشرق وأوربا، بما ترتب على ذلك من انقطاع جانب من الموارد التجارية التى ذهبت إلى الخارج بعيدا عن دار الإسلام. وبلغ هذا العامل ذروة التأثير على التطور الحضارى الإسلامى بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح وسيطرة البرتغاليين على مصادر التجارة الشرقية، وإحكام إغلاق مداخل البحار العربية فى وجه التجارة الإسلامية.

وترتب على ذلك بالطبع نقص خطير فى الموارد المالية للكيانات الإسلامية الثلاثة الكبرى، فلجأت إلى تعويض النقص باتباع سياسات مالية جائرة كزيادة الضرائب والمكوس ومصادرة أموال التجارة والتوسع فى الاقتراض من بعض التجار، وعندما لم تحل تلك السبل الأزمة التى تفاقمت بإهمال رعاية المرافق الاقتصادية كوسائل الرى وطرق المواصلات وغيرها، وبدأت تظهر حركات الاحتجاج المناوئة لتلك السياسات الظالمة، لجأت الكيانات الإسلامية إلى الاعتماد على العسكر لقمع الحركات المناهضة.

وجاء أولئك العسكر من عناصر بدوية؛ الأتراك فى المشرق الذين كانوا وافدين جدد على دار الإسلام، وعلى الإسلام نفسه، فجلبوا معهم من تراثهم البدائى التقليدى المتخلف ما أصاب البناء الحضارى الإسلامى فى الصميم. وحدث نفس الشئ فى المغرب فبدأت تزحف العناصر البدوية على الجندية حاملة معها جراثيم العصبية والإحن.

ولما لم تجد الكيانات الإسلامية سبيلا لدفع رواتب الجند مع احتدام الأزمة الاقتصادية التى اقترنت بحروب طويلة على مدى ما يقرب من القرنين ونصف القرن ضد الصليبيين ثم ضد المغول بما صاحب على ذلك من استنزاف للموارد الاقتصادية شل حركة التطور الحضارى، لجأت الدولة إلى اتباع نظام الإقطاع العسكرى، فأعطيت الأقاليم إقطاعات لأمراء الجند، وقسمها هؤلاء إلى أقسام أصغر

وزعوها على جنودهم لقاء واجبات الدفاع عن الدولة.

وترتب على ذلك أمران فى غاية الخطورة، أولهما، تقلص النظام الاقتصادى النقدى الذى صاحب ازدهار التجارة، والتركيز على الإنتاج الزراعى المعيشى الذاتى الاكتفاء، وتلك سمة أساسية من سمات المجتمع الإقطاعى، وثانيهما : استشراء ظاهرة التفكك السياسى، إذ سرعان ما استقل أمراء الجند بالأقاليم التى يحكمونها مع الاحتفاظ للخليفة بالسيادة الأسمية ثم ما لبثت الكيانات الإسلامية الصغيرة أن تناحرت وتحاربت إلى حد الاستعانة بالصليبيين ضد بعضهم البعض على نحو ما حدث فى الشام. هذا فضلا عما تعرضت له المراكز الحضرية الإسلامية من دمار على يد الصليبيين والمغول، ثم على يد الترك والبدو فى عصور التفكك السياسى.

وكان لابد أن يترك ذلك كله آثاره السلبية على التطور الحضارى، فقد أغلق باب الاجتهاد فى الدين ربما لخشية مسلمى ذلك الزمان من تسرب بعض عقائد الشعوب حديثة العهد بالإسلام إلى الفقه الإسلامى، وربما لأن الفكر العقلانى لم يعد له مكان فى مجتمع ذلك العصر، فانفضت سوق العلم، ونضب معين الفلسفة، وتدهور مستوى الفن، وسادت النزعات الصوفية التى تجد للناس مسارب للهرب من واقعهم إلى عالم الغيب ودنيا الشعوذة[7].

وبمجئ العثمانيين وسيطرتهم على معظم دار الإسلام، تم تكريس التخلف الحضارى على أيديهم، فقد فرضوا العزلة التامة بين دار الإسلام والعالم الخارجى، وبذلك لم يعد باستطاعة المسلمين متابعة العلاقة الجدلية مع الغرب والوقوف على تقدمه الحضارى الذى تزامن مع التدهور الحضارى الإسلامى، كما أن العثمانيين كانوا أصلا أهل بداوة لا عهد لهم بصنع الحضارة، والدولة عندهم لها وظائف لا تتجاوز حدودها هى : صد غائلة الأعداء، حفظ الأمن داخل البلاد، فى نظير تحصيل الضرائب من الرعية والفصل فى المنازعات التى تقوم بين الناس، أما ما خلا ذلك من أمور تتعلق بحياة الناس الاقتصادية والاجتماعية، فقد تركها العثمانيون

للرعية يديرونها وفق ما استقرت عليه عاداتهم وتقاليدهم.

وانعكس ذلك كله على الإبداع الحضارى، فبارت سوق التفكير العقلانى الذى كان وراء تلك الإنجازات الحضارية الرائعة فى عصر الازدهار، وأصبح علماء المسلمين يعتقدون أن ما أبدعه "السلف الصالح" يمثل ذروة لا يستطيع بلوغها أحد، أو يأتى فيها بجديد، وأن كل ما يستطيعونه هو إعادة صياغتها وشرح الغريب من ألفاظها، وبذلك اتجهوا للتقليد ومقاومة أى محاولة للابتكار باعتبارها معول هدم لما بناه "السلف الصالح" يرمى صاحبها بالزندقة والإلحاد.

واقتصر مفهوم العلم على العلوم النقلية (الشرعية)، أما العلوم العقلية (الطبيعية) فلم يعد يهتم بدراستها إلا نفر قليل. ولم تكن الفنون أحسن حالا، فجمدت على ما كانت عليه، وتدهور مستوى أداء أصحابها وندر الإبداع بينهم.

ولما كان الأتراك رجال سيف، وافدون جدد إلى الإسلام، فإن معرفتهم بالشريعة الإسلامية كانت محدودة، وعندما آل إليهم أمر دار الإسلام، كان لابد أن يستعينوا بالعلماء والفقهاء المتخصصين الذين يتوفر لهم العلم بالشريعة الإسلامية، وهكذا ابتدع الأتراك تكوين "هيئة دينية" تقف حارسة للشرع الإسلامى، وتعنى بتطبيق أحكامه، فتحول الدين على أيديهم إلى "حرفة" وإلى سلك كهنوتى لم يعرفه الإسلام من قبل فالسلطان يعين من يصبح "شيخ الإسلام" الذى يرأس الهيئة الدينية، يعاونه عدد من المفتين الذين يتقاضون رواتب مقابل القيام بأعباء وظائفهم، وأصبح لهم زى خاص يميزهم عن غيرهم. ولم يتمتع رجال الهيئة الدينية باستقلال عن السلطة الإدارية، بل كانوا دائما طوع بنانها، يعملون فى خدمة أغراضها، ويقدمون الفتاوى التى توافق هوى السلاطين وتخدم أغراضهم السياسية، وتشهر سلاح المروق عن الدين فى وجه خصومهم. فكانوا دائما أداة السلطة فى مواجهة كل محاولة للإصلاح والتجديد، وعونا لها فى تجميد أوضاع المجتمع على ما كانت عليه، فكان ابتداع تلك الهيبة وممارساتها من سمات عصر الاضمحلال الحضارى.

فقد نصب رجال "الهيئة الدينية" أنفسهم أوصياء على العقول، وأحكموا إغلاق

منافذ الاجتهاد، وكان معظمهم على قدر متواضع من المعرفة بالفقه والشريعة، فطبعوا أحكامهم بطابع الجهل البغيض، ووثقوا روابطهم مع الطرق الصوفية التماسا للكرامات التى تجعلهم متقبلين عند عامة الناس، وتغطى عجزهم عن تطوير الفقه بالإضافة إليه. وكان ذلك تطوراً بالغ الخطورة على المستوى الحضارى السائد، إذ انحطت قيم العمل السامية التى حض عليها الإسلام، وحلت محلها قيم التواكل والاتجاهات النقدية[8].

لذلك لا نعجب عندما نجد المسلمين وقد تقوقعوا حول أنفسهم، يجترون ذكريات عصور الازدهار الحضارى الإسلامى لعجزهم عن محاكاتها. وعندما يفقد الناس الحافز على التقدم، وينظرون إلى الخلف لا إلى الأمام، يفتح الباب على مصراعيه أمام النعرات الطائفية والعصبية والصراعات المذهبية، مما يضعف من تماسك المجتمع ويحوله إلى خلايا مبعثرة تقوم على أسس عصبية أو مذهبية أو حتى عرقية، وهى ظاهرة لها ما يبررها فى ضوء تفشى النظام الإقطاعى فى الدولة العثمانية، وحلول الاقتصاد الريعى محل الاقتصاد النقدى، ومن ثم عدم الاهتمام بوسائل الإنتاج كتحسين الرى واستغلال الأرض الزراعية استغلال مناسبا، وعدم تشجيع الصناعة القائمة والتى كانت حرفية أساسا. حتى البقية الباقية من كبار التجار حولت استثماراتها إلى "الإلتزام" مكتفية بما يدره من ريع مضمون، وما يوفره من وجاهة اجتماعية على نحو ما حدث فى مصر تحت الحكم العثمانى.

وكما كانت عوامل التقدم الحضارى الإسلامى تقوم على أسس مادية إلى جانب القيم والمبادئ الإسلامية التى تحث على العمل وتعلى شأن العقل وتطلق للفكر العنان فيما لا يتعارض مع أسس العقيدة الإسلامية، كانت أسباب الاضمحلال الحضارى أيضا مادية صرفة أثرت على المبادئ الإسلامية الإيجابية وأدت إلى العصف بالاتجاه العقلانى، ومن ثم كان الركود والجمود والتخلف.

وعندما كسر الغرب الاستعمارى طوق العزلة، وطرق بعنف أبواب العالم العربى – قاعدة الإسلام – مع نهاية القرن الثامن عشر الميلادى، وأحس صفوة

الناس بالفارق الكبير بين المستوى الحضارى المادى الغربى والمستوى الحضارى العربى الإسلامى، فهموا أن تعويض التخلف مفتاحه التزود بالعلم الحديث، واحتاج رفاعة الطهطاوى – مثلا – أن يذكر قراءة بالحديث الشريف الذى يحض المسلمين على طلب العلم ولو فى الصين، وأنه إذا كان الإسلام قد أجاز التعلم من الصينيين الوثنيين، فهو لا يجد حرجا من التعلم من الفرنجة الكتابيين. كما أحتاج الطهطاوى فى تصديه للدفاع عن محمد على باشا – الذى هوجم لاستخدامه الخبراء والمعلمين الأجانب – أن يذكر الناس بأن هؤلاء إنما يقدمون العون للمسلمين فى مجالات معينة حددها لهم ولى الأمر وأن وجودهم لا يتعارض مع الشرع الحنيف.

ولكن هذا الإحساس الذى توفر للصفوة عن ضرورة اقتباس جوانب التفوق المادى الغربى للنهوض بالمجتمع الإسلامى لم يمتد إلى عامة الناس، لأن واقعهم لم يتغير، حتى تلك الإصلاحات التى أدخلها رجل كمحمد على لم تستطع أن تصمد طويلا، وما لبثت أن تهاوت أمام ضربات الإمبريالية الأوربية، ولم تجد من يقف دفاعا عنها، لأن الجماهير سيقت إلى تحقيقها دون أن تحس بعائدها الاجتماعى. وبذلك كانت محاولة التحديث فى إطار المشروع الوطنى للتنمية الذاتية الذى تبناه محمد على تغير ملامح الواقع الاقتصادى الاجتماعى القائم دون أن تغير جوهره، فبقيت قيم المجتمع الإقطاعى على ما كانت عليه فى عصر الانحطاط تفعل فعلها بين الناس، وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت فى إطار حركة التنوير، وفتح النوافذ أمام منجزات الحضارة الحديثة.

وجاءت الهجمة الإمبريالية لتكرس التخلف الحضارى من جديد، ولا تسمع إلا بتحول محدود للبنية الأساسية للمجتمع العربى بالقدر الذى يتيح لها ربط البلاد بروابط التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية، وأضيف إلى أثقال التبعية تمزيق المنطقة إلى كيانات سياسية بنيت عليها مصالح لفئات اجتماعية معينة ارتبطت بالاستعمار وخدمت سياسته على ما نحو ما سنرى.

***

وهكذا تتناقض النظرة الموضوعية لتطور الحضارة الإسلامية فى ازدهارها واضمحلالها مع مقولة شكيب أرسلان حول إرجاع الأمر إلى الدين والإيمان، يرقى المسلمون مدارج الحضارة بهما، ويتخلفون عندما يضعف اهتمامهم بهما، فقد رأينا كيف كانت عوامل الرقى الحضارى الإسلامى تستند إلى أسس مادية، وكيف أن تقوض تلك الأسس لظروف موضوعية معلومة هو المسئول عن التخلف الحضارى للمسلمين الذين لم يتزعزع إيمانهم بالدين رغم كل ما أصابهم من محن. بل يتناقض شكيب أرسلان نفسه عندما يعارض من يرجعون التقدم والتأخر إلى الدين فى سياق حديثة عن نهضة اليابان فيقول : "إن لهذه الحوادث أسبابا وعوامل متراكمة ترجع إلى أصول شتى، فإذا تراكمت هذه العوامل فى خير أو شر تغلبت على تأثير الأديان والعقائد، وأصبحت فضائل أقوم الأديان عاجزة بإزاء شرها". وفى هذا تناقض مع إرجاع التقدم الحضارى للدين وحده، وتعليل التخلف بنقص الإيمان وتغير ما بنفوس المسلمين، وتأكيد ضمنى على الأساس المادى للتطور الحضارى.

ويعلل لأسباب هذا التغير بإحجام المسلمين عن السعى والعمل، وتقاعسهم عن التضحية بالنفس والحرص على الشهادة، ويعقد مقارنة غير منطقية بين الفتوح الإسلامية التى كان الناس يشاركون فيها وهم أحرص على الموت منهم على الحياة، وبين الحرب العالمية الأولى التى سقط فيها الملايين من الضحايا من كل طرف من الأطراف المتحاربة. فالفتوح الإسلامية كانت تحركها الرغبة فى نشر الدين الحنيف، أما الحرب العالمية الأولى فكانت أمرا آخر، كانت صراعا إمبرياليا بين معسكرين كل منهما يسعى للسيطرة على شعوب آسيا وأفريقيا، ومن ماتوا فى تلك الحرب إنما كانوا يدافعون عن مصالح بلادهم القومية، وشتان بينهم وبين المسلمين الذين حاربوا من أجل نشر الإسلام، فالقياس هنا بعيد عن المنطق، خارج عن إطار الموضوعية.

ويشتط شكيب أرسلان عندما يرى أن الأمة الإنجليزية حققت السيادة على كثير من بلاد العالم "بالأخلاق وبالمبادئ الوطنية العالية، ويقصد بذلك الشعور القومى، وهو هنا يتجاهل دوافع الاستعمار التى ترتبط بدرجة معينة من درجات

التطور الرأسمالى يحتاج فيها القوم إلى تأمين الأسواق فيما وراء البحـار وتـأمين مصادر المواد الخام وطرق التجارة الدولية بالسيطرة على الشعوب المختلفة ونهب ثرواتها والإنجليز أو غيرهم من الشعوب المستعمرة (بكسر الميم) إنما يساهمون فى خدمة مصالح بلادهم الاستعمارية مدفوعين بالروح القومية التى لا تنمو إلا مع نمو الرأسمالية . ورغم ذلك يعد المؤلف انتشار الوعى القومى بين الشعوب الإسـلامية عائقا فى طريق تقدمها !!

ويرجع "أمير البيان" بعض أسباب تأخر المسلمين إلى تعاون بعـضهم مـع المستعمر ضاربا المثل بتعاون بعض قبائل المغرب ضد الأمير عبد الكريم الخطابى قائد ثورة الريف، واشتراك القوات الأردنية فى قمع الثوار الفلسطينيين، ولا يفـسر لنا الدوافع التى تجعل بعض العناصر المحلية تقف إلى جانب الاستعمار ضد أبناء بلادهم بغض النظر عن ديانتهم، فالمسألة هنا لا تخص المسلمين وحدهم، ولكنهـا ظاهرة شاعت فى كل البلاد التى خضعت للاستعمار، حيث ترتبط مصالح بعـض النخب الاجتماعية بمصالح الاستعمار الذى يحرص على اجتـذابهم إليـه بمـنحهم بعض المكاسب المادية، على حساب مواطنيهم، ومن ثم يقفون فى صف الاسـتعمار ويضربون مواطنيهم بسيفه، ففى بقائه فى مواقعه ضمان لحماية مصالحهم المادية. وهكذا يضع شكيب أرسلان يده على ظاهرة تعاون رجال الـدين الإسـلامى مـع سلطات الاستعمار فى سورية من ذوى "العمائم المكـورة .. والرقـاب الغليظـة والبطون العظيمة"، فيستنكر عليهم مواقفهم، ولا يضع فى اعتباره أن هؤلاء كـانوا من كبار الملاك أصحاب المصالح المادية الذين تهمهم مصالحهم المادية الشخصية، فضلا عن كونهم قد درجوا على خدمة صاحب السلطان وأنهم دائما على اسـتعداد للفتوى بما يخدم الحاكم – مهما كان ذلك الحاكم – طالما بقيت مصالحهم مـصانة، وأوضاعهم المادية على ما هى عليه، وهم يمثلون أحد أغراض عـصر التخلـف الحضارى الذى ابتدع للإسلام "هيئة دينية" على نحو ما تقدم.

غير أن المؤلف يبرز أثناء تعداده لأسباب تخلف المـسلمين ظـاهرة هامـة اقترنت بواقع الأمة العربية على وجه الخـصوص فـى القـرنين التاسـع عـشر

والعشرين وهى تبحث لنفسها عن مخرج من مأزق التخلف الحضارى وعن سبيل لمواجهة العدوان الاستعمارى الغربى، فيتحدث عن الجبن والهلع اللذين أصابا المسلمين وكذلك اليأس والقنوط، فقد "وقر فى أنفسهم أن الإفرنج هم الأعلون على كل حال، وأنه لا سبيل لمغالبتهم". وهو هنا يشير إلى ما يمكن أن نسميه "عقدة النقص" التى لازمت العرب فى علاقتهم بأوروبا عندما جاءتهم مستعمرة بعد انقطاع الصلات مع أوروبا خلال قرون العزلة الثلاثة (من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر) أى منذ الفتح العثمانى حتى الحملة الفرنسية، فقد كانت الفكرة التى ترسبت فى أذهان العرب عن "الفرنجة" هى تلك التى بقيت من ذكريات الحروب الصليبية، فهم أولئك الأجلاف الذين يفتقرون إلى الحضارة ويلحقون الدماء بكل شئ، وهم الذين انتصر العرب عليهم وأسروا ملوكهم. ومن ثم كان العرب ينظرون إلى الفرنجة نظرة استعلاء تأثرا بتلك الذكريات ولم يدر بخلدهم أن الفرنجة قد تغيروا كما تغير العرب أنفسهم طوال تلك القرون، ولا أدل على ذلك من موقف أمراء المماليك فى مصر عندما جاءهم نبأ نزول الفرنسيين بالإسكندرية عام 1798، فاستهانوا بالأمر ووعدوا بإلقاء الفرنجة" فى البحر، وتلقينهم الدرس الذى لقنوه لأسلافهم الصليبيين وعندما حاقت الهزيمة بالمماليك وانتصر "الفرنجة" أدرك القوم – فيما بعد – أن الدنيا قد تغيرت، وأن أجلاف الأمس أصبحوا أكثر تقدما من المسلمين. وطوال القرن الثانى عشر، سعى العرب هنا وهناك لسد فجوة التخلف دون جدوى فالشقة أصبحت أوسع مما كانوا يتصورون، ونير الغرب أثقل كواهلهم، فتحولت نظرة الاستعلاء القديمة إلى "عقدة نقص" نحو الغرب تمثل مزيجا من الانبهار به والإحساس بالعجز تجاهه، مما كان له آثاره السلبية على استجابة العرب للتحدى الغربى وعلى اتجاه "التغريب" على وجه الخصوص.

ويحاول شكيب أرسلان أن يحل عقدة النص تلك بالتأكيد على أن تفوق الغرب يكمن فى العلم الحديث والصناعة الحديثة، وهما أمران لا يستعصيان على الشعوب الشرقية، ويضرب المثل على ذلك بما حققته اليابان منذ عام 1868 ويرى أن المسلمين يستطيعون أن يبلغوا ما بلغته اليابان من تقدم علمى وصناعى مع

الاحتفاظ بدينهم وتقاليدهم وكان حرص "أمير البيان" على ضرب المثل باليابان استجابة لذكر اليابان بالذات فى السؤال الأصلى الذى وجه إليه وكانت إجابته هذا الكتاب، ولذلك ورد ذكر تجربة التحديث اليابانية فى أكثر من موضع، وكانت محصلتها أن المسلمين يستطيعون أن يفعلوا ما فعلته اليابان للنهوض ببلادهم، وأن ما صنعته اليابان يمكن أن يحذو المسلمون حذوه.

لقد استطاعت اليابان أن تعيد بناءها القومى فى جيل واحد على حين عجزت معظم البلاد الإسلامية عن ذلك، ولعل العوامل الجغرافية من موقع ومساحة كانت خير عون لليابان على انتهاج هذا السبيل، فهى محدودة المساحة، وتتمتع بسواحل طويلة جعلت الشعب اليابانى يرى الخطر الغربى – القادم من أعالى البحار – رأى العين، ويحس به إحساسا يفوق إحساس الشعوب الإسلامية، وبذلك كان من السهل حشد الجماهير اليابانية وراء الحركة السياسية التى دقت نواقيس الخطر، على حين كانت البلاد الإسلامية متسعة الأرجاء، لا تتباين فيها طبيعة السطح فحسب بل يتباين فيها السكان أيضا، وتأخر تكوينها القومى إلى مطلع القرن العشرين، ووجهت الحركة القومية فى البلاد العربية منها ضد الحكم التركى وليس ضد السيطرة الغربية، لذلك عجزت البلاد الإسلامية أن تنظم نفسها "كأمة" واحدة فى مواجهة التحدى الغربى، على حين نجحت اليابان فى تحقيق ذلك.

أضف إلى ذلك اليابان تمكنت من تطوير السوق الوطنية المستقلة الخاصة بها – إلى حد ما– فى وقت مبكر، مما جعل النمو الاقتصادى الحديث ممكنا ويسر سبيل التحول الرأسمالى، على حين وقع العالم الإسلامى بين براثن الاستعمار، ومن ثم كانت أسواقه ترتبط بالسوق العالمية (والإمبريالية خاصة) وكان على بلاده أن تستقل بسوقها الوطنية أولا، بما يترتب على ذلك من تغير فى طبيعة الإنتاج الذى يقتصر على إنتاج المواد الأولية. ولا يتحقق لها ذلك إلا بالاعتماد على الذات والسعى لسد هوة التخلف التقنى بإمكاناتها الذاتية واعتماد على مواردها.

كما أن أهم عوامل تميز التجربة اليابانية عن ظروف العالم الإسلامى أن اليابان استطاعت – فى ظروف تاريخية معينة – ان تتحول إلى قوة إمبريالية، ومن

ثم استطاعت أن تحقق نموا اقتصاديا سريعا بفضل مانهبته من ثروات البلاد الآسيوية التى وقعت تحت نيرها. أما البلاد الإسلامية فكانت عرضة للنهب الاستعمارى، وكان تخلفها نتيجة طبيعية لما تعرضت له من استنزاف اقتصادى. ومن هنا لا تعد تجربة التحديث اليابانية نموذجا تفيد به شعوب العالم الثالث – ومن بينها المسلمين طبعا – وتتخذ منه مثلا يحتذى به[9].

وفى معرض انتقاده لدعاة التغريب ونبذ القديم نجد شكيب أرسلان ينعى عليهم إنكارهم لتقاليد بلادهم ويضرب المثل بتمسك الأوربيين بقومياتهم واعتزازهم بها وحرصهم عليها، وهو قياس لا يستقيم مع المنطق، لأنه يفهم منه أن المؤلف يعد المسلمين قومية واحدة، وهو منزلق خطر، لأن الديانة شئ والقومية شئ آخر، ولو أخذنا بهذا المنطق لكانت هناك قوميات فى العالم لأهل كل ديانة، فالمسيحيون قومية، واليهود قومية، وبذلك نعطى الصهيونية حجة قوية تبرر مشروعها الاستعمارى فى قلب الوطن العربى. وهكذا يختلط مفهوم القومية عند المؤلف ويتشوش، فها نحن اليوم نرى مصالح المسلمين العرب تتناقض مع مصالح المسلمين الإيرانيين والمسلمين الأتراك والمسلمين الأفغان.. إلخ.

إن تأخر النضج القومى العربى وضعف الحركة العربية عائق كبير فى التوصل إلى مشروع نهضوى عربى، لا يستطيع العرب أن يجتازوا أزمة التخلف الحضارى بدونه، ومقولة "الأمة الإسلامية الواحدة" التى تستخدم من جانب البعض تقف عائقا فى طريق تنمية الوعى القومى العربى الذى يعد شرطا أساسيا لتحقيق آمال الأمة العربية فى التحرر من السيطرة الأجنبية والتخلص من التخلف الحضارى.

وفى هجومه على دعاة التغريب نلمح فهما خاطئا عند شكيب أرسلان للتوجه العلمانى، فهو يرى أن من يدعو إلى نبذ القديم وتبنى النموذج الحضارى الغربى إنما ينبذ الإسلام ويتنكر له، وهو أمر غير وارد عند العلمانيين من المسلمين الذين لا يرون أن فى الأخذ بمنجزات العلم الحديث الذى يتوفر لدى الغرب ما يتعارض مع إيمان الفرد بدينه، غير أن المؤلف ينزلهم منازل الكفار رغم أنه يقترب منهم كثيرا

عندما يهاجم دعاة الجمود والتمسك بالقديم، ونبذ كل محاولة للتجديد، ويدعوهم إلى الاستفادة بمنجزات العلوم العصرية مؤكدا أن ذلك لا يمس الدين والعقيدة والتقاليد فى شئ، وأنهم بجمودهم هذا يدفعون بلادهم إلى البقاء فى فلك التبعية للغرب نتيجة تخلفها. ويرحب "بكل جديد لا يعارض العقيدة، ولا تخشى منه مفسدة". فهو هنا تلميذ مخلص لجمال الدين الأفغانى الذى كان يذهب هذا المذهب، كما أنه يكرر أطروحة أصحاب الاتجاه العلمانى من المسلمين فى صياغة لفظية مختلفة.

وإذا كان شكيب أرسلان قد عنى – فى تحليله لأسباب تأخر المسلمين – بأعراض التخلف الحضارى الإسلامى دون أن يقدم تشخيصاً للداء من واقع استقراء التاريخ، وانساق أحيانا وراء التعميم، فقد فعل نفس الشئ عندما وصف العلاج فهو يرى أن ترقى المسلمين ونهوضهم إنما يتحقق بالجهاد بالمال والنفس والعمل. وهى وصفة تتمشى مع بعض ما عرضه المؤلف من أسباب التخلف، فالتقاعس والجبن يقابلهما الجهاد والعمل، وإهمال الخدمات الاجتماعية ودعم الأعمال الوطنية إنما يتحقق بالجهاد بالمال، والكسل والتواكل يقابلهما العمل. ولو كان الخروج من مأزق التخلف بهذه البساطة لأمكن تحقيقه بقليل من الوعظ والإرشاد وحث الهمم، ولهان الأمر، ولكن المسألة أعقد من ذلك بكثير.

لقد رأينا كيف تحقق التخلف الحضارى نتيجة تراكم عوامل معينة فى ظروف تاريخية محددة ضربت خلالها محاولة تحقيق تحول رأسمالى تجارى لصالح الإقطاع، وفرض على المجتمع الإسلامى تسلط عناصر بدوية احترفت الجندية ثم انفردت بالسلطة وترتب على ذلك التفكك السياسى نتائج سلبية على النمو الاقتصادى وعلى الاتجاه العقلانى، وأغلق باب الاجتهاد أو كاد وحل التقليد محل الإبداع، فكان التدهور الحضارى والاضمحلال. ثم جاءت السيطرة الغربية لتضرب محاولة إقامة مشروع وطنى للتنمية فى بعض البلاد العربية وتفرض التبعية الاقتصادية والسياسية على المنطقة كلها.

ولذلك ليس هناك من سبيل للتخلص من ربقة التخلف إلا بالتحرر الوطنى من السيطرة الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الذات تخلصا من التبعية

للإمبريالية، مع التخطيط لتنمية اجتماعية سليمة، والعمل علـى نقـل التكنولوجيـا الحديثة. وكل ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مشروع عربى (ولـيس إسـلاميا) للنهضة ينطلق من أساس قومي، وبذلك نبدأ الخطوة الأولى علـى الطريـق نحـو التخلص من التخلف، عندما تتوفر الأسس الماديـة القويمـة لمـشروع نهـضوى حضارى رصين.

الهوامش :

١- راجع ترجمة شكيب ارسلان فى كتاب : محمد كرد على، المعاصرون، مطبوعات مجمـع اللغة العربية، دمشق 1980، ص 16 وما بعدها.

٢- للمزيد من التفاصيل حول تلك الآراء والاتجاهات راجع البرت حورانى : الفكر العربى فى عصر النهضة، ترجمة كريم حزقول، بيروت.

٣- حظى اتجاه الجامعة الإسلامية وفكر جمال الدين الأفغانى باهتمام الكثير من الباحثين، راجع :

4- Keddie, Nikki, An Islamic Response to Imperialism, Political and Religious Writings of Al-Afghani, Berkeley and Los Angeles University of California Press, 1968.

٥- من أمثلة تلك الكتب التى تعزف منظومة واحدة عن الحضارة الإسلامية : محمد كرد على: الإسلام والحضارة العربية، دار الكتب المصرية، بالقاهرة 1936، أنور الرفاعى : الإسلام فى حضارته ونظمه، دمشق 1974 : عطية القوصى : الحضارة الإسلامية، القاهرة 1982.

٦- حول التقدم العلمى عند المسلمين وتأثرهم بتراث الشعوب السابقة عليهم، راجـع : أحمـد أمين، ظهر الإسلام وكذلك محمد عبده، الإسلام دين العلم والمدنية.

٧- حول الأوضاع الاقتصادية فى العالم الإسلامى فى العصور الوسطى، راجع :

8- Ashtor, E.A., Social and Economic History of Near East in Middle Ages, University of California Press, 1976.

٩- محمود إسماعيل : سوسيولوجية الفكر الإسلامى، جزآن، الدار البيضاء، 1980.

١٠-حول تكوين وتطور الهيئة الدينية راجع :

11- Watt, W.M., Islamic Political Thought, Edinburgh University Press, 1968.

١٢-حول هذه المسألة راجع رءوف عباس حامد : المجتمع اليابانى فى عصر مـاجى 1868 – 1912، درا ميريت، القاهرة 1999، الطبعة الثالثة، وللمؤلف ايـضا التنـوير فـى مـصر واليابان، دراسة مقارنة، نفس الناشر، 2001.

السياسة التوسعية لمحمد على باشا

من منظور" النظرية الإمبريالية للتوسع الخارجى " لفرد لوسون(*)

كان هذا الكتاب، فى الأصل، رسالة دكتوراه فى حقل دراسات العلاقات الدولية، وهو أحد فروع العلوم السياسية، أعدها "فرد لوسون" Fred Lewson فى أواخر الثمانينات من القرن العشرين. واتخذ الباحث من التاريخ موضوعا لأطروحته التى تعنى بالعلاقات الدولية فى حقبة تاريخية معينة تعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتناول الحركة (التوسعية) لمحمد على والى مصر موضوعا لدراسة حالة معينة، سعيا وراء تأكيد النظريات الخاصة بالتوسع ودوافعه فى إطار دراسة الإمبريالية، التى حفلت بها أدبيات العلوم السياسية فى النصف الثانى من القرن العشرين. أى أن الباحث يبدأ دراسة الحالة، فى بدء معايير نظرية محددة لا يعتزم اختبار مدى انطباقها على نموذج حالة الدراسة، ولكنه يسعى لتفسير الظاهرة التاريخية التى يدرسها على ضوئها.

فإذا كانت النظريات التى عالجت السياسات التوسعية التى شهدتها أوروبا فى العصر الإمبريالى، منذ مطلع فجره فى القرن الخامس عشر مروراً بمختلف مراحل تطور الإمبريالية حتى القرن العشرين، قد عالجت التوسع باعتباره "عملية" ناجمة عن عوامل اجتماعية تتعلق بالبيئة الاجتماعية للدولة الإمبريالية، وتعبر عن صراع القوى الاجتماعية داخلها، أو مدفوعة بالحفاظ على المصالح الإقليمية للنخبة الاجتماعية فى المجال الإقليمى عند تهديد الجيران لها، إذا كان الأمر كذلك، فلا بأس (من وجهة نظر المؤلف) من دراسة تجربة "التوسع" التى قام بها محمد على

(*) مقدمة نقدية وضعها د. رءوف عباس فى كتاب قام بمراجعة ترجمته من تأليف فرد لوسون: الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر فى عهد محمد على، المجلس الأعلى للثقافة، العدد 954، 2005، [ص ص 7 – 18] .

من منظور اجتماعى، أى دراسة علاقات القوى الاجتماعية فى مصر باعتبارها محفزا للتوسع ودافعا له، ولا يتم التركيز على دراسة الظاهرة من منظور العلاقات الدولية والإقليمية التى تقاطعت معها أو اتصلت بها.

ومؤلف هذا الكتاب فرد لسون Fred Lawson يحتل الآن درجة الاستاذية فى كلية مينز Mills College، وهى من أقدم كليات الحقبة الاستعمارية فى تاريخ الولايات المتحدة، ومن أعرقها وأرفعها مكانة، عرفته فى خريف العام 1990 عندما استضافنى لإلقاء محاضرتين بكليته فى إطار جولة المحاضرات التى نظمتها لى "جمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا الشمالية" عندما اختارتنى وضيف الشرف لمؤتمرتها السنوى (سان أنطونيو – تكساس، نوفمبر 1990)، ومنذ هذا اللقاء ربطتنى علاقة صداقة متينة بالمؤلف أثمرت تعاوناً علمياً من خلال نشاك الجمعية المصرية للدراسات التاريخية التى انتمى إليها لوسون.

ولا يقتصر اهتمام لوسون على تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر، ولكن اهتمامه بتاريخ الجزيرة العربية هو الذى جذبه لدراسة ما أسماه "بالسياسة التوسعية" لمحمد على، فنجده يدرس أولاً " التكوين السياسى للبحرين فى أطروحة الماجستير التى نُشرت عام 1989، بعدما أضاف إليه المؤلف بعض التفاصيل هنا، وهناك من المؤلفات التى ظهرت بعد صدور الطبعة الأولى، وتناولت بعض جوانب تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى القرن التاسع عشر.

وتقوم أطروحته الأساسية على وجود قطبين للنخبة الاجتماعية السياسية فى مصر فى ذلك العصر: أحدهما قطب الإدارة/ التجارة، ويقصد بذلك السلطة الحاكمة التى ترتبط برأس المال التجارى برباط "المشاركة"، فهناك التجار الذين كونوا ثروات طائلة من خلال شراكتهم مع العناصر الرئيسة للإدارة: العسكريين الترك وأمراء المماليك. أما القطب الآخر فيمثل من أسماهم المؤلف "كبار ملاك الإقطاعيات"، ونقصد بهم الملتزمين على اختلاف فئاتهم الاجتماعية. أما القاعدة الاجتماعية العريضة للمجتمع فتتمثل فى الفلاحين الفقراء (على اختلاف الفقر بينهم)، والحرفيين والتجار الصغار فى المدن الذين رأهم يعبرون عن قوى الرفض

والاحتجاج التى جاءت بمحمد على إلى السلطة دعما لاتجاه النخبة من التجار والعلماء وشيوخ الطوائف.

وقبل أن يقدم المؤلف هذا الإطار، سبقه بشرح للسياسة الخارجية التى اتبعها محمد على من منظور نظريات التوسع الإمبريالى، التى تذهب إلى أن (الدولة) تتجه إلى التوسع خارج حدودها عندما يحدث خلل فى موازين القوى الاجتماعية بين مكونات النخبة الحاكمة، أو عندما تقع أزمة اجتماعية كبرى تتطلب البحث عن أداة لاحتواء الأزمة عن طريق التوسع الخارجى، وما يتم اكتسابه من غنائم قد تجد للأزمة مخرجا، أو يحدث الاتجاه إلى التوسع الخارجى عندما تواجه (الدولة) بقوة إقليمية أخرى تجور على مصالح النخبة الاجتماعية السياسية فيها. وانتهى المؤلف إلى أن حركة "التوسع" فى عصر محمد على كانت تحركها بواعث اجتماعية متباينة: فعندما حدث "التوسع" فى الحجاز كان ذلك يهدف إلى احتواء، ثم تصفية، الجناح العسكرى التقليدى فى السلطة (العسكر الترك/ المماليك) وتحجيم حلفائهم "كبار ملاك الإقطاعيات" لصالح التحالف بين الإدارة (محمد على) والتجار. وعندما اشترك محمد على فى حرب المورة لتصفية الثورة اليونانية ضد السلطان العثمانى. فإن دوافع تلك الحرب هى خدمة مصالح التجار (حلفاء محمد على) بعدما جار الأوربيون على مجالهم الحيوى فى مشرق البحر المتوسط. وعندما شن حروب الشام فقد كان دافعه لذلك حسم التناقض بين مصالح الدولة/ التجار من ناحية، وأصحاب الملكيات الإقطاعية من ناحية أخرى، ورأى أن حروب الشام وما تطلبته من زيادة أعداد المجندين، أضرت بالملكيات الإقطاعية الكبيرة، ومن ثم حجُمت وزن أصحابها.

ولما كان "فرد لوسون" متخصصاً فى العلاقات الدولية (أحد فروع العلوم السياسية)، ولا تتوفر لديه معرفة كافية بالتجربة التاريخية التى شهدتها مصر وجارتها العربيات فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد اعتمد -بصفة أساسية- على المؤلفات المهمة التى تناولت تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى تلك الفترة باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية، وراح يستقى منها

مادته التاريخية بطريقة انتقائية، فيختار من الوقائع ما يخدم أطروحته بعدما يخرجه من سياقه التاريخى، ثم يقوم بإعادة تركيب الظاهرة التاريخية بصورة تؤكد أطروحته وتقيم الدليل على صحتها. ولعل ذلك يفسر المساحات الزمنية الواسعة التى تعود إليها الأدلة التاريخية التى يسوقها من القرن الثامن عشر حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ودون مراعاة للسياق الزمنى (على أقل تقدير) فيسوق دليلاً من أيام على بك الكبير (سبعينيات القرن الثامن عشر) عند الحديث عن ثلاثينيات القرن التاسع عشر، والعكس بالعكس.

وبدأ يطرح سؤالا لا يتطرق الشك فى منطقيته، هو : لماذا توسع محمد على باشا، ولم يتوسع معاصروه فى الدولة العثمانية ذاتها، ممن حاولوا إصلاح البلاد التى حكموها، ببناء جيش حديث، وصناعة حديثة تخدم احتياجاته، وما استلزمه ذلك من إصلاحها اقتصادية إدارية، ويسوق المؤلف من أمثلة ذلك سياسة داود باشا والى بغداد، وبابات تونس، بل وبعض سلاطين الدولة العثمانية ذاتها! ألا يرجع ذلك إلى عدم توفر الظروف الموضوعية الاجتماعية التى تدفع إلى التوسع هنا وهناك؟

واسؤال – رغم مظهره المنطقى – ينم عن عدم إدراك حقيقة الدولة العثمانية، وطبيعة الولايات التى خضعت لحكمها، والوضع الخاص للولايات العربية عموما، واختلاف المشهد الاجتماعى فى العراق عنه فى الشام ومصر وتونس. كما يعبر السؤال عن إدراك المؤلف لنوع العلاقة بين سلطة السيادة فى استانبول (المركز)، والولايات (الأطراف)، وتباين الأوزان السياسية والاستراتيجية للولايات، ومن بينها: العراق، والشام، ومصر.

فالإمبراطورية العثمانية آخر الإمبراطوريات الشرقية عموما، والإسلامية خصوصاً، حملت سمات العصور الوسطى التى تغلب عليها الصفة الإقطاعية، ضمت خليطاً من مختلف الأعراف والأديان والثقافات، وجاورت إمبراطورية النمسا والمجر فى أوربا، وإمبراطورية المماليك فى الشام والحجاز ومصر، وكلها كيانات سياسية ذات طابع إقطاعى، وتوقف نشاطها التوسعى عند أسوار فينا أواخر القرن السابع عشر، حيث كان ذلك نهاية لقدراتها التوسعية عند أسوار فينا أواخر

توسعها شرقا بعد القضاء على دولة المماليك ومد سيادتها على شمال أفريقيا، وتحجيم دور الصفويين. وتحولت الدولة العثمانية من التوسع إلى الدفاع عن أراضيها فى مواجهة الزحف الروسى باتجاه البحر الأسود والضغوط النمساوية فى البلقان، وأدى هذا الضعف العسكر للدولة التى تنهشها الأعداء إلى ظهور بعض الحركات الاستقلالية فى الولايات فى القرن الثامن عشر، مما فتح الباب لتعاون أعداء الدولة فى أوروبا مع تلك الحركات الاستقلالية ومع فارس.

وفى القرن التاسع عشر، كانت الدولة العثمانية تتخذ من التحالف مع فرنسا ثم بريطانيا سنداً لها فى دفاعها المستميت عن وجودها فى البلقان، بعدما تأكل الوجود العثمانى شمالى وشرقى البحر الأسود أمام تقدم الروس هناك. وعانت الدولة العثمانية من سداد استحقاقات الاعتماد على مساندة بعض القوى الأوروبية فكانت الامتيازات الأجنبية فى القرن التاسع عشر بمثابة رأس حربة للتغلغل الأوروبى فى ولايات الدولة، والسيطرة على اقتصادها، واستخدمها مجالا لتصريف فائض رأس المال لديها فى مجال القروض الحكومية – على وجه الخصوص – الذى كان فى مقدمة للتدخل السياسى فى تلك البلاد بحجة حماية المصالح الأوروبية.

فى هذا الإطار يجب النظر إلى جهود بعض السلاطين العثمانيين فى أواخر القرن الثامن عشر والعقود الأولى من القرن العشرين لإقامة جيش حديث، بما يترتب على ذلك من تصفية للنظام العسكرى والإقطاعى القديم، ومن إصلاحات اقتصادية وإدارية. كان الهدف من الإصلاح تعزيز القدرات الدفاعية للدولة العثمانية فى محاولة للتقليل من الاعتماد على القوى الأجنبية، وتقوية قبضة الدولة على ولايتها، أى أنها كانت تهدف إلى تقوية (المركز) ضد الأخطار الخارجية، وتعزيز هيمنته على (الأطراف). ولم يكن الغرض من تلك الإصلاحات "التوسع" الخارجى، رغم توفر كل العوامل الدافعة لذلك، والتى رأى فيها المؤلف حافزاً للتوسع، أخذاً فى الاعتبار ما لحق بالتجار العثمانيين والتجار من أضرار المنافسة غير المتكافئة مع رأس المال الأجنبى، وما كان يمكن أن يتم من تحالف بين نخبة الإدارة

الإصلاحية والتجار فى مواجهة التحالف التقليدى بين العلماء والعسكريين الإقطاعيين. توفرت الأسباب التى أخذ بها المؤلف، ولكن لم تتوفر الظروف الموضوعية "للتوسع" . كانت الإمبراطورية العثمانية قد شاخت، وكان أقصى ما يطمح إليه سلاطين الإصلاح الإبقاء على تماسك الإمبراطورية بتقوية قدراتها الدفاعية ضد ما تتعرض له من أخطار خارجية وداخلية.

أما عن إصلاحات داود باشا والى بغداد، فكان هدفها الأساسى إقامة دعائم السلطة المركزية فى بلد قسمته الإمبراطورية العثمانية إلى ثلاث ولايات: الموصل، وبغداد، والبصرة، وغلبت على تكوينه السمة العشائرية ذات الطابع الطائفى، فكانت إصلاحات داود باشا محاولة لم يقدر لها النجاح تماما، تستهدف إعادة هيكلة الإدارة، بصورة تضمن الهيمنة على الرعية، وتوفير المناخ للإنتاج الاقتصادى بما فى ذلك تأمين طرق التجارة. وكانت القوى العسكرية التى بناها دفاعية محضة، عمل على صيانة الحدود الشرقية للعراق (وهى فى الوقت نفسه الحدود الفارسية – العثمانية) فى مواجهة التهديدات الفارسية، وهى جهود استغرقت فترة حكمه القصيرة، وكانت عائقا للمضى فى الإصلاح.

ولم يختلف المشهد التونسى عن ذلك كثيراً، فقد استهدفت الإصلاحات فيها الحد من التدخل الأجنبى فى شئون البلاد، وإقامة نواة لسلطة إدارية حديثة تقنع الدولة الأوربية الطامعة فيها بقدرتها على حفظ الأمن والنظام وتوفير المناخ الملائم للنشاط الاقتصادى، وهى – على هذا النحو – إصلاحات دفاعية جاءت استجابة لتحديات خارجية، وأدت إلى وقوع تونس فى فخ الدين مما مهد الطريق أمام فرنسا لتفرض حمايتها عليها عام 1881.

واختلفت الصورة بالنسبة لمصر، فهى كيان واحد يخضع لسلطة إدارية مركزية واحدة منذ فجر التاريخ، قد يصب ضعف تلك السلطة المركزية فى رصيد القوة عند القوى الاجتماعية المحلية، ولكن ذلك قد يأخذ شكل التمرد إلى حين، فلا تلبث الإدارة المركزية أن تستجمع قواها، وتشدد قبضتها على البلاد من أقصاها إلى أقصاها. لذلك لم يجد العثمانيون إلى تجزئة مصر سبيلا، فأبقوا عليها ولاية واحدة

متميزة بين سائر ولاياتها، فلم يتم تقسيمها على عدد من الولايات، على نحو ما حدث بالشام والعراق.

وكانت الحملة الفرنسية على مصر (1798-1801) تجربة عملية لما قد يترتب على استمرار ضعف الإدارة العسكرية العثمانية من نكبات قد تؤدى إلى اقتطاع أهم ولاياتها لصالح الاستعمار الأوربى، وتجلت عبقرية محمد على فى إدراكه لأهمية بناء قوة عسكرية حديثة رادعة، تدفع عن الدولة عدوان الغرب، ومن ثم سعيه لتولى حكم مصر مستعينا بالقيادة الشعبية التى برزت فى سنوات الحملة وما بعدها، وأثبتت قدرتها على تحريك الجماهير، حتى إذا امتلك زمام الأمور فى مصر ذات الموارد الاقتصادية المناسبة، استطاع أن يسخر مواردها فى بناء قوة عسكرية حديثة قد تتيح له الأيام فرصة تعميم التجربة على الدولة كلها، ولا يجب التهوين من شأن القدرات الفردية لمحمد على فى هذا الصدد، وليس غريباً أن يقترن الإصلاح عنده بالطموح الشخصى لإقامة "دولة" قاعدتها مصر، تبلغ من القوة الدرجة التى تجعل كلماتها مسموعة فى استانبول.

ولا نستطيع القول إن محمد على كان يخطط "لسياسة توسعية" فلا يصدق ذلك إلا على السودان الذى كان جهده العسكرى فيه توسعا بمعنى الكلمة، أقام كيانا إداريا جديدا على أنقاض عدد من السلطات القبلية المتناحرة، أعطاه الاسم الذى يعرف به "السودان" وكان ضم السودان إلى ولاية مصر بمثابة توسيع لرقعة الدولة العثمانية لأول مرة منذ قرون، فقد كانت بلاد السودان خارج إطار الدولة العثمانية. وجاء ضمها على أساس التوسع الإقليمى لأهداف اقتصادية (استغلالية)، واستراتيجية (دفاعية) معا، أى للاستفادة من موارده الاقتصادية والبشرية، وتأمين العمق الاستراتيجى لمصر فى اتجاه منابع النيل، ولحل المشاكل الأمنية الداخلية (التخلص من الجند غير النظاميين وتصفية الجيوب المملوكية بالصعيد).

أما بقية حروب محمد على وعملياته العسكرية، فقد كانت داخل أراضى الدولة العثمانية، وتنفيذاً لأوامر تلقاها من السلطان، فيما عدا حروب الشام التى كانت بمثابة حركة تمرد وعصيان من والى مصر معادية للسلطان، ورغم ذلك

حافظ محمد على طوال أزمته مع السلطان عند استيلائه على الشام، على الهوية العثمانية للأراضى التى خضعت لحكمه، ولم يعلن استقلاله عن الدولة.

وتكاد تجمع كل المصادر المعاصرة على إحجام محمد على عن تلبية مطالب السلطان المتكررة بتأديب الوهابيين، وإعادة الأمور إلى نصابها بالحجاز تدعيما لشرعية السلطان باعتباره خليفة للمسلمين وحامى الحرمين الشريفين، ربما لأن تكليفه بهذه المهمة جاء فى وقت لم يكن قد تمكن فيه بعد من تدعيم أركان سلطته فى مصر. وعندما قرر تنفيذ المهمة، قدر أهمية ما تجلبه من غنائم سياسية : فقد أتاحت له الاحتكاك بالسياسة الدولية، وخاصة القوى صاحبة المصلحة فى الخليج والبحر الأحمر، وعلى رأسها بريطانيا، واستثمر هذه الخبرة فى المهمة التالية عندما كلفه السلطان بضرب الثورة اليونانية، وهى حرب المورة أو حرب استقلال اليونان التى زادته خبرة بأسلوب التعامل مع القوى الأوروبية، وجعلته يتحسب لقوة بريطانيا. وإذا كانت قد كلفته أسطوله الذى دمِّر فى معركة نفارين البحرية، فقد أكسبته الاعتراف الفعلى للدول الكبرى التى دخلت معه فى مفاوضات مباشرة لتنظيم جلاء قواته عن بلاد اليونان. أضف إلى ذلك ما أسفرت عنه مهمتا الحجاز والمورة من بروز محمد على كمدافع رئيسى عن الدولة.

وجاءت حروب الشام فى إطار التمرد على سيده السلطان الذى لم يكافئه على ما أداه للدولة من خدمات، ولم يعوضه عن خسائره فى حرب المورة بإسناد حكم الشام إلى ولده إبراهيم (وكان قد طلب ذلك من السلطان). ووجد أن الفرصة مواتية لتحقيق ذلك: فهناك شبكة القنوات الدبلوماسية التى أقامها خلال حرب المورة التى مكنته من تبرير أسباب احتياجه للشام فى إطار دعوى تأديب والى عكا، وأن الأمر داخلى محض يقع فى إطار الدولة العثمانية، ولا يمس جاراتها، ولا يخل بالتوازن الإقليمى.

ولا ريب فى أن الدول الأوربية - وخاصة بريطانيا وفرنسا - لم تجد فى اجتياح محمد على للشام ما يتعارض مع مبدأ وحدة وسلامة أراضى الدولة العثمانية، ما دامت حركته لا ترمى إلى الانسلاخ عن الدولة، بل تنشد إصلاح

حالها. ولم تظهر الدولة مخاوفها الحقيقية إلا بعد أن كشفت الحرب عن الوزن الحقيقى للقوة العسكرية التى بناها محمد على مما يخل بالتوازن المطلوب ويعرض المصالح الأوروبية للخطر. وما لبثت الدولة الأوروبية أن استشعرت الخطر الحقيقى عندما اجتاح جيش محمد على الأناضول ووصل إلى كوتاهية (على بعد 120 كيلو متراً من استانبول)، وما ترتب ذلك من لجوء السلطان إلى عدوه اللدود قيصر روسيا مستنجداً، مما أخل بالتوازن الدولى خللا جسميا، استدعى تدخل الدول الأوربية ضد محمد على، وحصر دولته في حدود مصر وتوابعها (السودان)، وجعل حكمها وراثيا فى أسرته، مع حصولها على امتيازات خاصة تقترب من مستوى الحكم الذاتى الكامل.

فالمسألة كلها لا تتجاوز حدود نجاح محمد على فى تنفيذ مشروع إصلاحى، أحكمت الدولة بموجبه قبضتها على موارد البلاد، وعملت على تنميتها زراعيا وصناعيا، والتوسع فى الإنتاج الاقتصادى رأسيا وأفقيا، وتضمن ذلك إقامة نظام حديث للرى، واستصلاح الأراضى وإقامة قطاع صناعى حديث. وصاحب ذلك المشروع الإصلاحى عملية تصفية النخبة الاجتماعية القديمة (المماليك، الملتزمون) بحرمانها من مواردها (سلما)، أو مواجهتها بالسلاح فى حالة استعصائها على الاستقطاب (كما حدث مع المماليك).

وكان بناء الجيش الحديث يحتل بؤرة الإصلاح الهيكلى الذى تضمن الإدخال التدريجى للتعليم الحديث، وتنظيم الإدارة والمالية على أسس حديثة بالاستعانة بالخبراء الأجانب، وتربيته الكوادر المصرية التى تحل محلهم فى النظام التعليمى الحديث فى مصر، والبعثات الخارجية.

ورغم أن المؤلف يورد الكثير من المعلومات (المجتزأة) حول تصفية محمد على لنظام الالتزام، ومساحة الأطيان عام 1813 التى وضعت أسس نظام جديد لحيازة الأطيان الزراعية وقاعدة اجتماعية (جديدة) قامت على توزيع الحيازات الزراعية، فأقامت طبقة جديدة شكلت نواة لكبار الملاك، حصلت على أملاكها منحة من الوالى نفسه، وأفراد أسرته وكبار موظفيه على اختلاف أصولهم العرقية،

فجمعوا بذلك بين انتمائهم إلى الإدارة (البيروقراطية) وإلى كبار الملاك (أو الملاك الاقطاعيين كما يسميهم المؤلف)، ورغم تناول المؤلف لذلك، نجده يتصور تناقضا بين نخبة "الإدارة التجارية" و"كبار الملاك الإقطاعيين" . وغاب عنه أن أولئك الملاك الكبار (وعلى رأسهم محمد على باشا وأسرته)، كانوا يحكمون قبضتهم على الإدارة والنشاط الاقتصادى معا. ولم يدرك المؤلف دلالة تحول رأس المال التجارى - فى عهد محمد على - إلى التوسع فى الأوقاف، ثم إلى الاستثمار فى ملكية الأراضى الزراعية، نتيجة التغيرات الهيكلية التى أدخلها محمد على على قطاع الاستثمار والتوزيع فى الاقتصاد المصرى.

كانت نخبة "الإدارة / التجار" هى فى الوقت نفسه نخبة "كبار الملاك الإقطاعيين" (كما أسماهم لوسون)، فمن أين جاءت الضغوط الاجتماعية التى تصورها المؤلف محركا "للتوسع الخارجى" ومن الطريف أن لوسون وقع فى الخطأ نفسه الذى وقع نظام يوليو 1952، عندما ظن رجال الثورة أن كبار الملاك شئ ورجال الأعمال شئ آخر، وأن الإصلاح الزراعى سوف يدفع إلى المزيد من الاستثمار فى قطاع الأعمال، ولم يدركوا أن الملكية الزراعية كانت مجالا لاستثمار الأموال إلى جانب غيره من المجالات الأخرى. وعندما طبق قانون الإصلاح الزراعى (رغم اعتداله)، حدث انكماش هائل فى قطاع الأعمال بعدما أضير كبار الملاك، فتوجسوا خيفة من الاستثمار فى قطاع الأعمال لعدم اطمئنانهم إلى توجهات النظام الجديد.

كانت العناصر المكونة لطبقة كبار ملاك الأراضى الجديدة هم الذين قامت على كواهلهم كل جهود الإصلاح التى أنجزها محمد على، ولم يكن هؤلاء يمثلون "قوة ضاغطة" تتناقض مصالحهم مع غيرها من قوى النخبة الاجتماعية السياسية. بل - على النقيض من ذلك - لعبت تلك النخبة الاجتماعية الجديدة دورا مهما وفعالا فى مساعدة النظام على تجاوز الأزمة المالية التى عانى منها فى سنوات حروب الشام، عندما أثقلت الضرائب كواهل الفلاحين بسبب استنزاف الطاقة البشرية الإنتاجية فى الريف من خلال التجنيد، فتراكمت الضرائب على القوى التى

عجزت تماما عن السداد لعدة سنوات، وفرَّ أهلها هربا من ملاحقة الجباة لهم، عندئذ ألزم محمد على كبار الملاك لسداد متأخرات الضرائب على تلك القرى دفعة واحدة، فيما عرف بنظام "العهدة" إذ كان من يدفع متأخرات ضرائب القرى يحصل على كامل زمام القرية، ويتولى زراعتها حتى يستوفى فلاحو القرية ما سددهم عنهم من متأخرات، وعندما مرت السنوات دون أن ينجح الفلاحون فى استعادة أراضيهم، صدر القرار الخاص بتحول تلك "العهد" إلى ملكية خاصة "للمتعهدين".

وكان نظام "العهدة" هو الثغرة التى نفذ منها التجار إلى الاستثمار الزراعى، فتقدم بعضهم بطلب الحصول على "العهد"، كذلك فعل بعض أثرياء العمد والمشايخ، وتحولت تلك القرى إلى ملك خاص لهم ولعائلاتهم، وكون هؤلاء شريحة "الأعيان" فى طبقة كبار الملاك.

لقد بالغ لوسون فى تقدير حجم التجارى، ودورهم (كقوة) مؤثرة فى صنع القرار (وهو دور غائب فى التجربة التاريخية المصرية). حقا كانت هناك بيوت تجارية كبيرة منذ العصور الوسطى، بلغت شأوا كبيرا فى القرن العاشر الميلادى، ثم انحسر دورها وشأنها – إلى حد ما– فى العصر الذى شهد التحديات الخارجية الكبرى (الصليبيون والمغول)، ودخل الأوروبيون منافسين فى البحار الشرقية بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، ورغم ذلك، ظلت بعض البيوت التجارية تلعب دوراً مهماً فى التجارة الدولية طوال العصر العثمانى. وعندما كانت السلطة المركزية قوية، دعم كبار التجار مصالحهم باتخاذ أهل السلطة شركاء لهم فى تجارتهم، بل وصاهروهم حتى يستظلون بحمايتهم ويأمنوا على مصالحهم. وعندما دب الوهن فى عضد السلطة المركزية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، اتجه التجار إلى مشاركة قادة العسكر، وملتزمى الجمارك، بل ورشوتهم من أجل تأمين مصالحهم التجارية.

غير أن ذلك النجاح الذى حققه رأس المال التجارى، والذى أورد المؤلف بعض ملامحه، لم يحقق الانتقال إلى مرحلة الصناعة إلا على نطاق ضيق، ارتبط بإنتاج سلع يتوفر الطلب عليها فى الأسواق الخارجية (كالسكر، والزيت،

والمنسوجات، وغيرها)، عندئذ نجد كل شواهد تتجير الزراعة ماثلة أمامنا، حيث يشجع التجار الفلاحين على إنتاج محصول نقدى معين، أما لتصديره (مثل الغلال) أو تصنيعه قبل التصدير، حيث استثمر التجار أموالهم فى إقامة ورش إنتاجية خارج المدن بعيدة عن سلطان شيخ الطائفة. ولكن التجربة لم تُتح لهـا الظـروف الموضوعية للانطلاق نحو التوسع بما يصحبه من تطور فى أدوات وطرق الإنتاج فبمجرد انكماش الطلب على السلعة فى السوق الخارجية ينفض التاجر يـده مـن إنتاجها، ويتحول إلى الاتجار بغيرها، كما حدث فى حالة المنسوجات التـى تـأثر إنتاجها بمنافسة المنسوجات الأوروبية الحديثة رخيصة الثمن، وفى حالـة السكر الذى تاثر إنتاجه بمنافسة السكر الوارد إلى أوروبا من جزر البحر الكاريبى. وأدت هذه الظروف إلى تبديد فرصة تطوير قوى الإنتاج بما يترتب عليهـا مـن نتـائج اجتماعية.

وعانى التجار من القروض الإجبارية التى فرضها الحكام عليهم فرضاً، إلى جانب غيرها من آليات الاستنزاف المالى كالمكوس التى تدفع على طـول طـرق التجارة عدة مرات، ومال "الفردة" وهى مبالغ كبيرة كان يفـرض علـى التجـار وأرباب الحرف دفعها فوراً فى أوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية، وقد تحمـل التجار والحرفيون أعباء الفردة حتى النصف الثانى مـن القـرن الثـامن عـشر، وأجهزت الحملة الفرنسية على ما بقى معهم منهم فى وهدة الفقر، وبذلك لـم تـتح الفرصة المواتية لتراكم رأس المال الذى يمثل آلية النمو الرأسمالى. فإذا أضفنا إلى ذلك تقسيم رأس المال بين الورثة عند توزيع تركة التاجر الكبير حسب الأنـصبة الشرعية، وعدم وجود نص شرعى يتعلق بالمحافظة على رأس المال التجارى مع ضمان أنصبة الورثة فيه دون تقسيمه بينهم، أدركنا أسباب ظاهرة تفتيت البيـوت التجارية الكبيرة إلى عدد من البيوت الصغيرة، إذ يتجه كل وريـث إلـى إقامـة مشروعه التجارى الخاص، ومن النادر أن نجد بيتاً تجارياً حـافظ الورثـة عليـه كمشروع واحد بعد وفاة مورثهم التاجر الكبير.

لذلك لا نجد للتجار الكبار الذين تحدث عنهم الجبرتى فى القرن الثامن عشر

أثراً ملحوظا فى مطلع القرن التاسع عشر، إلا نفر قليل ممن دخلوا فى إطار هيكل التجارة بعد تنظيم الدولة لها، أما متوسطو التجار وصغارهم فقد اقتصر نشاطهم على تجارة الاستهلاك وتمويل الإنتاج الحرفى المرتبط بها، وفرضت على الحرف آليات نظام الإنتاج والتوزيع فى ظل هيمنة الدولة على الاقتصاد. ولعل ذلك يفسر غياب دورهم السياسى بعدما نجح محمد على فى تصفية القيادات المحركة لهما أو تحييدها. وأصبح مظهر الرفض الوحيد لسيطرة الدولة على الاقتصاد ينحصر فى "الإنتاج البرانى"، أى الإنتاج الخارج عن رقابة الدولة وما ارتبط به من شبكات التوزيع لمتهربة – أيضا – من سيطرة الدولة. وهى ظاهرة تفاقمت فى العقدين الأخيرين من حكم محمد على، وسبب للإدارة قلقاً شديدا نجد صداه فى وثائقها.

وهكذا جاءت مبالغة لوسون فى تقدير دور التجار كحلفاء للإدارة (فى مواجهة كبار الملاك الإقطاعيين) مبنية على سوء فهم طبيعة الشراكة بين التاجر والحاكم، فهى لم تكن شراكة قائمة على أساس استثمار التاجر لرأس مال الحاكم، ولكنها قامت على قاعدة الابتزاز والاستغلال والتربح من السلطة. هذا النوع من الشراكة لا نجد أثراً له بعد العقد الأول من حكم محمد على، فقد ضفى البيوت التجارية الباقية من خلال احتكاره للتجارة، ولم يعد فى حاجة إلى تلك الشراكة الوهمية التقليدية، بعدما وضعت الدولة يدها على الوردات. كل ما كان يحتاجه محمد على هو التاجر الذى يساعده على تسويق الإنتاج المصرى فى الخارج، وفى أوربا على وجه الخصوص، وحيث نجده يتخذ شركاء من نوع جديد، كانوا سماسرة وليسوا تجارا قاموا بتصريف الإنتاج المصرى فى الأسواق واستيراد ما يحتاجه محمد على لقاء عمولات يتقاضونها على ما يقومون به من عمليات واختلف هؤلاء عن التجار التقليديين فى معرفتهم بالسوق الأوربية وأصول التعامل مع شبكات التوزيع الخارجية، وجاء معظم هؤلاء من الشوام المسيحيين الذين يتمتعون بالحماية الفرنسية، ومن اليونانيين والفرنسيين والإيطاليين وغيرهم.

وأخيراً، استخدم لوسون أطراً نظرية عن ظاهرة التوسع الخارجى الإمبريالية فى المجتمعات الرأسمالية الغربية، وحاول تطبيقها شكليا على مصر فى حقبة

تاريخية لم تشهد نمواً لرأس المال التجارى، يُناظر ما عرفته أوروبا فـــى قـــرون التحول الرأسمالى (من الخامس عشر إلى الثامن عشر)، ولم تـــتح لـــرأس المـــال التجارى فى مصر تلك الظروف الاستثنائية التى اتيحت له فى البلاد الغربية فـــى عصر "الدولة القومية"، بل لم يكن للشعور القومى – عندئذ – وجود فـــى مـــصر. فأراد بذلك أن يلبس تجربة محمد على رداء لا يتناسب معها مـــن حيـــث الطـــراز والقياس معاً.

غير أن الكاتب يكتسب أهمية خاصة من حيث كونه محاولة لاستخدام مناهج العلوم السياسية فى البحر التاريخى، وهى محاولة جديرة بالنظر لعلها تفيـــد مـــن الباحثين من يتجه إلى المزج بين المنهج التاريخى وغيـــره مـــن منـــاهج العلـــوم الإنسانية. ويتخذ منه أداة لتفسير الظواهر التاريخية تفسيراً موضوعياً دون تهـــوين أو تهويل.

الفصل الثالث

قراءات ومراجعات فكرية

تجربة كتابة تاريخ مصر فى العصر العثمانى

نظرة تقويمية(*)

لعل العصر العثمانى فى مصر من أقل عصور التاريخ حظا من إهتمام المؤرخين العرب عامة والمصريين خاصة، ولا يعود ذلك إلى ندرة مصادره الأصلية، فما هو موجود منها يفوق الحصر، وإنما يرجع إلى ظروف سياسية - بالدرجة الأولى- أحاطت بهذا العصر الذى يقع بين عام 1517 الذى شهد الفتح العثمانى، وعام 1798 الذى شهد دخول الحملة الفرنسية مصر. من تلك الظروف، وقوع العصر العثمانى بين عصرين إستقطبا الكتابات التاريخية لأن مصر كانت فيهما تلعب دور القوة الإقليمية الكبرى، ونعنى بهما عصر سلاطين المماليك، وعصر محمد على باشا، ففيما بين هذين العصرين كانت مصر مجرد ولاية تابعة لإستانبول، وإن كان وضعها متميزا بين ولايات الدولة العثمانية. ولم تلق الأضواء إلا على الحقبة التى شهدت محاولات إبراز كيان سياسى خاص لمصر، مثل حركة على بك الكبير ومحاولة إحياء القوة المملوكية فى القرن الثامن عشر بعد تآكل السلطة المركزية العثمانية فى سياق تاريخى معين.

ومن تلك الظروف أيضا، إنبهار فريق من المؤرخين بالتغييرات الهامة التى شهدتها مصر فى عصر محمد على، والميل إلى تفسيرها فى سياق المؤثرات الحضارية الغربية التى جلبتها الحملة الفرنسية إلى مصر، والتى حملت بذور "الحداثة" فحركت (الركود) الذى عانته مصر فى العصر العثمانى، وأكسبتها ملامح جديدة تختلف عما كانت عليه الحال من قبل، فبدأت بذلك صفحة (حديثة) من تاريخ مصر، وهو إتجاه روج له المستشرقون وتأثر بهم فريق المؤرخين الرواد الذين

(*) مقدمة وضعها د. رءوف عباس لترجمته لكتاب نللى حنا : تجار القاهرة فى العصر العثمانى، الدار المصرية اللبنانية،1997.

صاحبوا نشأة الجامعة المصرية، وشجع على ذيوعه الإهتمام الرسمى للدولة -على عهد الملك فؤاد- بإلقاء الأضواء الباهرة على تاريخ الأسـرة العلويـة، وإبـراز منجزات محمد على باشا والخديو إسماعيل على وجه الخصوص، فركز المؤرخون دراساتهم على القرن التاسع عشر بإعتباره عصر الحداثة ولم يلقوا بالا إلى العصر العثمانى، فإذا ذكروه جاءت نظرتهم إليه -غالبا- من خلال مـا أورده الجبرتـى ومعاصروه عن أخبار القرن الثامن عشر، فيعممون ذلـك علـى العـصر كلـه، ويرددون مقولات المدرسة الإستشراقية التى صادفت هوى عندهم، فحتـى يتميـز الضوء يجب أن تكون هناك ظلال، (وبضدها تتميز الأشياء)، ولإبراز ما حدث فى القرن التاسع عشر، لابد من إضفاء الظلال على العصر كله الذى سبقه، والتركيـز على دور المؤثر الخارجى فى تحريك عجلة التغير، والمؤثر الخارجى هنـا هـو الحضارة الغربية، وكأن مصر كانت عاجزة تماما عن الحركة، قعيدة لمـدة ثلاثـة قرون، فلم تنهض إلا بعدما مد الغرب إليها يده.

كما أن النظرة إلى العصر العثمانى تأثرت بما حدث فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من مظالم مارسـتها الإدارة العثمانيـة فـى الهـلال الخصيب على وجه الخصوص، وأعمال القمع التى إتبعها نظام الإتحـاد والترقـى ضد حركة القومية العربية الناشئة والتى بلغت ذروتها فيما فعله جمال باشـا مـن إعدام قيادة الحركة عند بداية الحرب العالمية الأولى، وما أعقب ذلك من قيام الثورة العربية ضد الحكم التركى بقيادة الشريف حسين ودعم الإنجليز عام 1916. وغلبت ذكريات تلك السنوات الحزينة على رؤية المؤرخين للعصر كله من بدايتـه إلـى نهايته، بل إنعكس ذلك على الكتب الدراسية المتداولة، وأصبحت التعميمات التـى وردت بكتابات المدرسة الإستشراقية تعامل فى تلك الكتب كحقائق تاريخية ثابتـة، ومن ثم كان إهمال دراسة العصر بمثابة محاولة لطى صفحة سوداء مـن تـاريخ العرب.

وثمة أسباب أكاديمية محضة وراء إهمال دراسة المجتمـع العربـى عامـة

والمجتمع المصرى خاصة فى العصر العثمانى دراسة عميقة متأنية تستند إلى المصادر الأولية. فقد وقع العصر العثمانى فى منطقة حدودية ببين ميدان بحث مؤرخى العصور الوسطى ومجال بحث مؤرخى العصر الحديث. فاعتبر الأولون أن سقوط دولة المماليك الشراكسة على يد العثمانيين عام 1517 خط الحدود الأكاديمية بين حقلى العصور الوسطى والعصور الحديثة، وجاء مؤرخو العصر الحديث الذين تأثروا بمفهوم "الحداثة" ليروا فى مجيء الحملة الفرنسية 1789 بداية للتاريخ الحديث بينما رأى فريق آخر منهم أن الفتح العثمانى قد يكون بداية للتاريخ الحديث لتزامنه مع بدايات نفس العصر فى أوربا (على أرجح الأقوال)، ولأن الدولة العثمانية عمرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، فلا بأس من زحزحة خط الحدود إلى عام 1517 مع التحفظ على طبيعة القرون الثلاثة الأولى من العصر الإعتبارى على ضوء ما إستقر فى أذهان أولئك المؤرخين من مفاهيم إستشراقية، ونعنى بذلك أثر الغرب الحاسم فى تحريك عجلة التطور مع نهايات القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. وبذلك وقع العصر العثمانى -من الناحية الفعلية- فى منطقة (منزوعة الإهتمام) على الحدود بين مجالى تاريخ العصور الوسطى وتاريخ العصر الحديث.

وهكذا تأثرت الكتابات المحدودة فى تاريخ العصر العثمانى بما شاع فى كتابات المدرسة الإستشراقية من نعوت لصقت بالمجتمع العربى عامة والمصرى خاصة فى العصر العثمانى هى: الجمود، والركود، والإضمحلال، والتخلف. وهى تعميمات ضربت صفحا عن التباين الواضح بين المجتمعات التى خضعت للحكم العثمانى وبعضها البعض من حيث الظروف الموضوعية بنية وتكوينا وتجربة، وتعاملت معها فى سياق واحد، ولم تميز إلا قليلا بين ظروف الأناضول والولايات العربية، ولم تهتم بإبراز التمايز بين الولايات العربية وبعضها البعض. كما أن تلك الدراسات إستقت معلوماتها من مصادر ثانوية مخطوطة وتقارير الرحالة والقناصل الأجانب، وكلها مصادر تهتم بالسطح ولا تغوص إلى اللباب، وأغفلوا المصادر

الأولية الوثائقية إغفالا يكاد يكون تاما. أضف إلى ذلك أن معظم المعلومات التي إستند إليها المستشرقون ترجع إلى القرن الثامن عشرفتغاضوا بذلك عن إختلاف الأحوال من قرن إلى آخر، وسحبوا إستنتاجاتهم الخاصة بالقرن الثامن عشر على العصر العثماني كله بعد ما إفترضوا بداية أن المجتمع العربي كان راكدا جامدا مضمحلا.

ولكن المؤرخين المصريين ظلوا يعانون القلق من هذه النظرة العامة، المشكوك في موضوعيتها، إلى العصر العثماني. وبدأ بعض الأساتذة الرواد يوجهون أنظار تلاميذهم إلى أهمية دراسة العصر العثماني، فعل ذلك محمد شفيق غربال على نطاق محدود، فقد جرفه وتلاميذه تيار "الحداثة"، ولكن تلميذه أحمد عزت عبد الكريم كان أكثر إهتماما بضرورة إعادة النظر في العصر العثماني من خلال دراسات تاريخية جادة تعتمد على المصادر الوثائقية: سجلات المحاكم الشرعية، وحجج الأوقاف، وسجلات الروزنامه، وغيرها. فوجه بعض تلاميذه منذ الستينات لإعداد بحوثهم للماجستير والدكتوراه عن موضوعات تتصل بتاريخ مصر في العصر العثماني، فكانت دراسات عبد الرحيم عبد الرحمن، وليلى عبد اللطيف، وغيرهما من الباحثين التي كشفت عن أبعاد جديدة للعصر العثماني جعلت جيلا آخر من الباحثين يشق طريقه في هذا المجال إما بتوجيه من أساتذتهم أو بدوافع ذاتية. وقد ألقت دراساتهم -التي لم ينشر معظمها حتى الآن- أضواء جديدة على العصر العثماني، جعلتنا نشعر بالحاجة إلى إعادة إكتشافه، بل وإعادة النظر في فكرة "الحداثة"، وأقنعتنا بالحاجة إلى البحث عن العوامل الذاتية الكامنة في المجتمع والتي تدفع حركته التاريخية.

وتعد الزميلة د. نللي حنا من أقطاب المتخصصين في تاريخ مصر في العصر العثماني، وتحظى بشهرة بين الأوساط الأكاديمية الدولية لأن معظم بحوثها نشرت بالإنجليزية والفرنسية، وجاءت الطبعة العربية من كتابها "بيوت القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، دراسة إجتماعية معمارية" (العربي للنشر

والتوزيع 1993) إضافة هامة لدراسة تاريخ مصر فى العصر العثمانى، إحتفت بها الأوساط الثقافية، وحظيت بتقدير المتخصصين، ورغم ثقافتها الغربية، تتمتع نللى حنا برؤية ناقدة ثاقبة للمفاهيم التى تروج فى كتابات المدرسة الإستشراقية حول الثقافة الإسلامية، والمجتمعات العربية عامة، فتحرص على دحض تلك المفاهيم إستنادا إلى ما تتوصل إليه من نتائج من خلال دراسة المصادر الوثائقية التى خبرت العمل عليها سنين طوال، فإذا أضفنا إلى تلك الخبرة والرؤية المنهجية ما تمتاز به نللى حنا من حس وطنى وغيرة على الثقافة الوطنية، أدركنا أهمية ما تطرحه من آراء وما تتركه من صدى فى الأوساط الأكاديمية الدولية.

ومن هنا جاء إهتمامى بكتابها "إسماعيل أبو طاقية شاهبندر التجار" الذى يسعدنى تقديمه إلى جمهور المثقفين والمهتمين بدراسة تاريخ مصر الحديث، وقد كتبته نللى حنا بالإنجليزية لينشر من خلال قسم النشر بجامعة سيراكيوز بالولايات المتحدة الأمريكية. وأطلعتنى المؤلفة على أصول الكتاب عام 1995، وكانت النتائج التى إستخلصتها من دراستها موضع نقاش طويل بيننا، وظلت تعدل فى نص الكتاب على ضوء ما تلقت من ملاحظات من إستشارتهم من الزملاء حتى إستقر على هذا النحو، فقرأت أصول الكتاب مرة أخرى فى مطلع 1996، ورأيت أن عملا على هذا المستوى العلمى الرصين، أنفقت المؤلفة فى دراسته عشر سنوات كاملة، قامت خلالها بتمشيط الوثائق التاريخية لتعيد تكوين صورة المجتمع المصرى عند أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، من خلال سيرة إسماعيل أبو طاقية شاهبندر التجار، لا يجب أن يظل بعيدا عن متناول قراء العربية، رغم ما للنشر بالإنجليزية من أهمية تعود إلى الرسالة التى أرادت المؤلفة أن توجهها إلى باحثى الغرب ومؤرخى المدرسة الإستشراقية على وجه الخصوص، مؤكدة أن المجتمعات يمكن أن تتطور وفق سياق تاريخى مختلف عن النهج الغربى، كاشفة عن فساد الإستنتاجات التى توصل إليها المستشرقون فى دراساتهم حول العصر العثمانى عامة وتطور مصر فى ذلك العصر خاصة، مؤكدة أن الثقافة الوطنية

العربية الإسلامية توفرت لديها فى هذا العصر مقومات التطور، وأن قدوم الغـرب لم يكن بعثا للحياة فى مجتمعاتها، وإنما كان من معوقات تطورها. لـذلك عقـدت العزم على تعريب الكتاب، ليصدر فى هذا الثوب القشيب فى نفس وقـت صـدور الطبعة الإنجليزية تقريبا، وليسد نقصا خطيرا فى الدراسات التاريخية، ويطرح على المهتمين بالبحث التاريخى تساؤلات هامة قد تستحث الهمم، وتدفع الـبعض إلـى إرتياد الطريق الذى مهدته المؤلفة بصبر وأناة، وسعة أفق، وبعد نظر، ورجاحـة رأى.

ويدحض الكتاب الآراء التى ذهبت إلى أن مصر وبلاد الدولة العثمانية عانت من الركود الإقتصادى والجمود الحضارى والإضمحلال الثقافى من خـلال تقـديم صورة حية للواقع الإقتصادى فى أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، أعادت المؤلفة تكوينها من شتات المعلومات التى جمعتهـا مـن سـجلات المحكمة الشرعية، بينت فيها عدم صحة المقولات التى أشاعها المستشرقون حـول أثر تحول التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح على الركود الإقتصادى وكساد أسواق الشرق الأوسط، وما شاع عن دور الدولة فى الإقتصاد، والعلاقة بين السلطة والناس، ودور رأس المال التجارى فى تطـور الإقتـصاد والتنميـة الإجتماعيـة والعمرانية، وبينت الدور الذى لعبه رأس المال التجارى فى الإنتـاج الزراعـى والصناعى فى تلك الفترة، وهو دور لا يقل وزنا أو أثرا عن الدور الذى لعبه رأس المال التجارى فى أوربا فى ذلك العصر، والقراءة الدقيقة لهذا الكتاب تجعل القارئ يتساءل مع المؤلفة عن العوامل التى حالت دون حدوث تحول رأسمالى فى العـالم العثمانى عامة والعربى خاصة خلال ذلك العصر، وهو تساؤل لا يمكن التوصـل إلى إجابة شافية له إلا بعد دراسة بقية الفترة الزمنية بنفس العمق والدقـة اللـذين نجدهما فى هذا الكتاب، وهو عمل يحتاج إلى تضافر جهود مجموعة من البـاحثين فى إطار مشروع بحثى كبير يغطى المجتمع المصرى فى القرنين الـسابع عـشر والثامن عشر إستنادا إلى المصادر الوثائقية، ترعاه إحدى الهيئات العلمية الوطنية،

أو بعض أقسام التاريخ فى الجامعات المصرية.

ولاشك أن التحولات التى تمت على يد محمد على باشا لم تنشأ من فـراغ، وخاصة أنه لم يعتمد على رأس المال الأجنبى فى إقامة البنية الأساسـية لإقتـصاد السوق الخاضع لإدارة الدولة، وإنما اعتمد على موارد مصر وحدها طوال حكمه، وحقق التراكم الأولى اللازم لإقامة تلك البنية من خلال إعـادة تنظـيم الإقتـصاد المصرى وتوجيه بعض قطاعاته وجهات جديدة، فمـن أيـن إسـتطاع الإقتـصاد المصرى فى مطلع القرن التاسع عشر أن يوفر كل تلك الموارد إذا كان إقتـصادا تقليديا راكدا؟ وكيف إستطاع المجتمع المصرى أن يتجاوب مع إصلاحات محمـد على إذا كان مجتمعا يعانى من الإضمحلال والتخلف؟ بل كيف إسـتطاع العامـل المصرى أن يستوعب الأساليب الفنية الحديثة فى مصانع محمد على إذا كان عطلا من الخبرة، مفتقرا إلى الإستعداد ؟ وأخيرا، كيف إستطاع الفتية المصريون الذين تعلموا فى ظل نظام التعليم التقليدى فى العصر العثمانى أن يتجاوبوا مـع التعلـيم الحديث، بل ويتابعوا الدراسة فى المعاهد الفرنـسية، إذا كـان النظـام التعليمـى الأساسى الذى أخرجهم متخلفا عاجزا؟ وكيف إستطاع الفلاح المصرى أن يستوعب فنون القتال الحديثة، ويشكل قوام جيش فرض سيطرة محمد علـى علـى الـشرق الأوسط، إذا كان ذلك الفلاح لا يملك الإستعداد والقدرات اللازمة لذلك؟

كلها تساؤلات تحتاج إلى إجابات شافية تـدعمها الدراسـة الدقيقـة للواقـع المصرى عند ظهور محمد على، فما فعله محمد على كان بمثابة إعادة ترتيب مـا توفر لديه من أوراق، أى إعادة تنظيم البنية الأساسية فى مـصر بالإسـتفادة مـن مكوناتها الأصلية. حقا، لجأ محمد على إلى الخبرة الأجنبية فإسـتعان بالفرنـسيين وغيرهم فى شتى المجالات، ولكن ذلك كان على نطاق محدود، وظلت اليد العليـا فى حركة الإصلاح التى أدخلها محمد على لعناصر عثمانية (تركية) أو مـصرية، وجاء نسق الإصلاح مختلفا عن النمط الغربى، ملبيا للظروف الموضوعية للمجتمع المصرى التى تضرب بجذورها فى أعماق تاريخ مصر عبر العصر العثمانى. ولو

كان المجتمع المصرى تقليديا راكدا مضمحلا -وفق ثالوث المدرسة الإستشراقية- لما كان بمقدور محمد على أن يصنع المعجزات، فيحدث التقليدى، ويحرك الراكد، ويستنهض المضمحل، وخاصة أنه كان شرقيا عثمانيا ينتمى إلى نفس الثقافة بما لها وما عليها. وما تحقق على يد محمد على لم ينشأ من فراغ، وإنما إعتمد على الأساس الراسخ للتجربة التاريخية المصرية. ويعنى ذلك أن واقع مصر فى العصر العثمانى كان له شأن آخر غير ذلك الذى شاع فى كتابات مدرسة "الحداثة" ، وإستطاعت نللى حنا فى هذه الدراسة أن تثير الشكوك حول مصداقيته. ولا ريب أن دراسة المجتمع المصرى فى العصر العثمانى، أو إعادة إكتشاف الواقع المصرى في ذلك العصر، كفيلة بإلقاء المزيد من الضوء على تطور مصر الحديثة، فقد آن الأوان لإعادة تقييم تجربة القرن التاسع عشر على ضوء ما قد تتوصل إليه دراسة العصر العثمانى من نتائج، من أجل فهم تاريخنا القومى فهما يستند إلى حركة ذلك التاريخ.

وهذه الطبعة العربية التى قمت بإعدادها تعبر تعبيرا دقيقا عن أفكار المؤلفة وتنقل بأمانة تامة الرسالة التى أرادت أن توصلها إلى من يعنيهم أمر تاريخ هذا الوطن، ولم أضف من عندى شيئا إلى النص الأصلى، أو أجد هناك حاجة للتعليق على بعض ما توصلت إليه المؤلفة من نتائج. وحسبنا أن الكتاب يسد نقصا فى المكتبة العربية.

ثقافة الطبقة الوسطى فى مصر العثمانية
عند نللى حنا(*)

تاريخ الثقافة مجال هام من مجالات البحث التاريخي تفتقر إليه المكتبة العربية تأليفاً وترجمة، سواء ما اتصل منه بتاريخنا القومى أو بتاريخ العلم، من هنا تأتى أهمية هذا الكتاب الذى قمت بتعريبه ليسد فراغاً فى المكتبة العربية. ولا ترجع أهمية الكتاب إلى ندرة الكتابة فى حقل التاريخ الثقافي، لما يتطلبه من تكوين معين للباحث الذى يرتاده؛ إذ عليه أن يكون واسع المعرفة بتطور المجتمع الذى يدرس تاريخ ثقافته، وعليه أيضا أن يُلم بحركته الثقافية إلماماً جيداً، كما يُلم بتطور الإقليم الذى يقع فيه المجتمع موضوع الدراسة من حيث تطوره الاجتماعى- الاقتصادى السياسى، وأن تتسع ثقافته للوقوف على ما جرى فى أقاليم أخرى، حتى يستطيع أن يقدم تحليلاً عميقاً، وتفسيراً دقيقاً لتاريخ المجتمع الذى يدرسه. فرغم تَوَفر ذلك كله فى هذا الكتاب، فضلاً عن ريادته فى هذا المجال، فإن أهميته تعود إلى مؤلفته المؤرخة المصرية المرموقة نللى حنا، التى تعد من بين نخبة المتخصصين فى تاريخ العصر العثمانى على المستوى الأكاديمى العالمى. كما أن الكتاب يقدم جانباً من مشروعها العلمى الذى شغلها على مدى العقدين الماضيين لدحض الأفكار السائدة التى روجتها مدرسة الاستشراق التقليدية عن تاريخنا القومى ومجتمعنا الذى كان -من وجهة نظرهم- راكداً متخلفاً تقليدياً، حتى جاء الغرب مع مطلع القرن التاسع عشر، لينتشله من وهدته، ويضعه على طريق الحداثة، ويُلحقه بركب التقدم.

ونللى حنا، الباحثة المصرية، لم تصغ مشروعها العلمى لدحض تلك الأفكار التى روَّجها الغرب عن مجتمعاتنا من منطلق شوفينى محض، ولم تستخدم لغة الشجب والإدانة والاحتجاج، ولم تركن إلى أسلوب الخطب العنترية، ولكنها لجأت

(*) مقدمة وضعها د. رءوف عباس لترجمته لكتاب نللى حنا : ثقافة الطبقة الوسطى (ق 16 م – ق 18 م)، الدار المصرية اللبنانية،1997.

إلى البحث فى المصادر الأصلية لتاريخنا فى العصر العثمانى، فغاصت فى سجلات المحاكم الشرعية، وحجج الأوقاف، وراحت تجمع صوراً من المخطوطات أينما وُجِدَت، ثم خرجت على الوسط الأكاديمى العالمى ببحوث رصينة فى التاريخ الاجتماعى لبلادنا فى ذلك العصر، نُشرت بالفرنسية والإنجليزية، كان نصيب المكتبة العربية منها محدوداً فلم يُترجَم لها سوى كتابان هما: "بيوت القاهرة فى العصر العثمانى" و"تجار القاهرة فى العصر العثمانى- سيرة أبو طاقية شاهبندر التجار".

وهى فى تلك الدراسات الهامة لا تبكى على أطلال الدولة العثمانية، فذلك بعيد تماماً عن اهتمامها، ولكنها تعنى بتاريخنا الاجتماعى خلال القرون الثلاثة (ق 16- ق 18)، ونصيبه من التطور اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، سعياً وراء محاور التواصل فى تاريخ مصر بين إرثها التاريخى السابق على العصر العثمانى، وما أصاب تلك المحاور من وهن أو تماسك طوال العصر العثمانى، حتى مشارف ما سُمّى "بالنهضة" مَتمثلاً فى التحولات التى عرفتها مصر فى القرن التاسع عشر.

ويذكر صاحب هذا القلم أيام الطلب بالجامعة فى أواخر الخمسينات من القرن العشرين، عندما كنا نسمع أساتذتنا الكبار يرددون فى محاضراتهم مقولة أن مصر وغيرها من البلاد العربية عاشت مرحلة ركود وجمود وتخلف فى كل شئ طوال العصر العثمانى. فإذا غادرنا قاعة المحاضرات، وجدنا ما فى المكتبات من مراجع يردد نفس المقولات استناداً إلى ما استقر عليه رأى "ثقاة" المستشرقين! ومع الانبهار بنظرية "التحديث" أُعتُبِر العصر العثمانى فى مصر مرحلة "المجتمع التقليدى" ليصبح لما أدخله محمد على من تغييرات فى القرن التاسع عشر "تحديثاً".

ولا يُخفى صاحب هذا القلم أنه كان من بين من روَّجوا لهذه الفكرة تأثراً بنظرية التحديث تارة وبمفهوم "مجتمع ما قبل الرأسمالية" الماركسى تارة أخرى، ثم بفكرة "الاستبداد الشرقى" أحياناً، ومفهوم "المجتمع الخراجى" عند سمير أمين أحياناً أخرى.

وبذلك ضيعنا ثلاثة قرون كاملة من تاريخنا جرياً وراء أفكار نظرية صدرها

لنا من وصفوا تلك القرون بأنها "عصر جمود وركود وتخلف"، وكنا - فى الستينات والسبعينات- نطبق تلك النظريات على تاريخنا، أو -بعبارة أدق- نصب تاريخنا فى قوالبها صباً، ما دمنا قد سلمنا بما غلب على تلك القرون الثلاثة من جمود وركود وتخلف ثقافى.

كان من سوء حظ تلك القرون الثلاثة أنها وقعت بين عصرين، كان لمصر فيهما شأن كبير على الصعيد الإقليمى: عصر المماليك (1250- 1517م)، وعصر محمد على (1805- 1848م) ولم تكن مصر خلال القرون الثلاثة (16- 18م) سوى ولاية تابعة تُحكَم من استانبول، ويتولى حكمها ولاة عثمانيون، يستخدمون فى حكمها قوى محلية من بقايا المماليك.

هذا الوضع السياسى المتواضع، قياساً بالعصرين السابق واللاحق-من حيث الدور الإقليمى- حوّل العصر العثمانى إلى مجرد "جملة اعتراضية" فى تاريخ مصر العريق، وركزت الدراسات الأكاديمية اهتمامها على ما سبقه ولحق به، ولم يحظ إلا باهتمام محدود.

جذب أنظارنا النصف الفارغ من الكوب، فلم نر نصفه الآخر، بل لم نكلف أنفسنا عناء النظر إليه. غاب عنا أن نظام الحكم العثمانى نفسه تضمن عناصر إيجابية كانت لصالح بلادنا، فقد حرص العثمانيون على عدم التدخل فى كل ما اتصل بحياة الناس اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وتركوهم يديرون أمورهم على نحو ما اعتادوا عليه من قبل، بل وأقروا-إلى حد كبير- النظام الإدارى الذى عرفته مصر فى العصر المملوكى، فيما عدا السيادة التى انتقلت سلطتها إلى الدولة العثمانية. وحققت الدولة العثمانية فترة طويلة من الأمن والاستقرار بما فى ذلك تأمين البحر المتوسط (إلى حد كبير) وكذلك البحر الأحمر، كما أصبحت مصر تتعامل مع سوق واسعة تمتد مع حدود الدولة العثمانية فى آسيا وأفريقيا وأوروبا، وأصبحت مصر قلب تلك السوق بحكم موقعها الجغرافى ودورها الموصول فى التجارة الدولية المتجهة من جنوب شرق آسيا إلى العالم العربى، وعبره إلى أوروبا. وهى تجارة لم تتأثر بالوجود البرتغالى فى المحيط الهندى والبحر العربى

إلا لفترة زمنية محدودة، أعاد بعدها التجار العرب بناء شبكتهم التجارية.

ولا يعنى ذلك أن القرون الثلاثة قد خلت تماماً من السلبيات، أو أن ظروف المجتمعات التى كونت بلادها ولايات الدولة العثمانية كانت على وتيرة واحدة، أو أن سلطة الدولة ظلت على قوتها توفر الأمن والاستقرار لشعوبها، فقد كانت بنية السلطة مليئة بالتصدعات التى قادت إلى تساقط بعض أركانها فى القرن الثامن عشر لمصلحة القوى المحلية العسكرية وغير العسكرية، ناهيك عن نفض الدولة ليدها من مجال الخدمات وتركها للناس يديرونها بأنفسهم، وما كان له من آثار سلبية عند وقوع الأوبئة والمجاعات، وكذلك ما تركه صراع العسكر على السلطة من آثار سلبية أيضاً.

وعلى كل، فهذا النصف من الكوب الذى لم نر منه إلا ما يخدم فكرة "الجمود والركود والتخلف" كان حافلاً بما احتوى عليه من عناصر هامة، تدل على أننا أمام مجتمع متحرك متغير، رواجاً وكساداً، صعوداً وهبوطاً، ولو كان راكداً طوال تلك القرون لأصابه ما أصاب الديناصورات، وتحول إلى كائن منقرض.

أضف إلى ذلك أن الإصلاحات التى قام بها محمد على باشا فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وشملت الأوضاع الاقتصادية وما ترتب عليها من تغيرات اجتماعية، كما شملت بناء الجيش الحديث بما استلزمه من إقامة صناعة حديثة ونظام تعليمى حديث وإدارة حديثة، كل ذلك تم بالاعتماد على موارد مصر الاقتصادية وحدها، فمن المعلوم تماماً أن محمد على باشا لم يستدن قرشاً واحداً من مصادر خارجية، بل موّل كل هذه الإصلاحات من الموارد المصرية وحدها، وعندما انتهى عهده، ترك الخزانة عامرة بالأموال التى مكنت حفيده عباس حلمى الأول من تنفيذ مشروع الخط الحديدى دون استدانة. فأى نوع من الركود ذلك الذى ينتج اقتصاداً قادراً على تحمل أعباء ذلك كله ؟!

ناهيك عن دور المصريين فى تحقيق التحولات التى شهدها القرن التاسع عشر. حقاً استعان محمد على بالخبرة الأجنبية فى مجال الجيش والصناعة والتعليم العالى، ولكن ذلك تم على نطاق يتفق مع تلبية المتطلبات الضرورية، أما جنود

الجيش الحديث فكانوا من الفلاحين المصريين، وعمال المصانع كانوا من الحرفيين، وطلاب المدارس جاءوا من "الكتاتيب" و"الأزهر"، أى جاءوا من نظام التعليم "التقليدى"، فكيف استطاع هؤلاء وأولئك من المصريين أن يستوعبوا النظم الحديثة هنا وهناك وأن يحملوا على كواهلهم التجربة كلها فى مدى زمنى محدود قياساً بالقرون الثلاثة التى يُفترض أنهم عاشوها فى جمود وركود وتخلف؟!

أليس ذلك يبرر ضرورة استرجاع حقيقة ما حدث لمصر خلال تلك القرون. وإعادة رسم الصورة التى كان عليها المجتمع المصرى اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ؟ هذا ما فعلته نللى حنا فى مشروعها العلمى لدحض تلك الفكرة التى صاغتها مدرسة الاستشراق لتبرير الهيمنة الغربية على مجتمعاتنا باعتبارها ضرورية "لتحديثها" وتخليصها من التخلف المستأصل فيها.

وفى هذا الكتاب، ألقت المؤلفة بالقفاز فى وجه عدة منطلقات نظرية سائدة دفعة واحدة؛ نظرية التطور والتخلف، ونظرية المجتمع التقليدى والتحديث، ونظرية المركز والأطراف، وفكرة "الاستبداد الشرقى"، فناقشت مقولات كل منها وأثبتت عدم ملاءمتها لتفسير ما حدث فى مصر، بل وفى الإقليم كله فى القرون الثلاثة التى كونت العصر العثمانى. وإذا كان كتابها "تجار القاهرة فى العصر العثمانى" قد هز فكرة الركود والجمود الاقتصادى من جذورها، عندما أثبتت أن الرأسمالية التجارية استردت عافيتها تماماً فى أوائل القرن السابع عشر، وأعادت بناء شبكتها التجارية العالمية الممتدة من ساحل الملبار بالهند إلى اليمن إلى الأناضول والمدن الإيطالية شمالاً، وإلى بلاد السودان الغربى فى غرب أفريقيا، وعندما وضعت يدها على دور رأس المال التجارى فى تتجير الزراعة* وصناعة السكر، وما ارتبط بذلك كله من تحولات اجتماعية، وتغيرات فى هيكل السلطة وتشابك للمصالح بين رأس المال التجارى وبينها.

إذا كان ذلك كله قد زلزل أركان فكرة "التدهور والركود" فى كتاب "تجار

(*) بمعنى تطوير الزراعة من نمط استهلاك محدود إلى نمط يعطى فائض للتجارة

القاهرة فى العصر العثمانى"، فهذا الكتاب الذى نقدمه اليوم للقارئ الكريم يدحض الأفكار الاستشراقية المتصلة بالثقافة، ويلقى الضوء على مُكون هام من مكونات الثقافة الوطنية فى ذلك العصر، يتمثل فى ثقافة الطبقة الوسطى القاهرية.

والمؤلفة -بهذا العمل- تتحدى مجموعة كاملة من الأفكار السائدة بين المشتغلين بتاريخ هذا العصر، فقد تمسك معظمهم بتقسيم المجتمع الإسلامى فى ذلك العصر إلى طبقتين "الخاصة" وهم أهل السلطة والحل والعقد ومن لاذ بهم من العلماء الكبار، و"العامة" وتشمل كل من عداهم من الناس بصرف النظر عن أوضاعهم المادية، وهو تقسيم يتسق مع مفاهيم "الاستبداد الشرقى" و"المجتمع ما قبل الرأسمالى" و"المجتمع الخراجى". وهو تحديد لا يعترف بوجود "طبقة وسطى" طالما أن المجتمع "تقليدى".

ومرة أخرى تثبت نللى حنا فى هذا الكتاب أن الرأسمالية التجارية لعبت دوراً محورياً فى الحياة الاقتصادية، ففضلاً عن دورها فى التجارة العالمية، عملت على توظيف الإنتاج الحرفى لتلبية الطلب على المنتجات المصرية، فكانت المنسوجات المصرية والسكر وغيرها يتم تصديرها إلى أوروبا حتى نهاية القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر. وكان الرخاء الناجم عن انتعاش الرأسمالية التجارية له مردوده الاجتماعى، فبرزت "طبقة وسطى" فى سياق يتفق مع التطور الاقتصادى الاجتماعى الذى شهدته مصر فى تلك الحقبة، والواقع أن المصادر المعاصرة مثل الجبرتى الذى ألِف المشتغلون بتاريخ الفترة الرجوع إليه، كثيراً ما يتحدث عن "أوساط الناس" و"مساتير الناس" و"ميسورى الحال"، وكلها مفاهيم تشير إلى وجود طبقة وسطى تحتل المسافة بين خاصة الناس وعامتهم، أحس المعاصرون بوجودها. وأثبتت المؤلفة أن هذه الطبقة التى تكونت من التجار وأصحاب الدكاكين والحرفيين وأرباب الوظائف المتوسطة الإدارية والدينية، قد تأثرت بالتغير فى هيكل السلطة الذى نجم عن "ليونة" السلطة المركزية لصالح القوى العسكرية (البيوت المملوكية) وما ترتب على ذلك من أضرار أصابت الرأسمالية التجارية.

فقد لعب العسكر فى القرن الثامن عشر دوراً شبيهاً بذلك الدور الذى لعبوه فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر (عندما انتقلت إليهم مقاليد الأمور فى عصر التحديات الخارجية: الغزو الصليبى ثم المغولى)، فتم فى الحالتين إجهاض حركة الرأسمالية التجارية والتركيز على النظام الإقطاعى الريفى، فقد حدث فى مصر فى القرن الثامن عشر أمراً مماثلاً؛ إذ أثقلت الضرائب كاهل المجتمع الحضرى، وأخطر من ذلك، تحالف العسكر مع التجار الأجانب وبذلك غزا الإنتاج الأوروبى السوق المصرية مما أضر بالصناعة الوطنية، وكانت نتيجة ذلك إفقار الطبقة الوسطى الحضرية.

ومن حق القارئ أن يتساءل: لماذا كان إجهاض الرأسمالية التجارية وتفريغ قدراتها على التطور الطبيعى أمراً سهلاً على العسكر فى الحالتين: القرنين 12 - 13، والقرن الثامن عشر؟

يرجع ذلك -فى رأينا- إلى عوامل مختلفة، لعل أهمها: أن الرأسمالية التجارية كانت تهتم بالتجارة العالمية أساسها وبتجارة العبور، وجاء اهتمامها بتطوير الإنتاج المحلى من هذه الزاوية، فهى عندما تهتم بتتجير الزراعة، يقتصر اهتمامها على ما تحتاجه السوق العالمية من سلع، فإذا قل الطلب أو اختفى راحت تبحث عن مجال آخر، وبذلك لم تضع فى اعتبارها تكوين "سوق وطنية" تمثل ركيزة أساسية لحركتها، مما أدى إلى تبديد طاقاتها التى أصبحت رهينة السوق الخارجية وتقلب حال الطلب فيها. وهناك عامل آخر يتعلق بقدرات الرأسمالية التجارية -فى ذلك العصر- على تحقيق التراكم الذى يمثل القوى المحركة للتحول الرأسمالى؛ فقد كان العمل التجارى عائلياً يتولاه -عادة- رب الأسرة الذى يعمل على إدارة دفة الاستثمارات الخاصة بالعائلة وشركائها التجاريين وتوزيع العائد، وتوجيه رأس المال إلى هذا المجال أو ذاك، وكانت صيغة الشركات القائمة على مساهمة صغار المستثمرين لا تتخذ الطابع المؤسسى، وإنما تقتصر على صفقة واحدة أو عدة صفقات، تنفض الشركة بإتمامها، وقد يتم تكوين غيرها لصفقة أخرى أو لمدة زمنية يُتَفق عليها، فإذا توفى التاجر الكبير رب العائلة الذى يدير بيتها التجارى يتم توزيع

تركته(وهو هنا رأس المال) على الورثة حسب الأنصبة الشرعية، فينقسم البيت التجارى إلى بيوت صغيرة الحجم محدودة فى رأس مالها وفى قدرتها على المنافسة. فكانت الرأسمالية التجارية بذلك عاجزة عن تحقيق التراكم، ومن ثَم تبددت قدرتها على التحول الرأسمالى لمرحلة الرأسمالية الصناعية.

وعلى كل، كان للطبقة الوسطى الحضرية وجودها الذى يرتكز على أسس اقتصادية واجتماعية واضحة، فكان من الطبيعى أن تكون لها ثقافتها المعبرة عن وجدانها ومصالحها، والتى تختلف عن الثقافة الدينية السائدة.

ومرة أخرى، تناقش نللى حنا الفكرة السائدة عن الثقافة الدينية باعتبارها جامدة لم تتغير منذ قرون، منكفئة على العلوم الدينية من منطلق تقليدى خالص، وقد دحضت هذه الفكرة وقدمت الدليل على تنوع الثقافة الدينية واستجابتها للتحولات الاجتماعية، وتوافقها مع حاجات المجتمع فى إطارها الدينى والأخلاقى، وتؤكد حقيقة كونها أحد روافد الثقافة وليست مصدرها الوحيد. وعلى ضوء ذلك تتناول التكوين الثقافى للطبقة الوسطى القاهرية، والعلاقة بين المكون الدينى والمكون الدنيوى فى ثقافتها، وأثر ذلك فى إنتاج الكتب والموضوعات التى طرقتها، ومن ثم تأثيرها على ثقافة الكتب.

ويكشف الكتاب الأبعاد التى اتخذتها ثقافة الكتب، والعوامل التى ساعدت على رواج الكتب والإقبال على تداولها واقتناءها، وأثر ذلك على صناعة الكتاب، واللغة المستخدمة فى كتابته وأسلوب التعبير، ودخول الثقافة الشفاهية مجال التدوين، ودور الطبقة الوسطى فى إبراز ثقافتها وتأثير تلك الثقافة على نخبة العلماء وانعكاسها على إنتاجها من حيث استخدام اللغة الدارجة أو شبه الدارجة فى الكتابة، وإدخال بعض المكونات المميزة لثقافة الطبقة الوسطى فى الدراسات ذات الطابع الأكاديمى التى أنتجها العلماء، وبذلك تأثرت النخبة (القمة) بثقافة القاعدة، وليس العكس، فأصبح الاهتمام بالمشاكل والهموم التى يعانى منها الرجل العادى اتجاهاً واضحاً فى الأعمال المعبرة عن ثقافة الطبقة الوسطى، وكذلك برزت الاتجاهات النقدية للفكرة السائدة عن العلم وبعض أدواته المنهجية و التعبير الصريح عن

مكنونه النفسى، والاهتمام بالواقعية، وهى تتصل بمفهوم "الحداثة".

ولذلك تعيد المؤلفة طرح سؤال النهضة: هل ما عرفته مصر فى القرن التاسع عشر من تطور ثقافى منقطع الصلة عن ثقافة الطبقة الوسطى القاهرية على النحو الذى بلغته فى أواخر القرن الثامن عشر؟ ولا شك أن الإجابة على سؤال النهضة يحتاج إلى دراسة متعمقة للواقع المصرى فى العصر العثمانى، وهو ما تختتم المؤلفة كتابها بالدعوة إليه.

وفى هذه الدراسة التى استغرق إنجازها خمس سنوات كاملة، عكفت نللى حنا خلالها على استقاء مادة بحثها من العديد من المخطوطات التى كتبها مؤلفون مغمورون، ولكنها عبرت عن اتجاهات جديدة أزاحت الستار عنها لأول مرة، كما استخدمت سجلات المحاكم الشرعية بما حوته من معلومات تعبر عن نبض المجتمع المصرى خلال تلك الفترة، وخاصة ما استخرجته من قوائم التركات من دلالات على انتشار اقتناء الكتب، كما يتضح من تركات عقود من الزمان على أربع مراحل زمنية متباعدة بطريق العينة. هذا فضلاً عن المصادر العربية الأخرى التى تتبعت من خلالها الظواهر الاجتماعية والثقافية المشتركة على الصعيد الإقليمى بين مصر والولايات العثمانية الأخرى، والدراسات الأساسية فى تاريخ الثقافة المتعلقة ببلاد البحر المتوسط، فى إطار المقارنة بين التطورات فى إيطاليا وفرنسا فى مجال القراءة والكتابة وثقافة الكتب واستخدام العامية والمؤثرات الثقافية الشفاهية فى مراحل تاريخية قريبة زمنياً أو متداخلة مع الفترة موضوع الدراسة، لتثبت منها أن الشقة لم تكن واسعة بين بلاد جنوب أوروبا وبلادنا حتى نهاية القرن السابع عشر على أقل تقدير.

ونظراً لما يمثله هذا الكتاب من أهمية بالغة فى دراسة تاريخنا القومى، وما يطرحه من قضايا منهجية وما يثيره من آراء تتصل بالثقافة الوطنية ومفهوم النهضة، جاء حرصنا على تعريبه ليسد فراغاً فى المكتبة العربية، وليدفع باحثينا إلى تلبية دعوة المؤلفة إلى إعادة النظر فى تاريخ مجتمعنا فى الحقبة موضوع الدراسة.

المصريون والسلطة

رؤية تاريخية(*)

عرفت مصر السلطة المركزية المطلقة المستمدة من حق إلهى أسطورى منذ ٣٢ قرنا قبل الميلاد – على أرجح الاقوال – وبذلك تكون مصر أقدم بلاد الدنيا قاطبة فى التوصل إلى هذا الشكل التنظيمى المتميز للجماعة البشرية. وجاء قيام هذه السلطة المركزية نتاجا للظروف البيئية فى بلد عماد حياته الزراعة التى تقوم على الرى النهرى من مصدر واحد هو النيل، ومن ثم كان قيام السلطة المركزية ضرورة أملتها ظروف البيئة لتنظيم الاستفادة من مياه الرى، استمرارا للعمران. وكان لابد أن تعقد لواءها لأقوى الحكام وأكثرهم بطشا، حيث لعبت طبيعة مصر السهلة المنبسطة دورا فعالا فى تمكين مثل ذلك الحاكم القوى من بسط سلطانه على الآخرين. وتوافق الناس مع هذه السلطة المركزية ومع رموزها طالما كانت توفر لهم الحماية وتيسر لهم العيش، وراحت النخبة الحاكمة تدعم مكانتها من خلال الأساطير التى استقرت فى وجدان الناس، وأضفت عليها صفة القداسة، وجعلت حقها فى السلطة مستمدا من الآلهة ومستندا إلى رعاية السماء، وبذلك اقترنت طاعة الحاكم بطاعة الآلهة والعكس بالعكس. وإن كان ذلك لا يعنى أن الناس تحملوا عنت السلطة دون حدود. فقد كان هناك دائما حد أقصى لاحتمالهم، إذا تجاوزته السلطة قاموا ثائرين كانفجار البركان.

ومع تعاقب العصور طوال تاريخ مصر القديم ظل للسلطة المركزية نفس الطابع القدسى الذى قبله الضمير الجمعى للمصريين عبر عشرات القرون، والذى يجعل السلطة مركزة فى يد "الفرعون" صاحب الحق الإلهى لا ينازعه فيها أحد، ولا يعلو صوت على صوته، فها هو ذا الفرعون "اختوى" من ملوك أهناسيا

(*) مقال نُشر فى كتاب : حكمة المصريين، تقديم وتحرير محمد السيد سعيد، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ١٩٩٩، [ص ص ٢٢٧-٢٢٤].

(الأسرتان التاسعة والعاشرة من الدولة القديمة) يحذر ابنه من أى تابع له يكثر من الكلام ويحشد خلفه أتباعا كثيرين وينصحه بقوله : "اطرده، اقتله، امح ذكراه هو وأتباعه الذين يحبونه"، ويوصيه بأن يعلى من شأن رجاله ويقويهم "فما أعظم الشخص العظيم عندما يكون رجاله المقربون عظماء، وما أعظم وأقوى الذين يكون له نبلاء كثيرون"، ومن الطريف أن ينصح الملك ولده بأن يعاقب الناس بالضرب والاعتقال عندما يخطئون، وألا يقتل أحدا إلا إذا ثار عليه[1].

كان الناس إذن من وجهة نظر السلطة مجرد أدوات إنتاج يفلحون الأرض لتتدفق خيراتها على الخزانة العامة، ويقوّمون بالعصا وفقدان الحرية إذا تقاعسوا أو قصروا فى أداء واجباتهم، أو ارتكبوا ما تعده النخبة الحاكمة جرما يستحق العقاب. وبذلك لم يكن أمام الناس من سبيل لدفع الظلم عن أنفسهم سوى الشكوى (تماماً كما فعل الفلاح الفصيح فى مصر القديمة)، وأن يستعينوا بعدالة السماء على جور أهل الأرض شأن سائر المستضعفين.

وعندما دخل العرب مصر لم يتغير الإطار العام للسلطة من حيث تمركزها فى يد نخبة تستند إلى القوة، وكنت هذه المرة قوة الفتح، ولم يتغير مفهوم استناد السلطة إلى مصدر إلهى، فالأرض أرض الله والملك ملك الله يورثه من يشاء من عباده المتقين، بل تحولت الفكرة إلى تفويض إلهى صريح على يد العثمانيين فيما بعد تأثرا بالتفويض الإلهى عند البيزنطيين، وكان الحكم لا يخلو من طابع الاستغلال. وإذا كان عمر بن الخطاب قد لام عمرو بن العاص على عدم تركه ما يكفى من لبن لأبناء البقرة والإسراف فى استنزاف حليبها إشارة إلى الاشتطاط فى جباية الخراج، فإن أحدا من الخلفاء المتعاقبين لم يلق بالا إلى ما يلحق بالمحكومين من أذى من جراء عسف الولاة، فتعاقبت ثورات المصريين نحو القرنين من الزمان ضد الحكم الإسلامى حتى أخمدت بالعنف المبالغ فيه فى عهد الخليفة المأمون.

لقد ظلت السلطة المركزية النخبوية فى مصر تسيطر على مواردها الاقتصادية، فالأرض أداة الإنتاج فى المجتمع الزراعى ملك للدولة، يسيطر عليها

الجالس على أريكة الحكم سواء كان عاملا لخليفة أو سلطانا مملوكيا أو عثمانيا. ولا مجال لمشاركة الناس فى السلطة إلا فى أدنى درجات سلم البيروقراطية، أما الدرجات الأعلى فاحتفظت بها النخبة الحاكمة، وموقع الجماهير هو موقع الشغالة فى مملكة النحل، يكدون ويكدحون لإنتاج الفائض الذى يتدفق على جيوب حكامهم وخزانة الدولة يوم لم يكن هناك حدود تفصل بين تلك الجيوب والخزانة العامة. ويتوقع الناس فى المقابل أن توفر لهم السلطة الأمن وتقيم العدل وتحقق الرخاء، ولا يطمعون فيما هو أبعد من ذلك، وهم ينصرفون إلى أداء واجباتهم طالما كان ثمة حد أدنى من ذلك الثالوث متوفرا، وقلما يشقون عصا الطاعة على السلطة إلا إذا ضاقت بهم سبل العيش، وعز القوت وغاب الأمن، أما اختلال ميزان العدل، فكانوا دائما أكثر صبرا عليه.

ومع مطلع العصر الحديث، شهدت مصر تغيرا فى مفهوم المصريين للسلطة أخذ ينمو تدريجيا مع بداية القرن التاسع عشر، كأثر هام من آثار الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١)، فقد تحمل المصريون عنت العثمانيين والمماليك وطغيانهم وظلمهم طالما كانوا يوفرون لهم الحماية والأمن، فإذا بهم يعجزون عن ذلك فى مواجهة (الفرنجة)، فقد قضت الحملة على سطوة المماليك على البلاد، وكسرت شوكتهم وأظهرت ضعفهم وعجزهم أمام المصريين، الذين رأوا لأول مرة أن بإمكانهم الاعتماد على أنفسهم دون المماليك للدفاع عن وطنهم، وأدت مشاركة نخبة المصريين فى المجالس التى أقامها بونابرت فى مصر إلى تغير نظرتهم إلى السلطة، ولحقوق المحكومين قبل الحكام، وواجبات الحكام نحو المحكومين، فكان لذلك أثره البارز فى توجيه "الزعامة الشعبية" من الأعيان والعلماء، وفى طبع حركتها بطابع معين فى السنوات التى أعقبت خروج الحملة من مصر، جعل من النخبة الشعبية المصرية عنصرا فعالا على الساحة السياسية.

وبقدر ما هزت الحملة الفرنسية مفهوم السلطة عند المصريين، هزت كذلك مفاهيم العدل والأمن والحماية والمشاركة فى السلطة، وأيقظت عند النخبة الجديدة وعيا سياسيا جعلها تختار بنفسها شخص الحاكم (محمد على)، وتفرضه فرضاً على

ولى الأمر (السلطان)، ولا تسلمه أمر البلاد دون قيد أو شرط، وإنما تملـــى عليــه شروطها لأول مرة فى تاريخ مصر – فى وثيقة مكتوبة (حجة) سجلت فى المحكمة الشرعية، لكى تلزمه بإقامة العدل والاعتماد على مشورة العلماء والأعيان فلا ينفرد وحده بالقرار[٢].

غير أن محمد على تحلل من قيود تلك الوثيقة، بعدما عصف بالقيادة الشعبية التى نصبته واليا، وملكته أمر مصر، وانفرد بالسلطة ليستخدمها فى إقامة صــرح مشروعه السياسى الذى أرسى دعائم مصر الحديثة، بفضل ما أدخله من تغييــرات على البنية الأساسية للمجتمع المصرى، وعلى مؤسساته الاجتماعية على مدى مــا يزيد قليلا على الأربعين عاما، قام خلالها بتحديث الاقتصاد المصرى بمــا ترتــب عليه من تغيرات اجتماعية، وأعاد تنظيم مؤسسات الحكم بما يتفق مع المهام الجديدة التى اضطلعت بها السلطة، التى لم تعد مجرد جهاز جباية وأمن كما كانت من قبل بل أصبحت أيضا جهاز إنتاج وخدمات (أحيانا)، كما أقام نظاما تعليميا حديثا جنبــا إلى جنب نظام التعليم الدينى التقليدى، إلى غير ذلك من تطورات تفاوتت من حيث الاتساع والعمق، ولكنها أسفرت فى نهاية الأمر عن إرساء دعائم المجتمع المصرى الحديث، بغض النظر عما أحاط بالتجربة من ســلبيات أثــرت علــى مردودهــا الاجتماعى، وعلى صلابة الدعائم التى قامت عليها.

ذلك التطور الذى شهدته مصر فى عهد محمد على (١٨٠٥-١٨٤٨) كــان يمثل تجربة تنمية تعتمد على الإمكانات الذاتية لمصر، فرغم الــضخامة النــسبية للمشروعات الإنمائية التى تمت فى إطار تلك التجربة، لم تقم إلا على أكتاف مصر وحدها، باستثمارات مصرية خالصة، قدم فيها المصريون مرغمين ثمــرة كــدهم وجهدهم وعرقهم، ولم يكن هناك مجال لأى استثمارات أجنبية، فلم تعقــد مــصر قروضا لتمويل مشروعاتها الإنمائية أو السياسية، وبذلك لم تتح لرأس المال الأجنبى الفرصة للتسلل إلى مصر، بما يتبعه من نفوذ سياسى. وطــوال مــا يزيــد علــى الأربعين عاما كان القرار السياسى قراراً مصرياً يعبر عن مصالح مصر وحــدها، ولم يكن نتاجا لضغوط خارجية[٣].

ولعل ذلك يفسر الشراسة التى ضربت بها القوى الإمبريالية التجربة المصرية فى تسوية ١٨٤٠ -١٨٤١ الشهيرة، بما تضمنته من إلزام محمد على وخلفائه بتطبيق المعاهدات المبرمة بين السلطان والدول الأجنبية، وكان من شأنها تطبيقها فتح السوق المصرية على مصراعيها أمام البضائع الأجنبية، وإتاحة الفرصة للتجار الأجانب للتعامل مباشرة مع المنتجين فى السوق المصرية. وكان معنى ذلك ضرب تجربة التنمية المصرية بالاعتماد على الذات، عن طريق كف يد الدولة عن إدارة الاقتصاد الوطني، وتقليص موارد الدولة المالية لتقتصر على الضرائب وحدها، بدلا من استئثارها بفائض الإنتاج الاقتصادى كله، لا ليذهب إلى المصريين أصحابه الشرعيين ولكن ليضخ إلى الخارج فى خزائن البنوك والشركات الأوروبية. ومعنى ذلك تصفية الدور الذى تلعبه الدولة فى عملية التنمية، وإجهاض تجربة التحديث المستقلة التى بدأت تتشكل فى عهد محمد على.

ولما كانت مصر قد خطت فى ذلك العهد خطوات واسعة فى طريق ربط السوق المصرية بالسوق العالمية من خلال التوسع فى إنتاج المحاصيل النقدية وخاصة القطن، فإن ضرب تجربة الصناعة الحديثة فى مصر التى كانت تستهلك جانبا لا بأس به من هذه المحاصيل باعتبارها مواد أولية، جعل الاقتصاد المصرى مهيأ للعب دور أساسى كمورد للمحاصيل النقدية للسوق العالمية، بقدر ما لعبت السوق المصرية دورا ملحوظا فى جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى مصر.

وأدى اختفاء دور الدولة كممول أساسى للإنتاج الزراعى إلى وجود فراغ ملأته رؤوس الأموال الأجنبية مع غياب بديل مصرى يتمثل فى طبقة من الممولين المصريين، وجاء ذلك إما فى صورة استثمارات مباشرة فى قطاع العقارات والخدمات، أو فى شكل قروض للدولة استخدمتها فى استكمال مشروعات البنية الأساسية التى تيسر سبل ربط السوق المصرية بالسوق الراسمالية العالمية (كالرى والسكك الحديدية، والبرق، وتطوير المدن، وغيرها من الخدمات)، أو فى صورة مشروعات استراتيجية تخدم المصالح الإمبريالية بالدرجة الأولى (مثل قناة

السويس). وقدمت الامتيازات الأجنبية والنظام القضائى القنصلى ثم المختلط المظلة القانونية التى وفرت الحماية رأس المال الأجنبى فى حركته فى السوق المصرية.

وهكذا شهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر نصب شباك التبعية حول مصر، التى أدت فى نهاية الأمر إلى تحويل مصر إلى وحدة متخصصة فى إنتاج المواد الأولية (وخاصة القطن) لخدمة السوق الراسمالية العالمية، وكان من الطبيعى أن يتوج هذا التحول بالتدخل السياسى والعسكرى الأجنبى بحجة حماية المصالح الأجنبية فى مصر، والذى تمثل فى الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢.

وفى ظل الاحتلال البريطانى، تم إحكام روابط التبعية الاقتصادية بجعل مصر وحدة متخصصة فى إنتاج القطن لخدمة الصناعة البريطانية، وأجهضت كل المحاولات التى قام بها بعض المصريين لإقامة صناعة وطنية، وبلغت التبعية ذروتها بربط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى عام ١٩١٤، وبذلك كان الاقتصاد المصرى أشبه ما يكون بالبقرة الحلوب التى ترعى على أرض مصر، وتمتد ضروعها عبر البحر المتوسط لتحلب فى أوربا، فقد كان هناك ضخ منتظم لفائض الإنتاج الاقتصادى المصرى إلى بنوك أوروبا فى صورة فوائد وأقساط القروض، وعائدات رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة فى مصر(٤).

وكانت أبرز نتيجة لهذه التبعية انعكاس أزمات العالم الرأسمالى على الاقتصاد المصرى، فعانت مصر من أزمة ١٩٠٧، كما عانت من الكساد العالمى الكبير (١٩٢٩-١٩٣٢)، فضلا عن تعبئة الاقتصاد المصرى لخدمة بريطانيا وحلفائها فى الحربين العالميتين الأولى والثانية، مما عرض البلاد لأزمات اقتصادية واجتماعية كان لها صداها فيما بين الحربين العالميتين.

* * *

هذا التطور الذى شهدته مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر كان له انعكاسه على بنية السلطة فى مصر الحديثة منذ محمد على الذى كان يستند إلى نظام إدارى محكم اتسم بالمركزية المطلقة حرص على إعلاء كلمة السلطة وبسط هيبتها فى

جميع أنحاء البلاد وعلى جميع ساكنيها، بعد إزالة كل الحواجز التى تحول بينه وبين الاتصال المباشر بالشعب دون وسطاء، وأخضعت الوحدات الإدارية فى الأقاليم لسلطان الحكومة المركزية المطلق مع إهمال تطوير الهيئات الإدارية المحلية.

وارتبط بتلك المركزية فى الحكم أوتوقراطية شديدة، فالحكم فى مصر كان مرده إلى إرادة الحاكم، ومن ثم كان محمد على حريصا على البت فى شتى المسائل المتعلقة بمختلف نواحى الحكم الجليلة والبسيطة على حد سواء، وكان لابد من إيجاد مؤسسات إدارية يتدرب من خلالها الموظفون على أداء ما يسند إليهم من أعمال. ومن ثم كانت المجالس المختلفة التى أنشاها محمد على لتقديم المشورة فى المسائل الإدارية والعسكرية، وإن لم يعمل على إعطاء تلك المجالس فرصة النمو الذاتى من خلال تدعيم سلطاتها وتحسين أوضاعها، فكان يغير فيها ويبدل وفق هواه : فهو تارة يعدلها أو يوقفها أو يلغيها، وتارة أخرى يعيد نشاطها ويهتم بمشورتها، فالأمر مرده إليه وحده.

وبدأت تظهر تدريجيا فروع لكل إدارة حكومية فى صورة مجلس أو "ديوان" كديوان الجهادية (الحربية) وديوان البحرية، وديوان التجارة والشئون الخارجية، وديوان المدارس (التعليم) وديوان الأبنية والأشغال، ثم ديوان الفابريكات (الصناعة)، ووضعت لأول مرة اللوائح التى تحدد اختصاصات هذه الدواوين وواجبات موظفيها، ودرجاتهم، وطرق تأديبهم، وعلاقة الدواوين بالديوان الخديوى الذى اختص بالنظر فى الشئون الداخلية إلى غير ذلك من أمور أوجبها التنوع فى وظائف السلطة مع نشأة الدولة الحديثة مثل إنشاء محكمة خاصة للنظر فى جرائم كبار الموظفين عرفت باسم "جمعية الحقانية" وأخرى للنظر فى المنازعات التجارية عرفت باسم "مجلس التجارة" واستمر هذا النظام بصورة أو بأخرى حتى أدخل نظام الوزارة عام ١٨٧٨[٥].

وكانت الوظائف الكبرى حتى أواخر القرن التاسع عشر تكاد تكون وقفا على

الارستقراطية التركية، التى تضم أخلاطا من أتراك آسيا الصغرى والمغرب وتونس، والشراكسة، بالإضافة إلى الأكراد والشوام والأرمن، وكان العنصران الأخيران هما الغالبان على مناصب الإدارة المالية والأموال الخارجية لاتقانهم لها وللغات الأجنبية، ولم يكن يجمع بين تلك العناصر سوى التمسك بأساليب الحياة التركية، واتخاذ التركية لغة للحديث والمعاملة، واشتملت تلك الفئة على بعض المصريين الذين هيأت لهم ثقافتهم وإجادتهم للغة التركية فرصة ولوج الوظائف الكبرى والمشاركة فى الإدارة، غير أن عددهم كان محدوداً، وحرص الحكام على صبغهم بالصبغة التركية، فكانوا يزوجونهم من جواريهم المعتقات التركيات والشركسيات حتى يألفوا العادات وأساليب الحياة التركية، وكان من يحظى بهذا (الشرف) من المصريين يصبح مؤهلا لتولى المناصب الكبرى، وترتب على ذلك كسر حدة انعزال الأتراك على أنفسهم (إلى حد ما)، مما حمل إليهم دماء جديدة ازداد تدعيما نتيجة حرص كبار الموظفين من المصريين والأعيان من كبار الملاك على مصاهرة العائلات التركية، مما أدى إلى إيجاد روابط وصلات اجتماعية بين الأتراك وبعض عائلات أعيان المصريين.

وبعد الاحتلال أصبحت الوظائف الحكومية الكبرى من نصيب الأوربيين عامة والإنجليز خاصة، واتجهت سلطات الاحتلال إلى إسناد الوظائف الهامة إلى الجيل الجديد من أبناء الأعيان المصريين والأترك الذين تلقوا ثقافة غربية بالجامعات الأوربية فكان منهم المديرون وبعض رجال الإدارة والقضاء والنيابة[٦].

أما وظائف الإدارة الدنيا فى قطاعات المالية والنقل والخدمات (السكك الحديدية، البرق، البريد، المديريات الإقليمية) فكانت من نصيب المصريين من فئة "الأفندية" الذين أفرزهم نظام التعليم الحديث سواء فى تلك المدارس الحكومية أو الأهلية التى أنشأتها الجمعيات الإسلامية والقبطية، وكان من بينهم بعض الشوام، وكان "الأفندية" أكثر الفئات المصرية انفتاحا على المؤثرات المختلفة الداخلية والخارجية، وأكثر الفئات الاجتماعية تقبلا للجديد، واستطاع أفرادها أن يطوروا نمط معيشتهم وأزياءهم وعلاقاتهم الأسرية تشبها بالأرستقراطية التركية أحيانا

وبالأجانب أحيانا أخرى، ولم يقطع بعضهم الصلة بأصـــولهم الريفيـــة وإن ظلـــوا يتعالون عليها.

ورغم هذه المشاركة النسبية للمصريين فـــى الإدارة ظـــل طـــابع الـــسلطة أوتوقراطيا استبداديا طوال الفترة السابقة على صدور دستور ١٩٢٣، فـــلا يعنـــى وجود مجالس نيابية فى مصر منذ عام ١٨٦٦ عندما أنشأ إسماعيل "مجلس شورى النواب" أن ثمة مشاركة شعبية فى السلطة عرفتها مصر فى ذلك الحين، لأن نشوء الحياة النيابية على هذا النحو لم يأت نتيجة الصراع بين الجماهير والسلطة المطلقة بغرض الحصول على حق المشاركة فى السلطة، وتقييد الحكم بقيود دستورية تحفظ للأمة حقوقها وتجعلها مصدر السلطات، وإنما كان قيام الحيـــاة النيابيـــة اســـتكمالا لمظاهر الدولة الحديثة وفى صورة منحة من الحاكم فكانـــت اختـــصاصات هـــذا المجلس (شورى النواب) محدودة، للحاكم أن يقبل مشورته أو يرفضها دون إبـــداء أسباب، وكانت عضويته قاصرة على مشايخ القرى والعمد والأعيان الذين شـــكلوا الزعامات التقليدية للريف، وجاء إشراكهم فى هذا الإطار النيابى بهدف الحـــصول على تأييدهم للحكومة وتسهيل مطالب الحكومة عند الأهالى. ولم يتحول الأعـــضاء إلى معارضة وطنية حقيقية إلا عندما شجعهم إسماعيل علـــى ذلـــك عـــام ١٨٧٩ لتخفيف ضغوط الدول الأجنبية عليه، وهو تطور لم يستفد منه إسماعيل (الذى عزل من منصبه) بقدر ما أفاد منه الأعيان الذين طوروا حركتهم والتحموا بالعـــسكريين من المصريين خلال أحداث ثورة ١٨٨١ المصرية المعروفة بالعرابية[٧].

وإذا كان الاحتلال البريطانى قد حرص على إقامة نظام نيابى مـــن ثـــلاث درجات هى : مجالس المديريات، ومجالس شورى القوانين والجمعية العمومية، فإن ذلك لم يهدف إلى إتاحة الفرصة أمام المصريين للمشاركة فى السلطة، وإنما كـــان يهدف إلى استقطاب الأعيان لتأييد سياسة الاحتلال، والتعرف على رغباتهم وتوجيه القرارات بالقدر الذى لا يضر بمصالح أولئك الأعيان مع إسقاط بقيـــة المـــصريين تماماً من الحساب. ورحب الأعيان بهذه الرعاية (السامية) من جانـــب الاحـــتلال فقبلوا بالتعاون معه باعتبارهم "أصحاب المصالح الحقيقية" بين المـــصريين بحكـــم

كونهم كبار الملاك الزراعيين، وبادلهم الاحتلال الود فعدهم "العقلاء" فى مواجهة أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة من الأفندية الذين شكلوا جماهير الحزب الوطنى فيما بعد بزعامة مصطفى كامل ومحمد فريد الذين عدهم الاحتلال "المتطرفين".

وهؤلاء المتعاونون أو "المعتدلون" كما سماهم رجال الاحتلال، هم الذين خلت أمامهم الساحة السياسية بعد ضرب الحزب الوطنى قبل الحرب العالمية الأولى، "أصحاب المصالح الحقيقية" كما كانوا يطلقون على أنفسهم، كبار منتجى القطن الذين ارتبطت مصالحهم المادية مع السوق البريطانية. الذين رأوا فى (إصلاحات) الاحتلال مبررا لوجوده، فقبلوا به وبالتعامل معه ما دام يعمل – من وجهة نظرهم – على تطوير مصر، ورأوا أنه عندما يرى مصر قد تقدمت (بفضله)، وأن أهلها أصبحوا مؤهلين لحكم أنفسهم بأنفسهم، فسوف يبادر بالجلاء بعدما يجد أن مهمته قد انتهت، وأن رسالته معاهدة تضمن لبريطانيا مصالحها الاستراتيجية فى إطار علاقة (صداقة) بين البلدين[٨].

وهكذا خلت الساحة أمام الأعيان وحزبهم "حزب الأمة" فقبلوا بالتعاون مع بريطانيا ومعهم النخبة التركية الشركسية خلال الحرب العالمية الأولى، على أمل أن تقدر بريطانيا لمصر وقوفها إلى جانبها وقت الشدة، فتمنحها درجة من درجات الاستقلال، لابد أن ترتقى معها مصر مدارج الاستقلال خطوة خطوة حتى تحقق الاستقلال التام.

ومن رجال حزب الأمة المعتدلين "العقلاء" كان تشكيل "الوفد المصرى" عام ١٩١٨، بعد مقابلة ١٣ نوفمبر الشهيرة التى شارك فيها ثلاثة من أقطاب حزب الأمة على رأسهم سعد زغلول باشا، للسعى لتحقيق الاستقلال بالطرق "السلمية"، وحرص سعد أن يمثل فى الوفد عناصر من الأقباط والحزب الوطنى وان ظلت أغلبية "الوفد" لرجال حزب الأمة.

كان المصريون قد بلغوا الحد الأقصى من تحمل مظالم السلطة خلال الحرب العالمية الأولى حيث نهب الريف المصرى، وسخرت قواه العاملة فى خدمة

المجهود الحربى لبريطانيا وحلفائها، وبلغت تكاليف المعيشة ضعف ما كانت عليه قبل الحرب، وأدت عودة المصنوعات الأجنبية إلى التدفق على السوق المصرية عند نهاية الحرب إلى إغلاق المصانع التى قامت خلال الحرب وتخفيض بعضها لإنتاجه، وتفاقم مشكلة البطالة، وضاق الناس ذرعا بالاحتلال وتطلعوا إلى إزاحة كابوسه من بلادهم، لذلك أعطى المصريون تأييدهم للوفد على أمل أن ينجح المعتدلون فيما أخفق فيه المتطرفون. فإذا كان النضال الشعبى قبل الحرب الأولى قد عجز عن أن يزحزح بريطانيا عن موقفها، فلعل الباشوات دعاة التعاون مع الإنجليز يكونون وجوها مقبولة عند بريطانيا تثق فى نواياهم وتقدر موقفهم، فتقبل التفاوض معهم حول الاستقلال، وخاصة أنهم كانوا على استعداد لإبرام معاهدة صداقة وتحالف معها تحفظ لبريطانيا مصالحها الاستراتيجية.

وإذا ببريطانيا تتنكر لأصدقاء الأمس، وتنفى قادة الوفد وعلى راسهم سعد زغلول باشا. وهنا انفجر بركان الغضب الشعبى فى ثورة عارمة (مارس ١٩١٩)، وخرج الفلاحون والعمال والطلبة والموظفون والنساء ربات الخدور، ليصبوا غضبهم على رموز السلطة، سلطة الاحتلالن ورموز الاستغلال الاجتماعى معا، فهوجمت القطارات التى تحمل جنود الاحتلال، واقتلعت قضبان السكك الحديدية، وهوجمت مراكز الشرطة، وفى نفس الوقت هوجمت قصور بعض كبار الملاك ونهبت ونظمت المظاهرات العارمة والإضرابات.

ولعل ضراوة العنف الوطنى الذى صاحب ثورة ١٩١٩ كانت وراء اتجاه أغلبية "الوفد المصرى" إلى محاولة التوصل إلى اتفاق مع بريطانيا حول صيغة استقلال ذاتى، فقد خشى الباشاوات من اندلاع آتون الغضب الشعبى الذى طال مصالحهم بقدر ما طال مصالح الاحتلال البريطانى، ومن ثم كان ميل أغلبيتهم إلى مقابلة الإنجليز فى منتصف الطريق والركون إلى الاعتدال.

وهكذا صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى وصفه سعد زغلول "بالنكبة الوطنية" ليعطى مصر استقلالا منقوصا، وشكلت لجنة إدارية لإعداد الدستور

وصفها سعد زغلول "بلجنة الأشقياء" وفرض على مصر إطار جديد للسلطة حدده دستور ١٩٢٣[٩].

وانطلق الدستور من مقومات الليبرالية، فقام على فكرة الحريات الفردية، واشتمل على باب للحقوق والحريات العامة يدور حول مقومين رئيسيين هما: المساواة والحرية، فنص على المساواة بين المصريين جميعا أمام القانون، وفي التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تولي الوظائف العامة، وفيما عليهم من الواجبات العامة، فلا تمييز بين المواطنين بسبب الأصل أو اللغة أو الدين. كذلك أقر الدستور للمواطنين الحرية الشخصية، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأى والاجتماع، وحق تكوين الجمعيات، وحق مخاطبة السلطات العامة، فلا تمييز بين المواطنين بسبب الأصل أو اللغة أو الدين. كذلك أقر الدستور للمواطنين الحرية الشخصية، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأى والاجتماع، وحق تكوين الجمعيات، وحق مخاطبة السلطات العامة، وضمن حرمة المنازل والملكية الخاصة، فحظر انتزاعها إلا للمنفعة العامة وفق القانون، كما حظر مصادرة الثروات ونفى المصريين خارج البلاد.

ورغم النص على أن الأمة مصدر السلطات، وأن يكون الحكم نيابياً، ويتمتع مجلس الوزراء بالهيمنة الكاملة على مصالح الدولة، ومسئولية الوزراء مسئولية تضامنية أمام مجلس النواب، تمتع الملك بوضع خاص فى الدستور، فذاته مصونة لا تمس، ولا يتحمل مسئولية، ويمارس سلطاته من خلال وزرائه، ولا تنفذ توقيعاته فى شأن من شئون الدولة إلا إذا وقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون، وأوامره لا تخلى الوزراء من المسئولية (سواء كانت شفهية أو مكتوبة)، ومع ذلك كان للملك حق إصدار مراسيم لها قوة القانون، كما كان له حق تعيين الوزارات وإقالتها، وحق حل مجلس النواب حلا مطلقا دون شروط. واحتفظ الملك لنفسه بحق إنشاء ومنح الرتب والنياشين وتولية وعزل الضباط، وتصريف شئون الأزهر ومعاهده الدينية والأوقاف، وجعله الدستور متحكما فى التصديق على القوانين عن طريق الأعضاء فى مجلس الشيوخ (٢/٥ الأعضاء) وكذلك كل ما يتصل بتعديل

الدستور (الذى اختص به مجلس الشيوخ)[١٠].

وقد ترك الدستور أهم نقط فى الحكم النيابى دون أن يحددها التحديد الكافى مثل سلطة الوزراء، وصلتهم بالشعب ممثلا فى نوابه من جهة، وإشرافهم على ما يؤدى إليه من خدمات عن طريق المصالح والإدارات من جهة أخرى، كما أجمل إجمالا مخلا فى بيان موقفهم من رئيس الدولة الملك)، واكتفى بأن يصوغ ذلك فى عبارات غامضة تحتمل كل تأويل.

وقد أدت السلطات الكبيرة التى خص الملك بها نفسه فى الدستور الذى صدر كمنحة من الملك للشعب، أدت إلى إضعاف التجربة الليبرالية والإضرار بالدستور، فاتخذ القصر من أحزاب الأقلية أدوات يستند إليها فى حكمه، وزيفت الانتخابات ليتم بذلك القضاء على المبدأ القائل بأن الأمة مصدر السلطات والذى يمثل محور الليبرالية. وامتدت عمليات التزوير لتشمل جداول الانتخابات، فتم استغلال النص الذى يقضى بتحرير جداول الانتخابات بواسطة مأمورى الأقسام والمراكز والعمد، فقامت الإدارة بوضع جداول ملفقة تتضمن تكرارا للأسماء، وأسماء الأشخاص لا وجود لهم وأسماء الموتى، وكانت الانتخابات تجرى وفق هذه الجداول التى لا تعبر عن المواطنين تعبيرا دقيقاً، وتفتح الباب على مصراعيه لتزوير إرادة الشعب.

ومما زاد الطين بلة، قيام الإدارة بحجب التذاكر الانتخابية عن أنصار الخصوم، إذ جرت العادة على أن يعاد طبع التذاكر الانتخابية قبل إجراء انتخابات مجلس النواب، وكان يتولى توزيعها العمد فى القرى وأقسام الشرطة فى المدن، فكان من السهل عدم تسليم التذاكر لأنصار خصوم الحكومة، ومن ثم يتم التحكم فى نتيجة الانتخابات، وأصبح وزير الداخلية فى الحكومة التى تتولى إجراء الانتخابات يملك تحديد شكل مجلس النواب، هذا فضلا عن إرهاب الأميين من الناخبين (وهم الغالبية) الذين كانوا يصوتون شفاهة، فكان الاعتداء نصيب من يعطى صوته لغير أنصار الحكومة.

أضف إلى ذلك ما شاع من رشوة الناخبين وشراء أصواتهم من جانب بعض

المرشحين وخاصة فى المدن، وما جرت عليه العادة من تخلص الحكومات من العمد والمشايخ المعارضين لهم بفصلهم قبل الانتخابات لضمان نجاح مرشحى السلطة(١١).

وهكذا كانت الممارسات الانتخابية فى الحقبة المسماة بالليبرالية تمسخ جوهر النظام الليبرالى الذى يقوم أصلا على الإرادة الحرة للناخب فى اختيار من ينوب عنه ويمثله فى المجلس النيابى. فنادرا ما كانت نتيجة الانتخابات تعبر تعبيرا صادقا عن الإرادة الحرة للناخب، وبذلك لم يكفل دستور ١٩٢٣ لمصر حياة ديمقراطية صحيحة.

ولعل ذلك يفسر عدم استقرار الحياة النيابية فى مصر فى الحقبة الليبرالية، فمنذ برلمان ١٩٢٣ لمصر حياة ديمقراطية صحيحة.

ولعل ذلك يفسر عدم استقرار الحياة النيابية فى مصر فى الحقبة الليبرالية، فمن برلمان ١٩٣٤ توالت على مصر عشرات هيئات نيابية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، ولم يكمل برلمان واحد سنواته الخمس على مدى تلك الفترة. فقد حل برلمان ١٩٢٤ (الذى انعقد فى مارس) فى ديسمبر من نفس العام. وعندما أجرت وزارة أحمد زيوار باشا الانتخابات اجتمع مجلس النواب الجديد فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ ليحل فى اليوم نفسه. وانعقد البرلمان الثالث فى يوليو ١٩٢٦ لدورات ثلاث، ثم أوقف محمد محمود باشا الحياة النيابية لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد (عام ١٩٢٨)، ولكن وزارته سقطت قبل انتهاء تلك المدة، وانتخب برلمان رابع فى يناير ١٩٣٠ ليحل فى السنة نفسها (وهى الفترة التى شهدت الإطاحة بدستور ١٩٢٣، وإصدار دستور أكتوبر ١٩٣٠) ووضع قانون انتخاب جديد ضيق من حق الانتخابات وقصره على شرائح اجتماعية معينة وفى ظل هذا الانقلاب الدستورى انتخب برلمان خامس استمر أربع دورات تشريعية قطعها عودة دستور ١٩٢٣ من جديد تحت ضغط الحركة الوطنية (ديسمبر ١٩٣٥)، وانتخب البرلمان السادس فى ظله (١٩٣٦)، ولم يستمر أكثر من عامين، وقام البرلمان السابع فى أبريل ١٩٣٨،

والثامن فى مارس ١٩٤٢، والتاسع فى يناير ١٩٤٥، والعاشر فى يناير ١٩٥٠[١٢].

ومع عدم استقرار الحياة النيابية خلال تلك الحقبة، عانت مصر من عدم استقرار السلطة التنفيذية، فتعاقبت الوزارات على الحكم الواحدة تلو الأخرى، ولم تعمر أى منها إلا أربعة عشر شهرا فى المتوسط، مما كان له آثاره السلبية على الأداء الحكومية، وحال دون متابعة السياسات التى كانت تتبناها تلك الحكومات المتعاقبة.

ومن الغريب أن تشكيل البرلمانات العشرة التى شهدتها مصر خلال تلك الحقبة كان يتناقض تناقضا كبيراً من مجلس تشريعى لآخر، فنجد الحزب الذى أحرز الأغلبية فى مجلس نيابى يحتل مقاعد الأقلية فى المجلس الذى يليه، وقد تتحول هذه الأقلية إلى أغلبية ساحقة فى برلمان تال ينتخب بعد شهور قليلة، وهلم جرا، دون أن يكون هذا التحول انعكاسا حقيقيا لتغير موازين القوى على الساحة السياسية، أو يكون تعبيرا عن انحسار الشعبية عن حزب سياسى لصالح حزب آخر، أو عن تغير اتجاهات الرأى العام، بقدر ما كان تعبيراً عن مكونات "طبخة الانتخابات". ولم يستطع حزب الأغلبية (الوفد) الذى كان يقود الحركة الوطنية أن يصل إلى الحكم إلا من خلال انتخابات تجريها وزارات محايدة فى ظروف معينة تفرضها مقتضيات الحالة السياسية.

وهكذا كانت الديمقراطية الليبرالية التى عرفتها مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ديمقراطية وهمية، وكان الحكم فى حقيقة الأمر أوتوقراطيا بيد الملك، تعاونه نخبة محدودة من الشرائح العليا للبورجوازية المصرية ربطتها بالقصر روابط التحالف والمصالح المشتركة، ويتضح ذلك عندما نقارن عدد السنوات التى انفرد فيها القصر بالحكم من خلال أحزاب الأقلية بعدد السنوات التى حكم فيها الوفد باعتباره حزب الأغلبية البرلمانية. ففى الفترة الواقعة بين ١٩٢٤-١٩٥٢ حكم القصر مدة تقرب من ٢٩ عاما بينما حكم الوفد أقل من ثمانى سنوات، وحكم مؤتلفا مع الأحرار الدستوريين لمدة عامين.

وخلال السنوات العشر التى تولت فيهـا الحكـم وزارات تتمتـع بالـشعبية السياسية، تركزت معظم الإنجازات التى تحققت خلال الفترة، والتى كانـت تقـدر عندئذ باعتبارها مكاسب ذات بال مثل إبرام معاهـدة ١٩٣٦ وإلغـاء الامتيـازات الأجنبية. وإلغاء صندوق الدين العام، وتأسيس جامعة الدول العربية، وصدور أهـم التشريعات السياسية والاجتماعية، وإنشاء ديوان المحاسبة وديوان الموظفين، وغير ذلك من إنجازات تشريعية نتجت عن استقرار تلك الـوزارات اسـتقراراً نـسبيا وتمتعها بشعبية لا يستهان بها. كان الملك إذن هو مصدر السلطات (وليس الأمة)، يشاركها فيها الإنجليز من خلال حقيقة وجود جيش الاحتلال على أرض مـصر، ومن خلال ما كان لهم من حق التدخل فى شئون مصر الدفاعية والتـشريعية فـى إطار التحفظات الأربعة التى كفلها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، ثم من خـلال مـا تمتعت به "الحليفة بريطانيا" من مزايا وفرتها معاهدة ١٩٣٦ بعد إبرامها.

وكيفت الأحزاب السياسية الليبرالية نفسها مع هذا الوضع (بما فيها الوفـد)، فجعلت من الوصول إلى السلطة هدفا لها لتحقيق الاستقلال الوطنى (الـذى تـراه) بوسيلة واحدة هى المفاوضات، غير أن هدف الوصول إلى السلطة احتـل مركـز الصدارة على حساب الغاية المنشودة من ورائه (الاستقلال الوطنى)، وتجلى ذلـك فى المهاترات التى حفلت بها الصحف الحزبية على مر تلك الحقبة، وفى ارتمـاء أحزاب الأقلية فى أحضان قصر عابدين (الملك) تارة وتمـسحهم بأعتـاب قـصر الدوبارة (دار المندوب السامى ثم السفارة البريطانية بعـد ١٩٣٦) تـارة أخـرى، للحصول على جواز المرور إلى السلطة. ولم يسلم الوفد من ذلك أيضا فكان دخوله انتخابات ١٩٢٤بعد وفاق مع القصر، وكانت الانتخابات الحرة التى حملتـه إلـى السلطة فى ١٩٣٦ و ١٩٥٠ نتيجة رضاء الإنجليز والملك عن إتاحة الفرصة للعب دور محدود ينتهى بإقالة وزارته عندما يرى الطرفان أنه قد أدى دوره، أو عنـدما يحسون أنه قد هم بتجاوز ذلك الدور، وفرض الإنجليز حكومة الوفد علـى الملـك فرضا (حادث ٤ فبراير ١٩٤٢) عندما اقتضت مصلحتهم وجود فى السلطة.

وفى ظل ما سعى بالتجربة الليبرالية، تميز حزب الوفد بمحاولة تحقيق بعض

المطالب التشريعية للجماهير المصرية فى أضيق الحدود. بما لا يضر بالمصالح الخاصة بالشريحة العليا من البورجوازية المصرية ضررا بليغاً، ويحقق استرضاء قطاعات من الجماهير التى يستند إليها فى شعبيته (على نحو ما حدث فى عهد وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢).

وفى ظل ذلك النظام، أخليت ساحة البرلمان والسلطة للشريحة العليا من البورجوازية المصرية من كبار الملاك الزراعيين وأصحاب الأعمال فعملوا من خلال الهيئتين التشريعية والتنفيذية على رعاية مصالحهم الطبقية الضيقة وحدها، ووقفوا سدا منيعا فى وجه دعوات الإصلاح التى روج لها بعض من تميزوا ببعد النظر من مثقفى نفس الشريحة الاجتماعية، فرفضوا المقترحات التى قدمت لحل بعض جوانب المسألة الاجتماعية التى تفاقمت خلال تلك الفترة، ورأوا أن إبقاء الطبقات الفقيرة تعانى الفقر والجهل والمرض (ثالوث المسألة الاجتماعية عندئذ) أضمن لمصالحهم، فتقاعسوا عن محاولة إيجاد حلول للمسألة الاجتماعية التى ازدادت تفاقماً، وأدت إلى استفحال مظاهر الرفض الاجتماعى التى قوبلت دائما بالقمع من جانب السلطة.

وهكذا أدى غياب الوعى الاجتماعى عند الطبقة التى لعبت الدور الرئيسى فى الهيئتين التشريعية والتنفيذية فى تلك الحقبة إلى سحب البساط تدريجيا من تحت أقدامها، لصالح الجماعات الأيديولوجية التى استمدت جماهيرها من أبناء البورجوازية الصغيرة على وجه الخصوص، حتى وقعت ثورة يوليو ١٩٥٢ لتقيم سلطة جديدة على أنقاض تلك التى أقامها دستور ١٩٢٣، وتوجه الضربات القوية للطبقة الاجتماعية التى لعبت الدور الرئيسى فى ظلها.

***

لم تكن السلطة فى مصر سلطة شعبية، وإنما كانت أوتوقراطية أساسا تتركز فى يد الحاكم الفرد فرعونا كان أم خليفة أم سلطانا أم ملكا، تعاونه نخبة متميزة اجتماعيا اختصت بالثراء (الجاه) والنفوذ، عانت الجماهير من بطشها وعسفها

واستبدادها، وترك ذلك كله أثره فى الأدب الشعبى وفى كثير من العادات الاجتماعية النابعة من التمايز الاجتماعى والمعبرة عن التراتب الهرمى (الهيراركى) للمجتمع المصرى، مثل ترجل الفلاح عن دابته إذا مر بمجلس أحد الأعيان أو حتى انتزاعه نعليه والسير حافيا إذا مر أمام هؤلاء، أو ما كان شائعا قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ من تقبيل الفلاح ليد صاحب الأرض (السيد) حتى لو كان صبيا غض الإهاب.

واستخدم الوعاظ آيات قرآنية بعينها لتأكيد هذا التمايز والحض على طاعة أولى الأمر، والتسليم بالتفاوت فى الثروات على أساس أن الله وحده مقسم الأرزاق، وازدراء الثروة والتنفير منها على أساس أن الفقير أقرب الناس إلى الله. مما يدفع الفقير إلى الرضا والقبول بالتمايز الاجتماعى "لكل صغير كبير ولكل رئيس مرؤوس" و"اللى مالوش كبير يشترى له كبير" و"لما أنت أمير وأنا امير مين يسوق الحمير إلى غير ذلك من أمثال شعبية تعبر عن القبول والرضا بالتمايز الاجتماعى بل وعده أمراً طبيعياً.

كما تعبر الأمثال الشعبية عن الخضوع التام للسلطة والاستكانة لهم كقولهم "اللى يتجوز أمى أقوله يا عمى"، أو "ارقص للقرد فى زمانه" أو "بلد بتعبد ثور، حش وارمى له" أو "طاطى رأسك ما بين الروس أحسن الماشى عليك يدوس". وتعبر عن الرضا بالواقع واليأس من إمكانية تغييره مثل "إن طلع من الخشب ماشة يطلع من الفلاح باشا" فهناك استحالة أن يكون لأبناء الفلاحين شأن كأبناء الأكابر، ومثل : "مهما الفلاح أترقى تبان فيه الدقة". ولا يقف الأمر عند الاستسلام للواقع الاجتماعى بل يمتد الأمر إلى تأييد السلطة المطلقة والثراء الواسع مثل "الاعتبار للمال مش للرجال" أو "أصلك فلوسك وجنسك لبوسك" أو "إذا شفت الفقير جرى يبقى بيقضى حاجة للغنى": و"طلب الغنى شقفة كسر الفقير زيره". فالفقير يعمل مخلصا لخدمة السلطة ويتفانى فى ذلك ثم ينال جزاء سنمار "آخر خدمة الغز علقة"، وإن كان يستخف بذوى السلطان ويرى فيهم الفساد وخراب الذمم : "حاميها حراميها" و"ارشوا تشفوا" و"يفتى على الإبرة ويبلع المدره".

وهكذا يفيض الأدب الشعبى بالتعبير عن معاناة الجماهير من بطش السلطة وما تركه فى ضمير المصرى من آثار نفسية سلبية مازالت آثارها ماثلة فى مجتمعنا إلى اليوم كاللامبالاة: "أردب ما هو لك ما تحضر كيله، تتغبر دقنك وما ينوبك غير شيله"، وفقدان روح المغامرة وإيثار السلامة : "امشى سنة ولا تخطى قناة"، وفقدان الأمل فى إقامة العدل بغض النظر عن المكانة الاجتماعية : "الميه ما تجريش فى العالى"، إلى غير ذلك من أمثال شعبية عبرت عن معاناة المصرى الطويلة من استبداد السلطة والظلم الاجتماعى حتى شاع عند بعض الدارسين عزوف المصرى عن الصراع وإيثاره السلامة وصبره على الظلم حتى إنه يتحمل من المظالم ما تنوء به كواهل البشر، وقلما يثور على واقعه التعس، التماساً لعون من السماء يرفع عنه الضيم :"أصبر على جار السوء لايرحل لاتجيله غارة" و"يابخت من بات مظلوم ما بتش ظالم" إلى غير ذلك من أمثال تدل على الخنوع والاستسلام والرضا بالواقع على علاته، وعدم الطموح إلى تغييره[١٣].

ورغم أن تحمل المصريين للظلم وصبرهم عليه حقيقة تاريخية لا مراء فيها، إلا أن ذلك الصبر لم يكن أبداً بغير حدود، فهناك حدود للطاقة على التحمل تنفذ عندما يتحول الامل فى الخلاص من الواقع التعس إلى سراب، عندئذ لا يبقى فى قوس صبر المصرى منزع السهام، فيهب الشعب عن بكرة أبيه هبات تلقائية تتخذ طابع العنف، وتلحق الدمار برموز الظلم والاستبداد.

وقراءة تاريخ مصر منذ أقدم العصور تزودنا بالأدلة الناصعة على أنتفاض الشعب المصرى عندما يتبدد أمله فى الخلاص من واقعه الأليم، عندما يفتقد أسباب العيش، وعدم قبوله الضيم، وتنكيله بالمستبدين والظالمين على الصعيدين السياسى والاجتماعى.

ولعل أحداث الثورة الاجتماعية التى شهدتها مصر أواخر أيام الأسرة السادسة فى عهد الدولة القديمة (عام ٢٢٨٠ قبل الميلاد) خير دليل على عدم استكانة المصريين للظلم، وانفجار غضبهم "فانقلبت البلاد إلى عصابات، ولم يعد

الناس يحرثون حقولهم، وأضرب الناس عن دفع الضرائب، وهجموا على مخازن الحكومة ونهبوها، واعتدوا على مقابر الملوك الآلهة فنهبوا ما فيها، وبعثروا أشلاءهم، وصب الشعب انتقامه على الأغنياء، فنهبوا القصور وأحرقوها حتى رجال الأمن أصبحوا فى مقدمة الناهبين.."، وهكذا ثار الفلاح الصابر المطيع عندما بلغ الظلم مداه، وبلغ التناقض الاجتماعى حد الأزمة، فلم يفرق بين معبد لإله، أو ديوان للحكومة، أو مخزن للدولة، أو حتى مدفن لفرعون مقدس[١٤].

وتاريخ مصر الإسلامية حافل بالانتفاضات الشعبية التى لم تخل من العنف والدمار، والتى وجهت ضد مظالم السلطة، وبلغ عددها ثلاث انتفاضات كبيرة فى الدلتا والصعيد على مدى نحو ربع القرن فى مطلع القرن الثانى الهجرى (الثامن الميلادى)، وبلغت ذروتها زمن الأزمات الاقتصادية والمجاعات على طول العهد الإسلامى، ولم تقل عنفا ودماراً عما شهدناه فى العصر الفرعونى.

كل تلك القرائن التاريخية تقوم دليلا على عدم قبول المصريين للضيم ورفضهم للذل والمهانة، واستهجانهم للظلم وتحفزهم لمواجهته عندما ينفذ صبرهم. وتلك القرائن تدحض الربط بين نمط الإنتاج الاقتصادى والسلوك الجمعى للشعب، مثل الربط بين البيئة الزراعية، والمسألة والخنوع، غير أن ذلك لا يعنى أن المصريين ميالون للثورة أو التمرد على السلطة بوسائل عنيفة، فالعنف فى سلوكهم استثناء تدفعهم إليه ظروف معينة أفرزها الواقع التاريخى.

****

وفى عهد محمد على الذى شهد بناء الدولة الحديثة على نحو ما رأينا ضربت الدولة بإجراءات التحديث الكثير من المؤسسات الاجتماعية التقليدية، فأضعفت طوائف الحرف دون أن تقوم بتصفيتها، ودخلت طرفا فى مجتمع القرية الذى كان مغلقا على نفسه من قبل ففككت روابطه، وحركت شبابه من الأرض إلى الخدمة فى الجيش الحديث، أو العمل فى المصانع الجديدة. وأصبح المصريون مسئولين أمام السلطة عن أعمالهم وسلوكهم كأفراد، بعد أن كانوا يتعاملون مع السلطة فى العصر

العثمانى كجماعات من خلال الطائفة أو القرية. غير أن السلطة لم تعن بتوعيتهم بما تريد، أو تعبئتهم معنوياً لتحقيقه، فهم ينتزعون من الأرض للخدمة العسكرية بدعوى الجهاد، ومن ثم عرف الجيش بـ "الجهادية"، دون أن يفهموا طبيعة هذا الجهاد ومدى ضرورته وجدوى تلك الحروب التى يخوضونها، تعاملت معهم الدولة كأدوات تخدم أغراضها المختلفة، ولم تتعامل معهم كبشر، ومن هنا كانت مواقف الجماهير السلبية من نظام محمد على رغم خطورة مشروعه الحضارى والسياسى بل ومن هنا كانت مقاومتهم السلبية للسلطة[١٥].

وترجع تلك المقاومة السلبية إلى غياب الوعى السياسى، وافتقاد القدرة على التنظيم، بقدر ما ترجع إلى غياب القيادة الشعبية القادرة على تحريك الجماهير، بعد أن صفى محمد على القيادات الشعبية التقليدية التى اتقنت أساليب الحشد الجماهيرى، والتى كان لها فضل تنصيبه واليا على مصر.

واتخذت المقاومة السلبية أشكالاً مختلفة، كالإهمال المتعمد فى تنفيذ التعليمات الخاصة بزراعة الأرض، وترك الأرض تعانى البوار، طالما كان عائد الإنتاج يذهب فى معظمه إلى الدولة، أو حتى الفرار من القرى تخلصا من التزاماتهم الإنتاجية والمالية، وكذلك الهرب من المصانع التى جندوا للعمل بها قسرا، حتى اضطرت الحكومة إلى إلزام شيوخ القرى بكفالة عمال المصانع، وألزمتهم بإحضارهم فى حالة الهرب من المصنع، وتعمدت تأخير دفع أجورهم شهوراً حتى تربطهم بالمصانع، فلا يفرون منها على أمل استخلاص مستحقاتهم المالية.

ورغم أن الجيش الحديث والخدمة فيه، كان أول انصهار للمصريين فى بوتقة المواطنة، وأول مصدر لنمو الشعور بالانتماء الوطنى، ومبعث إحساس الجندى المصرى بقدراته وكفاءته، ورغم بسالة الجيش المصرى الحديث فى المعارك التى خاضها فى المشرق العربى كله، إلا أن بقاء الجنود فى الخدمة العسكرية دون تحديد لمدة زمنية معينة، حتى كان البعض يقضون سنوات عمرهم كلها حاملين السلاح، جعل الفلاح المصرى يحاول التهرب من الجندية بإتلاف بعض أعضائه

وإلحاق العاهات بنفسه حتى يصبح غير لائق للخدمة العسكرية. وإزاء انتشار هـذه الظاهرة، اضطر محمد على إلى تشكيل فرقة عسكرية للقيام بالأعمـال المعاونـة للمجهود الحربى من أصحاب العاهات، حتى يؤكد للناس ألا سبيل للـتخلص مـن الخدمة العسكرية، فيكفون عن إلحاق العاهات بأنفسهم تهرباً من الخدمة العسكرية.

غير أن المقاومة السلبية لم تستمر طويلاً، وخاصة أن الدولة لاحقت الفلاحين بمطالبهم المالية إلى حد عجزهم عن سدادها، ولم تترك لهم من عائد عملهم إلا مـا يقل عن الوفاء بحاجاتهم الأساسية، فهبت انتفاضات فلاحية تلقائية، شهدت مـصر عددا منها فى عصر محمد على، اتخذت طابع العنف، مثل انتفاضة الصعيد عـام ١٨١٢ التى واجهتها السلطة بإحراق القرى الثائرة وذبح سكانها، وانتفاضة فلاحى المنوفية عام ١٨٢٣ التى أخمدت بنفس الطريقة.

وشهد الصعيد عدة انتفاضات فى عشرينات القرن التاسع عشر، بلغت إحداها حد التمرد على السلطة، وطرد موظفى الحكومة من الإقليم، وإقامة نوع من السلطة الشعبية فى قنا والمنطقة من حولها. واضطرت الدولة إلى استخدام الجيش لقمعها، فدار قتال حقيقى بينه وبين ما يقرب من أربعين ألف فلاح بقيادة شـخص عـرف باسم "أحمد المهدى"، ولم يهدأ الإقليم إلا بعد تصفية الانتفاضة الشعبية وسقوط مئات القتلى من الفلاحين، وفرار الناجين منهم إلى الصحراء ليعودوا إلى التمـرد علـى السلطة من جديد عندما نشبت انتفاضة أخرى من إسنا إلى أسوان، وامتـدت إلـى جرجا، واستفحل أمرها حتى كلفت الحكومة الجيش بقمعها. ولكـن القـوات التـى توجهت إلى المنطقة الثائرة كانت هذه المرة من الفلاحين المجندين، فانضم الجنـود بأسلحتهم إلى الثائرين، واضطرت الحكومة لتجريد قـوات جديـدة تركيـة (عـام ١٨٢٤)، واستمرت المعارك بين الطرفين نحو ستة أسابيع انتهت بهزيمة الفلاحين والتنكيل بهم.

ولم تخمد نيران الثورة فى الصعيد، فحدثت هبات محدودة فى مناطق كثيـرة كانت تواجه دائما بالقمع وإحراق القرى الثائرة، كما حدثت هبات مختلفة فى بعض

مناطق الوجه البحرى كالشرقية ومنطقة البرارى شمال الدلتا. وكان ضيق الحال، وثقل عبء الضرائب، والتجنيد العسكرى، والعمل الجبرى (السخرة)، وعسف السلطة واستبدادها، من بين العوامل التى حركت جماهير الفلاحين ضد الحكومة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وأمام تكرار الانتفاضات الشعبية فى مواجهة مظالم السلطة أصدر عباس الأول (عام ١٨٤٩)، قانوناً يشبه قوانين الطوارئ قضى بضرب الحصار حول القرى الثائرة، والحكم على من يتزعم التمرد بالسجن المؤبد، والحكم على المشاركين فيه بالسجن ثلاث سنوات، مع مضاعفة العقوبة فى حالة استخدام "المتمردين" للأسلحة النارية.

ورغم قسوة ذلك القانون، وبشاعة أساليب القمع التى اتبعتها السلطة فى مواجهة الفلاحين الثائرين، شهد عصر إسماعيل عدداً من الانتفاضات، كانت أخطرها انتفاضة جرجا (عام ١٨٦٥) بزعامة رجل يدعى "أحمد الطيب" استطاع أن يحشد وراءه جماهير الفلاحين فى مواجهة شرسة مع قوات الجيش التى ألحق الفلاحون بها الهزيمة، واضطرت الحكومة إلى تجريد قوات عسكرية كبيرة بقيادة أحد كبار الضباط، استخدمت المدافع لمواجهة الفلاحين الثائرين واستطاعت تصفية انتفاضتهم وقتل الآلاف منهم، ومن بينهم زعيم الثائرين[١٦].

ومع اشتداد الأزمة المالية، وزيادة الضرائب، وتشدد الجباة فى تحصيلها، مع وقوع القحط الذى تطور إلى مجاعة، تعددت انتفاضات الفلاحين طوال سبعينيات القرن التاسع عشر فى طول البلاد وعرضها، فرغم بطش الحكومة بالمشاركين فى تلك الانتفاضات، كان واقع الجماهير التعس يحركها للدفاع عن حقها فى الحياة فى مواجهة سلطة غاشمة تحرم جماهير المنتجين ثمرة كدهم، لتنعم به الطبقة الحاكمة من كبار الملاك التى لم تتحمل من أعباء الضرائب إلا النزر اليسير، بينما وقع على عاتق الفلاحين وحدهم تمويل الخزانة العامة ومواجهة مطالب الدول الأجنبية صاحبة الديون.

ولم يقتصر العنف الثورى على جماهير الفلاحين وحدهم، بل امتـد ليـشمل ضباط الجيش (من أبناء الفلاحين) الذى ضاقوا ذرعا بالتمييز فى المعاملـة داخـل الجيش بينهم وبين الضباط الشراكسة، واعتراض فريق منهم على قرار بتسريحهم، فكانت المظاهرة الشهيرة التى نظموها احتجاجا على التدخل الأجنبى فـى شـئون البلاد والظلم الاجتماعى معا (فبراير ١٨٧٩)، والتى أجبرت الحكومة على الرجوع عن قرراها.

كانت تلك هى المرة الأولى التى يشق فيه العسكر عصا الطاعة على "ولـى النعم" منذ عهد محمد على، وبدأ الضباط المصريون يلعبون دورا سياسيا فعالا منذ ذلك الحين، حتى انتقلت إليهم قيادة العمل السياسى فكانت ثورة ١٨٨١-١٨٨٢ التى عرفت بالثورة العرابية.

ولا عجب - إذن - أن نجد الجماهير الفلاحية المصرية تتحمس لهذه الثورة وتؤيدها، فقد رأت الجماهير فى شخص أحمد عرابى - زعيم الثورة - "المخلص" الذى جاء ليرفع عن كواهلهم الظلم الاجتماعى الذى عانوا منـه سـنين طويلـة، فانقضوا على رموز الظلم الاجتماعى (كبار الملاك) وهاجموا أراضيهم، وطـالبوا بتوزيع الأرض على الفلاحين، ولم يبخلوا على الثورة بالدعم المادى، بـل أقبلـوا على التطوع فى صفوف الجيش دفاعا عن الوطن ضد التدخل الأجنبى.

*****

وهكذا كان صبر المصريين على مظالم السلطة له حدود كان تجاوزها يقود إلى الثورة والتضحية بالنفس بأسلوب انتحارى فريد. ورغم غياب الوعى السياسى بالمفهوم الحديث - عندهم، إلا أن وعيهم الغريزى بتفاقم الظلم والاسـتبداد جعـل حركاتهم فى مواجهته تتسم بالعنف والقوة وأن افتقرت دائما إلى التنظيم الجيد. وبعد الاحتلال البريطانى ارتبطت مقاومة استبداد السلطة بالنضال الوطنى ضد الوجـود البريطانى فى مصر، كما ارتبطت بعد - ثورة ١٩١٩ - بالنكسات التى عانى منها مشروع الاستقلال الوطنى والقصور فى السياسات التى مارستها الحكومات التـى

تعاقبت على السلطة قبل ثورة ١٩٥٢.

وقد ظلت مقاومة الفلاحين لتحديات السلطة تتخذ شكل الهبات التلقائية غير المنظمة التى يتم القضاء عليها بالقوة الغاشمة، وإنزال أشد العقوبات بالمشاركين فيها دون اهتمام بحل المشكلات التى قادت إلى تلك الهبات، وظل الفلاحون يفتقرون إلى القيادات السياسية الواعية وإلى الخبرة بالنضال الجماعى والتنظيم، فضلا عن غياب الوعى السياسى بينهم، وعلى النقيض من ذلك كانت مقاومة العمل لاستبداد السلطة وللظلم الاجتماعى أكثر تنظيما : تتخذ شكل الإضرابات وحركات الاحتجاج واحتلال المصانع. وأدى تلاحم الطلبة مع العمال فى مناسبات سياسية كثيرة إلى إضفاء طابع التنظيم على حركات الاحتجاج الموجهة ضد السلطة فنظمت الإضرابات وشكلت الجمعيات العلنية والسرية، وساهمت فى ذلك بعض الأحزاب السياسية والجماعات الأيديولوجية.

ولم تقف السلطات مكتوفة الأيدى فى مواجهة حركات الاحتجاج الجماهيرية ففرضت الأحكام العرفية لفترات طويلة ولجأت إلى القوانين الاستثنائية وإلى سلاح القمع والاغتيال والسجن إلى غير ذلك من وسائل واجهت بها السلطة مقاومة الجماهير لاستبدادها.

*****

المراجع

١- انظر وصية الملك اختوى لابنه مريكا رع فى : أحمد فخرى، مصر الفرعونيــة، مكتبــة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٠، ص ص ١٧١-١٧٦.

٢- انظر: الجبرتى، عبد الرحمن : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الرابع.

٣- راجع : عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على، القاهرة ١٩٥١.

٤- انظر: سعيد إبراهيم ذو الفقار : الإمبريالية البريطانية فى مصر ١٨٨٢-١٩١٤.

٥- راجع : زين العابدين شمس الدين : الإدارة الإقليمية فى مصر فى عهــد محمــد علــى، رسالة دكتوراه، آداب عين شمس، ١٩٨٥.

٦- انظر: رءوف عباس : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيــرة، القاهرة ١٩٧٣.

٧- الكسندر شولش : مصر للمصريين، أزمة مصر الاجتماعية والسياسية، تعريــب رءوف عباس، القاهرة ١٩٨٢.

٨- للمزيد من التفاصيل راجع : أحمد زكريا الــشلق : حــزب الأحــرار الدســتوريين، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.

٩- للمزيد من التفاصيل راجع : عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنيــة فــى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، القاهرة ١٩٦٨.

١٠- عبد العظيم رمضان : دراسات فى تاريخ مصر المعاصر، القاهرة ١٩٨١.

١١- نفسه، ص ص ٢٢٩-٢٤٠.

١٢- للمزيد من التفاصيل راجع : على الدين هلال : السياسة والحكــم فــى مــصر، العهــد البرلمانى ١٩٢٣-١٩٥٢، القاهرة ١٩٧٧.

١٣- فاطمة حسين المصرى، الشخصية المصرية من خلال دراسة مظاهر الفلولكور المصرى، دراسة نفسية تحليلية انثروبولوجية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤.

١٤- أحمد فخرى : المرجع السابق، ص ص ١٦٥-١٧٠.

١٥- أحمد الحتة: تاريخ الزراعة المصرية فى عهــد محمــد علــى، القــاهرة ١٩٥٠؛ علــى الجريتلى، تاريخ الصناعة فى مصر للنصف الأول من القرن التاســع عــشر، القــاهرة ١٩٥٢، محمود السروجى: الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر، القاهرة د.ت، علــى شلبى، المصريون والجندية، القاهرة ١٩٨٨.

١٦- حول انتفاضات الفلاحين فى القرن التاسع عشر انظر : على بركات : تطــور الملكيــات الزراعية فى مصر وأثرها على الحركة السياسية، القاهرة ١٩٧٩؛ وانظر أيضا :
Bear, G. : Studies in the social history of Egypt.

الفصل الرابع

دراسات فى وثائق تاريخ مصر المعاصر

دراسة التاريخ المعاصر
باستخدام المصادر والمناهج الحديثة(*)

جاء اهتمام الجامعات المصرية بدراسة التاريخ المعاصر – فى النصف الأول من الستينيات – متأخراً عنه فى الغرب بما يزيد على ثلاثة عقود من الزمان. إذ بدأ الغرب يشق للدراسات التاريخية ميداناً جديداً للبحث هو ميدان التاريخ المعاصر، منذ أواخر العشرينات، بعد ما كشفت الحرب العالمية الأولى عن عالم جديد حافل بالتغيرات التى لم تشهدها أوربا من قبل. واستقر هذا الميدان الجديد للدراسة التاريخية استقراراً تاماً مع نهاية الحرب العالمية الثانية. ولعبت التغيرات الكبرى التى شهدها العالم فيما بين الحربين العالميتين، وسرعة إيقاع الحوادث التاريخية عندئذ، دوراً هاماً فى اتجاه المؤرخين إلى دراسة التاريخ المعاصر. وجاءت التغيرات المتلاحقة التى وقعت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لتزيد من الحاجة إلى تلك الدراسة، حيث برز الصراع بين المعسكرين الغربى والشرقى فيما عرف بالحرب الباردة، وبدأت تظهر مع تصفية الاستعمار مجموعة جديدة من الدول المستقلة حديثاً عرفت بالبلاد النامية أو بلاد العالم الثالث، راحت تصارع من أجل البقاء والتنمية فى ظروف الحرب الباردة، وتعمل على بناء اقتصادها القومى وحماية استقلالها الوطنى من خلال تكتلات دولية جديدة أبرزها كتلة عدم الانحياز. ولكن ذلك لم يحل دون اكتواء بلاد العالم الثالث ببعض نيران الحرب الباردة فى الحروب المحلية التى وقفت الكتلتان من ورائها كحرب كوريا وحرب فيتنام، ثم الصراعات الحدودية المترتبة على الإرث الاستعمارى فى آسيا وأفريقيا، وبروز قضايا سياسية هامة كالقضية الفلسطينية، والتفرقة العنصرية فى

(*) مقال نُشر فى كتاب : دراسات تاريخية مهداة إلى الأستاذ الدكتور عادل حسن غنيم، تحرير جمال محمود حجر، 2005، [ص ص 321 – 336].

أفريقيا، إلى غير ذلك من أحداث وقع بعضها وقوع الصواعق. وجاءت ثورة الاتصالات والمعلومات لتزيد من وقع الحوادث، ولتسرع من إيقاعها، ولتعمق من آثارها على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما صحب ذلك من تعقد مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشابكها وتداعيها من اتساع المسرح الذى تدور عليه الأحداث.

وفى ضوء ذلك كله لم يعد بوسع المؤرخ أن يتجاهل ما يدور حوله حتى يطويه الماضى السحيق، بعدما أصبح "الماضى" قريباً نتيجة سرعة إيقاع الأحداث حتى أصبح الأمس القريب ماضياً. يمكن إخضاعه للدراسة التاريخية المنهجية فى ضوء ما يتوفر من المصادر. فإذا كانت بعض الوثائق لا تزال محبوسة، هناك فيض زاخر من المصادر التى وفرها تطور أساليب الاتصال والإعلام. كالبيانات والتقارير الرسمية المعلنة، والكتب المطبوعة التى تحدد مواقف الفرقاء إزاء مختلف القضايا والأزمات. وهناك خارج الأرشيفات الرسمية مصادر تتعلق بالنشاط الاقتصادى والاجتماعى لا يدخل معظمها فى نطاق السرية، مثل تقارير البيئات الدولية، وتقارير البنوك وبورصات الأوراق المالية التى تقدم رصداً لحالة السوق وحركة رأس المال، ثم مناقشات المجالس النيابية وبيانات الحكومات، وغيرها من المصادر العديدة التى تجعل دراسة الماضى القريب ممكنة وميسورة، وأن كانت تتطلب من الباحث فى التاريخ استخدام مصادر غير تقليدية، ومناهج وتقنيات جديدة.

وهكذا وجدنا – على سبيل المثال – ليدل هارت Lidel Hart ينشر عام 1930 كتابه "تاريخ الحرب العالمية الأولى" قبل أن يجف مداد المعاهدات التى أنهت الحرب، وقبل أن تتضح آثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ويظل كتابه مرجعاً هاماً، فأعيد طبعه مرتين فى عام 1934 ثم فى عام 1970، بل سبقه بعامين سيدنى فاى Sidney B.Fay عندما نشر عام 1928 كتابه عن "أصول الحرب العالمية" فى جزئين، وأعيد طبعه أربع مرات كانت آخرها عام 1966.

وبذلك تآكلت وصايا المدرسة التاريخية الألمانية التى ظلت تحظى بنفوذ واسع حتى نهاية القرن التاسع عشر، وربما حتى قيام الحرب العالمية الأولى، فلم تعد الوثيقة وحدها هى مصدر المادة التاريخية، بل أحد مصادرها، وخضعت - كغيرها من المصادر - للنقد بمختلف جوانبه، ولم يعد الباحث فى التاريخ المعاصر يقلق كثيراً لندرتها أو حتى غيبتها، بل أصبح قادراً على بناء الاستدلال التاريخى مستعيناً بالعديد من المصادر الأخرى المتاحة. واستجابات الحكومات لطبيعة العصر وسنة التطور، إدراكاً لأهمية الدراسات التاريخية وتقديرا لنبضها، فأنقصت المدى الزمنى لحجب الوثائق عن الباحثين من الخمسين إلى الثلاثين عاماً عند البعض، وإلى الخمسة وعشرين عاماً عند البعض الآخر، بل حرصت بعض الدول الكبرى على طبع مختارات من وظائفها التى يحين موعد الكشف عنها فى مجلدات تيسيراً للباحثين مثل مجموعة "العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية" Foreign Relation of the U.S.A مع إبقاء بعض الوثائق التى يؤثر الإطلاع عليها على مصالح الدولة المعنية وسياساتها على الكتمان، محجوبة من الباحثين مثلما فعلت بريطانيا مع بعض وثائق عام 1948 الخاصة بفلسطين - على سبيل المثال - وكذلك فعلت الشئ نفسه مع التقارير الخاصة بالشخصيات السياسية فى البلاد التى خضعت لسيطرتها؛ لاعتبارات سياسية وإنسانية.

ونحو منتصف الخمسينات - تقريباً - بدأ مجال التاريخ المعاصر يزداد اقترابا من الواقع الراهن، ليظهر ميدان بحث تاريخى جديد هو التاريخ الجارى Current History وهو الذى يتناول حدثاً تاريخياً بعد انتهائه مباشرة كدراسة الأزمات الدولية الاقتصادية والسياسية والحروب والصراعات الإقليمية الحديثة ولم تجف بعد الدماء التى أريقت فيها، مثل حرب فيتنام والصراع العربى - الإسرائيلى وحرب الخليج. بل أصبح هناك من يرون أن ميدان عمل المؤرخ لا يعرف حدا زمنياً يقف عنده طالما كان له منهجه الخاص وأدواته الخاصة التى تميزه عن غيره من الباحثين كالاقتصاديين وعلماء الاجتماع وعلماء السياسة وغيرهم. وها هو ذا بول كنيدى Paul Kennedy ينشر عام 1988 كتابه الذى آثار جدلاً كبيراً بين

الباحثين بعنوان "قيام وسقوط القوى الكبرى، التغير الاقتصادى والصراع العسكرى من عام 1500 حتى عام 2000"، معبراً عن اتجاه جديد يـؤمن بتواصـل التـاريخ وبقدرة المؤرخ على استشراف المستقبل من خلال الدراسـة التحليليـة للماضـى والحاضر فيقدم سيناريو لأحداث المستقبل، وهو ما يعرف بالتاريخ الاسـتطلاعى Para –History.

وهكذا بدأت دراسة التاريخ المعاصر – منـذ نهايـات العـشرينات – فـى الأوساط الأكاديمية الغربية، فى وقت كانت فيه الجامعة المصرية لا تزال تتمـسك بمناهج المدرسة التاريخية الألمانية والمدرسة المثالية والمدرسة الوضعية، تمـزج بينها بوعى أحياناً وبدون وعى فى أغلب الأحيان، ثـم بـدأ بعـض المـؤرخين المصريين فى الأخذ بالمدرسة المادية الماركسية مع مطلـع الـستينات بـدرجات متفاوتة من الفهم والنجاح. وفى بداية الستينات – أيضا – بدأ بعـض المـؤرخين المصريين يتجرأون على التقليد الراسخ – عندئذ – فى الجامعات المصرية الـذى كان يتمسك بحاجز الخمسين عاماً كمدى زمنى لا يجوز تخطيه لدراسـة التـاريخ وكأنه سور الصين العظيم، فتجاوزوا هذا الحاجز وبدأوا يعالجون التاريخ المعاصر، ويوجهون تلاميذهم نحو دراسته، وأبدت المجالس العلمية المختلفة (مجالس الأقسام ومجالس الكليات) قدراً من التسامح مع هذه "البدعـة" الجديـدة، فتبنـت تـسجيل موضوعات لرسائل الماجستير ثم الدكتوراه فى التاريخ المعاصـر، بـدأت تـؤتى ثمارها قبيل نهاية الستينات.

ولما كان مفهوم "الحقبة المعاصرة" من تاريخ بلد ما يقـصد بـه المرحلـة القريبة من تاريخه التى تعيش فى ذاكرة جيل أو جيلين من أبناء نفس المجتمع الذين كانوا شهود عيان على حوادثها، وربما شارك بعضهم فى صنعها، فهى بذلك ليست مرحلة تاريخية منتهية، ولكنها مستمرة التكوين، لم تدر بها عجلـة المجتمـع دورة كاملة بعد، وهى لا تقتصر على التطور السياسى وحده، ولكنهـا تعنـى بدراسـة التغيرات التى يشهدها المجتمع فى شتى المجالات، رصداً وتحليلاً، باعتبار المجتمع المسرح الذى تدور عليه أحداث التاريخ.

وعلى ضوء هذا المفهوم، اصطلح من تصدوا لدراسة التاريخ المعاصر في مصر أو غيرها من بلاد الوطن العربى على اعتبار الحرب العالمية الأولى حداً فاصلاً بين دراسة التاريخ الحديث والتاريخ المعاصر، لما شهدته المنطقة من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ميزتها عن فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. ورغم ذلك اختار بعض دارسى تاريخ مصر المعاصر عهد الاحتلال البريطانى بداية لدراستهم دون أن يقدموا تبريراً عنصرياً لهذا الاختيار سوى أن السيطرة البريطانية استمرت – بصورة أو بأخرى – حتى توقيع اتفاقية الجلاء عام 1954، متناسين أن مسرح التاريخ (المجتمع) قد تغير كثيراً مع الحرب العالمية الأولى وليس قبلها.

على كل، أصبح التاريخ المعاصر ميداناً شرعياً للدراسة التاريخية عندما خصصت له مقررات بلوائح كليات الآداب وأقسام التاريخ المختلفة، وعندما أصبح متقبلاً كميدان من ميادين البحث فى الدراسات العليا، ولكن لم يحسم المشتغلون بدراسته مشكلة المصادر بعد، ولم يتفقوا على منهج خاص لهذا الحقل من الدراسة التاريخية رغم انقضاء قرابة العقود الثلاثة على بداية تلك الدراسة بمصر، ولازالت غالبية المشتغلين بدراسة التاريخ المعاصر تستخدم المنهج التقليدى وأدوات البحث العتيقة. وتهدف هذه الورقة إلى توجيه عناية المشتغلين بدراسة التاريخ المعاصر فى بلادنا إلى أهمية بعض المصادر غير التقليدية وما تقدمه للدراسة من آفاق جديدة، كما توجه الانتباه إلى بعض الجوانب المنهجية وأدوات وتقنيات البحث التى يجب استخدامها عند دراسة التاريخ المعاصر.

* * *

ظلت الوثائق تمثل حجر الزاوية فى مصادر البحث فى تاريخ مصر والعرب المعاصر، ينشدها الباحثون فى الأرشيفات الأوروبية عندما لا يجدونها فى دور الوثائق ببلادهم، إضافة إلى المذكرات السياسية المحدودة والدوريات. وأهملت المصادر الأخرى للمادة التاريخية التى أوجدتها ظروف العصر وثورة المعلومات

والاتصالات. فلم يحاول باحث مصرى أو عربى – حتى الآن – استخدامها، رغم شيوعها بين الباحثين فى الغرب، ولعل ذلك يرجع إلى ترددنا المتوارث فى التجديد، وخشيتنا من طرق أبواب مصادر جديدة حتى يصبح شيوعها عند غيرنا لا جدال فيه، وعندما نأخذ بها يكون القوم قد سبقونا إلى مصادر جديدة، وكأننا نؤثر السلامة فى المحافظة على القديم والتقاعس عن الإمساك بزمام المبادرة.

ومن المصادر الجديدة التى حظيت باعتراف الباحثين ولم نأبه بها المصادر السمعية – البصرية التى جاءت ثمرة التطور العلمى الكبير فى مجال الإعلام المسموع والمرئى وفى مجال المعلومات، وذلك رغم ما لهذه المصادر من أهمية وخطورة؛ إذا أنها تنقل المؤرخ إلى قلب الحدث التاريخى وتجعله يعيشه وكأنه شاهد عيان معاصر للحدث. ومن هذه المصادر الأفلام الإخبارية السينمائية والتليفزيونية التى تسجل أحداث هامة، وتوفر مادة حية لتلك الأحداث. وتضم المكتبات السمعية – البصرية فى الخارج أعداداً هائلة من تلك الأفلام، بل أصبحت مكتبات الجامعات تضم أقساماً للمواد السمعية – البصرية. وفيما عدا مكتبة هيئة الإذاعة والتيفزيون، وهى مكتبة خاصة بالجهاز الفنى للهيئة، ليس لدينا هذا النوع من المكتبات، رغم أن "جريدة مصر الناطقة" السينمائية تعود إلى مطلع الخمسينات، وقد عثر منذ عامين على مجموعة منها ملقاة بين النفايات فى عرض الطريق العام تغطى الأحداث الكبرى التى شهدتها مصر فى الخمسينات والستينات، وهى مادة لا غنى عنها لدارس التاريخ المعاصر.

كذلك تقدم أشرطة التسجيل بمختلف أنواعها مادة غنية لدارس التاريخ المعاصر كالخطب السياسية والتصريحات الرسمية ووقائع الاجتماعات العامة، وخاصة أن أشرطة التسجيل أصبحت من أدوات العمل السياسى المعارض فى ظل الأنظمة السياسية التى تقوم على الاستبداد وكبت الحريات العامة. والدور الذى لعبه (الكاسيت) فى إشعال الثورة الإسلامية فى إيران خير نموذج لذلك، إذ استطاع الخومينى أن يعبئ الجماهير من منفاه من خلال خطاباته المسجلة على أشرطة الكاسيت.

ولما كانت المصادر السمعية – البصرية عرضة للتحريف والتزييف من خلال الاجتزاء الذى يشوه المحتوى أو يحرفه باستخدام المونتاج، فإن استخدام المؤرخ لها يتطلب معاملة فنية خاصة وأسلوباً خاصاً للتحقق من دقتها وملاءمتها، وهو دور تلعبه فى جامعات اليوم أقسام الوسائل السمعية – البصرية، بما فيها من فنيين متخصصين وأجهزة حديثة، تقدم العون للمؤرخ حتى يضمن سلامة تلك المصادر وإمكانية الاعتماد عليها. أما نقد مادتها وتحليل مضمونها فأمره متروك للمؤرخ يعمل فيه أدوات البحث الخاصة به.

ولا ريب أن المصادر السمعية – البصرية تضع المؤرخ فى مواجهة الحدث حال صناعته، وتجعله يقف وجهاً لوجه أمام صُنّاعة، يتفرس فى ملامحهم، ويزن شخصياتهم، ويحلل كلماتهم بالموازين المنهجية، وتتيح له فرصة ذهبية لمقارنة المادة المكتوبة بالمادة المرئية والمسموعة وصولاً إلى الصورة التركيبية للحدث ودقة التحليل والتفسير.

وإلى جانب المصادر السمعية – البصرية، تقف الصحافة مصدراً بالغ القيمة لدارس التاريخ المعاصر، تزداد قيمته كلما نعم المجتمع بحرية الرأى وغابت عنه الرقابة والحجر على الرأى الآخر، وتقل قيمته إذا كان الأمر عكس ذلك، وإذا قام حكم شمولى يوجه الصحافة وجهة معينة. ورغم ذلك، تظل هناك قيمة لاستخدام هذا المصدر، وخاصة أن الصحف الآن تضم مواد متنوعة. فقد كنا نرجع إلى صحافة القرن الماضى ومطلع هذا القرن كمصدر للأخبار والبيانات الرسمية وخاصة تلك التى تصدر عن الأحزاب السياسية والشخصيات العامة، وكذلك مقالات الرأى التى يعبر أصحابها من مواقفهم عن القضايا المختلفة، اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية. ولكن الصحافة المعاصرة أصبحت تعنى بالعديد من القضايا المختلفة. تعرضها فى شكل تقارير أو تحقيقات أو مقابلات شخصية يُجريها الصحافيون مع بعض أهل الرأى أو الخبرة أو صناع القرار، أو تتخذ شكل ندوات تنظمها الصحف لعدد من الخبراء لمناقشة قضية بذاتها، كما تتضمن مادة الصحف ما تتلقاه من بريد القراء الذى يعرض لمشاكل فردية أو جماعية لها دلالات هامة لدراسة المجتمع

والقيم الاجتماعية بقدر ما تعكس آراء الناس فى مختلف الشئون، وكذلك تتضمن مادة الصحافة مواد تسجيلية إعلانية عن بعض أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى، إلى غير ذلك من مواد متنوعة تعبر عن إيقاع الحياة اليومية بشتى جوانبها، لاغنى عنها للباحث فى التاريخ المعاصر : فهى تقدم له صورة حية للواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، وتجعله على صلة مباشرة بالجماهير صانعة الأحداث وبالنخبة الاجتماعية والسياسية صانعة القرار، وتجعله يلمس مستوى معيشة الناس من خلال كتاباتهم ومن خلال تقارير الأحوال الاقتصادية. بل يستطيع الباحث أن يستفيد من إعلانات الوفيات في دراسة علاقات القرابة وتشابك المصالح بين النخبة الاجتماعية أو السياسية، على نحو ما فعل باحث إسرائيلى عند دراسته لضباط الجيش المصرى فاستفاد من إعلانات الوفيات بالصحف المصرية لدراسة الأصول الاجتماعية للضباط وعلاقات القرابة والمصاهرة التى تربط كبارهم بالنخب الاجتماعية.

وإلى جانب الصحافة اليومية والأسبوعية العامة، هناك دوريات متخصصة فى المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تضم دراسات وتقارير كتبها متخصصون وخبراء في شتى المجالات، لا تمد الباحث فى التاريخ المعاصر بمادة علمية فحسب، بل تعينه على التوصل إلى بعض الدلالات الهامة الى تساعده على تركيب الظاهرة التى يصدى لها بالدراسة وإدراك العلاقات السببية إدراكاً واضحاً، وتعينه بالتالى على التفسير.

ولكن يجب أن يكون الباحث فى التاريخ المعاصر واعياً تماماً الاتجاهات التى تعبر عنها الصحافة – سواء فى ظل النظم الشمولية أو التعددية – مدركاً الاتجاهات السياسية والفكرية لأصحاب مقالات الرأى على وجه الخصوص، بارعاً فى المقارنة بين وجهات النظر المختلفة، متمكناً من استخدام تحليل المضمون حتى يحقق الفائدة المرجوة من الإطلاع على الصحافة والدوريات.

كذلك تتوفر للباحث فى التاريخ المعاصر تقارير الهيئات الدولية مثل منظمات

الأمم المتحدة، ومنظمة حقوق الإنسان والصليب الأحمر وغيرها. وهى فى معظم الأحوال تقدم وجهات نظر محايدة لا تخلو من دلالات هامة، تعين المؤرخ على دراسة بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتستكمل بعض جوانب النقص فى المادة التى توفرها البيانات الحكومية الرسمية، عند بناء الصورة التركيبية للحدث التاريخى.

ولما كانت دراسة التاريخ المعاصر دراسة للمجتمع باعتباره مسرحاً للأحداث فلا غنى للباحث فى التاريخ المعاصر عن نتائج أبحاث علماء الاجتماع الذين يقومون بأبحاث ميدانية فى الريف والحضر عن طريق الدراسات الصحية أو دراسات الحالة، ويستخدمون الاستبيان والملاحظة، وغيرها من تقنيات البحث فى الاجتماع، ثم يتوصلون إلى نتائج هامة من دراستهم للظواهر الاجتماعية المختلفة ويقدمون تفسيراً لها، فيوفرون بذلك للمؤرخ المشتغل بالتاريخ المعاصر مادة هامة عليه أن يتعامل معها بمنهجه الخاص. وهكذا يجد الباحث فى التاريخ دراسات اجتماعية عن الفلاحين والعمال والشباب، وعن مختلف الظواهر الاجتماعية الإيجابية والسلبية، وعليه أن يتهيأ للاستفادة منها بتحصيل قدر من المعرفة بعلم الاجتماع ومناهجه يعينه على سبر غورها، والاستعانة بها فى دراسته.

ونفس القول ينسحب – بنفس الدرجة – على الدراسات الاقتصادية التى يقوم بها المتخصصون فى الاقتصاد، وما يتوصلون إليه من نتائج فى تحليليهم للظواهر الاقتصادية، وخاصة ما اتصل بمستوى المعيشة وحركة الأسعار والدخل القومى وتوزيعاته وطبيعة وظروف السوق، والتجارة نشاطاً ورواجاً وركوداً وكساداً، والموارد الاقتصادية وفرة وندرة، وما يترتب على ذلك كله من آثار اجتماعية، وكلها مادة هامة تعين الباحث فى التاريخ المعاصر على فهم البنية الأساسية للمجتمع، وتقدم إجابات للتساؤلات التى تطرحها عليه الدراسة من خلال ما يقدمه من فرضيات. ولكن لابد أن يتوفر للباحث قدراً من المعرفة بالنظرية الاقتصادية يعينه على فهم تلك الدراسات والاستفادة منها.

ومما يميز التاريخ المعاصر تداخله مع حقل دراسة علم السياسة، الذى يعنى بدراسة الأوضاع السياسية الجارية، والعلاقات الدولية، والأزمات السياسية وأصول إدارتها، وطرح السيناريوهات المختلفة للتطورات المتوقعة للحدث السياسى وفق أسس منهجية معينة. وفضلاً عما يمكن أن يفيده الباحث فى التاريخ المعاصر من نتائج دراسات الباحثين فى العلوم السياسية، نجده فى أمس الحاجة إلى التعرف على مناهج البحث فى العلوم السياسية ليفيد منها عند دراسته للظواهر السياسية مع رطبها بالواقع الاقتصادى والاجتماعى.

ويعد التاريخ الشفوى من المصادر الهامة لدراسة التاريخ المعاصر، وهو الذى يتمثل فى الروايات الشفوية التى يرويها من شاركوا فى صنع الأحداث للباحثين فى مقابلات شخصية. وهنا يجب أن يتزود الباحث بقدر كبير من العبارة والمقدرة عند صياغة الأسئلة التى يطرحها على المصدر الحى للمادة التاريخية، وأن يكون بارعاً فى اعتصار ما لديه من معلومات من خلال استجواب مدروس بعناية، وأن يكون ماهراً فى مقارنة ما يتوفر لديه من مادة شفوية بالمصادر الأخرى، وإخضاعها للنقد والتحليل الدقيق، قبل أن يستخلص منها النتائج، مع مراعاة المحاذير المتصلة بهذا المصدر مثل الخلط بين الحوادث نتيجة ضعف الذاكرة بسبب تقدم السن. أو لمحاولة المصدر إخفاء بعض المعلومات أو ميله إلى التبرير أو التضخيم من موقفه، إلى غير ذلك من المحاذير التى يجب أن يكون الباحث معداً إعداداً جيداً للتعامل معها، والتى لا يعنى وجودها استبعاد هذا المصدر الهام. فكثيراً ما ينجح الباحث فى إقامة علاقة إنسانية مع المصدر على المدى البعيد تساعده على التوصل إلى معلومات هامة، أو أن يلفت المصدر انتباه الباحث إلى مصادر أخرى غابت عنه. ويمكن للباحث أن يجرى تحقيقاً مفيداً من مقارنة الشهادات الشفوية ببعضها البعض وبغيرها من المصادر الأخرى. ولصاحب هذه الورقة تجارب هامة فى هذا الصدد.

كذلك لا يستطيع الباحث فى التاريخ المعاصر الاستغناء عن بعض الأعمال الأدبية الهامة التى تصور حقبة تاريخية قريبة عاشها الكاتب أو عاصر طرفاً منها،

وترسم صورة حية لاتجاهات الناس وأسلوب معيشتهم ومعتقداتهم وقيمهم الاجتماعية. وقد يستخدم الباحث العمل الأدبى للدلالة على ما توصل إليه من نتائج بالرجوع إلى مصادر أخرى، أو للدلالة على عادات وقيم اجتماعية معنية. ولدينا نماذج عديدة لاستخدام الأعمال الأدبية فى دراسة التاريخ المعاصر، لعل أقربها عمل الباحثين جيرشونى وجانكوفسكى Gershoni & Jankowski الذى نشر عام 1983 بعنوان "مصر والإسلام والعرب، البحث عن القومية المصرية 1900–1930"، فقد استخدما ثلاثية نجيب محفوظ للدلالة على التغير فى التوجهات القومية عند المصريين فى الحقبة موضوع الدراسة.

كما أن الأعمال الأدبية التى تقدم السيرة الذاتية لصاحبها مثل ثلاثية أحمد حسين (أزهار، الدكتور خالد، واحترقت القاهرة) لها أهميتها عند دراسة تلك الشخصية. وكذلك الأعمال الأدبية التى تصور الوضع السياسى فى ظروف يسود فيها الحجر على الرأى الآخر وكبت الحريات، لها أهميتها عند تناول الباحث فى التاريخ المعاصر لتلك الظروف. غير أن المؤرخ المعاصر لايستطيع أن يحقق الاستفادة المثلى بالمصادر الأدبية إلا إذا كان على معرفة كافية بمنهج النقد الأدبى تعينه على سبر غور تلك الأعمال وتيسر له سبيل استخدامها.

وأخيراً، يجد الباحث فى التاريخ المعاصر نفسه أمام مصدر من نوع آخر محفوف بالمخاطر والمحاذير، ونعنى به كتابات بعض الساسة التى تتخذ طابع المذكرات أو الذكريات أحياناً، وطابع تبرير الأدوار والمواقف السياسية أحياناً أخرى. وهذا النوع من الكتابات نلمسه بوضوح فى مصر منذ مطلع الثمانينات فى ذلك السيل من الكتابات التى عالجت ثورة 23 يوليو 1952، والتى ساهم فى كتابتها بعض رجالها من الضباط الأحرار وبعض من تولوا المناصب الكبرى فى عهدها، وبعض من غيبوا فى المعتقلات فى الحقبة الناصرية على اختلاف اتجاهاتهم السياسية، بل وبعض الكتابات لأصحاب أقلام جرت بأفكار أخرى مناقضة فى عهد عبد الناصر فراحت تشارك فى بوتقة النقد لعهد ولى وانقضى طالما ساهمت فى إطلاق المباخر له من قبل.

وليس من الحكمة أن يسقط الباحث فى التاريخ المعاصر كل تلك الكتابات بل يجب أن يقف طويلاً عندها، على أن يكون مدركاً تماماً للبواعث التى دفعت أصحابها إلى كتابتها، والمرامى السياسية التى استهدفوها من ورائها، وأن يكون ملماً بالاتجاهات السياسية والاجتماعية لأولئك الكتاب، قبل أن يتعامل مع مادة كتبهم. وعند تعامله معها يقوم بإخضاعها للنقد، وتحليل مضمونها، واستخلاص النتائج منها، وبذلك يستطيع استبعاد ما لا يرقى منها إلى مستوى المصدر للمادة التاريخية استبعاداً يستند إلى معايير علمية يرى الباحث موضوعيتها، ولا يجب أن يستند الاستبعاد إلى موقف ذاتى.

وكما أن دراسة التاريخ المعاصر تقتضى - بالضرورة- استخدام مصادر غير تقليدية تفرض طبيعة المجتمع المعاصر استخدامها، كذلك يحتاج الباحث فى التاريخ المعاصر إلى الانفتاح على مناهج العلوم الاجتماعية الأخرى ينهل منها الكثير، وإلى التدريب على استخدام تقنيات جديدة للبحث التاريخى لابد أن يتسلح بها الباحث فى عصر ثورة المعلومات.

* * *

ولاريب أن كل علم من العلوم، وكل فرع من فروع المعرفة يعتمد على علوم أخرى أو فروع أخرى من المعرفة، فهو يستمد وجوده واستمراره منها، ويدين لها بقدر كبير من فرص التقدم. ومن ثم جاءت حاجة المؤرخ المعاصر إلى العلوم الاجتماعية الأخرى يستمد منها نظرات جديدة وتقنيات جديدة تدفع البحث فى التاريخ المعاصر قدماً إلى الأمام. ولا عجب أن يرى المؤرخون فى أعمال علماء الاجتماع كثيراً مما يعتقدون انعكاسه على عملهم، فالتاريخ وعلم الاجتماع يشتركان فى أهداف واحدة، وبعض جذورهما - على الأقل - تنبع من نفس التربة، فكلاهما يبحث فى أبعاد الحياة الاجتماعية من مختلف زواياها، وغايتهما فهم النشاط الإنسانى وعلاقاته. وما حققه علم الاجتماع من تقدم منهجى منذ الأربعينات من هذا القرن، جعل المؤرخين يلتمسون فيما توصل إليه علماء الاجتماع من طرق وأفكار

ما يساهم فى دراساتهم للتاريخ عامة والتاريخ المعاصر خاصة. أضف إلى ذلك أن التغيرات المتلاحقة لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية أدت إلى ظهور صنف جديد من المشاكل، كالسلوك الجماهيرى، والتكيف الاجتماعى والثقافى، والحراك الاجتماعى المتميز، والثقافة السياسية، وغير ذلك من المسائل التى عنى علماء الاجتماع بدراستها مما لم تكن مناهج البحث التاريخى المتعارف عليها قد أعدت العدة لمعالجتها، فلا بديل هنا من استفادة المؤرخ من مناهج البحث فى علم الاجتماع لفهم ومعالجة مشاكل المجتمع المعاصر.

وأتصور – بشكل عام – أن كلا من المؤرخ وعالم الاجتماع يستطيع أحدهما أن يفيد الآخر ويثرى عمله فى إطار من الرؤية الشاملة، فيمكن أن يقدم علم الاجتماع للمؤرخ – مثلاً – رؤية نظرية مدركة لحركة الواقع الاجتماعى ولقوانينه الأساسية، وعلاقاته وتشابكاته العديدة، وللكيفية التى تتسم بها الصيرورة الاجتماعية. هذا بشكل عام، أما عن مصر، فعلم الاجتماع فيها لم يوفق بعد فى لعب هذا الدور المطلوب لخدمة البحث التاريخى، لأسباب عديدة يضيق المقام عن ذكرها، وتخرج بهذه الورقة عن نطاقها، منها – مثلاً – تبعية هذا العلم ونشأته المشوهة عندنا، وسيطرة النموذج الغربى – وخاصة الأمريكي – عليه.

وبنفس القدر الذى يحتاج فيه المؤرخ المعاصر إلى رؤية سوسيولوجية شاملة، تأتى مسألة الوعى التاريخى عند الباحث فى علم الاجتماع فى مقدمة الضرورات، فهو فى حاجة – أيضاً – إلى عمل المؤرخ والبحث التاريخى. ولو توصل الطرفان إلى صيغة للتعاون العلمى، لحصلنا على دراسات للواقع الاجتماعى المعاصر من نوع جديد.

إن استفادة الباحث فى التاريخ المعاصر بمناهج العلوم الاجتماعية – وخاصة علم الاجتماع والانثروبولوجيا – تعينه كثيراً على تقديم رؤية تركيبية للحقبة التى يدرسها طالما كان هناك اتفاق على أن السلوك البشرى لايمكن فهمه إلا بالنظر إليه فى صورته الاجتماعية الكاملة، فكل مؤسسة قائمة فى المجتمع هى خلية مؤثرة

فيه، ومن ثم تقتضى دراستها الكشف عن الصور التركيبية لذلك المجتمع، وهو ما لا توفره طرق البحث فى التاريخ المتعارف عليها بيننا، ولذلك وجب على الباحث فى التاريخ المعاصر أن يستعير طرق البحث فى الاجتماع والأنثروبولوجيا، وأن يستخدم أدواتهما استخداماً جيداً عند بناء الصورة التركيبية للمجتمع من منظور تاريخى.

وقد يحتاج المؤرخ المعاصر إلى بعض المعرفة بالتحليل النفسى الاجتماعى عند تفسيره للظواهر التاريخية فى إطار الحدود الضيقة نسبياً للمساهمة فى تكوين المؤرخ التى يقدمها علم النفس. وبالرغم من كل ما كتب عن الأصول السيكولوجية للشخصيات الدكتاتورية، يضيف التحليل النفسى إلى التفسيرات الأخرى فى التاريخ ولكنه لا يقوم بديلاً عنها. وهو يساعد المؤرخ على طرح تساؤلات جديدة على مادته، مما يؤدى إلى توسيع آفاق التفسير التاريخى إذا توفرت للمؤرخ المعرفة بالتحليل النفسى الاجتماعى. وكما أنه لا غنى للمؤرخ المعاصر عن علم الاجتماع وطرق بحثه، فإنه يحتاج بنفس الدرجة إلى علم الاقتصاد الذى انفرد بين العلوم الاجتماعية بتقديم مساهمة جادة لدراسة التاريخ، فالحقائق الاقتصادية تظهر للمؤرخ عند كل منعطف من دراسته، ومن ثم عليه أن يتزود بالأدوات النظرية والإحصائية الضرورية التى تعينه على فهم التطور الاقتصادى، وذلك بغض النظر عن منطلقاته الإيديولوجية. أن المؤرخ المعاصر يحتاج إلى معرفة التحليل الاقتصادى لفهم التغير التاريخى، بقدر ما يحتاج إلى هضم تام للنظرية الاقتصادية. وهو فى أمس الحاجة إلى استخدام أدوات الباحث الاقتصادى كالتحليل الإحصائى أو التحليل الكمى، بحثاً عن إجابات لما يطرحه على مادته من تساؤلات، من أجل التوصل إلى إحكام تستند إلى أسس مادية، ولا تقوم على تصورات انطباعية مستمدة من أرقام عشوائية على نحو ما درج عليه المؤرخون من قبل. ولاشك أن معرفة النظرية الاقتصادية، وإتقان استخدام أدوات البحث الاقتصادية توسع أفق المؤرخ المعاصر، وتفتح أمامه أبواباً كانت تبدو موصدة، وتعينه على فهم أدق للمجتمع فى الحقبة المعاصرة.

فقد صاحب التقدم فى طرق دراسة التاريخ والبحث التاريخى اهتمام جديد

بالقياس والتحليل الكمى، وهو بلا ريب مستمد من العلوم الاجتماعية. وهذا الاهتمام هو الذى يميز التاريخ على النحو الذى نما عليه هذا حوالى منتصف الخمسينات من هذا القرن عما كانت عليه حال الكتابة التاريخية من قبل، إذ كانت الكتابة التاريخية - حتى ذلك الحين - يغلب عليه السرد والوصف، حتى فى البلاد التى كانت تأخذ بالماركسية والتفسير المادى، وأصبح الاعتقاد بتشرد الحوادث التاريخية وخصوصيتها عائقاً سيكولوجياً لايمكن تخطيه بالقياسات الكمية والتصويبات النظرية.

أن أبرز خصائص كتابة التاريخ الحديث والمعاصر من زاوية طرق البحث هى ما يمكن أن نسميه "الثورة الكمية"، فقد أثر القياس والتحليل الكمى عملياً فى كل فرع من فروع البحث التاريخى خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ولاتزال خصائص وأهمية الثورة الكمية موضع جدل بين المعنيين بالمنهج التاريخى، فمن قائل أنه تاريخ يقل اهتمامه بالحقائق المفردة عن اهتمامه بالعناصر التى يمكن توحيدها فى سلسلة متجانسة، إلى قائل أن استعمال الإحصائيات أو السلاسل الزمنية الرأسية قد يؤدى إلى نتائج مفيدة لتحسين طرق البحث التقليدية فى التاريخ ولكن لا يقدم بديلاً عنها، إلى غير ذلك من حوار لازالت تتردد أصداءه فيما تخرجه مطابع الغرب من كتب ودراسات فى منهج التاريخ. وسيبقى مصطلح "التأريخ الكمى" مستعملاً بأوسع معانيه لوصف كافة أشكال الكتابة التاريخية التى يكون فيها التأكيد على قياس المعلومات الكمية وتحليلها مقابلاً للتأكيد التقليدى للمؤرخين على ما يقدمونه من تقييم.

واستخدم التحليل الكمى أوسع نطاقاً مما يفترضه البعض، فمعظم المؤرخين لا يعترضون على الاعتراف بشرعية الطرق الكمية والإحصائية عند دراسة التاريخ الاقتصادى والتاريخ الاجتماعى، غير أنهم لازالوا يرغبون عن استعمالها فى دراسة التاريخ القانونى وتاريخ الفكر، ولكن البعض لا يرون غضاضة فى استخدام التحليل الكمى عند تناول تلك الجوانب من التاريخ باستخدام تحليل المضمون، أى الفحص المنظم والكمى للكلمات أو الأفكار أو المواضيع التى تتكرر

فى مادة محدودة معينة، واستخراج دلالات ذلك.

أن المعالجة الكمية تضيف بعداً جديداً لدراسة التاريخ المعاصر على وجه الخصوص، بل أن بعض المؤرخين يرى أنها تضيف عمقاً جديداً لدراسة ميادين لم تدرس بعد بانتظام مثل تاريخ النظم الدستورية وتاريخ الفكر، وتساعد على التوصل إلى تفسيرات أدق مما درجنا عليه فى دراساتنا الحالية.

ولكن حسن استخدام التقنيات الجديدة يقتضى إعداد المؤرخ إعداداً خاصاً يؤهله للتعامل معها بكفاءة ومقدرة ويساعده على الإفادة منها. إذ يجب ان ينال المؤرخ المعاصر حظاً من المعرفة بالرياضيات والإحصاء والتحليل الإحصائى، كما أصبح لزاماً عليه أن يكتسب مهارة استخدام الحاسبات الآلية. ويتوفر الآن عدد من الكتب بدأت تخرجها مطابع الغرب مع مطلع الستينات، تعالج استخدام الحاسبات الآلية فى البحث التاريخى، فإذا تجاهلنا هذا التطور الهام فى أدوات البحث ستزيد الهوة العلمية بيننا وبين العالم الغربى اتساعاً فى مجال البحث التاريخى.

ونستخلص من الكتابات التى عالجت استخدام الحاسبات الآلية فى البحث التاريخى أن علم الحاسبات علم مساعد شأنه شأن غيره من العلوم المساعدة التى لا غنى للباحث فى التاريخ عن التزود بها، وهو لا يقل عن العنصر البشرى أو ينقص من أهمية ما يتوصل إليه المؤرخ من أحكام، بل – على العكس – يزيد منها. فالمؤرخ عليه عند تقدير المعلومات المستمدة من الحاسب الآلى أن يستعمل نفس معايير النقد التى يستعملها فى تقدير أى من المصادر الأخرى، لأن تغذية الحاسب بمعلومات غير دقيقة تقود إلى نتائج خاطئة. كما أن الحاسب لا يمكن استعماله بصورة مفيدة فى تحليل المشاكل التى تبحث فى تعدد الحقائق فى ظواهر يمكن ملاحظتها. فإذا كانت المعلومات غامضة لدرجة لايمكن تلخيصها بشكل مفهوم، أو تصنيفها مقبولاً بصفة عامة، أو إذا كانت غير كافية فى كميتها، فمن العبث إدخالها بشكل ملائم فى التحليل الحسابى الآلى. والشرط الأساسى لكافة عمليات الحاسب الآلى هو استخدام منهج معد سلفاً للتصنيف (يطلق عليه البرنامج)، مما يتطلب

تحليلاً نوعياً ابتدائياً للظواهر والموضوعات التى تجرى دراستها، فإذا وضع البرنامج، تصبح عمليات الحاسب الآلى ميكانيكية صرفة.

واستعمال الحاسب الآلى فى البحث التاريخى ينجز وظيفتين لايمكن بدونهما أن يتحقق البحث، أولاهما تخزين المعلومات، وثانيتهما استرجاعها، وتلك عمليات تنجزها الآن بوسائل يدوية تستغرق وقتاً طويلاً وجهداً مضنياً، وأصبح الآن بإمكاننا جمع المادة وترتيبها وفرزها حسب البرنامج الذى يعمل المؤرخ بموجبه فى زمن قياسى.

والنتيجة التى يمكن استخلاصها من تلك الدراسات الخاصة باستخدام الحاسب الآلى فى البحث التاريخى، أن الحاسب الآلى يفتح ميادين جديدة للمؤرخ، ويجعله قادراً على القيام بأبحاث كانت عسيرة فى الماضى، وأن القيمة الحقيقية للتحليل الحسابى الآلى تكمن فى المستوى الأكثر تقدماً وتعقيداً مثل وضع مجموعتين أو أكثر من الحقائق مع بعضها البعض، ثم مطابقتها واستخلاص النتائج منها تبعاً لنوع خاص من التعليمات أو البرامج. وأن لاستعمال الحاسب الآلى تأثيرات مهمة على مستقبل البحث التاريخى، فهو يجبر الباحث أن يسأل أسئلة محددة ودقيقة، ويلغى نهائياً أى تبرير للممارسات التقليدية فى التعميم من أدلة جزئية تلتقط بمحض الصدفة ثم تجمع مع بعضها البعض كما يفعل بعضنا اليوم، وهو يمكن الباحث من تحديد الثوابت التى يمكن على أساسها صياغة نتائج موضوعية، كما أنه يوفر للمؤرخ الكثير من الوقت الذى يصرفه فى التفسير والتحليل. ومهما كان مقدار العمل الذى ينجزه الحاسب الآلى، فإن المؤرخ يبقى صاحب القول الفصل. فالحاسب يستطيع أن يجيب على الأسئلة التى توجه إليه بدقة أكبر، ومجال الخطأ عنده أضيق مما يستطيعه العقل البشرى، ولكن يبقى للمؤرخ عمله الإبداعى الأساسى وهو تقدير قيمة المعلومات المعدة آلياً.

* * *

والخلاصة، أن الوقت قد حان للاهتمام الجاد بدارسة التاريخ المعاصر

باستخدام المصادر الجديدة التى أوجدتها ظروف عصرنا، عصر ثورة المعلومات والاتصال، والانفتاح على مناهج العلوم الاجتماعية الصاعدة، واستخدام تقنيات البحث الحديثة بلا تردد. وحتى نحقق ذلك بأسلوب جيد، يجب أن نعد الباحث فى التاريخ المعاصر إعداداً يتوافق مع التطور الحديث لعلم التاريخ والبحث فيه، ويترتب على ذلك ضرورة إعادة النظر فى برامج الدراسات العليا بجامعاتنا لتحقيق هذه الغاية، كما يجب أن تفتح الباب على مصراعيه أمام النشاط البحثى الجماعى الذى تقوم به فرق بحثية – على قاعدة تقسيم العمل – نظراً لتشعب الظواهر التاريخية التى يعالجها الباحث فى التاريخ المعاصر، وهو اتجاه يأتى أكله فى الغرب، وخاصة بعد استخدام الحاسب الآلى فى البحث التاريخى، إذ أمكن حشد المادة العلمية التى يجمعها فريق البحث وتصنيفها وترميزها وخزنها ثم إخضاعها للتحليل الحسابى فى زمن قياسى. ورغم أن البحث التاريخى عندنا تغلب عليه الفردية، ورغم عدم تعودنا على العمل معا كفريق واحد لخدمة بحث واحد، إلا أن هناك تجارب للعمل العلمى الجماعى مارسها غيرنا من الباحثين فى العلوم الاجتماعية الأخرى كالاجتماع والاقتصاد وعلم النفس نستطيع أن نستفيد منها متى أدركنا حقيقة المأزق الذى تعانى منه الدراسات التاريخية فى بلادنا.

المراجع

1- ب. بورشيف، علم النفس الاجتماعي والتاريخ، ترجمة سعد رحمي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1986.

2- جفري باراكلو، الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية، ترجمة صالح أحمد العلي، بيروت 1984.

3- ندوة إشكاليات كتابة التاريخ المصري، إعداد رؤف عباس، مجلة فكر، العدد 11، القاهرة يناير 1988.

4- Andreano, Ralph (ed.), The New Economic History, Recent Papers in Methodology, New York 1970.

5- Ballard, Martin (ed.), New Movements in the Study and Teaching of History, Indiana University Press 1970.

6- Canton, Norman, How to study history, New York 1967.

7- Davis, Ralph, History and the Social Sciences, Leicester 1965.

8- Dollar, C.M. Innovation in Historical Research, A Computer Approach, in Computer and Humanities, No.3, 1969, [pp. 139-151.[

9- Kroeber, A.L., An Anthropologist Looks at History, University of California Press, 1966.

10- Landes, Davis & Tilly, Charles, (eds.), History as Social Science, New Jersey 1971.

11- Lewis, Loan, (Ed.), History and Social Anthropology, London 1968.

12- Rowney, Don & Graham James (Eds.) Quantitative History, Selected Readings in Quantative Analysis of Historical Data, Dorsey Press 1969.

13- Tosh, John, The Pursuit of History, London 1985.

الأوراق الخاصة مصدراً لتاريخ مصر المعاصر(*)

تعد الأوراق الخاصة مصدرا هاما من مصادر دراسة التاريخ الحديث والمعاصر، ونعني بها الوثائق ذات الطبيعة الشخصية التى قد ينتجها ويحتفظ بها أفرادًا لعبوا أدوراً هامة فى تاريخ بلادهم. أو أتيح لهم فرصة الاقتراب من صناع القرار أو قادة العمل الوطنى فى بلادهم، وقلما تحظى تلك الأوراق باهتمام الأرشيف القومى فى بلادنا، وقلما يهتم من فى حوزتهم تلك الأوراق بإيداعها الأرشيف القومى وإن كان القانون يلزمهم بذلك. ومن ثم يتجه الباحثون إلى التماس تلك الأوراق الخاصة التى تتعلق بموضوعات بحوثهم عند أصحابها، تبعاً لدرجة مهارة كل منهم فى تحرى مكان تلك الأوراق، وقدرته على إقناع حائزها بالسماح له بالإطلاع عليها.

وتهدف هذه الورقة إلى إلقاء بعض الضوء على الأوراق الخاصة التى استخدمناها عند دراسة تاريخ مصر المعاصر من حيث طبيعتها وأصولها، ومشكلات استخدامها مصدراً للتأريخ ونعنى بتك الأوراق المراسلات الشخصية واليوميات والنسخ التى يحتفظ بها بعض من تولوا المناصب السياسية من تقارير ومذكرات رسمية، وما يصدر عن نشطاء الحركة السياسية من أوراق حزبية أو تنظيمية خلال اشتغالهم بالعمل السياسى أو الاجتماعى أو الثقافى.

المراسلات الخاصة :

تشكل المراسلات الخاصة أو الشخصية القسم الأكبر من الأوراق الخاصة التى يحتفظ به الأفراد. وكثيرا ما يبوح الساسة يمكنون صدورهم لبعض أهلهم وأصدقائهم بآرائهم الشخصية وهمومهم فيما يكتبونه لهم أو يتبادلونه معهم من

(*) مقال نُشِر فى مجلة عربيكا، ضمن بحوث مؤتمر أدوات البحث فى الأرشيف، القاهرة 2001، [ص ص 117-122].

خطابات ربما كانت عكس ما يعلنون، أو على نقيض ما اتخذوه من مواقف، أو تتضمن تفسيرا لمواقف معينة أو تعليقا على أمور محددة. ومن الأمثلة البارزة لهذا النوع من المراسلات الخطابات التى كان يرسلها نوبار باشا أول رئيس وزراء فى تاريخ مصر الحديث – إلى زوجته أثناء وجوده فى أوربا منفيا تارة ومكلفا بمهام رسمية تارة أخرى فيما بين السبعينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر. وقد أطلعنى المرحوم مريت غالى (حفيد نوبار) على بعضها، ولازالت فى حوزة أسرته بعيدا عن متناول أيدى الباحثين الذين ينشدون دراسة المسألة المصرية فى تلك الحقبة الفاصلة فى تاريخ مصر الحديث.

وإذا كانت الصدفة وحدها قد أتاحت لنا فرصة العلم بوجود تلك المراسلات فلا ريب أن هناك مئات المجموعات من المراسلات الخاصة بالساسة وكبار المسئولين تحت يد ورثتهم الذين قد لا يقدرون أهميتها فى دراسة تاريخنا الحديث والمعاصر.

ولا يوجد بدار الوثائق القومية بالقاهرة سوى مجموعتين من المراسلات الشخصية تخصان الزعيم الوطنى مصطفى كامل (1874–1908) والزعيم الوطنى محمد فريد (1868–1919)، وقد قام مركز تاريخ مصر المعاصر التابع لدار الكتب والوثائق القومية بنشر تلك المراسلات (القاهرة 1982) وتضم 196 خطابا بالعربية والفرنسية كتبها مصطفى كامل إلى الخديو عباس حلمى الثانى وإلى بعض أصدقائه المصريين والأجانب، ولكن مجموعات مراسلات محمد فريد أكثر شمولا ونفعا كمصدر لدراسة تاريخ الحقبة فهى تضم 390 خطابا تلقاها محمد فريد من بعض الأفراد فى مصر وشمال أفريقيا وأوربا، وهى محفوظة بدار الوثائق التاريخية القومية بالقاهرة، ولكن هناك ما يزيد على 250 خطابا كتبها محمد فريد إلى زوجته وأولاده أثناء وجوده بالمنفى فى أوربا لم تقدمها الأسرة لدار الوثائق، وكان آخر عهدى بها عام 1963 عندما سمح لى نجله المستشار عبد الخالق محمد فريد بإلقاء نظرة عليها لبعض دقائق بمنزله، ولا ندرى مصيرها الآن، وفى تقديرى أن دراسة دقيقة لنضال محمد فريد فى المنفى لا يمكن أن يتم فى غيبة تلك المراسلات، وقد

نشر مركز تاريخ مصر المعاصر أيضاً أوراق محمد فريد المودعة بدار الوثائق القومية (القاهرة) 1986 وتضم خطابات تلقاها فريد من مصر وشمال أفريقيا وأوربا كتبها مصريون ومغاربة وأوربيون وأتراك من رجال جماعة الاتحاد والترقى.

اليوميات :

وتحتل اليوميات الأهمية الأولى بين الأوراق الخاصة، ونعنى بها اليوميات التى يكتبها المشتغلون بالعمل السياسى والعمل العام بصورة منتظمة، يعبرون فيها عن أفكارهم وسرائرهم بما لا يمكن البوح به لأحد مهما بلغت درجة صلته بالشخصية صاحبة اليوميات، ويحرص صاحبها عادة على الاحتفاظ بها فى مكان آمن، ولا يسمح لغيره بالإطلاع عليها، وقد يوصى بألا يسمح بالإطلاع عليها بعد وفاته إلا بانقضاء فترة زمنية محددة وفقا لتقديره الشخصى.

وتحتفظ بدار الوثائق التاريخية بالقاهرة بيوميات سعد زغلول باشا، ومحمد فريد. وهناك إشارات وقرائن على وجود يوميات خاصة بمصطفى النحاس باشا، ومكرم عبيد باشا، وإسماعيل صدقى باشا، وأحمد حسنين باشا (رئيس الديوان الملكى) ومعاونه حسن يوسف باشا، ولكن مكان وجودها الآن غير محدد فهى مهددة بالضياع، لعل هناك عشرات غيرها لم نسمع بوجودها ربما كانت بيد من لا يدركون قيمتها التاريخية.

وتغطى يوميات محمد فريد الفترة من 1891 – 1919 على حين تغطى يوميات سعد زغلول الفترة من 1887–1926 قبل وفاته عام 1927 ببضعة شهور. وقد قمت بنشر الجزء الأول من يوميات محمد فريد (القاهرة 1973)، ونشر مركز تاريخ مصر المعاصر الجزء الثانى (القاهرة 1978)، كما نشر د.عبد العظيم رمضان ثمانية مجلدات من يوميات سعد زغلول. وقد ألقت يوميات الزعيمين أضواء ساطعة على حقبة هامة من تاريخ مصر السياسى، وساعدت الباحثين على تفسير ما غمض منها كما أبرزت ملامح شخصية الرجلين.

المذكرات والذكريات

تعد المذكرات التى كتبها بعض من شاركوا فى أحداث تاريخية معينة أو من كانوا قريبين من صناع القرار أو من كان لهم رؤية فى متابعة الأحداث الهامة والمشاركة فى فعالياتها التاريخية بصورة أو بأخرى – مصدراً أدبيا مهما، سواء فى دراسة حدث تاريخى معين أو فى دراسة حقبة تاريخية ساهم صاحب المذكرات بدور ما فى وقائعها . والمذكرات تعنى نظرة من صاحبها إلى الوراء، نظرة خارج النفس للبحث عن شهادة يدلى بها صاحبها حول حقيقة زمنية عاينها بنفسه أو نُقلت إليه من مصادر لها أهميتها الموثوق منها. وبهذا المعنى يتم التعامل مع المذكرات باعتبارها أحد أشكال الكتابة الأدبية التى تتحول إلى مصدر تاريخى من نمط خاص؛ ونقول من نمط خاص لأنها تختلف عن أنواع المصادر التاريخية المعروفة ذات الطبيعة التوثيقية والتسجيلية أو حتى الرسمية منها . ومن البديهى أن تتباين الأهمية التاريخية للمذكرات ؛ وذلك بحسب طبيعة دور صاحب المذكرات فيما يكتب عنه من أحداث، وموقعه وحجم مشاركته فيها.

ولما كانت المذكرات تروى على لسان أصحابها، ومن منطلق رؤية ذاتية (غير موضوعية ولا محايدة) حيث يحرص صاحب التجربة – فى الغالب – على رسم صورته أمام الرأى العام على النحو الذى يبرز دوره الإيجابى فيها وبالشكل الذى يُظهره كفاعل رئيس أو صاحب رؤية ثاقبة فى قراءة الأحداث وتحليلها، فإن المذكرات، مهما كانت درجة أهميتها، فإنها لا ترقى أو تقارن، من حيث القيمة التاريخية، بالوثائق والمصادر التاريخية التى تحتفظ بدرجة أكثر نقاوة فى رصدها للوقائع التاريخية من غيرها . ومن المقطوع به أن ذلك لا ينتقص من قيمة المذكرات كمصدر تاريخى، وإنما يظل يُؤكد على الطبيعة التى يتسم بها مثل هذا النوع من المصادر : فصاحب المذكرات يعد فاعلاً له دوره البارز في تكوّن الأحداث التي يرويها، وفى إضفاء طابعه الذاتى من خلال طرحه لتصوراته وآرائه وتقويمه الخاص لها . وإذن ليس صاحب اليوميات مجرد شاهد عيان على الأحداث أو العصر الذى يقدم شهادته عنه. وغير خافٍ أن هذا النمط من الكتابة يعطى الفرصة لمن يقدم على طرح شهادته أن يوضح وجهة نظره وقراءته للأحداث

والأبداء برأى أو بآخر مما كان يتحاشاه أو يتجنب البوح به أمام كل مَنْ كان يخشى جانبهم، وخاصة إذا كانوا متربعين فى السلطة . وبهذا المعنى يمكن القول أيضاً بأن شهادة صاحب المذكرات هى فى التحليل الأخير تشكل جزءاً من الحدث التاريخى بقدر ما أنها مصدراً للحدث ذاته .

وكاتب المذكرات يختلف عن المؤرخ الذي يتعامل مع وقائع مفصول عنها أو لا تمت له بصلة مباشرة أو غير مباشرة، كما أن الهدف من الكتابة بين الاثنين متباين حتى وإن أعلن صاحب المذكرات أنه يسعى إلى الإدلاء بشهادته للتاريخ وللأجيال القادمة : فالمؤرخ إنما يحاول استعادة حدث يحاول تفهمه وتمثله فى ذهنه على ضوء العديد من الحقائق والوقائع التى يلملمها من هنا وهناك، سعياً إلى إعادة تركيب الحدث لبلورته فى أقرب صورة منطقية ممكنة، على حين يصوغ كاتب المذكرات الحدث كما فهمه وعاينه . ومن هنا كانت المعالجة عند المؤرخ للحدث / أو الحقبة أقل تحيزاً مقارنة بكاتب المذكرات . وفى حين يولى المؤرخ اهتماماً بالتحليل والبحث فى الأسباب التى تحرك الأحداث، نجد صاحب المذكرات يغلب على كتابته طابع التبرير لما حدث ؛ إذ إن المؤرخ حين يتصدر للكتابة لا يعنيه النتائج التى سيخلص بها من بحثه، بينما كاتب المذكرات تسيطر عليه رؤية معينة(مسبقة) يعتقدها، ويحاول صياغتها فى إطار متماسك ومترابط،هادفاً من ورائها إلى إقناع القارىء، والبرهنة على صحة موقفه ودوره فى الأحداث التى يكتب عنها . وهنا تصبح التفاصيل الزاخمة وسيلة فى حد ذاتها ؛ للإيحاء بأنه إنما يصوغ للأجيال التالية ما يُعرف بـــ "خطاب الحقيقة"، وذلك اعتماداً على أنه شاهد على الأحداث ومشارك فيها، وأنه ليس له من غرض سوى إظهار الحقيقة الكاملة . ومن هنا يتعين على المؤرخ عند التعامل مع هذه المصادر توخى المنهج النقدى ومقارنة ما يرد فى المصادرالتاريخية بما رصدته تلك اليوميات من احداث وتفسيرات مختلفة.

وثمة درجة من التمييز بين المذكرات والذكريات ؛ فالأولى تتقدم على الثانية فى الأهمية ؛ وذلك لكون صاحبها يعتمد على يوميات سجل فيها الأحداث

حال وقوعها، أولاً بأول، ومن زاوية رؤيته لها، وانطباعاته اللحظية عنها، على حين لا تعتمد الذكريات سوى على ما بقى عالقا بالذاكرة. وبديهى أن اللحظة الزمنية الطويلة نسبيا بين وقوع الحدث وبين الكتابة عنه بعد فترة متباعدة تفقد صاحبها الكثير من التفاصيل الهامة والدقيقة، وقد تتسبب فى حدوث خلط فى الأحداث، وربما تشويه لبعض الحقائق التى لم تعد الذاكرة قادرة على استعادتها . ولذلك تعد كتب الذكريات أقل كثيراً فى الأهمية من المذكرات الشخصية واليوميات عند الاعتماد عليها كمصدر للتأريخ لحقبة تاريخية معينة . وعلى النقيض من ذلك تزداد كتب المذكرات أهمية بقدر اعتماد صاحبها على يومياته وأوراقه الخاصة، وكذا على مذكرات رفقائه التى تلعب دورالمنشط لذاكرته، فيتذكر تفاصيل أخرى لم تكن واردة فى ذهنيته عندما شرع فى كتابة مذكراته . ومن المؤكد أن الاعتماد على مادة مسجلة او مكتوبة إنما يعطيه الفرصة للتأمل الشامل لكل التفاصيل الممكنة التى تجمعت بين يديه قبل استعادة الحدث وبلورته بصورته النهائية فى المذكرات .

وكثيراً ما يختلط الأمر بين الدارسين والباحثين، فيستعملون المذكرات والسيرة الذاتية بصفتهما مصطلحين مترادفين, والأمر ليس وقفا على الدارسين العرب بل إن الغربيين أنفسهم يقعون في الخلط نفسه ويعترفون بصعوبة التفريق القطعى والحاد بين الشكلين أحياناً. وثمة معيار عام ومهم فى الوقت نفسه للتفريق بين المصطلحين: ففى "السيرة الذاتية" الصرفة يركز الكاتب على الذات والأحداث المحيطة بها، على حين أنه فى "المذكرات" ينصب اهتمام الكاتب على الآخرين من حوله، وعلى الأحداث الخارجية أكثر من تركيز عدسته على نفسه وانطباعاته وتأملاته. فالمذكرات هى التى يُعنى فيها صاحبها بتصوير الأحداث والوقائع التاريخية أكثر من تصوير واقعه الذاتى . ومن أشهر المذكرات في أدبنا العربى: مذكرات الشيخ محمد عبده، ومذكرات أحمد شفيق باشا في نصف قرن، ومذكرات محمد كرد على، ومذكرات عبد الله بن الحسين، ومذكرات سعد زغلول، ومذكرات محمد فريد، ومذكرات محمد حسنين هيكل، ومذكرات حسن البنا، ومذكرات ضباط

ثورة يوليو التى تزايدت حركة نشرها فى الربع الأخير من القرن الماضى.

الأورق الرسمية :

جرت العادة أن يحتفظ من يتولى منصب الوزارات أو غيرها من المناصب الكبرى بنسخ من الأوراق الرسمية كالتقارير والمذكرات التابعة له أو من رأس السلطة أو الجهات الأجنبية. وغالبا ما يجمع تلك الأوراق عند تركه للمنصب باعتبارها "أوراقا خاصة" ويحملها إلى بيته، وقد طالعتنا الصحف عشية أحد التغييرات الوزراية بنبأ يقول أن رئيس الوزراء المستقيل حمل أوراقه الخاصة فى شاحنة كبيرة.

وهناك إشارات وقرائن مؤكدة على وجود كميات كبيرة من هذا النوع من "الأوراق الخاصة" ملقاة فى أماكن تخزين مهملة تحت يد ورثة من تولوا المناصب الكبرى رغم أنها أوراق رسمية ملك للدولة، وللأسف لا يهتم التشريع الخاص بحفظ وثائق الدولة بهذه الظاهرة الشاذة التى لا نجد نظير لها فى بلاد العالم المتحضرة، فقد حصل ونستون تشرشل – مثلا – على إذن خاص من الحكومة حتى يستطيع استخدام وثائق الدولة (التى لم يكن قد سمح للباحثين بالإطلاع عليها) عند كتابة مذكراته عن الحرب العالمية الثانية، وقام بالإطلاع عليها فى الأرشيف وفق ترتيب خاص. ولعله قد آن الأوان لسد هذه الفجوة (ولا أقول الثغرة) فى التشريع الخاص بالأرشيف القومى بما يضمن وقف نزيف وثائق الدولة وإنقاذها من الضياع بتحديد ما له طابع الخصوصية من الأوراق التى يحملها صاحب المنصب الكبير معه عند تركه لمنصبه، وخاصة أن بعض من تولوا مناصب كبرى حملوا معهم بعض الأصول الفريدة لتقارير ووثائق هامة.

أوراق النشطاء السياسيين :

عند إلغاء الأحزاب السياسية فى يناير 1953، استولت وزارة الداخلية على أوراق جميع الأحزاب السياسية وضمتها إلى أرشيفها الخاص الذى لا يسمح للباحثين بدخوله رغم مرور السنين وتغير العهود. لذلك يضطر الباحثون إلى تعقب

من بقى على قيد الحياة ممن شاركوا فى الحركة السياسية قبل قيام ثورة يوليو 1952 بحثا عما قد يكون لديهم من أوراق تتعلق بالنشاط السياسى لأحزابهم، ويبدو الأمر أكثر صعوبة عند التصدى لدراسة التنظيمات السياسية التى لا تدخل فى إطار الشرعية، ونعنى بذلك حركات العمل السرى على اختلاف توجهاتها الأيديولوجية وكذلك الحركة العمالية، لأن نشطاء تلك التنظيمات يتعرضون غالبا للمطاردة والاعتقال ومصادرة ما لديهم من أوراق تنظيمية ووثائق تتصل بنشاطهم السياسى والحركى. وهنا أيضاً تبرز أهمية أرشيف وزارة الداخلية الذى يضم المضبوطات الوثائقية لدى نشطاء الحركة السياسية.

فعلى سبيل المثال، أضطرتنى ظروف البحث فى تطور الحركة العمالية المصرية إلى السعى وراء نشطاء الحركة بما اكتنف ذلك من محاذير وصعوبات حتى استطعت التوصل إلى أوراق النبيل عباس حليم الذى كان رئيسا لاتحاد نقابات عمال المملكة المصرية فى الثلاثينيات من القرن العشرين قمت باستكمالها بالإطلاع على مجموعة أخرى احتفظ بها محمد حسن عمارة (أمين عام الاتحاد)، وثالثة وجدتها لدى سيد قنديل (رئيس نقابة عمال الطباعة) ورابعة لدى محمد يوسف المدرك مندوب عمال مصر فى اتحاد النقابات الدولى فى الأربعينيات. كان ذلك فى أوائل الستينيات، وقد أصبح هؤلاء جميعا فى ذمة الله، ولا نعرف مآل تلك الأوراق الهامة الآن.

كذلك أطلعنا على أوراق "حزب الفلاح الاشتراكى" لدى أحمد كامل قطب المحامى (رئيس الحزب) وأوراق جماعة النهضة القومية لدى مريت غالى أمينها العام)، ولا زالت تلك الأوراق التى تسجل جانبا من الحركة السياسية المصرية قبل ثورة يوليو 1952 فى يد حائزيها وأيدى ورثتهم بعيدا عن الأرشيف القومى وعن متناول الباحثين.

والخلاصة : أن الباحثين فى تاريخ مصر المعاصر يواجهون مشكلة ندرة المصادر الأصلية، فلا نكاد نجد ضمن مقتنيات دار الوثائق التاريخية القومية وثائق

تتعلق بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لأن معظم تلك الوثائق لا تزال قابعة فى أرشيفات لا يتاح للباحثين الإطلاع عليها مثل أرشيف قصر القبة، وأرشيف وزارة الخارجية، وأرشيف وزارة الداخلية، كما أن الإطلاع على الأوراق الخاصة يتطلب جهدا بشريا وعصبيا لا يتوفر للكثيرين. ولذلك لا يجد الباحثون مناصا من الاعتماد على الوثائق الأجنبية الإنجليزية والأمريكية على وجه الخصوص - بما يتضمنه ذلك من محاذير وخاصة عندما تغيب الوثائق المصرية تماما فى بعض الأحوال.

ويظل آمل الباحثين معلقا فى العثور على بعض الأوراق الخاصة التى تشبه الكثبان الرملية تذروها الرياح فتنتقل من يد لأخرى حتى يكون الضياع مصيرها المحتوم مما يتطلب حشد الجهود لتجميع ما يمكن الوصول إليه من أوراق خاصة بأرشيفنا القومى.

المذكرات مصدرا لكتابة تاريخ مصر المعاصر:

مذكرات رجال الثورة(*)

تعد المذكرات التى ينشرها بعض من يشاركون فى صنع الأحداث فى بلادهم، مصدرا مهما لدراسة ذلك الحدث، أو تلك الحقبة التى لعب فيها صاحب المذكرات دورا فى الحياة السياسية لبلاده، غير أن المذكرات لا تتساوى مع بعضها البعض من حيث الأهمية التاريخية، فالحرص على تدوين مذكرات عن الأعمال التى شارك السياسى فى صنعها يتطلب وعيا عميقا بالتاريخ، وحرص صاحب التجربة على أن تبدو صورته أمام الرأى العام على النحو الذى يريد. وغالبا ما تكون المذكرات التى يعتمد صاحبها فى كتابتها على يوميات يسجل فيها الأحداث من زاوية رؤيته لها أولا بأول أكثر قيمة من غيرها، ونادرا ما يقع فيها خلط فى الأحداث والوقائع، على عكس المذكرات التى يكتبها صاحبها بعد تقاعده من العمل العام معتمدا على ذاكرة أوهنها الزمن، وهى التى نعتبرها ذكريات لا يعول عليها كثيرا كمصدر للتاريخ، ورغم نضج وعمق الوعى بالتاريخ عند جمال عبد الناصر لم يحاول – فيما نعلم – أن يسجل يومياته التى كانت تقدم إضافة مهمة لمصادر دراسة ثورة يوليو، تسد الفراغ الكبير الذى تركه موته المفاجئ دون أن تتاح له فرصة كتابة المذاكرات الخاصة به، أو إملائها على من يتولى صياغتها. ولعل ذلك يرجع إلى غلبة شخصية قائد التنظيم السرى على التكوين النفسى لعبد الناصر، إذا صح ما قيل من تفضيله الأوامر الشفهية أو "التوقيعات" (التأشيرات) على ما يعرض عليه من أوراق، وألا يعرف معاونوه عما يسنده إليهم من موضوعات إلا ما يريدهم أن يعرفوه، بحيث تظل الخيوط كلها مجمعة بين يديه.

وهناك أربعة – على الأقل– من رجال الثورة كان لديهم وعى متميز

(*) مقال نُشر فى مجلة الهلال، عدد يوليو 2002 [ص ص 16-23].

بالتاريخ. وحرص بالغ على تدوين مذكراتهم، ويأتى أنور السادات فى مقدمتهم. فقد كان لسبق زملائه إلى نشر مذكراته عن الكفاح الوطنى فى ما قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها والسنوات الأولى للثورة. وهى المذكرات التى نشرها كتاب "الهلال" فى يوليو 1957 بعنوان "أسرار الثورة المصرية" والذى تــرجم إلــى الإنجليزيــة والفرنسية تحت عنوان "ثورة على ضفاف النيل" ثم عاد أنور السادات إلى كتابــة مذكراته مرة أخرى – فى السنوات الأخيرة من حكمه وعمره (معا) الــذى حمــل عنوان "البحث عن الذات" والذى حرص فيه أن يرسم لنفسه صورة براقة اقتــضت صياغة المعلومات التى التى سبق له ذكرها فى "أسرار الثورة المصرية" لتتفق مع ما يريد توصيله إلى القارئ. بعد أن كانت علاقته بعبد الناصر بعد التخــرج مــن المدرسة الحربية (1938) فى منقباد تقوم على مشاركة مجموعة من الضباط الشبان الهم الوطنى فى أحاديث المساء داخل المعسكر، نجده ينسب تأسيس تنظيم الضباط الأحرار إلى هذا التاريخ، ويوحى للقارئ أنه مؤسسه، وأنه أوكل الأمر إلى جمــال عبد الناصر عندما اعتقل فى قضية الجاسوس الألمانى أثناء الحرب (على نحو مــا جاء فى "البحث عن الذات").

ومن أولئك الثوار الأربعة – أيضا– "عبد اللطيف البغدادى" الذى بدأ يكتــب يومياته منذ أزمة مارس 1954 حتى يترك للأجيال قضية النضال الوطنى والثــورة التى كان من أبرز من شاركوا فى صنعها، ولكنه لم ينشر مذكراته التى اعتمد فى كتابتها على يومياته إلا عام 1977 وقد أثار نشر هذه المذكرات ثائرة أنور السادات لأن دوره فيها يغاير الصورة التى يريد أن يرسخها فى أذهان الرأى العام ووصلت ثائرته إلى حد تحركه "لتنظيم" الكتابة عن تاريخ الثورة. فشكل "لجنة تسجيل تاريخ الثورة" لهذا الغرض، وأصدر قانونا يحرم نشر الوثائق التاريخية قبل مرور خمسين عاما دون الحصول على إذن مسبق، ولم يلق الضوء على مذكرات البغدادى فــى وسائل الإعلام. ولم ينشر – فيما أذكر إعلان عنها بالصحف سوى مــرة واحــدة. ومع ذلك تعد مذكرات البغدادى مصدرا مهما لدراسة تاريخ الثورة.

والثائر الثالث الذى ترك مذكرات عن دوره فى الثورة هو محمد نجيب الذى

نشر كتابه "كلمتى للتاريخ" فى بيروت عام 1957. وصدرت فى نفس الوقت ترجمة له بالإنجليزية بعنوان "مصير مصر" وقد كتبها بعد إزاحته من السلطة، أثناء وجوده فى البيت الذى حددت فيه إقامته، ونجح فى تهريبها إلى الخارج ومنع تداول الكتاب فى مصر بطبيعته العربية والإنجليزية، وأخيرا أعيد طبعه فى مصر (عام 1981)، أما كتابه الآخر "كنت رئيسا لمصر، مذكرات محمد نجيب" الذى نشر عام 1984، فقد كتبه أحد الصحفيين مستخدما معلومات "كلمتى للتاريخ" إضافة إلى أحاديث أو قل إن شئت "دردشات" أجراها محمد نجيب فى ظروف كان الزمن قد فعل فعله بذاكرة الرجل وزاد من حدة تأثيرها مدة الاعتقال الطويلة التى سلبته الخريطة الشخصية، وأثرت على تقييمه للأمور...

أما الثائر الرابع الذى حرص على تسجيل يومياته عن الظرف التاريخى لقيام الثورة، ونشر مذكراته عنها فى "كتاب الهلال" أيضا فهو "جمال حماد" صاحب "22 يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر" (أبريل 1983)، الذى لا يكتفى فيه بشهادته. ولكنه يعرض ويمحص شهادات الآخرين ويحلل شخصياته، ومن ثم أصبح كتابه مرجعا أساسيا عن تلك اللحظة التاريخية الفريدة فى تاريخ مصر.

وفيما عدا "ثروت عكاشة" الذى نشر مذكرات مهمة عن دوره فى ثورة يوليو غلب عليها دوره فى تأطير وتنمية العمل الثقافى وتضمنت شهادته السياسية، ونشرت فى مجلدين بعنوان " مذكراتى فى السياسة والثقافة" (1987)، فيما عدا هذا العمل الذى صاغه صاحبه بقلمه الرشيق، جاءت معظم المذكرات التى نشرها جمع كبير (نسبيا) من رجال الثورة مجرد ذكريات أملوها فى شيخوختهم على من صاغها وأخرجها فى كتاب، يظهر اسمه فى بعضها، ويتوارى فى معظمها ولكنها عندما تنشر تحمل اسم صاحبها.

من ذلك مذكرات "كمال رفعت" التى أعدها مصطفى طيبة ونشرت بعنوان "حرب التحرير الوطنية" (1968) وهى تتضمن تسجيلا لأعمال الكفاح المسلح فى منطقة القناة، كما تضم نصوصا لبعض بيانات ومنشورات التنظيمات السرية

وخاصة منشورات "الضباط الأحرار" من ذلك أيضا مذكرات "عبد المنعم عبد الرءوف" التى صاغها (بعد وفاة صاحبها) أحمد عيد، ونشرت بعنوان : "أرغمت فاروق على التنازل عن العرش" (1988)، ومذكرات "حسين حمودة" التى نشرت بعنوان "أسرار حركة الضباط الأحرار والأخوان المسلمين" (1985), وقد حرص كل من عبد المنعم عبد الرءوف وحسين حمودة على نسبة الثورة للضباط الأخوان، مما يعنى أن عبد الناصر "استولى" على التنظيم من الأخوان، وفتحه للضباط غير الملتزمين دينيا، فحاق بالثورة غضب الله. فكانت هزيمة 1967 (!!) فقد بدأ عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وحسن إبراهيم وكمال الدين حسين نشاطهم السياسى فى رحاب الأخوان المسلمين، بل وأقسم بعضهم يمين الولاء والبيعة للمرشد العام حسن البنا ومن هنا يرى عبد الرءوف وحمودة أن ترك تنظيم "الضباط الأخوان" كان ردة، بل وسلبا لدور الأخوان المسلمين و"عدم التزام" بالشريعة (!!).

ولا نجد مما نشر من كتب تضمنت مذكرات أوراق خاصة ما يحاول التقليل من شأنه دور عبد الناصر فى الثورة (على نحو ما فعل السادات فى البحث عن الذات) سوى تلك المجموعة من الأوراق التى أعدها أربعة من رجال الثورة بسلاح الفرسان (مصطفى نصير – عبد الحميد كفافى – سعد عبد الحفيظ – جمال منصور) التى قاموا بجمعها تلبية لطلب "لجنة تسجيل تاريخ الثورة" وأرفقوا بها مذكرة عن دور "تنظيم ضباط الفرسان" فى ثورة يوليو.

وقد طرق جمال منصور بعض الأبواب من أجل نشرها، ومن بينها باب عبد العظيم رمضان الذى سارع بنشرها ضمن سلسلة "تاريخ المصريين" (1997). بعنوان "ثورة يوليو والحقيقة الغائبة" وقدم الكتاب بمقدمة قصيرة أبدى فيها "سعادته" باكتشاف الحقيقة الغائبة وهى أن هؤلاء الضباط الأربعة هم مؤسسو تنظيم الضباط الأحرار، وأن انضمام أصحاب الرتب الأكبر (جمال عبد الناصر ورفاقه) إليهم عام 1949 جعل حقيقة كونهم أصحاب الثورة تصبح "غائبة" فلزم التصويب خدمة لتاريخ مصر (على حد قولهم وقول صاحب السلسلة التى نشر فيها الكتاب).

كذلك نشر بنفس السلسلة (1999 كتاب يضم بعض أوراق يوسف صديق، تضمنت شهادة يوسف صديق أمام لجنة تسجيل تاريخ الثورة التى قدمها كتابة ومعها بعض الأوراق وتتصل جميعا بدوره البارز فى الاستيلاء على قيادة القوات المسلحة ليلة 23 يوليو 1952 الذى يعزى إليه ما حققته الثورة من نجاح فى توجيه ضربتها الأولى للنظام فاق كل التوقعات ثم اختلافه مع مجلس قيادة الثورة حول قضية الديمقراطية.

وقد نشر أربعة آخرون من رجال الثورة ذكرياتهم عن أدوارهم فى الثورة تحت عناوين مختلفة، ويأتى فى مقدمة هؤلاء "خالد محيى الدين"، الذى اختار لذكرياته عنوان ".. الآن أتكلم" (1992)، ثم "حلمى السعيد" صاحب "شهادتى للأجيال". و"أحمد طعيمة"، صاحب "شاهد حق" وقد نشر الكتابان الأخيران (عام 1999)، وأخيراً ذكريات "عبد المحسن أبو النور" التى حملت عنوان "الحقيقة عن ثورة يوليو" (2001).

وقد اعتمدت هذه الكتب على ما جاءت به ذاكرة أصحابها وعلى كتابات من سبقهم من زملائهم فى نشر مذكراته، وقليلا ما استخدم بعضها بعض ما لديه من أوراق خاصة أو نشر صورا منها، ولكن حرص جميعهم على تزويد كتبهم ببعض الصور التى تسجل شبابهم الباكر، وجوانب من الأدوار التى لعبوها فى السلطة فى عهد الثورة.

وإذا كانت هذه المذكرات التى ضمها (15) كتابا قد سجلت رؤية أولئك الرجال الذين ساهموا فى صنع ثورة يوليو وشاركوا فى مسيرتها، فقد تفاوتت – أحيانا – رؤية بعضهم للتنظيم الذى خطط ونفذ الثورة وجدد مسيرتها، ونعنى بذلك "تنظيم الضباط الأحرار"، وهذا ضد الاختلاف فى الرؤية إما لأسباب سياسية نتجت عن طبيعة تكوين التنظيم من ضباط ذوى اتجاهات سياسية مختلفة، يجمعهم العمل الوطنى والرغبة فى تقويض أركان النظام السياسى القائم وما ترتب على هذا التباين فى التوجيهات السياسية من خلاف مع مجلس قيادة الثورة حول السياسة التى

تم اتباعها بعد الاستيلاء على السلطة.

ويفهم من مجمل تلك المذكرات، ومن غيرها من المصادر المتاحة أن الجيش المصرى أصبح يموج بالحركات السياسية التى انضم إليها الضباط الشبان، والتى كانت تهدف إلى تخليص البلاد من الوجود البريطانى وتحقيق الاستقلال الوطنى.

واتسعت آفاق بعضهم لتشمل القضاء على الفساد السياسى وإقامة نظام ديمقراطى وتحقيق العدالة الاجتماعية". وأملت طبيعة الجيش على أولئك الضباط صيغة "التنظيم السرى". وكان الرباط الذى يجمع أعضاء التنظيم الواحد هو الصداقة والشعور الوطنى، والرغبة فى تحقيق الاستقلال. وعلى حين رأى بعضهم فى القيام بعمليات محدودة ضد المعسكرات البريطانية والجنود الإنجليز تتضمن التخريب للمنشآت وقتل الأفراد. رأى بعضهم الآخر أن يمتد نشاطهم إلى اغتيال "عملاء الإنجليز" من الساسة المصريين، أما أولئك الذين التمسوا حلا أشمل للمسألة المصرية. يجعل مصر تتبوأ مكانتها اللائقة بها ويحقق مستوى معيشة أفضل للمصريين، فراحوا يطرقون أبواب التنظيمات السياسية المدنية مثل "الأخوان المسلمين" و"المنظمات الماركسية" و"حزب مصر الفتاة". وعلى حين استقر بعضهم فى واحد من تلك التنظيمات، مر بعضهم الآخر منها جميعا ثم رأى أن طريق الخلاص لمصر من قيودها وواقعها لا يمر عبر تلك التنظيمات.

وكانت المجموعة التى شكلت "تنظيم الضباط الأحرار" فى أواخر عام 1949، وفى سبتمبر من ذلك العام (حسب رواية جمال حماد) وكونت اللجنة التأسيسية بقيادة جمال عبد الناصر، وعضوية ثمانية من الضباط هم : عبد المنعم عبد الرءوف، عبد الحكيم عامر، خالد محيى الدين، كمال الدين حسين، حسن إبراهيم، عبد اللطيف البغدادى، صلاح سالم، جمال سالم، وتم ضم أنور السادات فيما بعد (أواخر 1951 أو مع 1952) بناء على طلب عبد الناصر بصلاته بيوسف رشاد والحرس الحديدى وبضابط المخابرات فى السفارة البريطانية (على حد قول عبد الناصر لخالد محيى الدين) فكان ضمه يفيد التنظيم فى التعامل مع الجهتين عند

الحاجة لذلك.

وبدأ التنظيم يتصل بالتنظيمات الأخرى القائمة بالجيش لضم من يتوسمون فيه الرغبة فى العمل معهم من الضباط، فتم ضم "الضباط الأخوان" كأفراد، وكذلك بعض أعضاء قسم الأحذية (الجيش) بتنظيم "حدتو الماركسى" كأفراد أيضا، لأن عبد الناصر كان حريصا على استقلال التنظيم وعدم وقوعه تحت سيطرة تنظيم سياسى معين، لذلك عندما تحدث خالد محيى الدين مع جمال منصور حول انضمام تنظيم ضباط الفرسان إلى "الضباط الأحرار" اشترط عبد الناصر أن ينضم أعضاء التنظيم كأفراد أيضا.

وقد بدأ استخدام عبارة "الضباط الأحرار" فى أول منشور يصدر عن التنظيم فى فبراير 1940، على نحو ما يذكر كل من أحمد حمروش (قصة ثورة يوليو)، وخالد محيى الدين، وجمال حماد، ولكن عبد المنعم عبد الرءوف يزعم أن تنظيم الأخوان كان يستخدم "الضباط الأحرار" على منشوراته بدلا من "الأخوان الضباط" منذ الأربعينيات، وأن صاحب الفكرة هو الصاغ محمود لبيب وكيل الأخوان، وذلك بهدف تضليل الأمن. ويحدد جمال منصور وزملاؤه الثلاثة بداية تأسيس التنظيم عام 1945. ويزعمون أنهم هم أصحاب تسميته "الضباط الأحرار" وأنهم بدأوا استخدامها عام 1950 (أى بعد عام من انضمامهم فرادى إلى التنظيم) وأن تنظيم الفرسان (الذى أسسوه عام 1945) كان ضم سبعين ضابطا، من بينهم خالد محيى الدين، وأنهم أصحاب المبادئ الستة الشهيرة التى أخذها عنه تنظيم "الضباط الأحرار".

أما "الأخوان الضباط" فيعزون لأنفسهم فضل تأسيس العمل السرى فى الجيش، فيعتبر عبد المنعم عبد الرءوف بداية تأسيس تنظيم "الإخوان الضباط" عام 1942 بداية للعمل السرى بالجيش، وإن كان يعترف أن عدد أفراد التنظيم بلغ سبعة ضباط عام 1944، وظل العدد ثابتا حتى عام 1946 عندما قاموا بطقوس القسم والبيعة، وكان من هؤلاء السبعة جمال عبد الناصر وخالد محيى الدين وحسن

إبراهيم وكمال الدين حسين، قد تركوا تنظيم الأخوان لا يعلنون صـراحة منهجـا سياسيا محددا فيما يتعلق بالقضية الوطنية والإصلاح الاجتماعى، ويشعر أن هدفهم هو السيطرة على تنظيم الضباط لتنفيذ أغراض الجماعة وحدها؛ فنفر هو وزملاؤه منهم، وحتى بعد تشكيل التنظيم الخاص بهم (الضباط الأحرار) عام 1949، ظلـوا ينظرون بعين الشك إلى نشاط عبد المنعم عبد الرءوف الـذى اسـتمرت علاقتـه التنظيمية بالأخوان مما أدى إلى تجميد عضويته بالتنظيم قبل قيام الثـورة بثلاثـة شهور رغم استمرار علاقات المودة بينه وبين عبد الناصـر وقيـادات الأخـوان المسلمين الذين أبلغهم عبد الناصر بنفسه بموعد قيام الثورة قبـل تحـرك القـوات المشاركة فى الانقلاب بثلاثة أيام.

والحق أن تنظيمات الضباط فى الجيش تعود إلى أوائل 1940 عندما تأسست أول خلية ثورية بسلاح الطيران ضمت عبد اللطيـف البغـدادى وحـسن عـزت وغيرهما من الضباط، وضموا إليهم أنور السادات فيما بعد بتزكية من حسن عزت، وقد تزامنت التنظيمات مع بعضها البعض دون اتصال بينها حتى استطاع جمـال عبد الناصر أن يكون منها جبهة واحدة عام 1949 كانت بمثابـة التنظـيم البـديل والموحد. وساعد على ذلك على نمو التنظيم بشكل عنقودى، بحيث يتولى كل عضو تجنيد أربعة أخرين لتكون خلية برئاسته بشرط ألا يعرفوا عن التنظـيم سـواه، إذا كان الأمن يأتى فى مقدمة اهتمام اللجنة التأسيسية بقيادة جمال عبد الناصر حتى لا يؤدى إهمال ذلك إلى تعرض التنظيم للخطر قبل أن يحقق أهدافه الوطنية. وظـل جمال عبد الناصر وحده يجمع كل خيوط التنظيم بين يديه، ولعل ذلك يفسر ما يرد كثيراً فى مذكرات رجال الثورة سالفة الذكر فى أكثر مـن موضـع أن صـاحب المذكرات تحدث مع أحد زملائه الضباط حول الأوضاع السياسية للبلاد، ثم يعرف – فيما بعد – أن زميله عضو مثله فى "تنظيم الضباط الأحرار" بل ومن المفارقات الطريفة أن هذا الاكتشاف لرفاق التنظيم من زملاء السلاح تم ليلة الثـورة عنـدما وزعت قيادة التنظيم التكليفات على الضباط.

إن مذكرات "الضباط الأحرار" تقدم مصدرا لا غنى عنه، يدعم غيـره مـن

المصادر الضرورية لدراسة تاريخ الثورة، وتعدد المذكرات يساعد على تحقيق الشهادة المختلفة التى ترد بهذه المذاكرات، واستخلاص النتائج منها. ورغم اعتراضنا على مبدأ قيام هيئة حكمية بالانفراد بكتابة التاريخ، ومن ثم إحجامنا عن التعاون مع "لجنة تسجيل تاريخ الثورة" فإن الفضل يعود إلى هذه اللجنة فى حث الكثير من "الضباط الأحرار" على كتابة مذكراتهم أو الإدلاء بشهاداتهم عن أدوارهم فى مسيرة الثورة، وقد قامت اللجنة بتجميع كم هائل من الأوراق الخاصة من أيدى هؤلاء وغيرهم ممن لعبوا دورا فى الحياة السياسية قبل الثورة وفى عهدها. وكان المكان الطبيعى لهذه الأوراق، والمذكرات هو "دار الوثائق القومية" ولكن بعد انتهاء عمل "لجنة تسجيل تاريخ الثورة" لا نعرف أين استقرت تلك الأوراق التى يتعذر كتابة تاريخ دقيق لثورة يوليو دون الرجوع إليها. ونأمل أن تعود يوما من تغريبتها إلى مكانها الطبيعى "دار الوثائق القومية" ولعل الاحتفال بالعيد الذهبى للثورة فرصة مناسبة لتحقيق ذلك.

أوراق هنرى كورييل

"قراءة نقدية فى لوثائق الحركة الشيوعية المصرية(*)"

رغم أن ندرة الوثائق وصعوبة الوصول إليها سمة بارزة من سمات تاريخ مصر المعاصر عامة، وتاريخ الحركات السياسية والأيديولوجية خاصة، إلا أن تاريخ الحركة الشيوعية المصرية يعانى نقصا خطيرا فى الوثائق التى تتصل بالمنظمات الشيوعية المصرية عبر ما يزيد على نصف القرن. ولعل ظروف الحركة الشيوعية المصرية كانت وراء ندرة الوثائق المتعلقة بها. فمنذ عدل قانون العقوبات عام ١٩٢٤ وأضيفت إليه مادة جديدة تجرم النشاط السياسى الذى يدعو إلى تغيير نظام "الهيئة الاجتماعية"، ويحرض طبقة على أخرى، أصبح النشاط الشيوعى محظورا مطاردا من السلطة فى كل العهود، ومن ثم لجأ الشيوعيون إلى العمل السرى، ولما كانوا معرضين دائماً لملاحقة أجهزة الأمن وخاصة "البوليس السياسى"، فكثيرا ما كانوا يتخلصون من وثائقهم عند الإحساس بالخطر، وحتى تلك التى بقيت فى أيديهم ووقعت فى أيدى أجهزة الأمن أصبح الإطلاع عليها – بعد مرور السنوات وتغير العهود – من المحظورات التى تعد مستحيلة المنال بالنسبة للباحثين المصريين. فسلطات الأمن تحتفظ بتلك الوثائق فى أرشيفها الخاص، وتعتبر أن ما تحت أيديها من وثائق "مادة جنائية" وليس تعبيرا عن حركات سياسية أنتجها تفاعل أجيال من شباب هذا الوطن مع واقع مجتمعهم، وليس تعبيرا عن رؤى سياسية وفكرية لأزمة المجتمع المصرى فى مختلف مراحل تطوره، ولهذا ظلت وثائق الحركات السياسية المصرية بعيدة عن متناول الباحثين.

ولكن ثمة القليل من تلك الوثائق التى اتيح للباحثين الإطلاع عليها، هى تلك

(*) جاءت هذه الدراسة كمقمة تحليلية لـ "أوراق هنرى كورييل والحركة الشيوعية المصرية"، ترجمة عزة رياض، عن دار سيناء للنشر، القاهرة ١٩٨٨.

التى ضمنتها ملفات القضايا السياسية والتى كانت - إلى عهد قريب - متاحة للإطلاع بالمتحف القضائى المصرى، حتى جاء أنور السادات فمنع الإطلاع عليها وأصدر قرار بمنع الإطلاع على الوثائق التاريخية قبل انقضاء نصف قرن على الأحداث التى تتناولها، وهكذا أغلقت ملفات القضايا السياسية فى وجوه الباحثين، ما عدا تلك التى بقيت لدى بعض المحامين الذين ترافعوا عن المتهمين فى تلك القضايا أمام المحاكم الاستثنائية والجنائية. والإطلاع على ما لدى المحامين من ملفات يعتمد على الصلات الشخصية، وهو ما لا يتوافر إلا لقلة من الباحثين.

وحتى الصحافة اليسارية العلنية التى صدرت فى الأربعينيات والخمسينيات لا توجد نسخة كاملة منها بالمكتبة القومية (دار الكتب المصرية)، وإنما نجد بعض أعدادها، وحتى تلك الأعداد التى نجت من مكائد الدهر فى حالة يرثى لها، نتيجة تخلف نظام الحفظ بتلك الدار العتيدة.

ولم يعد هناك مفر أمام الباحثين الذين يتصدون للتأريخ للحركة الشيوعية المصرية من الاعتماد بصفة أساسية على الروايات الشفوية للمناضلين القدامى الذين شاركوا فى صنع تلك الحركة وفى فعاليتها المختلفة (على نحو ما فعل رفعت السعيد)، وهى طريقة معيبة منهجيا - رغم أنها السبيل الوحيد المتاح للباحثين - لأنها تعتمد على الذاكرة، وكثيرا ما تخون الذاكرة المناضلين القدامى الذين مروا بتجارب نفسية وبدنية لا إنسانية خلال سنوات الاعتقال الطويلة، والذين مزقتهم الانقسامات والمشاحنات، والذين لابد أن يبالغوا أحيانا فى الأدوار التى لعبوها أو لعبتها منظماتهم، ولعل من يقرأ مؤلفات رفعت السعيد يلحظ ذلك بوضوح، كما يتضح تحيزه كثيرا لمنظمة بعينها كان له حظ النضال فى صفوفها.

مجموعة واحدة من وثائق الحركة الشيوعية المصرية نجت من الضياع، وظلت محفوظة هناك.. فى باريس.. ولا تزال، هى وثائق المجموعة التى أطلقت على نفسها، مجموعة روما للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو)". وهى المجموعة التى نظمها هنرى كورييل - الأب الروحى لحدتو - بعد نفيه من مصر

عام ١٩٥٠ وظلت تمارس نشاطها من باريس حتى صدور قرار "الحزب الشيوعى المصرى المتحد" بحلها فى أوائل ١٩٥٨، وإن بقيت على صلة وثيقة ببعض كوادر حدتو، ومدت لهم يد العون المادى والأدبى خلال محنة الاعتقال.

وتتضمن وثائق مجموعة روما عددا كبيرا من المراسلات المتبادلة بين كوادر حدتو وهنرى كورييل. كما تتضمن البيانات والمراسلات التى أصدرتها المجموعة (باسم حدتو) ووجهتها إلى الأحزاب والمنظمات التقدمية العالمية فى مناسبات مختلفة، وكذلك التقارير التى كان هنرى كورييل يوافى بها حدتو من منفاه.

ويحتفظ بهذه المجموعة من الوثائق جماعة أصدقاء هنرى كورييل، بباريس. وقد حصلنا عليها من خلال باحث أجنبى شاب ربطتنا به صلة تعاون علمى، وللأسف لن نستطيع ذكر أسمه هنا – عرفانا بفضله – لأنه حصل على هذه الوثائق لاستخدامه الشخصى، ولم تخوله "جماعة أصدقاء هنرى كورييل" حق إتاحة الإطلاع عليها للآخرين. وهذه المجموعة من الوثائق كتبت أصلا بالفرنسية، فيما عدا الوثيقة الخاصة باحتجاج المجموعة على القرار الصادر بحلها من الحزب الشيوعى المصرى، فقد جاء أصلها باللغة العربية منسوخا على الآلة الكاتبة إلى جانب النص الفرنسى، وفضلنا هنا استخدام النص العربى.

وربما عنّ سؤال للقارئ الكريم عن مدى صحة هذه الوثائق. وهو سؤال منطقى لا يبرر عدم إثارته ثقتنا فى الباحث الأجنبى الذى حصلنا على هذه الوثائق عن طريقه. وقد تأكدنا من صحة هذه الوثائق من خلال مراجعة الكتاب الذى ألفه الصحفى الفرنسى جيل بيرو بعنوان "هنرى كورييل" رجل من طراز فريد، ونشر بالفرنسية عام ١٩٨٤، ونشرت ترجمته العربية فى بيروت عام ١٩٨٦، فقد اعتمد الكاتب على مذكرات هنرى كورييل عن نشاطه فى مصر (التى ننشرها هنا كاملة). وكذلك على بعض التقارير التى كتبها هنرى كورييل عن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى والصراع داخل الحركة بعد الوحدة الأولى عام ١٩٤٧ (وهى

منشورة هنا أيضا) . كذلك راجعنا المعلومات التى أوردها رفعت السعيد فى دراساته منسوبة إلى أرشيف "مجموعة روما"، فتبين لنا صحة ما بين أيدينا من وثائق، وصحة نسبتها إلى هنرى كورييل ومجموعة روما.

هذه المجموعة من الوثائق التى أطلقنا عليها اسم "أوراق هنرى كورييل" جاءت من بين مجموعة كبيرة من التقارير والدراسات والمراسلات السرية، يتضمنها أرشيف "مجموعة روما للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى"، التى كونها هنرى كورييل والشيوعيون اليهود المصريون فى باريس، وكان هنرى كورييل يكتبها، ثم يدفع بها إلى زوجته روزيت فتنسخها على الآلة الكاتبة؛ لتحفظ بالأرشيف الخاص بالمجموعة، ثم تقوم بنسخها مرة أخرى بالحبر السرى لترسل إلى أحد كوادر حدتو بالقاهرة، إما مع أفراد يوثق بهم من بين المسافرين إلى مصر، أو مع رسل يوفدون خصيصا لهذه المهمة مثل جويس بلو (وهى يهودية جاء والدها من أصل رومانى وأمها من أصل تونسى، أقامت أسرتها فى مصر منذ نهاية القرن التاسع عشر) التى حملها كورييل رسائل خاصة لحدتو فى يناير ١٩٥٤، واستمرت تعمل على خط الاتصال بين باريس والقاهرة، ثم ما لبثت أن وقعت فى أيدى البوليس وقضت عدة شهور بسجن القلعة ثم أفرج عنها بضغوط دولية، وكذلك لعبت يهودية أخرى من كوادر حدتو نفس الدور هى نعومى كاتل حتى أثناء وجودها بسجن القناطر الخيرية لمدة خمس سنوات (١٩٥٤-١٩٥٩). ورغم ذلك لم تعدم كوادر حدتو بمصر، ولا هنرى كورييل السبيل لتأمين خطوط الاتصال.

وكان نتيجة هذا كله، ذلك الأرشيف الذى تحتفظ به الآن "جماعة أصدقاء هنرى كورييل" فى باريس، واستطاع عدد من الباحثين الأجانب الإطلاع عليه، واستطاع رفعت السعيد أن يطلع على بعض هذه الوثائق أيضا. ومن الطريف أن رفعت السعيد أشار إلى إطلاعه على النص العربى لبعض هذه الوثائق بخط اليد. ورجح أن يكون كاتبها هو هنرى كورييل، رغم أنه من الثابت أن هنرى كورييل لم يتعلم العربية قراءة أو كتابة، وأنه كان يتكلم عربية عامية ركيكة، ولو كان يعرف العربية حقا لكتب بها تقاريره التى كانت تصل إلى كوادر حدتو بالفرنسية، ثم يقوم

أحد الرفاق بترجمتها إلى العربية، كما كان – في الغالب – يكلف أحد زملائه من "مجموعة روما" بترجمة بعضها إلى العربية عندما تكون المراسلة خاصة، وموجهة لشخص لا يعرف الفرنسية.

وتنقسم مجموعة وثائق روما إلى خمسة أقسام، وهي على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للدراسات الخاصة بتاريخ الحركة الشيوعية المصرية. وتأتي في مقدمتها "السيرة الذاتية" التي كتبها هنري كورييل أثناء اعتقاله بفرنسا (أكتوبر – ديسمبر ١٩٧٧) وقدم فيها "ذكرياته" عن الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٤٨، والأصل الذي وصل إلينا منسوخاً على الآلة الكاتبة من المسودات التي كتبها كورييل أثناء اعتقاله الثاني والأخير بفرنسا. أما القسم الثاني فيتضمن تقريرا عن نضال الحركة المصرية للتحرر الوطني والحركة الديمقراطية للتحرر الوطني منذ تأسيسها حتى إعلان الأحكام العرفية في مايو ١٩٤٨. وهو أيضا منسوخ على الآلة الكاتبة ويحمل غلافه إشارة إلى أنه كتب في سبتمبر – أكتوبر ١٩٥١. والقسم الثالث، يتضمن تقريرا عن المراحل الرئيسة للصراع داخل الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني في عام الوحدة (مايو ١٩٤٧ – يونيو ١٩٤٨)، وأصله منسوخ – كذلك – على الآلة الكاتبة ويحمل إشارة إلى أنه كتب في نهاية ١٩٥٥. ومن الواضح أن التقريرين كتبا في ظروف تاريخية معينة، فقد كتب تقرير عام ١٩٥١، عقب خروج هنري كورييل واعتكاف كمال شعبان، أما التقرير الثاني (عام ١٩٥٥) فلعله كتب بمناسبة مفاوضات الوحدة التي كانت تدور بين المنظمات الشيوعية المصرية، بهدف الاستفادة من دروس وحدة ١٩٤٧ – ١٩٤٨.

أما القسم الرابع الذي أطلقنا عليه اسم "وثائق مجموعة روما" مجازا فلا يتضمن "كل" الوثائق، وإنما يتضمن بعضها، وهي عبارة عن تقارير كتبها هنري كورييل فيما بين ١٩٥١ –١٩٥٨، باسم مجموعة روما، ولا تتضمن تلك المراسلات التي كانت تصل إلى المجموعة من مصر (والتي يذكر رفعت السعيد أنه أطلع على بعضها) لأنها لم تصل إلينا، كذلك الحال بالنسبة للبيانات والنشرات التي كانت تصدرها "مجموعة روما" في المناسبات السياسية المختلفة، لم نتمكن من

الحصول عليها أيضا، غير أن هذه المجموعة التى يضمها القسم الرابع لها أهميتها التاريخية من حيث تحديد علاقة "مجموعة روما" بالحركة الشيوعية المصرية.

وأخيرا يتضمن القسم الخامس رسالتين شخصيتين من هنرى كورييل إلى نعومى كانل وهى يهودية غير محددة الجنسية، نشأت بمصر وكانت من كوادر حدتو، تعمل بالتدريس والعزف على الكمان، ألقى القبض عليها فى قضية "الجبهة" عام ١٩٥٤، وحكم عليها بالسجن خمس سنوات. ومن الطريف أن الرسالتين أرسلتا لها فى السجن، وقد رأينا نشرهما لأنهما تتضمنان رأى هنرى كورييل، فى نظام ثورة يوليو، كما تشيران إلى علاقاته بالإسرائيليين، وأصل الرسالتين منسوخ على الآلة الكاتبة ويحمل إشارة بالقلم الرصاص فى هامشه الأعلى إلى أنه موجه إلى نعومى كانل.

وفيما يلى نقدم عرضا نقديا لكل قسم من الأقسام الخمسة من "أوراق هنرى كورييل" أو وثائق "مجموعة روما" :

أولاً : هنرى كورييل سيرة ذاتية :

هناك ثلاثة أنواع من المذكرات الشخصية : اليوميات، وهو التى تكتبها الشخصية السياسية أولاً بأول فتضمنها رؤيتها للأحداث عند وقوعها، وهى تعد على درجة كبيرة من الأهمية التاريخية كمصدر لدراسة الدور الذى لعبته الشخصية المعنية فى الحياة العامة، لأنها أقرب إلى "المادة الخام" التى لم تنل منها يد التغيير أو التبديل أو التحريف، وغالباً ما تكون بمثابة رجع الصدى لفكر كاتبها.

والنوع الثانى هو "المذكرات" وهى التى تكتبها الشخصية السياسية بعد انتهاء دورها فى الحياة العامة، وقد يعتمد كاتبها على يومياته يتخير منها ما يريد إطلاع الرأى العام عليه، وتتخذ – عادة – طابع التبرير لمواقفه السياسية، والتستر على السلبيات، وإبراز الإيجابيات، ومن ثم كانت أقل قيمة من "اليوميات" كمصدر لدراسة تاريخ الحقبة التى لعبت فيها الشخصية صاحبة المذكرات دورها السياسى.

أما النوع الثالث فهو "الذكريات" وهى التى تكتبها الشخصيات العامة بعد إسدال الستار على الدور الذى لعبته على المسرح السياسى، وإطفاء الأضواء. وانصراف النظارة بوقت طويل، وفى هذه الحالة يحاول الكاتب اعتصار ذاكرته يستدعى حوادث الماضى، ثم يعرضها وقد تأثرت ببعد العهد ومضى السنين، وكثيرا ما يؤدى ذلك إلى تشابك المعلومات وتداخلها، وفقدان الكثير من التفاصيل الهامة، فضلا عن طابع التبرير والمبالغة والتحريف الذى يغلب على هذا النوع من المذكرات الشخصية، ومن هنا كانت "الذكريات" دائما مصدراً محدود القيمة بالنسبة للمؤرخين، يتعاملون معه بحذر شديد، ويخضعون معلوماته للنقد والتدقيق.

و"السيرة الذاتية" لهنرى كورييل تنتمى إلى القسم الأخير، "الذكريات" فهو هناك يعيد تركيب صورة الماضى بعد انقضاء ما يزيد على ربع قرن على وقوع أحداثها، ولذلك تتشابك فيها الأحداث وتتقاطع، فكثيرا ما نجده يتوقف أثناء سرده للأحداث أمام شخصية معينة فيروى قصته معها، أو جزئية معينة فيحدثنا عن بعض تفاصيلها، ثم يعود مرة أخرى ليصل سياق ما كان يتحدث عنه من قبل، كذلك يخلط بين بعض الأحداث، فيجعل طه حسين – مثلا – وزير للتعليم فى حكومة الوفد ١٩٤٢ وليس ١٩٥٠.

كذلك تتخذ السيرة الذاتية لهنرى كورييل طابع التبرير والدفاع عن المواقف التى اتخذها، والعلاقات التى ارتبط بها، والتى كانت موضع شبهة "الخصوم" و"المنافسين" و "الأعداء" على حد تعبيره بقدر ما كانت موضع شبهة "الأحزاب الشقيقة" فى الحركة الشيوعية الدولية.

فنجده يستهل "ذكرياته" بالتلميح إلى الانتقادات التى يوجهها بعض المؤرخين للحركة الشيوعية المصرية، من أنها كانت تخضع لقيادة يهودية أجنبية، وأنها لم تضرب بجذورها فى الريف المصرى، وأنها كانت على درجة من التخلف من ناحية التنظيم.. إلخ، ويرى أن تحليل حركة شيوعية من خلال " ما لم تحققه" يمثل نظرة سياسية محدودة، ويتساءل عما حققه أولئك "الوعاظ" !

ويكاد يدور محور "سيرته الذاتية" حول الرد على الاتهامات التي طاردته حتى وفاته : "الانتهازية" و"الانحراف اليميني" و "العمالة للمخابرات البريطانية"، و"العمالة للمخابرات السوفيتية"، وهي اتهامات جاء بعضها من منظمات شيوعية مصرية منافسة، أو من أحزاب شيوعية دولية، وبعضها تفجر مع قضية مارتي الشهيرة في الحزب الشيوعي الفرنسي، وهو هنا يروى الأحداث التي جلبت إليه هذه الاتهامات (من وجهة نظره) بينما نجده لا يقدم تفسيراً لقضية تمويل نشاط الحركة (مثلاً) الذى كان موضع الشبهات، ويقطع حبل "الذكريات" عند حرب فلسطين، فلا يوضح لنا كيف تبنت حدتو - على يديه - مبدأ القبول بقيام إسرائيل، وإمكانية قيام "تعايش" عربي - إسرائيلي في الشرق الأوسط، هذا الموقف الذى عرض التنظيم ذاته للتشقق والانقسام، وجلب عليه سخط الكثير من المنظمات الشيوعية المصرية، بل نجده يسقط - تماماً - صلاته بالحزب الشيوعي الفلسطيني قبل ١٩٤٨. حقا تفلت منه بعض العبارات هنا وهناك عندما يشير إلى حرب فلسطين على أنها "الحرب الظالمة ضد إسرائيل" أو "الحرب الإمبريالية ضد إسرائيل"، ولكنه يترك القارئ في منتصف الطريق دون تحديد لمعالم اتجاهه نحو القضية الفلسطينية.

وهكذا، فيما يتعلق بالاتهامات و"الشبهات" التي حامت حوله، نجده دائما يلبس ثياب "الشهيد" دون أن يقدم تفسيراً مقنعاً في كثير من الأحيان - لانطلاق هذه الاتهامات حوله من كل حدب وصوب سوى إشارته إلى قصر النظر السياسي للخصوم، وبعد نظره هو، وقد يجد تفهماً من القارئ لتقديم قضية التحرر الوطني على الإعداد النظري وبناء التنظيم في مرحلة "الحركة المصرية للتحرر الوطني" أو لتبني هدف الوحدة العربية، أو لموقف حدتو المؤيد لثورة يوليو على استحياء - أحيانا - وصراحة أحيانا أخرى، ولكن تظل الغيوم تلف الكثير من المواقف الأخرى التي تحتاج إلى إيضاح كلما كان الأمر يتعلق بشخصه.

أما فيما يتعلق بالمنظمة التي أسسها، نجده أقرب ما يكون إلى الموضوعية، وأكثر اتساقاً ووضوحاً، بل نجده يمارس النقد الذاتي - أحياناً - فيراجع مواقف

اتخذتها المنظمة (بإيحاء منه)، أو ينتقد خطا تنظيمياً وقعت فيه المنظمة، أو تكتيكاً معيناً اتخذته ونجده يعطى لبعض الكوادر المصرية التى عملت معه حقهم من التقدير، حتى أولئك الذين تنصلوا منه عندما أثار الحزب الفرنسى الشكوك حوله أثناء تفجر قضية مارتى، مثل بدر (سيد رفاعى). أو أولئك الذين انضموا لخصومه أيام صراعات وحدة ٤٧-١٩٤٨ مثل محمد شطا، ولكنه يصب جام غضبه على الكوادر المصرية الى طالبت بتمصير قيادة الحركة وإبعاد يونس (كورييل) عنها، ويتهمهم "بالعنصرية" و"الشوفينية".

ورغم ذلك كله تعد "السيرة الذاتية" لهنرى كورييل مصدراً هاماً لدراسة تلك السنوات السبع، الحافلة بالنشاط والحركة من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، منذ تأسيس "الحركة المصرية للتحرر الوطنى" حتى نهاية تجربة وحدة ٤٧-١٩٤٨ التى أسفرت عن قيام "الحركة المصرية للتحرر الوطنى" (حمتو) فهى فى نهاية الأمر شهادة مسجلة لشخصية لعبت دوراً هاماً فى قيادة وتوجيه منظمة من أهم المنظمات الشيوعية يمكن أن تقارن بشهادات أخرى للقيادات التى شاركت فى هذه المنظمة أو غيرها من المنظمات الشيوعية الأخرى.

ولعل نشر هذه "الذكريات" يشجع بعض قدامى المناضلين على تسجيل شهاداتهم التى لن يتمكن الباحثون من كتابة تاريخ دقيق للحركة الشيوعية المصرية فى غيبتها وغيبة الوثائق التى تتصل بهذا التيار السياسى المتشعب الجذور.

ثانياً : نضال الحركة المصرية للتحرر الوطنى والحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى منذ تأسيسها حتى إعلان الأحكام العرفية فى مايو ١٩٤٨

كتب هذا التقرير عام ١٩٥١، بعد طرد هنرى كورييل من مصر بنحو عام كامل، عانت حدتو خلاله الكثير لغياب يونس - الذى "كان يجمع بين يديه كل الخيوط" على حد قول ايمى ستون - واعتزل شوقى (كمال شعبان) ذراعه اليمنى، فضلاً عما كانت تعانيه المنظمة من آثار ضربة ١٩٤٨ التى قذفت بأكثر من مائة من أعضائها إلى المعتقل لمدة تقرب من العامين.

ويشير هنرى كورييل فى مقدمة التقرير – الذى كتب على عجل – إلى أنــه يهدف من كتابته إلى الرد على "الافتراءات والانتقــادات" التــى يوجههــا "التيــار الانتهازى" فى الحركة الشيوعية المصرية (ويقصد بذلك جميع المنظمات الشيوعية المصرية الأخرى) ضد "التيار الثورى" الذى تمثله "حدتو" كما أنــه كتبــه بهــدف "التذكير بأعمال أولئك الذين حاولوا إنشاء حزب شيوعى مصرى، ويقــصد بــذلك نفسه بطبيعة الحال.

الهدف من كتابة التقرير – إذن – يحدد طبيعته، فهو "مذكرة دفاعيــة" عــن حدتو، والمذكرات الدفاعية تتجه غالبا إلى انتقاء الحجج، وتسعى – دائماً – لــستر العورات. ومن هنا جاء تقرير هنرى كورييل مركزاً على "الإنجازات" التى حققتها كل من "حمتو" و "حدتو" بقيادته، مع قدر كبير من المبالغة –أحيانا– والتهويل أحيانا أخرى اقتضاهما الموقف الدقيق الذى دفعه لكتابة التقرير.

وهنا نجد هنرى كورييل يقدم عرضا موجزا لتطور الحركة منذ إنشائها عام ١٩٤٣، مسقطا من اعتباره منظمة "تحرير الشعب" على نحو ما فعل فــى ســيرته الذاتية، فهو لا يشير إليها إلا عرضاً، أما فى هذا التقرير فنجده يسقطها تماماً، رغم أنها أسبق من "اسكرا" التى يضعها دائما مع "حمتو" على طرفى نقيض.

ويبالغ التقرير فى الدور الذى لعبته "حمتو" فى الحركة العمالية فينسب إليهــا إضرابات عمال المحلة الكبرى. وعمال شبرا الخيمة عام ١٩٤٥ من منطلق وجود بعض كوادر حدتو –المحدود العدد عندئذ– بين قادة هذه الإضرابات، ويبرز الجهود التى بذلتها "حمتو" فى العمل على إيفاد ممثلين للنقابات العمالية المصرية إلى مؤتمر الاتحاد العالمى للنقابات ويغفل الدور الذى لعبته كل من "اسكرا" و"الفجر الجديد" فى هذا المجال، بل إن "الإنجاز" كله كان درامى الطابع أدى إلى نشوب الخلافات بين القيادات النقابية ببعضها البعض. وصرفها حينا عن النضال مــن أجــل تحــسين الأوضاع البائسة للطبقة العاملة المصرية عند نهاية الحرب العالمية الثانية.

والحركة المصرية للتحرر الوطنى، هى التى دفعت العمل الــوطنى – فــى

رأيه – بعد الحرب في الاتجاه الذى أدى إلى علو المد الوطنى عام ١٩٤٦، وهى التى كانت وراء تشكيل "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة"، ولعبت الدور الرئيس فى قيادتها. وبالطبع يختلف ذلك تماما مع حقائق التاريخ، فقد كانت "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة" مبادرة طلابية، لعبت فيها قيادات الحركة الطلابية – على اختلاف توجهاتها السياسية – الدور الأكبر لإقامة "جبهة وطنية" تضم ممثلى الأحزاب البورجوازية والجماعات الماركسية والإخوان المسلمين (الذين خرجو من الجبهة بعد قليل)، وإن كان يسجل لقيادات حمتو الطلابية وكذلك شباب الطليعة الوفدية فضل ضم الحركة العمالية إلى اللجنة، وكانت مقاعد اللجنة موزعة بين الاتجاهات السياسية المختلفة.

ولكن الحقيقة أبدا لا تموت، فرغم تضخيم هنرى كورييل للدور الذى لعبته منظمته فى أحداث ١٩٤٦ حتى جعلها القائد والمحرك ومصدر الإلهام، نجده يذكر لجنة التنسيق بين الجماعات الماركسية فى الحركة الطلابية، كما يذكر دور العناصر التقدمية الوفدية (يعنى بذلك الطليعة الوفدية).

ويعرض التقرير للموقف من القضية الفلسطينية بطريقة تبريرية أيضا، فالمنظمة امتنعت عن الاشتراك فى المظاهرات "المعادية للسامية" على حد تعبيره فى نوفمبر ١٩٤٥؛ لأن الإخوان المسلمين دعوا إليها "بتحريض من الإمبريالية والحكومة المصرية" لصرف الأنظار عن القضية الوطنية، فطالبت "حمتو" بالاستقلال، وجلاء الجيوش الأجنبية وحق تقرير المصير للعرب واليهود فى فلسطين "ورفعت الشعارات المعادية للإمبريالية والرجعية العربية والصهيونية"، ونجده يشير فى نهاية التقرير إلى موقف "حدتو" عام ١٩٤٧ المؤيد لتقسيم فلسطين وإقامة الدولة اليهودية، الذى أثار ضجة داخل حدتو نفسها، وبين المنظمات الشيوعية المصرية الأخرى، ومن الطريف أن هنرى كورييل أعرب عن "أسفه" – فى سيرته الذاتية" من عدم مشاركة "حمتو" فى مظاهرات نوفمبر ١٩٤٥ التى نظمت بمناسبة ذكرى "وعد بلفور".

وعند حديثه عن مرحلة الوحدة التى أسفرت عن قيام "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى" (حدتو) نجده يغفل ذكر الانقسامات والصراعات التى دارت داخل الحركة، وخاصة ما يتعلق منها بتمصير القيادة، وما نجم عنها من ظهور منظمات جديدة ناصبت حدتو العداء، ويكتفى بتعداد مظاهر النشاط الحركى لحدتو بين صفوف العمال والطلبة، واشتراكها فى حملة مقاومة "الكوليرا" إلى غير ذلك من مظاهر النشاط السياسى الحركى. لقد أعد التقرير لتستخدمه "حدتو" أداة للدفاع عن نفسها ضد هجمات خصومها على صعيد الحركة الشيوعية المصرية فى فترة من أحرج فترات تطورها (عام ١٩٥١)، وهو – كما قلنا – مذكرة دفاع تبرز إيجابيات الحركة، وتلقى أضواء باهرة عليها، ولكن التقرير رغم ذلك يقدم معلومات هامة حول أسلوب عمل المنظمة التى لعب هنرى كورييل الدور الرئيسى فى قيادتها.

ثالثاً : المراحل الرئيسية للصراع داخل الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى فى عام الوحدة (مايو ١٩٤٧- يونيو ١٩٤٨)

لعل هذا التقرير من أهم وأخطر ما تتضمنه هذه المجموعة من الوثائق، لأنه يتناول تجربة الوحدة الأولى فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية المعاصرة، ولأن هنرى كورييل نقل وجهات نظر الخصوم كما هى، وإن كان قد فسرها من وجهة نظره الشخصية، فأجرى "فرزا" لمؤيديه ومعارضيه، فالأولون يمثلون "التيار الثورى" أما الآخرون فيمثلون "التيار الإصلاحى الانتهازى". وهنرى لا يعترف فى هذا التقرير بأخطائه – ولا ننتظر منه ذلك بالطبع – وإن كان قد اعترف بخطأ واحد فى "سيرته الذاتية" عند الحديث عن الوحدة هو أنه كان يفرط فى حسن النية فى الآخرين وفى إمكانية قيام وحدة حقيقية، وهو اعتراف مجرد من القيمة لأنه يعنى – فى نهاية المطاف – أن كورييل كان دائما على حق، وأن خصومه كانوا موغلين فى الخطأ.

جمع كورييل كل الأوراق فى يده، فرغم المساواة العددية – تقريبا– بين "حمتو" و"اسكرا"، خرجت منظمته بنصيب الأسد عند توزيع مقاعد القيادة، وجميع

من تم اختيارهم من "حمتو" كانت تربطهم بهنرى روابط ود وولاء، لذلك كان "الرفيق يونس" يمسك زمام القيادة وحده، بعد أن نجح فى زحزحة الرفيق "شندى" (هلل شوارتز)، وهو يقف إلى جانب "التمصير" ويعمل من أجله، فإذا تعالت أصوات الأعضاء من بعض المثقفين المصريين تطالب بتمصير القيادة، ضاق هنرى كورييل ذرعا بها، واتهم أصحابها بالشوفينية والانتهازية، لأن تمصير القيادة يعنى تنحيته عنها، فكان لابد أن يترتب على هيمنته على قيادة الحركة، وتمسكه بموقعه أن تفجر التنظيم من الداخل إلى "تكتلات"، وأقسام متناقضة مع القيادة التى كانت تحظى بتأييد معظم أعضاء "حمتو" القدامى.

لقد بدأ الأمر كله، وكان "حمتو" تريد احتواء الحركة الشيوعية المصرية، وتفرض عليها توجهاتها، وخاصة ما اتصل منها بالقضية الفلسطينية : القبول بقيام إسرائيل وسط إجماع شعبى على عروبة فلسطين، والحرص على "مشاعر" القواعد اليهودية للحركة بحى الظاهر بالامتناع عن مقاومة الصهيونية واعتبار أية محاولة من هذا النوع "مؤامرة امبريالية" و "معاداة للسامية".

ثم هناك موقفه الغريب من شعار "التعميل" الذى نادى به وضمنه برنامجه السياسى الذى عرف باسم "خط الرفيق يونس"، فهو يرى فى "التعميل" توسيع قاعدة الانتشار بين العمال، بينما يرى خصومه فى "التعميل" رفع الكفاءة النظرية للكوادر العمالية وتأهيلها للقيادة. لذلك نجده يندد بانتهازيتهم، ويصب عليهم جام غضبه، ويدين من أيدوا وجهة نظره من رفاقه العمال، حتى ولو كان "حميدو" (محمد شطا) – صاحب التجربة النضالية المريضة بين عمال شبرا الخيمة – من بين أولئك المؤيدين وهو الذى كان موضع تقدير هنرى فى "سيرته الذاتية" وعدّه من بين أساتذته الذين تعلم منهم الكثير.

كان الهدف من الوحدة – كما يتضح من التقرير – تهيئة الظروف الموضوعية الملائمة لإقامة "حزب شيوعى مصرى"، وكان ذلك يعنى صهر المنظمتين المتحدتين فى بوتقة واحدة، وكان ذلك يتطلب "نظرية مصرية للثورة"

على حد تعبير هنرى كورييل، ولكن كيف تصاغ مثل هذه النظرية فى غياب دراسة دقيقة لواقع المجتمع المصرى وتناقضاته الأساسية، وهو ما كان يجب التركيز عليه باعتباره "المهمة العاجلة" للحركة، التى كان من بين أعضائها، المثقفون القادرون على الاضطلاع بهذه المهمة، غير أن هنرى كورييل - على ما يبدو من هذا التقرير - نصب نفسه "المنظر" الوحيد للحركة رغم أن خبراته بالواقع المصرى كانت متواضعة بدون شك.

لقد كانت الحركة تضع أقدامها على الطريق السياسى الصحيح بتبنيها لمبدأ "التحرر الوطنى"، واتجاهاتها "الجبهوية" من خلال تحالف البروليتاريا والبورجوازية الصغيرة فى مرحلة النضال من أجل الاستقلال الوطنى، ولكن كيف يقود "التحرر الوطنى" فى بلد خاضع للاحتلال، تنظيم يضم ٢٦% من الأجانب (معظمهم من البورجوازيين الكبار)؟! بل كيف يستطيع التنظيم أن يحقق هذه الغاية بقيادة أجنبى يتحدث العربية بصعوبة، حتى لو كان يحمل الجنسية المصرية؟!

وأخيراً، كيف تتجزأ مهمة "التحرر الوطنى: فتوجه فى مصر ضد الوجود الأجنبى، وتقبل - فى فلسطين - بذلك الوجود؟! بل وكيف يتسق هذا مع هدف "الوحدة العربية" الذى أمنت به "حدتو" ؟!

هذه كلها تساؤلات، يكمن فى الإجابة عليها جوهر الصراع الذى دار داخل "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى" والذى انتهى بفرزها لعناصر "حمتو" وتوزع عناصر "اسكرا" مع بعض أفراد من "حمتو" بين عدد من التنظيمات الصغيرة، التى غرقت - ومعها حدتو - فى صراع يدور حول محور الشجب والتنديد وتبادل الاتهامات، بما ترتب عليه من آثار بالغة السلبية على مسيرة الحركة الشيوعية المصرية.

ومن هنا تأتى أهمية هذا التقرير الذى أعده هنرى كورييل - على ما يبدو - ليسترشد به قادة "حدتو" أثناء مفاوضات وحدة ١٩٥٥ التى أسفرت عن تأسيس "الحزب الشيوعى المصرى الموحد" ولكن دون الاستفادة من دروس وحدة ١٩٤٧، فكان التمزق والتشرذم والانقسام.

رابعاً : وثائق مجموعة روما للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (مارس ١٩٥١-ابريل ١٩٥٨)

هذه المجموعة من الوثائق – وعشرات غيرها لم نحصل عليها – تعكس نوع العلاقة بين حدتو و"مجموعة روما لحدتو" التى كونها هنرى كورييل بباريس عام ١٩٥١، وظلت تعمل تحت اسم "مجموعة روما للحزب الشيوعى المصرى الموحد" حتى أصدر المكتب السياسى "الحزب الشيوعى المصرى المتحد" (عام ١٩٥٧) قرارا بحلها فى بداية عام ١٩٥٨، عقدت على أثره مؤتمرا بأحد مطاعم باريس فى أبريل ١٩٥٨، اتخذت فيه قرارات صدرتها بقبول قرار الحل، وإن ظلت تمارس نشاطها فى الدفاع عن المعتقلين الشيوعيين ومد يد العون المادى لأعضاء حدتو المعتقلين حتى نهاية محنة الاعتقال.

ورغم أن الوثائق جاءت كلها من أرشيف "مجموعة روما" إلا أننا رأينا أن نصنف الوثائق التسع التى يتضمنها القسم الرابع تحت عنوان "وثائق مجموعة روما للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، لأن المجموعة كانت دائما تعد نفسها امتدادا لحدتو بالخارج من ناحية، ولأن هذه الوثائق – بالذات – توضح للقارئ أسلوب التعامل مع المجموعة وحدتو، وطبيعة العلاقة بين "هنرى كورييل وجماعته " – كما سماهم خصوم حدتو – وبين حدتو خاصة، والحركة الشيوعية المصرية عامة.

وتكتسب هذه المجموعة أهمية تاريخية خاصة، لأنها أرسلت من هنرى كورييل لبعض ثقاته من قادة حدتو، ولم تكن – فى معظمها – موجهة للجنة المركزية أو لقواعد المنظمة، ولذلك مارس فيها هنرى كورييل النقد الذاتى لتاريخ الحركة الشيوعية المصرية منذ الأربعينيات، وكان أقل حدة فى الحكم على خصوم حدتو، وإن لم يرفع عنهم وصف "الانتهازيين"، وأقرب إلى الموضوعية فى تناول نقاط الخلاف معهم.

ورغم حصر هنرى كورييل – فى مراسلاته وتقاريره المرسلة لحدتو على وجه الخصوص – على التأكيد على أنه لا يهدف إلى قيادة الحركة من الخارج، إلا

أن هذه التقارير تضمنت الكثير من التوجيهات للمكتب السياسى واللجنة المركزية، واستمراره فى موالاة المنظمة بها يعنى أن تلك "التوجيهات" كان لها وزنها عند قيادات الحركة، أو خلصائه بينهم على أقل تقدير.

ففى التقرير الأول - من هذه المجموعة - المرسل من ميلانو بإيطاليا فى مارس ١٩٥١ قبل انتقاله إلى باريس - الذى يدور حول توسيع نشاط الحركة والانتشار بين الجماهير، نجده يزود المنظمة بتوجيهات تنظيمية لتحقيق هذه الغاية : مثل محاربة التردد وكشف جذوره ومعالجة أسبابه، والاهتمام بالخلايا باعتبارها مصدر قوة التنظيم مع تبسيط عملها ومنحها قدرا من حرية الحركة، وتبسيط أساليب العمل بكل المستويات التنظيمية، والاهتمام بقسم النشر وخاصة إصدار المنشورات والدوريات العلنية والسرية التى تعبر عن الحركة، مثل هذه التوجيهات التنظيمية لا يمكن أن تكون مجرد "نصائح" من الرفيق يونس إلى رفاقه بالمنظمة، وخاصة أنها جاءت فى وقت كانت فيه المنظمة تعانى مشاكل تنظيمية خطيرة بعد غيابه عن قيادتها.

ويأتى التقرير الثانى - ديسمبر ١٩٥١ - وهو أخطر ما فى هذه المجموعة من وثائق، ليشخص الداء الذى كانت تعانى منه الحركة الشيوعية المصرية منذ الاربعينيات، ويصف العلاج الذى يراه مناسبا للتخلص من ذلك الداء، ويحرص على التأكيد على أنه لا ينبغى من وراء ذلك قيادة الحزب من الخارج، وإنما يقدم رؤيته كرفيق نضال مخلص للمنظمة التى شارك فى تأسيسها.

فى هذا التقرير نجده يتحدث بصراحة لم نعهدها فيه سواء فى "سيرته الذاتية" أو فى تقريريه حول "نضال حمتو وحدتو منذ تأسيسهما، وهو الصراع داخل حدتو فى عام الوحدة، فهو يعترف بالضعف الأيديولوجى الذى كانت تعانيه "حمتو"، وعدم كفاية العمل داخل التنظيم مقارنة بالعمل خارجه، والارتجال فى العمل بين صفوف الجماهير، ويطالب المنظمة بالتخلص من هذه السلبيات حتى تتغلب على المصاعب التى تواجهها.

نفس الأسلوب الانتقادى الموضوعى يتجلى فى التقرير الثالث – مارس ١٩٥٣– حول النضال لتحقيق الوحدة بين الشيوعيين المصريين، وهو تقرير على درجة كبيرة من الأهمية التاريخية. فنجده يبدأ بنقد موقف "حمتو" من قضية الوحدة الذى تمثل فى التعالى على المنظمات الأخرى، والتهوين من شأن الوحدة كضرورة باعتبار "حمتو" التنظيم الأقوى، وتجنب الصراع الأيديولوجى وعدم الاعتراف بالأخطاء، وتجاهل تحليل مشكلة الاتجاه نحو الوحدة، وعدم إدراك خطورة الانقسام الذى يؤدى إلى إضعاف الحركة من الداخل، وإضعاف نفوذها بين الجماهير، وغياب الوعى بدور الرجعية والإمبريالية فى مساندة الاتجاهات الانشقاقية.

وفى تحليله لأسباب ذلك، يعترف بأن قيادة الحركة كانت تعانى – منذ الأربعينيات– من عدم وجود الخبرة السابقة بالتنظيم، وعدم توافر الإعداد السياسى الكافى لديها لعدم مشاركتها فى الحركة السياسية المصرية، وتعدد التنظيمات وتصارعها مع غياب الكومنترن (الذى حل عام ١٩٤٣) كسلطة عليا يمكن الرجوع إليها للفصل بينها. ويرى أن الخلاف بين التنظيمات لم يكن نظريا ولا سياسيا، وأنه يرجع إلى الجهل وليس الانحراف، فالأشكال التنظيمية متقاربة، والمطالب الأساسية متفقة إجمالاً وإن اختلفت البرامج، وإنما الخلاف فى خطة (تكتيك) كل منها، وموقفا من العمل الخارجى، ومن الغريب أن نجده فى "سيرته الذاتية" يعود إلى نغمة ازدراء الآخرين ووصفهم بالانتهازيين !

ونجده – فى نفس التقرير – يبادر بالاعتراف بأن انقسام الحركة الشيوعية يأتى لصالح الإمبريالية، ويرجع أسباب فشل وحدة ١٩٤٧–١٩٤٨ إلى عدم تحديد الجذور الطبقية التى تجعل التنظيمات قادرة على التطور باتجاه الوحدة وعدم فهم الخلاف الحقيقى بين التنظيمات والتهوين من شأن الانقساميين، وعدم إدراك أن الصراع داخل التنظيم يغذى التنظيمات الانشقاقية، ويختتم تقريره بالدعوة إلى الوحدة باعتبارها هدفا استراتيجيا لحدتو، مع تقديم مقترحات الوحدة إلى جميع المستويات التنظيمية وإعطائها الوقت الكافى لدراستها وطرحها على جميع الشيوعيين، وينصح بعدم فرض شروط مسبقة وخاصة شرط حل التنظيمات

واندماجها فى حدتو.

ويبدو أن المنظمة – التى شهدت العديد من التغيرات فى مطلع الخمسينيات – لم تعد تعول كثيرا على توجيهات الرفيق يونس، فنجد هنرى كورييل يبدأ خطابه الموجه للجنة المركزية – مايو ١٩٥٣– بالعتاب لأنها لم تستشره فى شئ على مدى عامين ونصف، وأنها الآن تطلب رأيه – من خلال الرفيق حميدو (محمد شطا) – حول "الجبهة الوطنية" و"المجلة الجديدة"، وهنا لا يحاول كورييل أن يدلى برأى محدد حتى لا يزيد الانقسام حدة بين رفاقه القدامى، وخاصة أن صراعاً = داخل قيادة حدتو – كان يدور حول قضية "الجبهة الوطنية الديمقراطية" الذى كان شعاراً رفعته قيادة حدتو، عارضه بدر (سيد رفاعى) وطالب بتشكيل "اللجان الثورية السرية" وشايعه فى ذلك بعض عناصر قيادة الحركة، كان ثمة انشقاق جديد فى مرحلة المخاض، ولذلك حرص هنرى كورييل على تقديم نصيحة غامضة هى تبنى خط سياسى يجمع بين إيجابيات الرأيين. وقد انتهى الأمر بانشقاق بدر وجماعته وتكوين "حدتو – التيار الثورى"، مرة أخرى، "ثوريون" و"انتهازيون"، إنه التراث السياسى للحركة الشيوعية المصرية منذ الأربعينيات، الذى لعب هنرى كورييل دوراً هاماً فى تكوينه، على كل، عندما حدث الانقسام أيد كورييل اتجاه "الجبهة الوطنية الديمقراطية" وتخلى عن بدر وجماعته الذين قطعوا بدورهم الصلات معه، وأيدوا موقف الحزب الشيوعى الفرنسى منه.

وظلت مراسلات هنرى كورييل مع بعض كوادر حدتو مستمرة بصفة شخصية، وبفضل هذه الصلات، والإخلاص للروابط التاريخية، ظل للرفيق يونس مقعد خال فى اللجنة المركزية لحدتو، وإن كان الكثيرون من الأعضاء لا يبدون ارتياحهم للتمسك بهنرى كورييل وجماعته، ولكن الكوادر الأقوى نفوذا كانوا هناك دائما للدفاع عنه، ولعل هذا يفسر عدم معرفة "مجموعة روما" بتشكيل "الحزب الشيوعى المصرى الموحد" (وحدة ١٩٥٥) إلا عن طريق "الحزب الشيوعى السودانى"، فقد ظل يونس على علاقة وثيقة برفيقه القديم (راشد) عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعى السودانى.

ويتضح ذلك من الوثيقة الخامسة من هذه المجموعة – يونيو ١٩٥٥ – التى تعلن فيه "مجموعة روما" انضمامها للحزب الشيوعى المصرى الموحد، بعد أن بلغها نبأ تأسيسه من الحزب الشيوعى السودانى، وتعلن قبولها بشروط الوحدة رغم تحفظاتها على بعضها، وتطالب بمعرفة الأسس التى يقوم عليها الحزب حتى تتوفر على دراستها وتوافى الحزب بتقارير حولها، وختمت الوثيقة بالاسم الجديد الذى اتخذته المجموعة "مجموعة روما للحزب الشيوعى المصرى الموحد".

كانت المفاوضات الأساسية للوحدة قد تمت – كما رأينا – داخل السجن، وتعرضت حدتو لانتقاد شديد من جانب معظم المنظمات الشيوعية المصرية لتمسكها بالرفيق يونس وتخصيص مقعد له من مقاعد حدتو العشرة باللجنة المركزية على أن تجمد عضويته لحين صدور قرار بهذا الشأن من الحزب، ولعل ظروف السجن دون تلقى هرنى كورييل لنبأ تأسيس الحزب من رفاق حدتو مباشرة.

وعلى كل، ظلت المجموعة تزاول نشاطها تحت الاسم الجديد، ووثقت صلاتها بأعضاء المنظمات الشيوعية المصرية التى انضمت للوحدة من الموجودين بالخارج، وعندما بدأت مفاوضات الوحدة الثالثة (١٩٥٧) بعد تفكك الحزب الموحد، سارعت "مجموعة روما" بتقديم مذكرة عن نشاطها فى مختلف المجالات السياسية والحزبية، وخاصة الحملة التى نظمتها للتضامن مع المعتقلين.

وفى يناير ١٩٥٨ يعرف هنرى كورييل من رفيقه حميدو (محمد شطا) أن نقاشا يدور داخل الحزب الشيوعى المصرى المتحد" حول حل مجموعة روما لأنها تضم أجانب، ولأنها تحاول قيادة الحزب من الخارج، كما أنها تبذل جهودا من خلال الحزب الشيوعى الإسرائيلى – الذى كانت على صلة وثيقة به – لإقامة سلام "عادل" بين مصر وإسرائيل لذلك تسارع مجموعة روما بالكتابة للحزب تنفى عن نفسها تهمة قيادة الحزب من الخارج، وتدافع عن صلاتها بالحزب الشيوعى الإسرائيلى وسعيها للسلام مع إسرائيل بحجة أن ذلك لم يتم باسم "الحزب الشيوعى

المصرى" وإنما تم بصفة غير رسمية.

وينشط هنرى كورييل لتأكيد فعالية "مجموعة روما" فيرسل تقريرا – مارس ١٩٥٨– عن التناقضات التى يجب طرحها وحلها، فتحدث عن التناقضات الاجتماعية والسياسية، وقدم تحليلا لها يقوم على أساس اتخاذ موقف من نظام الحكم يأخذ فى الاعتبار إيجابياته وسلبياته معا ولا يركز على إحداها دون الأخرى. وتقريرا آخر عن عداء الحركة الشيوعية الدولية له يقدم فيه وجهة نظره فى أسباب هذا العداء.

كان هنرى كورييل يوالى إرسال تقاريره لتأكيد أهمية نشاط مجموعته، فى الوقت الذى اتخذ فيه "الحزب الشيوعى المصرى المتحد" قراراً بحل مجموعة روما نهائيا اعتبارا من ١٤ مارس ١٩٥٨، لانعزالها عن الواقع المصرى، وبعدها عن رقابة الحزب، ولفتح آفاق جديدة أمام أعضائها للالتحاق بأحزاب البلاد التى يقيمون بها، ومن أجل الحرص على سلامة العلاقات بالأحزاب الشقيقة (إشارة إلى إدانة الحركة الشيوعية الدولية لهنرى كورييل)، ولان المجموعة أجنبية التكوين.

هكذا أقفل "الحزب الشيوعى المصرى" ملف مجموعة روما نهائيا، وأبلغ القرار لهنرى كورييل فى أبريل، فكان الاجتماع الذى عقدته المجموعة لمناقشة القرار والذى انتهى بالموافقة عليه بأسلوب يغلب عليه طابع العتاب، مع التمسك باستمرار تقديم المساعدات المالية والمعنوية للمعتقلين دون استخدام اسم الحزب، تبرأ الحزب الشيوعى المصرى من تبنى أولئك الشيوعيين اليهود اللقطاء الذى لفظتهم الحركة الشيوعية الدولية من قبل، وأثارت الشكوك حولهم، ولكنهم يصرون على الالتصاق بالحركة الشيوعية المصرية ويعلقون الآمال على النجاح فى إقناع الحزب بالتخلى عن موقفه منهم، وفاتهم أن رفاق حدتو – أنفسهم – وافقوا على قرار حل المجموعة، بعدما أصبحت تمثل قيداً على حركتها، ونقطة ضعف فى مواجهة المنظمات الشيوعية المصرية.

خامساً : رسالتان من هنرى كورييل إلى نعومى كاتل (مــايو – يونيــو ١٩٥٧)

يتضمن القسم الأخير هاتين الرسالتين من هنرى كورييل إلى نعومى كاتــل، حسبما تشير كلمة كتبت بخط اليد على أصل كل رسالة، تنص علـــى أن الرســالة كتبت إلى نعومى كاتل بالسجن وكانت تلك السيدة اليهودية المتمصرة تقضى عقوبة خمس سنوات (١٩٥٤– ١٩٥٩) بسجن القناطر فى القـضية المعروفــة بقـضية "الجبهة" والتى حوكم فيها عدد من الشيوعيين واليساريين المصريين، كان من بينهم بعض المثقفين والفنانين وضباط الجيش.

وقد لعبت نعومى كاتل – أثناء وجودها بالسجن – دور ضابط الاتصال بين حدتو وهنرى كورييل، وبين الأخير وبعض الإسرائيليين المسجونين، وقــد أشــار إليها جيل بيرو فى كتابه "هنرى كورييل، رجل من طراز فريــد"، دون أن يــذكر اسمها الحقيقى أو الحركى.

على كل لا يهمنا كثيرا أمير نعومى كاتل أو دورها فى التنظيم بقدر ما يهمنا مضمون الرسالتين فهما تدوران حول محورين : رأى هنرى كورييل فــى نظــام الحكم فى تلك الفترة، وفى سياسة حكومة الثورة، وكذلك رأيــه بالنــسبة للقــضية الفلسطينية، وعلاقاته مع الحزب الشيوعى الإسرائيلى، هذا فضلا عن إعرابه عــن سروره البالغ بتمسك حدتو به عضوا فى القيادة، ويبدو أن نعومى كاتل لعبت دورا هاما فى هذا المجال، فهى يثنى على جهودها فى إقناع قادة حدتو بالتمسك به.

وفى تحديد موقفه من ثورة يوليو، ينطلق هنرى كورييل من مفهوم "الجبهــة الوطنية الديمقراطية" التى تجمع بين البروليتاريا والبورجوازية الصغيرة فى مرحلة التحرر الوطنى، فرغم اقتناعه أن النظام لا يمثل "حقيقة القيــادة التــى تحتاجهــا مصر"، لأنه يعمل لمصلحة الرأسمالية المصرية، وليس لمصلحة الجماهير الشعبية، إلا أنه يتصور أن الشيوعيين المصريين يستطيعون – عن طريق توجيــه حركــة الجماهير – أن يدفعوا النظام إلى اتخاذ خطوات تقدمية، ويضرب أمثلة على توجه

النظام لخدمة مصالح البورجوازية المصرية من خلال سياسة "تمصير" الشركات الأجنبية بعد عدوان ١٩٥٦، وإن كان ينتقد الطريقة التي تم بها تأميم قناة السويس ويرجع انحسار العدوان إلى خروج بريطانيا وفرنسا على قواعد اللعبة في الشرق الأوسط، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تجبرهما على الانسحاب، وهو تحليل دقيق في مجمله، وخاصة أنه لم يغفل دور الجماهير الشعبية في التصدي للعدوان.

ولكن يلاحظ أن هنرى كورييل بالغ كثيرا فى تقدير الدور الذى لعبه الشيوعيون فى إسقاط النظام القديم، لأن "عملهم بين الجماهير أضعف النظام السابق"، وجعل العناصر "الواعية" من البورجوازية الوطنية يحددون أهدافهم الوطنية، فرغم أهمية الدور الذى لعبه الشيوعيون المصريون فى الحركة السياسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، إلا أنهم كانوا يتحركون – دائما – بين الجماهير فى إطار الجبهة الوطنية، ومن خلال نشاط جبهوى أساسا، ولم يكن باستطاعتهم وحدهم توجيه العمل السياسى الذى أدى إلى إضعاف النظام القديم. وخاصة أنهم كانوا موزعين بين منظمات متناحرة متصارعة، ولا يمثلون تيارا واحدا قويا وفعالاً، مهما قيل عن التواجد الجماهيرى لحدتو، وعن وجود بعض عناصرها داخل الجيش، فحتى من كان منهم بين صفوف، الضباط الأحرار، عجز عن توجيه نظام ثورة يوليو صوب الاشتراكية، وتمت تصفيتهم فى وقت مبكر (خروج يوسف صديق من مجلس قيادة الثورة، وإبعاد خالد محيى الدين، واعتقال أحمد حمروش) رغم أهمية الدور الذى لعبوه – كأفراد – فى إسقاط النظام القديم.

وعلى كل، يتلخص موقف هنرى كورييل من نظام ثورة يوليو (عام ١٩٥٧) فى ضرورة الحفاظ عليه، والتعاون معه، والعمل على توسيع نطاق إنجازاته الإيجابية وتوجيهها وجهة اشتراكية بضغط من الجماهير الشعبية التى يحركها الشيوعيون، وهو موقف يتناقض تماما مع موقف "الحزب الشيوعى المصرى الموحد" من ثورة يوليو، ويتعارض مع المقعد الذى حصل عليه هنرى كورييل فى لجنته المركزية بضغط من حدتو، لذلك نجده يعلن تمسكه – رغم ذلك – بخط

الحزب واستعداده لتبنيه، رغم عدم موافقته عليه.

هذا التبنى الغريب لمواقف تختلف عن القناعات الشخصية لهنرى كورييل و"مجموعة روما" يتكرر فى الموقف من تأميم قناة السويس، الذى ينتقد هنرى أسلوب تنفيذه ولكنه يتبنى الدفاع عنه علنا فى الأوساط السياسية الدولية، ولا يمكن أن نفسر ذلك إلا فى ضوء حرص "مجموعة روما" على إبقاء الجسور ممتدة بينها وبين الحركة الشيوعية المصرية، ولعلها كانت تعتقد فى إمكانية استخدام الحركة الشيوعية المصرية نقطة ارتكاز لحوار مصرى – إسرائيلى لإقامة "سلام مصرى – إسرائيل" من خلال الحزب الشيوعى الإسرائيلى الذى احتفظت "مجموعة روما" معه بصلات وثيقة.

ويتجلى ذلك من النقاط المتصلة بإسرائيل فى الرسالتين، فالمجموعة تلعب دور ضابط الاتصال بين الأفراد الإسرائيليين المعتقلين فى مصر لأسباب تتصل بالأمن القومى، والذين أدين بعضهم فى قضايا التجسس، وبين عائلاتهم فى إسرائيل (من خلال نعومى كاتل). كذلك كانت المعلومات المتعلقة بهم التى ترسلها نعومى كاتل، تبلغ إلى وجهة أو شخص أطلق عليه هنرى كورييل اسم "ايلى" ونعتقد أنه اسم كودى، فمن كانت تهمة –فى إسرائيل – أخبار الإسرائيليين المعتقلين بمصر؟ من يهمه أمرهم سوى جهة أمنية إسرائيلية كالموساد على سبيل المثال ؟!

ويتجلى ذلك أيضا من إشادة هنرى كورييل بموقف "الحزب الشيوعى الإسرائيلى" وخاصة تلك "الأخوة الفريدة التى حققها النضال بين اليهود والعرب داخل صفوف الحزب"، ويرى أن تصريحات المسئولين العرب المعادية لإسرائيل "استفزازية"، وأعمال الفدائيين الفلسطينيين "استفزازية" ويطالب بتنمية "قوى السلام" فى البلاد العربية، لقد كان إبرام السلام بين العرب وإسرائيل، وتحقيق تعايش الدولة العبرية الصهيونية مع العرب، هدفا سعت إليه "مجموعة روما" وبذلك جهودا كبيرة لتحقيقه، سواء من خلال مصر أو من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، وعندما اغتيل هنرى كورييل قبل مغادرة مصعد بيته، كان يحمل بيده مفكرته الشخصية،

وقد وضع أصبعه بين صفحاتها على موعد يشير إلى لقاءه مع "الدكتور" وهو الاسم الذى استخدمه كلما حدد لقاءه مع عصام السرطاوى – أحد معاونى ياسر عرفات – الذى كان يتولى مسئولية الحوار الفلسطينى مع العناصر التقدمية فى إسرائيل.

**** ****

وإذا لم يكن هنرى كورييل بالشخصية التى يسهل تفسير دوافعها وأهـدافها، وكانت تحركاته دائما موضع ريبة الكثيرين على الصعيدين المحلـى والعـالمى – على نحو ما رأينا– غير أن الدور الذى لعبه فى "الحركة الشيوعية المصرية" يظل موضع عناية مؤرخى هذا التيار المتأصل فى الحركة السياسة المصرية، لأنه زود الحركة الشيوعية المصرية بإرث سياسى ثقيل لم تستطع أن تطرحه جانبا، ولعـل هذه القراءة النقدية لأوراق هنرى كورييل ترسم أبعاد هذا الإرث، وتوضح معالمه، وتعيننا على فهم الظروف التى أحاطت بالحركة الشيوعية المصرية، إن هذا الوثائق التى تلقى أضواء هامة على فصيل كبير من فصائل الحركة الشيوعية المصرية منذ الاربعينيات حتى الخمسينيات، حافلة بالتجارب النضالية التى تـشكل – بـسلبياتها وإيجابياتها – ركنا من أركان تاريخ مصر المعاصر، من حق الأجيال التى لم تعشه أن تتعرف عليه، وأن يكون لها حكمها الخاص عليه.

رواية التاريخ المعاصر بين الرؤية الذاتية والرؤية الموضوعية

كتابات هيكل التاريخية نموذجا(*)

لعل أهم ما يميز محمد حسنين هيكل – إلى جانب قدراته المتنوعة – حسه التاريخي، وحرصه على أن يقدم رؤيته لتاريخ الفترة التى عاصرها فى الصحافة والسياسة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى حرب أكتوبر 1973، وما ترتب عليها من نزوع نحو تصفية القضية الفلسطينية لصالح المشروع الصهيونى. وجاءت رؤيته للتاريخ (كما عاصره) فى سلسلة من الكتب التى نشر معظمها بالإنجليزية، وحرص على أن يصوغ بقلمه طبعتها العربية، مضيفا الكثير من المعلومات والملاحق الوثائقية التي لا تحتملها الطبعة الإنجليزية، والتى تتخذ أساساً لطبعات أخرى تصدر باللغات الأوروبية الأخرى، وبعض اللغات الآسيوية، فهو عند صياغته للطبعة العربية لكتاب نشر أصلا للقارئ الأجنبى، قدم للقارئ العربى خطابا يتناسب مع الرسالة التي يريدها أن تصل إلى أصحاب العلاقة الذين يخصهم ما يكتبه، ويسعى من وراء ذلك إلى تنمية الوعى بالتاريخ عندهم.

والرجل حريص تمام الحرص على أن يؤكد فى مقدمات كتبه أنه ليس مؤرخا، ولم يقصد بما كتب أن يقدم بحوثا تاريخية تلتزم الأصول المنهجية التى تقيد عمل المؤرخ، ولكنه يقدم رؤيته الذاتية لأحداث عاصرها، وشهادته لحوادث أتاح له قربه من صانع القرار (جمال عبد الناصر ثم السادات) أن يراها تتشكل أمام ناظريه، وأن يشارك – أحيانا – بنصيب ما فى صنعها.

وهذا التحفظ الذى يؤكده هيكل لقرائه فى مقدمات كتبه، يعبر عن فهم عميق لصناعة المؤرخ الذى عليه أن يستقى مادته من مختلف المصادر ويقوم بتحليلها

(*) كان العنوان الأصلى لهذا المقال: "هيكل مؤرخا، مطلوب مؤسسة تحمى الوثائق التاريخية"، ونشرته مجلة "الهلال" فى عدد يوليو 2004، [ص ص 66 – 77].

واستقرائها، واستخلاص النتائج منها، فهيكل يريد بذلك ألا يلزم نفسه أمام القارئ بما يلتزم به المؤرخ. كما يتم هذا التحفظ عن إدراك عميق – من جانبه – للفارق الكبير بين التأريخ، وتسجيل الشهادة التاريخية التى تعبر عن الرؤية الذاتية لصاحبها، والتى تعطى له الحق فى تناول وقائع لا مصدر لها سواه، ولا تلزمه بإقامة الأدلة المادية على دقتها، أو حتى صحتها.

ولا يعنى ذلك أن تلك الشهادات التى تطغى على الكثير من كتابات هيكل تجعل مما يكتبه نوعا من المذكرات الشخصية، فالمذكرات لا تلتزم موضوعا محددا إلا فى حالات نادرة مثل مذكرات ونستون تشرشل عن الحرب العالمية الثانية مثلا، أو مذكرات الجنرال ديجول عن الحرب ذاتها، أو مذكرات هنرى كيسنجر عن فترة خدمته فى البيت الأبيض، أما كتابات هيكل فتغطى موضوعات شتى تبدو قائمة بذاتها ولكنها ترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها البعض، وتتصل حلقاتها اتصالا وثيقا، من حرب فلسطين 1948 إلى حرب أكتوبر 1973، ومن سياسات الهيمنة على الشرق الأوسط كما مارستها القوى الاستعمارية التقليدية إلى مخططات الهيمنة كما وضعتها الولايات المتحدة فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتتقاطع مع هذا كله سياسات القوى الكبرى فى عصر الحرب الباردة، وحركة التحرر الوطنى فى العالم العربى وآسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية.

وتتعدد تبعا لذلك الميادين والمسارح التى شهدت تلك الوقائع والأحداث : مصر، والوطن العربى، وإفريقيا، والساحة العالمية.

رؤية الكاتب الذاتية

وكل كتاب من كتب هيكل يدور حول حدث معين محوره تاريخنا القومى المعاصر، وإطاره صراع القوى الإقليمية والدولية، يتضمن رؤية الكاتب الذاتية لذلك الحدث، ويسجل شهاداته لما يراه من بعض مكوناته، ويتضمن عرضا مستفيضا لوجهات نظر ومواقف مختلف الأطراف التى شاركت فى صنعه، ولا يقتصر على تسجيل المواقف التى شهدها الكاتب أو أطلع على أخبارها... وهنا

يكمن الفرق الكبير بين كتابات هيكل التاريخية والمذكرات الشخصية التى لا يكاد يخرج صاحبها عن إطار الأحداث التى شارك فى صنعها، وتغلب عليها الذاتية، والطابع الدفاعى التبريرى على نحو لا نجده فى كتابات هيكل.

ولا يعنى هذا أن هيكل قد أفرغ كل ما فى جعبته فى تلك الكتب، ثم "استأذن فى الانصراف" فرغم القيمة الكبيرة لهذه الكتب تظل هناك مساحة عريضة لمذكرات شخصية (لعلها عنده فعلا ويحجم عن نشرها) يقدم فيها - للتاريخ - خلاصة تجربته الشخصية فى عالمى الصحافة والسياسة، فمثل هذه المذكرات (لو رأت النور) تعين المؤرخ فى وصل ما انقطع، وتجسير الفجوات فى رواية تاريخنا المعاصر.

ورغم أن هيكل تبرأ فى مقدمات كتبه - كما أشرنا - من أن يحسب على زمرة المؤرخين، ونفيه أن يكون قصده من وراء ما كتب "كتابة التاريخ" فما فعله - فى حقيقة الأمر - لا يبعد كثيرا عن عمل "المؤرخ" وما كتبه يمثل لونا على درجة كبيرة من القيمة من ألوان الكتابة التاريخية. قد تكون هناك بعض الهنات هنا وهناك. قد تتفاوت نظرة المشتغلين بالبحث التاريخى إزاءها، فيرقى بها البعض إلى درجة الأخطاء، وقد يغلو البعض الآخر فينزل بها منزلة الخطايا، ولكن تظل لها قيمتها، وتظل مصدراً لا غنى عنه لكل من يهتم بدراسة تاريخنا المعاصر.

ولا ريب فى أن نفى هيكل لتقمص دور المؤرخ يعكس إدراكه الدقيق والعميق لخصائص الكتابة التاريخية التى يجب أن تستمد مادتها من المصادر الأساسية، وهنا نجد هيكل لا يكتفى بما بين يديه من مادة محلية تمثلت فى وثائق رئاسة الجمهورية وأجهزة الأمن القومى التى لا زالت "محرمة" على المشتغلين بالبحث التاريخى، لا يكتفى بذلك، بل يعمل على استخدام وثائق الأطراف الأخرى التى كانت لها علاقة بالحدث، فجمع عددا هائلا من الوثائق البريطانية والأمريكية، سواء ما كان منها رسميا أو خاصا، مستفيدا - بذلك - من نظم الأرشيف الوطنى، وإتاحة الإطلاع على الوثائق بعد مرور 25 عاما على الأحداث التى تتناولها

والقوانين الخاصة بحق الحصول على المعلومات، وهى كلها أمور يفتقر إليها أرشيفنا القومى الذى يعانى فقرا شديدا فى وثائق العصر الملكى، ويخلو تماما من وثائق الثورة.

وهكذا، نجد هكيل يمارس مهمة "المؤرخ" من هذه الناحية، فيقارن المادة "الثمينة" المصرية التى بين يديه، بما جاء بالوثائق البريطانية والأمريكية، ليصوغ رواية "تاريخية" يضفى عليها قدرا كبيرا من الحيوية بما يستخدمه من مصادر - أخرى- لم تتح لأحد سواه - مثل اللقاءات الشخصية، والأحاديث الشفهية مع صناع القرار، وكذلك الرجوع إلى المذكرات الشخصية والتصريحات الصحفية، فهو يقدم فى نهاية المطاف صياغة للواقعة لا تختلف عما يفعله المؤرخ المحترف الذى يملك ناصية منهج البحث التاريخى من حيث المصادر والأدوات، وأسلوب إعادة بناء الحدث.

فيما يفعله "المؤرخ" المحترف لا يختلف عن ذلك كثيرا، إذ يجمع مادته من مصادرها الأساسية، ويقوم بترتيبها وفق نسق منهجى معين يعكس - إلى حد كبير - ثقافته ورؤيته الذاتية، ثم يقدم صورة قلمية للحدث الذى يتصدى لكتابته، تعبر عن تصوره له، استنادا إلى فهمه الخاص لما بين يديه من مادة، فالكتابة التاريخية هنا ليست عملا ماديا آليا، ولكنها تتضمن الكثير من الإدراك والتمثل، والتعبير عن فكر صاحبها، ولا أظن أن هيكل كان بريئا من ذلك كله، بل أراه لا يختلف عن "المؤرخ" من حيث طريقة العمل والأدوات اللازمة له، وإن كان هيكل قد تخلص من الكثير من القيود التى تحكم حركة المؤرخ. من هذه القيود إبراز الدور الشخصى لهيكل، وطغيانه - أحيانا - على رواية الوقائع، فالمؤرخ يتعامل مع حدث لم يكن طرفا فيه، أما هيكل فوضعه مختلف، ولا نستطيع أن نطالبه بالتخلص من ذاتيته، بل - على العكس - نجد فى هذا اللون من الكتابة ما يضئ الكثير من بقع الظل الكثيفة التى تغطى الحدث، فهو لا يروى الأحداث كما يرويها من شهدها على الورق ورآها من الخارج ولكنه يرويها رواية "الشاهد" الذى كان فى قلب الحدث.

ومن هذه القيود التى تخلص منها هيكل الاعتماد على مصدر واحد – أحيانا– فى واقعة بعينها، وخاصة إذا كان المصدر شفهيا، فلا يملك "المؤرخ" أن يفعل ذلك دون أن يعرض نفسه لسيل جارف من النقد، وغالبا ما يستخدم المؤرخ عبارات تنم عن الحذر الشديد، وتتضمن الكثير من التساؤلات إذا اضطر أن يستخدم رواية لا سند لها إلا مصدر واحد، أما بالنسبة لهيكل فتسجيل الرواية أحادية المصدر يعد "شهادة" لا تخلو من قيمة، عندما تتاح الفرصة لمقارنتها بما قد يتم التوصيل إليه من مصادر أخرى.

وأخيرا تخلص هيكل من قيد التخلص من أسلوب الانتقاء عند بناء روايته للحدث، فيغفل أشياء أو يسدل عليها أستارا من الظلال، بينما يلقى أضواء ساطعة على غيرها من الأشياء، فمثل هذا الأسلوب الانتقائى للوقائع أو مكوناتها لا يُقبل من المؤرخ، ولكنه من السمات المتواترة فى كتابات أصحاب الشهادات التاريخية وكذلك أصحاب المذكرات.

على ضوء ذلك نستطيع أن نفهم الدوافع التى جعلت هيكل يحرص على أن ينأى بنفسه عن الانتماء إلى "المؤرخين" وينفى عن كتاباته صفة "التأريخ". ولكن ما قدمه من أعمال تعد – فى رأيى – مصدرا مهما لا يستطيع أى مؤرخ جاد يعنى بتاريخ مصر المعاصر أن يتجاهله أو يهون من شأنه. فلا مناص للمؤرخ من أن يستخدم هذه الأعمال، ويتعامل معها بهذه الصفة، ويخضعها – كما يشاء – للنقد والتحليل المنهجى، تماما كما لا يمكنه إهمال أعمال عبد الرحمن الرافعى التى تتناول تاريخنا القومى فى النصف الأول من القرن العشرين، مع اختلاف المستوى والقيمة بين عمل الرجلين، فلم يتح لعبد الرحمن الرافعى الفرص التى أتيحت لهيكل، واقتصر عمله على رصد الوقائع اعتمادا على المادة المحلية وحدها فى أغلب الأحوال، ولم تكن له معرفة هيكل بالسياسة الإقليمية والدولية، وكان – فى أغلب الأحوال – "مراقبا" خارجيا، وليس مشاركا فى صنع الحدث.

ورغم أن عبد الرحمن الرافعى لم يسلم من النقد المر الذى وجهه إليه "المؤرخون" إلا أنهم – بلا استثناء – لم يسقطوا أعماله من اعتبارهم، بل لا يستطيع

المنصف منهم أن ينقص من قيمتها رغم ما قد يكون له عليها من مآخذ.

وكتابات هيكل التاريخية ملأت – دون شك – فراغا كبيرا فى المكتبة العربية، وتمثل جهدا يفوق طاقة وجهد المؤرخ الفرد، ولابد أن يكون الرجل قد استعان بعدد من المعاونين فى جمع الوثائق الأجنبية وترتيبها، وتجهيزها للعمل عليها، وكذلك ترتيب المادة الوثائقية المصرية، أما الكتابات بهذا الأسلوب المميز فهى من عمله وحده، ويدخل فى ذلك اختيار المادة وتنظيم الاستفادة منها.

وتكمن قيمة هيكل فى الوثائق المحلية التى أتيح له الحصول على نسخ مصورة منها، وكذلك فى الشهادات التى أوردها للأحداث التى شارك فى صنعها أو كان شاهدا لها أو مراقبا عن قرب، هذا فضلا عن اللقاءات والأحاديث الشفوية التى كان طرفا أساسيا فيها وخاصة ما يرويه عن عبد الناصر والسادات وبعض الشخصيات الأمريكية والأوروبية، فهذه كلها مادة مهمة يستطيع "المؤرخ" أن يستخرج منها الكثير والكثير من الدلالات والاستنتاجات التى قد تختلف عما توصل إليه صاحبها من نتائج.

وإذا كان المقام يضيق هنا عن تحليل مضمون كتابات هيكل التاريخية، فلا مناص من أن نثير – بهذه المناسبة قضية مهمة سبق أن تناولناها فى مناسبات أخرى فى مقالات وأحاديث صحفية، كما تناولناها فى لقاء مع هيكل جاء بدعوة كريمة منه فى صيف 2001، بعدما تم افتتاح مقر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية الذى شيده الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمى من ماله الخاص، ووهبه للجمعية، عندئذ طلب الأستاذ محمد حسنين هيكل أن يلتقى ببعض أعضاء مجلس الإدارة، ورتب اللقاء الصديق الكاتب الصحفى أحمد الجمال عضو الجمعية.

وفى ذلك اللقاء أثرنا مع هيكل موضوع الوثائق التاريخية التى يحتفظ بنسخ منها لديه، وهى – دون شك – تفوق من حيث الكم ما استخدمه فى كتبه، وطلبنا منه أن يودع هذه النسخ المصورة دار الوثائق التاريخية القومية، وقلنا له : إن ذلك العمل يوفر خدمة جليلة لتاريخ هذا الوطن تتوج ما بذله من جهد فى تسجيل هذا التاريخ فى كتبه.

ودار بيننا وبينه حديث شيق حول أهمية تاريخ مصر المعاصر وخاصة فترة الأربعينيات والخمسينيات وكذلك تاريخ المنطقة، وفهمنا أنه لا يريد التحدث "بصراحة" حول موضوع الوثائق، فحاولنا توجيه الحديث إليها، وكانت حجته أن ما لديه ليس وثائق رسمية بل صور منها، وأنه يخشى أن يكون مصيرها التلف والإهمال والضياع إذا سلمها لهيئة حكومية، ولمح إلى إمكانية إيداعها هيئة خاصة إذا ضمن أن تكون موضع الرعاية.

فأيدينا استعدادنا أن نخصص له المكان اللائق بها في مكتبة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، وانتهى اللقاء دون أن نحصل منه على موقف محدد من الاقتراح، وحاولنا التواصل معه، وقدمنا له دعوة لزيارة الجمعية وإلقاء محاضرة بها، وتركنا له تحديد الموعد الذى يلائمه، ولازالنا عند موقفنا بعد ثلاث سنوات من هذا اللقاء.

****

إن الجهد الجليل المهم الذى بذله هيكل فى تسجيل رؤيته وشهادته لتاريخنا المعاصر، لا يكتمل إلا بإتاحة ما لديه من وثائق للباحثين عن طريق إيداعها إحدى الهيئات العلمية التى يطمئن إليها، فقد حصلت دار الوثائق التاريخية القومية على مجموعة كبيرة من الوثائق الأمريكية والبريطانية، وما زالت الوثائق المصرية لتلك الفترة قابعة عند الأستاذ هيكل يتطلع الباحثون إلى اليوم الذى يتاح لهم استخدامها، وستظل يد الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ممدودة إذا شاء الأستاذ اختيارها مقرا لمجموعته الوثائقية.

الفصل الخامس

ثورة يوليو فى دور الأرشيف البريطانى والأمريكى

الوثائق البريطانية وتاريخ مصر المعاصر

وثائق مصر فى الأرشيف البريطانى(*)

الوثائق مصدر هام من مصادر كتابة التاريخ فهى تسجل لنا رؤية صناع الأحداث لتلك الأحداث عند وقوعها وهى تعين المؤرخ إلى جانب غيرها من المصادر على إعادة تركيب الحدث التاريخى وتقييمه وتفسيره وتحديد موقعه من حركة التاريخ.

ولما كانت مصر صاحبة أكبر وأعمق تجربة تاريخية فإن وثائق مصر لابد أن تكون فى طليعة مصادر تاريخها، وقد لعب محمد على باشا دورا هاما فى هذا الصدد عند تأسيسه لجهاز الدولة الحديثة : فانشأ دار المحفوظات العمومية بالقلعة، وتابع حفيده الملك أحمد فؤاد هذا الجهد بتأسيس دار الوثائق المصرية بعابدين، التى انتقلت إلى القلعة فيما بعد ومهما كانت الدوافع التى حركت الرجلين إلى الاهتمام بالوثائق المصرية، فقد بذلا جهدا مشكورا فى حماية الوثائق وترتيبها وهو تقليد لم نفلح فى المحافظة عليه: فرغم الجهود المضيئة التى يبذلها العاملون بدار الوثائق التاريخية القومية إلا أن إمكاناتها تقصر عن المحافظة على الوثائق بالشكل اللائق أو ترتيبها وتصنيفها وفق أصول التوثيق الحديثة حتى يطلع عليها الباحثون بنفس السهولة التى يطلعون بها على الوثائق عند أمم أقل عراقة من مصر وأقل تاريخا.

أما وثائق مصر المعاصرة منذ مطلع هذا القرن، مرورا بثورة يوليو، فما زالت مبعثرة هنا وهناك، ولا يوجد حصر دقيق لها، ولا يوجد منها بإدارة الوثائق التاريخية إلا قدر محدود، وحتى هذا القدر لا يسمح بالإطلاع عليه إلا إذا كان يعود إلى نصف قرن إلى الوراء؛ بسبب قانون قاصر، أطال الفترة الزمنية للإطلاع على

(*) جاء تناول هذا الموضوع فى سبع مقالات، نشرها د. رءوف عباس تباعا "بالأهرام الاقتصادى" بين 20 يناير و 10 مارس 1986. وكان المقال الأول تحت عنوان "*الوثائق البريطانية وتاريخ مصر*".

الوثائق؛ أما وثائق الخارجية المصرية فمغلقة تماما أمام الباحثين، ولا يوجد نظام للإطلاع عليها، وكذلك وثائق الداخلية التى تحوى تسجيلا للحركة السياسية فى مصر منذ أنشئ البوليس السياسى عام 1910 حتى الآن لا يسمح للباحثين المصريين بالإطلاع عليها.

وهكذا يطالب المؤرخ المصرى بصنع المعجزات للتغلب على مشكلة قصور الوثائق المصرية – وخاصة ما تعلق منها بالقرن العشرين عن تلبية حاجته إلى مصادر البحث وكثيرا ما سعى الباحثون إلى تعقب هذه الوثائق بطرق أشبه ما تكون بالمغامرات.

وعلى نقيض ذلك نجد الوثائق البريطانية على درجة عالية من التنظيم وعلى مستوى عال من التصنيف الذى يسهل للباحث الوصول إلى بغيته فى أقصر وقت ممكن، بل والحصول على ما شاء من صور الوثائق، وهى خدمة لم تكتشفها دار الوثائق المصرية بعد.

والوثائق المتعلقة بتاريخ مصر بدار الوثائق البريطانية تقع جميعها ضمن المجموعات الأرشيفية لوزارة لخارجية البريطانية× لأن مصر كانت دائما من مسئولية تلك الوزارة، حتى بعد وقوع الاحتلال عام 1882 فلم يقض الاحتلال على السيادة العثمانية إلا عام 1914 عندما أعلنت الحماية على مصر ولم تتمكن بريطانيا من ضم مصر إلى الإمبراطورية رسميا خلال الحرب العالمية الأولى لأسباب تتعلق بتوازن المصالح بين القوى الاستعمارية الحليفة عندئذ وفى نهاية ثورة 1919 حصلت مصر على استقلال أسمى بموجب تصريح 28 فبراير 1922 الشهير وأصبحت من الناحية النظرية دولة مستقلة ذات سيادة وبذلك لم تكن مصر مستعمرة من الناحية القانونية.

ونظراً لتلك الظروف التاريخية الخاصة ظلت مصر تدخل ضمن اختصاص الخارجية البريطانية ورغم أن المعتمد البريطانى فى ظل الاحتلال والمندوب السامى البريطانى فى ظل الحماية كان الحاكم الفعلى للبلاد وكذلك السفير البريطانى

بعد معاهدة 1936، إلا أن مركزه القانونى كان لا يزيد من الناحية النظرية عن مركز غيره من القناصل أو السفراء.

ولذلك فإن كل ما يتعلق بمصر نجده ضمن المجموعات الوثائقية الخاصة بوزارة الخارجية البريطانية وأهمها :

مجموعة المراسلات السياسية :

وتضم مراسلات متبادلة بين دار المندوب السامى أو السفارة فيما بعد وبين الخارجية حول أمور مصر السياسية، كما تتضمن تقارير دورية عن الأوضاع السياسية الداخلية فى مصر، وعن الشخصيات السياسية الهامة، والأصول الاقتصادية، وما يدور فى المقابلات التى يجريها ممثل بريطانيا فى مصر مع المسئولين المصريين ورجال الأحزاب السياسية والملك، وما يصل إلى علمه من أخبار ينقلها بعض أصدقاء الإنجليز وعملائهم من المصريين. وهذه المجموعة على درجة عالية من الأهمية التاريخية، وتعد الوعاء الرئيس لكل المعلومات المتعلقة بمصر وأوضاعها السياسية، وهى المجموعة التى حصل عليها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، والتى سوف نعرض لأطراف منها يتعلق بثورة 23 يوليو 1952.

مجموعة المراسلات القنصلية :

وهى ترصد الأحوال الاقتصادية للبلاد رصدا دقيقا، وتتبع باهتمام كبير كل ما يتصل بالمصالح الاقتصادية الإنجليزية فى مصر كما تتضمن تلك المجموعة تقارير الأمن الدورية التى كانت ترسلها إدارة الأمن العام بالخارجية المصرية إلى السفارة البريطانية.

مجموعة المطبوعات الخاصة :

وهى مختارات من وثائق الخارجية كانت تنتقى كل عام وتطبع إلى جانب التقرير السنوى الشهير عن أحوال مصر والسودان والسياسة الاقتصادية والغرض من طبعها، وبقدر محدود من النسخ، إتاحت فرصة الإطلاع عليها لأعضاء

البرلمان البريطانى بمجلسيه، وكذلك أعضاء مجلس الوزارء البريطانى وبعض موظفى وزارة الخارجية ورغم أهمية هذه المجموعة إلا أن عنصر الانتقاء فيها يجعلها مليئة بالثغرات بل كثيرا ما لم يتم طبع بعض أجزاء من الوثيقة الواحدة.

الكتب الزرقاء :

وهى وثائق مختارة تطبع للنشر العام (للتداول) وتتعلق بقضية معينة أو حادثة بذاتها تريد الحكومة البريطانية أن تطرح من خلالها موقفها أو وجهة نظرها، وهى وثائق محدودة جدا لا تقدم إلا بعض جوانب الصورة، وتتعمد إخفاء جوانب هامة، يؤدى نشرها إلى نتائج سلبية ولذلك فهى مصدر قليل الأهمية من الناحية التاريخية بالقياس إلى المجموعات الوثائقية الأخرى.

ولمّا يرجع المؤرخ المصرى إلى الوثائق البريطانية، يتعين عليه أن يضع فى اعتباره تماما أنها تعبر عن وجهة النظر البريطانية وحدها؛ ولذلك فهى تقدم مرآة صادقة للسياسة البريطانية فى مصر ولكنها لا تقدم صورة دقيقة لإيقاع الأحداث فى مصر، يمكن أن يطمئن إليها ضمير المؤرخ؛ فهى ترصد الأحداث من خلال مصادر تريد أن تحمل السفارة البريطانية على تبنى وجهة نظرها. ورغم أن ما يتجمع لدى السفارة من معلومات عن الأوضاع الداخلية فى مصر يخضع للنقد والتحليل على يد خبراء الشئون المصرية فى الخارجية البريطانية إلا أن المؤرخ كثيرا ما يكتشف زيف الكثير من هذه المعلومات عند مقارنتها بالمصادر الوثائقية المصرية على ندرتها وسوء تنظيمها.

وبغض النظر عن تلك المحاذير ستظل الوثائق البريطانية مصدرا هاما من مصادر التاريخ الحديث والمعاصر فى غيبة الوثائق المصرية التى تعانى من التبعثر والإهمال وسوء التنظيم.

ثورة يوليو فى الوثائق البريطانية

1- الطوفان

لا نحاول فيا يلى تقديم دراسة لثورة 23 يوليو 1952 ودوافعها وعوامل نجاحها وما رمت إلى تحقيقه وما أصابته من نجاح أو فشل، ولكنها تهدف إلى إلقاء نظرة على ما حوته وثائق وزارة الخارجية البريطانية من أوراق تتعلق بمصر، ومدى انعكاس هذا الحدث الجلل على مرآة السياسية البريطانية وغيرها من القوى الكبرى صاحبة المصالح فى الشرق الأوسط كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ليرى القارئ المهتم بمجريات الأمور فى بلاده حقبة من تاريخ مصر من خلال عيون ساسة بريطانيا التى كانت تعد مصر نقطة ارتكاز لمصالحها بالمنطقة وتعد قناة السويس شريان الحياة للإمبراطورية البريطانية.

وبعبارة أخرى نحاول إلقاء الضوء على ردود أفعال بريطانيا وفرنسا وأمريكا تجاه ثورة يوليو التى كانت بمثابة الطوفان التى اجتاح الساحة السياسية فى هذه المنطقة الحساسة من العالم، مؤذنا بمولد عصر جديد كما تكشف بعض الأسرار المتعلقة بالشئون الداخلية فى الفترة من 23 يوليو 1952 حتى نهاية عام 1954، وهو أخر تاريخ للوثائق المسموح بالإطلاع عليها الآن(*).

ورغم أن الوثائق البريطانية منذ مطلع عام 1952 تعكس قلق بريطانيا على الأوضاع الداخلية فى مصر وحرص السفارة البريطانية بالقاهرة على رصد الواقع المصرى سياسيا واقتصاديا من خلال تقارير دورية تركز على حالة عدم الاستقرار

(*) نشر هذا المقال فى 27 يناير 1986، لكن د. رؤوف عباس أمكنه تصوير ملفات عديدة من الوثائق البريطانية بعد ذلك، وكان ينوى - رحمة الله - دراستها ونشرها وأعد لها خطة كاملة إلا ان القدر لم يمهله لإنجازها (المحرر).

التى سادت منذ إقالة حكومة الوفد عشية حريق القاهرة فى 26 ينـاير 1952 إلا أن أحدا من خبراء الخارجية البريطانية لم يتوقع سقوط النظام الملكى فى مصر علـى يد حركة يقوم بها الجيش.

ففى آخر تقرير "تقدير موقف" أعدته السفارة البريطانية قبـل ثـورة يوليـو وأرسلته إلى الخارجية البريطانية فى 13 يوليو 1952 أى قبل قيام الثورة بعشرة أيام فقط قدم القائم بالأعمال البريطانى كروزويل تصور خبـراء الـسفارة البريطانيـة بمصر لتطور الأوضاع السياسية الداخلية فى البلاد فى الشهور الثلاثة التالية (يوليو – أغسطس – سبتمبر 1952) وهو تقرير طريف يبين إلى أى مدى كانت أحـداث الثورة مفاجئة بالنسبة للإنجليز الذين كانوا يضعون أيـديهم علـى نـبض الحيـاة السياسية فى مصر.

يقول التقرير أن نوايا الملك هى مفتاح الموقف كله فمنذ 26 يناير لدينا الدليل الكامل على أنه على استعداد للتخلص من أى وزارة تمارس سياسة تتعارض مـع أهدافه الخاصة ولهذا السبب يصعب تحديد السياسة التى سوف تتبعها وزارة حسين سرى باشا الذى تولى السلطة فى 2 يونيو فمهما كانت أفكار حسين سرى فإنه لـن يتم تنفيذها إلا إذا تطابقت مع أهداف الملك.

وذهب التقرير إلى أن الملك فاروق أراد بإسقاط وزارة نجيب الهلالى ومجئ سرى إلى الحكم الحيلولة دون عودة الوفد إلى السلطة واستمرار العمـل بالأحكـام العرفية مع بذل الوعود بالقضاء على الفساد وإصلاح قانون الانتخاب دون الإقـدام على عمل حقيقى فى هذا الاتجاه ومحاولة التوصل إلى حل للمسألة المصرية تعطى القصر ووزارته رصيدا سياسيا فى مواجهة الوفد، وفى حالة اضطرار الملك إلـى إجراء الانتخابات فى أكتوبر 1952 فإن عليه أن يعقد صفقة مع الوفد، تحقق نوعـا من التوازن بين أهداف الطرفين، واستبعد التقرير اتجاه الملك إلى تعطيل الدستور.

وبعد استعراض لتصريحات سرى باشا عـن توليـه الـوزارة والـصعاب السياسية التى تواجهها انتهى التقرير إلى النتائج التالية :

١- أن التطورات السياسية على مدى الشهور الثلاثة القادمة (يوليو - أغسطس - سبتمبر 1952) سوف ترتبط بإرادة الملك ومصالحه الشخصية.

٢- أن الملك سوف يعمل على تفادى عودة الوفد للحكم بقدر الإمكان دون أن يورط نفسه فى صراع علنى مع الوفد لإبقاء "خط الرجعة" مفتوحا إذا اضطرته الظروف إلى التعاون مع الوفد والسماح له بالعودة إلى الحكم.

٣- أن حكومة سرى ضعيفة ولا مفر لها من مداهنة الملك حتى تستمر فى السلطة ولا تستطيع أن تتبنى خطة للإصلاح أو الدخول فى مواجهة مع الوفد.

٤- أن الحركات المتطرفة قد لا تظهر بصورة فورية لأن الحكومة ستعمل على صرف الأنظار عن الأحوال الداخلية بإثارة الانتباه إلى المشاكل الدولية غير أن التوتر السياسى سوف يزداد مع الفشل فى معالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

٥- أن سرى باشا سيعمل على التوصل إلى تسوية مع الإنجليز بتأييد من الملك ومحاولة حث الأمريكان على الضغط على الإنجليز للتوصل إلى مثل هذه التسوية لكسب تأييد المعتدلين وسد الطريق أمام المتطرفين.

٦- أن حكومة سرى ضعيفة وأنه فى حالة عجزها عن التوصل إلى نتائج سريعة على صعيد العلاقات المصرية البريطانية وإلى حل للمشاكل الاقتصادية فإن ذلك سوف يؤدى إلى سقوطها بعد شهرين أو ثلاثة على الأكثر.

ورغم إدراك الإنجليز للمأزق السياسى فى مصر إلا أنه يتضح من هذا التقرير أن السفارة البريطانية كانت تتوقع استمرار اللعبة السياسية التى بدأت عشية 26 يناير 1952 بنفس قواعدها حتى سبتمبر على أقل تقدير وتنبأت باحتمالات عودة الوفد إلى الحكم فى حالة إجراء انتخابات حرة فى أكتوبر.

وقد أخفقت هذه الحسابات تماما فلم يكد يصل هذا التقرير إلى لندن (22 يوليو) حتى استقالت وزارة حسين سرى باشا وشكل أحمد نجيب الهلالى باشا

وزارته الثانية التى لم تعمر أكثر من 24 ساعة: فقد وقعت الثورة مساء نفس اليوم الذى حلفت فيه الوزارة اليمين الدستورية أمام الملك.

وفى دوائر القصر الملكى كان الأمل – فى استمرار الأوضاع على ما هى عليه – كبيرا فقد قابل المستر كرزويل القائم بالأعمال البريطانى – حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان الملكى مساء 22 يوليو 1952 ونقل ما دار فى المقابلة إلى وزارة الخارجية البريطانية فى برقية أرسلها الساعة الحادية عشرة مساء نفس اليوم ذكر فيها أن حافظ عفيفى قال له:

"ننى الآن أكثر ثقة بالمستقبل مما كانت عليه منذ ستة شهور مضت، فقد عاد نجيب الهلالى إلى الحكم وفق شروطه، وأن الحكومة الجديدة ستستمر فى الحكم لفترة طويلة، وقد قبل الملك شروط الهلالى؛ لأنه لا يقبل بديله على ماهر فى الحكم، وأن الملك الآن أصبح يدرك خطورة التدخل المتزايد للقصر فى عمل الحكومة، وأنه غاضب على الياس اندراوس وكريم ثابت وأصبح يدرك مساوئهما، وأن الحكومة الجديدة وزارة الهلالى ستكون حكومة حقيقية...."

وأكد حافظ عفيفى للقائم بالأعمال البريطانى أنه على ثقة أن التذمر داخل الجيش سيتم القضاء عليه خلال عشرة أيام، وأبدى ثقته فى اسماعيل شيرين وزير الخارجية الذى رشحه بنفسه للهلالى لأنه يعرفه منذ طفولته فهو ذكى.

وأنسب الناس للتعامل مع الضباط الصغار الساخطين الذين يفهم جيدا وجهة نظرهم وأن النية متجهة إلى إحالة كل من اللواء سرى عامر مدير سلاح الحدود واللواء محمد نجيب إلى التقاعد ورغم أن حيدر باشا قد اثبت عجزه عن معالجة الموقف فإنه سيبقى فى منصبه إلى حين، وأن محمد نجيب ليس ضابطا جيدا، وأنه يعتقد أن تركه فى منصبه الحالى بالقاهرة سوف يثير المتاعب.

ورأى حافظ عفيفى أن الضابط الشبان سوف يهدأون إذا منحوا بعض الترقيات ولكن كروزويل لفت نظره إلى أن تذمر هؤلاء الضباط ليس إلا تعبيراً عن السخط العام فى البلاد على الطريقة التى جاء بها حسين سرى باشا إلى السلطة

وخاصة علاقة سرى باشا بعبود باشا.

وختم القائم بالأعمال البريطانى برقيته بتعقيب على الحديث الذى دار بينه وحافظ عفيفى باشا قائلا إننى اعتبر الوضع العام مطمئنا الآن، والأمر يتوقف على مدى قدرة الملك على الاحتفاظ بزمام الموقف السياسى فى يده، وخاصة لما يعود النحاس باشا من أوروبا فى الخريف، ولكن إذا أحسنت الحكومة الجديدة (وزارة الهلالى) القيام بعملها ونجحت فى معالجة الموقف المضطرب داخل الجيش فإن هناك فرصة معقولة لتحقيق الاستقرار خلال الشهور القادمة.

وهكذا عندما كان ضابط اللاسلكى بالسفارة البريطانية يرسل هذه البرقية إلى لندن الساعة 19 : 11 مساء 22 يوليو كانت طلائع قوات الضباط الأحرار تتجه نحو رئاسة الجيش بالقاهرة لاحتلالها وما كادت تصل البرقية إلى لندن ظهر يوم 23 يوليو 1952 حتى أصبحت غير ذات موضوع؛ فقد فرض أولئك الضباط الذين ظن حافظ عفيفى أن بعض الترقيات سوف تفرغ طاقاتهم الثورية، فرضوا واقعا جديدا وقلبوا رأسا على عقب الحسابات ... كل الحسابات.

ولما كان من الثابت أن أنباء قيام الضباط الأحرار بحركة ما قد تسربت إلى الملك فيما بين الساعة التاسعة والساعة العاشرة من مساء 23 يوليو 1952 (مذكرات عبد اللطيف البغدادى، جمال حماد) مما دعا قائد الجيش إلى عقد مؤتمر عاجل لكبار الضباط بمقر رئاسة الجيش بكوبرى القبة وهو ما سهل للثوار القبض على قيادات الجيش دفعة واحدة عند احتلال قواتهم لمقر الرئاسة فإن البرقية سالفة الذكر تقطع بأن نبأ الحركة لم يصل إلى مسامع الملك وإلا وجدنا له انعكاسا فى حديث حافظ عفيفى مع كروزويل ويبدو أن المعلومات التى أبلغت إلى الحرس الملكى عن الإعداد لحركة يقوم بها الضباط الأحرار بلغت لحيدر باشا بصورة أو بأخرى دون أن يوضع الملك فى الصورة.

ومهما كان الأمر فإن عجلة التاريخ تحركت فى نفس الوقت الذى كانت فيه السفارة البريطانية ترسل البرقية السابقة إلى لندن وبعد ثمان ساعات فقط كان القائم

بالأعمال البريطانى يرسل برقية عاجل إلى لندن فى الساعة 55 : 6 من صباح يوم 23 يوليو نصها كالتالى:

بلغتنى معلومات مؤكدة تفيد أن مجموعة من الضباط المنشقين قد استولت على السلطة بالقاهرة خلال الليل وأن الشرطة تطيع أوامر هذه المجموعة وقد أرسل إلى قادة المجموعة رسالة من خلال أحد أعضاء السفارة الأمريكية مفادها إنهم سوف يقاومون أى تدخل بريطانى مقاومة منظمة، وأن الحركة ليست موجهة ضد الأجانب، ولكن تهدف إلى القضاء على الفساد المستشرى فى البلاد.

وقد سبق أن كررت التعليمات بأن القوات البريطانية لا يجب أكرر لا يجب أن تتدخل لإبقاء الملك فاروق على عرشه، وسوف اتذكر هذا جيدا إذا طلب منى القصر التدخل، غير أن رؤساء الأركان الإنجليز سوف يتخذون بلا شك الإجراءات الكفيلة بضمان تأمين تحركات قواتنا فى منطقة القناة.

وقيل أن الحركة بقيادة ضابط شاب من القوات الجوية وأنها بلا شك تضم نفس مجموعة الضباط التى أثارت المتاعب فى نادى الضباط وهؤلاء الرجال من المتحمسين للوفد ومن الواضح أن الوضع سيزداد خطورة بعد عودة قادة الوفد من فرنسا.

ولا أستطيع أن أحدد فى الوقت الحاضر مدى قوة هذا التمرد، ولكن لما كان اللواء نجيب منضما إلى الحركة فمن الممكن أن تكون كل القوات بالقاهرة مشتركة بالتمرد.

وسوف أبرق لكم فور حصولى على معلومات أخرى...

لقد أعلنت هذه البرقية/ الوثيقة نبأ الطوفان الذى اجتاح حقبة تاريخية بدأت بثورة 1919 وأرسى قواعدها دستور 1923 وحفلت بالصراع بين قوى ثلاث : الوفد والقصر والإنجليز، حتى توقيع معاهدة 1936 ثم بدأت تظهر قوى سياسية جديدة أنبتتها الحركة الوطنية لما عجز الوفد عن تحقيق الأمانى الوطنية، فاشتد عود حركة الاخوان المسلمين ونزلت ميدان العمل السياسى رسميا عام 1939، وكذلك

حركة مصر الفتاة، وازداد نشاط الجماعات الماركسية منذ سنوات الحرب العالمية الثانية، وأصبحت الحركة السياسية المصرية تدور حول محورين التحرر الوطنى والعدل الاجتماعى، وكلاهما كان مفقودا، فجاء طوفان 23 يوليو ليجتاح الساحة السياسية المصرية ليفرض واقعا جديدا نستطيع أن نتبينه بين سطور الوثيقة السابقة. فلم تعد السفارة البريطانية صانعة للأحداث بل أصبحت تستمد معلوماتها من جهة أخرى من السفارة الأمريكية. إن المعلومات الخاطئة حول الشخصية التى قادت الثورة، وحول التوجه السياسى للمجموعة التى قادت الثورة بينت المفاجأة كانت مهولة: فقد بنيت الحسابات على أساس استمرارية الوضع السياسى القائم وعلقت الآمال على وزارة نجيب الهلالى، وارتاح بال رئيس الديوان الملكى الذى أعلن للقائم بالأعمال البريطانى اطمئنانه للوضع قبل الثورة بساعة واحدة وأنه يعتزم السفر إلى أوروبا لقضاء أجازة صيف، فإذا بالضباط الأحرار يعصفون بكل هذه الآمال ويفتحون صفحة جديدة من تاريخ مصر المعاصر.

***　　***

2- البحث عن سياسة

رأينا فيما سبق كيف فوجئت السفارة البريطانية بالقاهرة ومعها وزارة الخارجية البريطانية بوقوع حركة الجيش ليلة / يوليو 1952، وكيف قلبت الحركة حساباتهم رأسا على عقب، والآن نلقى نظرة على رد الفعل فى كل من السفارة البريطانية ووزارة الخارجية تجاه الحدث الجلل بحثا عن سياسة تتبناها بريطانيا تجاه الحركة، وسوف نبحث عن رد الفعل بين أضابير وزارة الداخلية البريطانية، من خلال البرقيات المتبادلة بين السفارة والخارجية، يومى 23 و 24 يوليو على وجه التحديد.

كانت أول برقية خرجت من السفارة البريطانية تحمل نبأ الحركة إلى لندن فى السابعة إلا خمس دقائق من صباح 23 يوليو – على نحو ما رأينا – ثم تلتها برقية أخرى فى الحادية عشرة بالغة الخطورة، فقد تلقى المستر كافرى السفير

الأمريكى مكالمات تليفونية عديدة من الملك فاروق منذ الساعة الثامنة صباحا أبدى فيها فزعه مما حدث وطالب بتدخل أجنبى لحماية عرشه، محاولا بذلك تكرار ما فعله عمه توفيق قبل سبعين عاما، ومعرضا مصر للخطر. وقد طلب فاروق من كافرى أن يتوسط لدى الإنجليز للتدخل ولكنه لم يقل ذلك للسفير الأمريكى صراحة بل ضمنا.

ونظرا لوجود السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون بإنجلترا لقضاء أجازته كان على كروزويل – القائم بالأعمال – التصرف فى هذه الظروف الدقيقة على مسئوليته الخاصة انتظارا لتعليمات صريحة من حكومته، وفى إطار الموقف البريطانى السابق الذى يرى أن مساندة فاروق فى الاحتفاظ بعرشه لا تخدم مصالح بريطانيا، ولنر معا ما قاله كروزويل للسفير الأمريكى ردا على طلب الملك فاروق.

يمكنك أن تخبر الملك بما يلى :

١- أن حكومة صاحبة الجلالة قد أحيطت علما بالأحداث وكذلك قيادة الأركان البريطانية.

٢- أن وجهة نظرى الشخصية أن ما حدث مسألة داخلية صرفة ولا أظن أن حكومة صاحبة الجلالة ترغب فى أن تستخدم قواتها لهذا الغرض (بقصد التدخل).

٣- أننى سوف أبلغ رسالته للندن.

وسأل القائم بالأعمال البريطانى السفير الأمريكى عما إذا كانت هذه الإجابة قد تدفع الملك إلى الهرب من البلاد، فأجاب كافرى بأن الملك يعانى من الذعر الشديد، وأنه قد نصحه بالهدوء والتمسك، فطلب كروزويل من كافرى أن ينقل إلى الملك نفس النصيحة عن لسانه.

وأضاف كروزويل – فى برقيته – أن رجال الحركة لم يعلنوا بعد مطالبهم من الملك وأن الملك قد يخرج من هذه الأزمة "ملكا دستوريا" لو التزم الهدوء،

وذكر أن الملك يفكر فى استخدام البحرية المصرية ضد الحركة.

وكان الملك قد اتفق مع كافرى السفير الأمريكى على أن يتم الاتصال بين السراى والسفارة الأمريكية من خلال مندوب من السراى خشية تعرض الاتصال التليفونى للاعتراض أو التصنت.

لقد اتخذ كروزويل قرار عدم التدخل على مسئوليته الشخصية انتظارا لتعليمات حكومته التى وصلته على مرحلتين :

الأولى فى صورة برقية عاجلة وافقت فيها الخارجية البريطانية على وجهة نظر القائم بالأعمال البريطانى، وطلبت منه أن ينصح الملك بأن يكون على اتصال مع حكومته وأن يصل إلى اتفاق مع اللواء محمد نجيب.

أما المرحلة الثانية فقد اتخذت صورة برقية مطولة تضمنت ما تم التوصل إليه من خلال اجتماع بالخارجية البريطانية استغرق نحو خمس ساعات فى محاولة للبحث عن سياسة لمواجهة الموقف على شكل إطار لتعليمات محددة يتحرك بمقتضاها القائم بالأعمال البريطانى فى مصر ووصلت مساء 23 يوليو جاء فيها : " يبدو أنه من الأفضل تجنب قيام دكتاتورية عسكرية فى مصر بقدر الإمكان، وأن الحل الأمثل بالنسبة للملك فاروق هو الخروج من الأزمة كملك دستورى (يترك للوزارة أمر الحكم والتوصل لاتفاق معنا أن إمكن) ولذلك يجب عليه أن يتخلص من حالة الخوف التى تنتابه الآن حتى يمكن تحقيق ذلك، وأن عليه أن يطهر القصر من العناصر السيئة بقدر الإمكان وفى مقدمتهم الياس اندراوس وكريم ثابت. ويجب أن يؤيد الملك كل تسوية يتم التوصل إليها فيما بين اللواء نجيب والحكومة، بغض النظر عن شخص رئيسها، على ألا يكون ذلك مقدمة لعودة الوفد إلى الحكم، وفى حالة التوصل لمثل هذه التسوية فلا يجب أن يتشدد نجيب فى شروطه، وإلا اضطر الملك إلى إفساد مثل هذه التسوية، وترك وزير الخارجية للقائم بالأعمال التصرف حيال الموقف فى ضوء هذه التعليمات.

وقبل أن يتلقى القائم بالأعمال البريطانى هذه التعليمات بنحو ثلاث ساعات

أبلغه كافرى أنه قد تلقى من وزير الخارجية الأمريكى موافقته على رأى السفير بأن يحاول الملك فاروق التماسك وأن لدى الأمريكان معلومات تفيد أنه فى حالة تصرف الملك بحكمة وتخلص من مستشاريه السيئين فإنه يمكن أن يحافظ بذلك على وضعه". ولم ينس السفير الأمريكى أن يبلغ كروزويل أن الخارجية الأمريكية لا توافق على أى تدخل بريطانى عسكرى لصالح الملك فاروق.

الملك يوافق

وكان الملك فاروق قد استدعى السفير الأمريكى لمقابلته الساعة الثالثة بعد ظهر يوم 23 يوليو، وأبلغه أنه لا يجد مفرا من الموافقة على مطالب العسكريين التى تقضى بطرد نجيب الهلالى من الحكم وتكليف على ماهر بتشكيل الوزارة، وأن الهلالى قد استقال بالفعل وعلى ماهر فى طريقه إلى الاسكندرية، وأبدى فاروق احساسه بالمرارة من الإنجليز لعدم قيامهم بالتدخل، وقال لكافرى أن الإنجليز ضالعون فى هذه المؤامرة، فنفى السفير الأمريكى ذلك، ولاحظ السفير أن الملك قد تخلص من حالة الذعر التى انتابته فى الصباح وأصبح لا يعتزم الهرب من البلاد.

برقية أخرى

وتلقى القائم بالأعمال البريطانى برقية أخرى فى الساعة السادسة والنصف من مساء 23 يوليو من رئيس الوزراء البريطانى طالبه فيها بأن يقابل محمد نجيب فى أقرب فرصة ممكنة وبصحبته الملحق العسكرى البريطانى. ويطلب من نجيب أن يشرح له أهدافه (يقصد أهداف الحركة) وأن يؤكد له أن الحكومة البريطانية كانت ترحب دائما بأى حركة تقوم فى مصر بهدف القضاء على الفساد ورفع مستوى معيشة المصريين لأن ذلك سوف يكون أمضى سلاح لمواجهة الشيوعية، وأن يبلغه أن رئيس الوزراء البريطانى يشعر بالرضا تجاه ما ورد بالبيان الذى أعلن حماية الجيش المصرى لأرواح الأجانب وممتلكاتهم، وأن يحذره من بعض رؤساء الأحزاب السياسية الذين ارتبطوا فى أذهان الشعب بالفساد والذين فشلوا فى القيام بواجباتهم نحو الحفاظ على الأمن والنظام وحماية مصالح الأجانب عندما

كانوا فى السلطة (والإشارة واضحة هنا إلى مصطفى النحاس باشا).

وأن يتأكد من أن نجيب على اتصال دائم بعلى ماهر.

نصيحة مصرية

وفى الساعة الحادية عشرة من صباح 24 يوليو رد القائم بالأعمال البريطانى على هذه التعليمات ببرقية ذكر فيها أن الملحق العسكرى البريطانى التقى صباح اليوم نفسه بأحد أصدقائه من الضباط المصريين واستطلع رأيه بشأن مقابلة نجيب، فنصحه الضابط المصرى بعدم القيام بهذه المقابلة فى الوقت الراهن لأن المقابلة ستفسر لغير صالح بريطانيا، وعقب القائم بالأعمال على ذلك بأن الملحق العسكرى فهم من الضابط المصرى أن نجيب قد يوجه للقائم بالأعمال البريطانية مثل السؤال عن مدى اعتزام الحكومة البريطانية حماية الملك فاروق، واقترح القائم بالأعمال إرجاء المقابلة.

ولكن رئيس الوزراء البريطاني أصر على ضرورة مقابلة اللواء محمد نجيب تنفيذا لتعليماته السابقة وتأكيد على أن الحكومة البريطانية لا تنوى التدخل فى الشئون الداخلية لمصر ولكنها لا تتردد فى التدخل إذا أحست أن ثمة خطرا يهدد أرواح رعاياها فى مصر، وأن الحكومة البريطانية قد أرسلت تعليمات لقواتها فى مصر بالتأهب، وأن بريطانيا قد أخذت فى الاعتبار بيان اللواء نجيب الذى تعهد فيه بحماية الجيش المصرى لأرواح وممتلكات الأجانب، وأنها تأمل بإخلاص إلا تدعوها الحاجة إلى التدخل مع التأكيد على أن حالة التأهب بين صفوف القوات البريطانية فى مصر ليست موجهة ضد القوات المسلحة المصرية وأن الإنجليز يبذلون أقصى جهدهم حتى لا تقع أى حوادث فى هذا الصدد.

السفارة تبدى ارتياحها

وقد تمت الاستعاضة عن هذا اللقاء الرسمى بين القائم بالأعمال البريطانى ومحمد نجيب بلقاءات متعددة تمت يومى 24 و 25 يوليو بين بعض سكرتيرى

السفارة البريطانية والملحق العسكرى البريطانى من ناحية وبعض ضباط قيادة الثورة من ناحية أخرى، اطمأن فيها الجانب البريطانى إلى أن حركة الجيش موجهة لتطهير الجيش والقضاء على الفساد فى الحكم (أى أنها ليست موجهة ضد الإنجليز)، وأن عدد الضباط الذى خططوا للحركة ونفذوها 20 ضابطا وأبدى رجال السفارة ارتياحهم لأن على ماهر يعتمد على الأخوان المسلمين لمساندته سياسيا وليس على الوفد.

وفى الوقت الذى كان الإنجليز يدرسون فيه الموقف ويرسمون سياستهم تجاه حركة الجيش على أساس عدم التدخل إلا فى حالة تعرض مصالحهم للخطر، كان أحد عملائهم من المصريين يلح عليهم التدخل.

فقد كان أحمد مرتضى المراغى باشا وزير الداخلية فى وزارات القصر التى تعاقبت على الحكم منذ 27 يناير 1952، على صلة وثيقة بالسفارة البريطانية، ويعد من بين مصادر المعلومات الهامة التى تعتمد عليها السفارة منذ أواخر الأربعينات، وأحد المستشارين الذين تعتمد السفارة برأيهم فى الشئون الداخلية المتعلقة بمصر.

ومن منطلق هذه العلاقة الحميمة بالإنجليز وبالملك، أرسل المراغى رسولا من قبله إلى السفارة فى الصباح الباكر يوم 23 يوليو يطلب مسئولا من رجالها للاجتماع به، فلبت السفارة البريطانية الطلب بالفعل وذهب أحد سكرتيرى السفارة البريطانية لمقابلته بمنزله قبل الثامنة من صباح 23 يوليو فذكر المراغى لمندوب السفارة أن القائمين بالانقلاب ضباط من الأخوان والشيوعيين وأن على ماهر ضالع فى هذه المؤامرة وأنه يعتبر أن الملك قد انتهى بالفعل ولم تعد له فائدة وسوف يقضى عليه الضباط.

وطالب مرتضى المراغى مندوب السفارة البريطانية بأن ينقل إلى حكومته نصيحته الشخصية بضرورة التدخل البريطانى قبل أن يكمل الإخوان المسلمون والشيوعيون عملهم بإجراء انتخابات تساعدهم على إقامة نظام حكم ثورى معاد للرأسمالية.

ويبدو أن هذه المعلومات أثارت قلق القائم بالأعمال البريطانى فحرص على أن يلتقى بمرتضى المراغى صباح 24 يوليو ليقف منه على جلية الأمر بنفسه.

نصائح المراغى

وفى ذلك اللقاء أكد المراغى ما ذكره لمندوب السفارة من قبل، وأضاف أن دعوة أصحاب الانقلاب إلى إقامة انتخابات حرة وإلغاء الأحكام العرفية جاءت ذرا للرماد فى العيون لتضليل الشعب، لأن قادة الانقلاب يهدفون إلى إقامة حكومة عسكرية، وخاصة أن معظمهم ممن شاركوا فى "أعمال الإرهاب" فى قناة السويس خلال الشتاء (يقصد الكفاح فى عهد وزارة الوفد)، وأن الانقلاب مرحلة مبدئية لثورة عامة تجتاح البلاد، وكرر القول بأنهم ينوون قتل الملك، وقال أن حكومة على ماهر لن تستمر فى الحكم أكثر من بضعة أسابيع، ثم يتم نشر أعمال الإرهاب فى الدلتا ومنطقة القناة ولكنهم سيسلحون من الجيش هذه المرة، وأوكد أن محمد نجيب ضعيف الشخصية وأن قادة الحركة الحقيقيين من صغار الضباط، وأن الشيوعيين والأخوان هم القوة المحركة لهم، واستدل على ذلك بتأييد الأخوان والشيوعيين للحركة، واقترح أن يترك الملك البلاد أولا ثم يتدخل الإنجليز، بعد ذلك لتصفية الحركة.

وبالطبع نقل القائم بالأعمال البريطانى إلى حكومته نصائح مرتضى المراغى فى برقية مطولة أرسلها إلى لندن فى الساعة الثانية من بعد ظهر يوم 24 يوليو، كما هرع إلى السفير الأمريكى ينقل إليه ما دار بينه وبين المراغى.

ورأى كافرى أن مرتضى المراغى يميل إلى المبالغة، وأن كان يرى أن هناك إمكانية كبيرة لوقوع العسكريين تحت تأثير "المتطرفين" وأنه لا يجب على الإنجليز أن يقفوا موقفا سلبيا تماما، بل لابد من القيام باستعراض القوة من خلال استنفار القوات فى قاعدة قناة السويس دون أن يترتب على ذلك تدخل فعلى.

وعندما وصلت هذه المعلومات إلى الخارجية البريطانية كان تحليلها لنصائح مرتضى المراغى مختلفا، فقد رأت أن وراءها الملك نفسه الذى أراد أن يلوح بخط

الشيوعية ليجبر بريطانيا على التدخل، بعد ما تبين له عدم استعدادها للتدخل دفاعا عن شخصه، ولكن الخارجية لم تستبعد تماما حدوث الأخطار التى نبه إليها مرتضى المراغى، ووعدت بأخذها فى الاعتبار عند رسم سياستها فى المستقبل، واستبعدت أن يكون على ماهر واجهة للشيوعيين.

استطلاع رأى الأمريكان

وفى الوقت نفسه (الرابعة بعد ظهر 24 يوليو) التقى السفير البريطانى بواشنطون مع مستر بايرود مسئول الشرق الأوسط بالخارجية الأمريكية، لاستطلاع رأى الأمريكان فى الانقلاب الذى وقع فى مصر وكانت وجهة نظر بايرود كالتالى :

١- أن الملك فاروق غير جدير بالاحترام.

٢- أن الحركة التى قامت فى مصر تهدف إلى القضاء على الفساد، ولا مانع من أن تتصرف بشدة تجاه الباشاوات الذين استفادوا منه.

٣- أنه فى حالة قيام حركة شيوعية واضحة المعالم بالاستيلاء على السلطة فى مصر لصالح السوفيت فإن ذلك يعد تهديدا للمصالح الدفاعية الغربية يبرر التدخل.

٤- أن المعلومات المتوافرة لدى الولايات المتحدة تفيد أن الحركة بعيدة تماما عن هذا الاتجاه.

وهكذا لعبت الدبلوماسية الأمريكية دورا فعالا فى تحديد إطار السياسة البريطانية تجاه حركة الجيش فى اليومين الأولين للانقلاب الخطير، وساعدت على تأكيد موقف الخارجية البريطانية من فكرة التدخل التى استبعدت تماما، بشهادة ضمان من الخارجية الأمريكية/ نفت عن رجال الحركة شبهة الشيوعية.

ولعب كافرى – أيضا – دوراً واضحا فى تهدئة روع الملك فاروق، والحيلولة دون إمكانية هربه من البلاد، قبل أن يرسى النظام الجديد دعائم شرعيته.

واستمر السفير الأمريكى يلعب هذا الدور – كما سنرى – فى اليومين التاليين وخاصة يوم 26 يوليو، عندما تنازل الملك عن عرشه لولى عهده وخروجه من مصر.

لقد كانت الساحة المصرية تموج بحركات سياسية ربطت بين حركة التحرر الوطنى وقضية العدالة الاجتماعية فى السنوات السبع التى تلت الحرب العالمية الثانية، وانتهت ليلة 22/23 يوليو 1952، وكانت كل النذر تشير إلى تفاعل عوامل ثورة شعبية، قد تعصف بالنظام لمصلحة التيار الراديكالى الذى يرفع شعارات العدالة الاجتماعية/ والذى يزيد من أسهمه ارتفاعا تفاقم مشكلة الفقر والتفاوت الكبير، بل والتناقض الحاد بين ملاك الثروات والمعدمين، ومن ثم كانت المخاوف من ثورة شيوعية تقوم فى مصر تقلق الدوائر الأمريكية والإنجليزية معا، وتدعوهما إلى محاولة الحيلولة دون وقوع الثورة الاجتماعية المرتقبة. وكان الأمريكان أكثر وعيا من الإنجليز بهذه المشكلة ومن الثابت أنهم تقدموا للملك – فى عام 1950 تحديدات بمشروع للإصلاح الزراعى لم يلق قبولا لديه.

وفى ضوء ذلك كله يمكن أن نفهم الدور الأمريكى المتميز والواضح فى حماية حركة الجيش وتوفير فرص النجاح لها.

3- **الخروج**

يوم خروج الملك من مصر ومن التاريخ :

رأينا كيف حددت بريطانيا سياستها تجاه "حركة الجيش" بعدم التدخل، واعتبار ما حدث من الشئون الداخلية المصرية مع بقاء القوات البريطانية فى حالة تأهب، تحسبا للطوارئ، فى حالة تعرض أرواح الرعايا البريطانيين أو الممتلكات البريطانية للخطر، وساعد على بلورة هذه السياسة – كما رأينا – الموقف الأمريكى المعارض تماما للتدخل.

ولما شكل على ماهر الوزارة يوم 24 يوليو شعرت السلطات البريطانية

ببعض الاطمئنان، وأصبح باستطاعتها التعامل مع "حكومة دستورية شرعية" لرئيسها خبرة بالتعامل معهم ولذلك بادرت الخارجية المصرية بتوجيه التعليمات إلى كوررزويل القائم بالأعمال البريطانى بمقابلة على ماهر بهدفين :

١- نقل الموقف البريطانى إليه بوضوح.

٢- استطلاع جليه الأمر منه فى محاولة لتبين حقيقة ما حدث.

وفى صباح 25 يوليو، قابل كروزويل على ماهر لمدة ساعة، ونقل إليه رسالة شفوية من وزير الخارجية البريطانى (لا يخرج مضمونها عما أوردناه بالمقال الثانى) ثم انتقل الحديث إلى تطور الأحداث كما يعرفها على ماهر، فقال على ماهر أنه جاء إلى الاسكندرية يوم 24 يوليو يحمل مطالب محددة قدمها باسم العسكريين إلى الملك هى :

١- تعيين محمد نجيب قائدا عاما للقوات المسلحة مع إعطائه صلاحيات إقامة 56 من كبار الضباط من خدمة الجيش (بينهم 21 برتبة اللواء) وكان قد تم اعتقالهم ليلة الحركة، وحل "الحرس الملكى" وضم أفراده ومعداته إلى القوات المسلحة.

٢- طرد سبعة من حاشية الملك هم الياس اندرواس وكريم ثابت، والبكباشى حلمى (سائق الملك السابق) وانطون بوللى، وطبيب الملك وطياره الخاص.

وذكر على ماهر للقائم بالأعمال البريطانى أن القائد الحقيقى للثورة ضابط شاب يدعى أنور السادات (ويبدو أن على ماهر قد خرج بهذا الانطباع لأن مجلس قيادة الثورة كان قد كلف السادات بالاتصال بعلى ماهر لتشكيل الوزارة، فظن الأخير أن السادات قائدها الفعلى) وذكر على ماهر لمحدثه أن الملك يعتبر هذا الضابط "مجرما".

وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية ذكر على ماهر أن الأحكام العرفية سوف تستمر سارية المفعول وأن إجراء الانتخابات القادمة "مسألة سياسية"، وافق الضباط على ترك أمر تقريرها له، وأن الوفد وغيره من الأحزاب على اتصال به، ولكنه

ينوى أن تكون وزارته من المستقلين وربما ضم بعض وزراء الدولة ممن لهم انتماءات حزبية.

وفسر على ماهر الانقلاب الذى حدث بالسخط المختمر بين ضباط الجيش، لأن المناصب العسكرية تسند للمقربين إلى القصر، ولا تعطى للضباط الأكفاء، كما أهملت سياسة التسليح، وهنا تدخل القائم بالأعمال البريطانى فى الحديث؛ عارضا استعداد بريطانيا لتقديم الأسلحة للجيش المصرى فى إطار اتفاقية دفاع مشترك يعقدها الطرفان.

وهكذا استقر فى أذهان الإنجليز يوم 25 يوليو أنهم أمام حركة محدودة، ذات مطالب إصلاحية متواضعة ليس لها موقف معلن من الوجود البريطانى فى مصر، فلا مانع إذن من البحث عن مدخل لجنى مكسب استراتيجى من ورائها، عن طريق التلميح بحل مشكلة التسليح فى إطار معاهدة دفاع مشترك.

وكان كروزويل قد زار حافظ عفيفى – رئيس الديوان الملكى – قبل مقابلته لعلى ماهر، وهى أول مقابلة بين الطرفين، منذ مساء 22 يوليو، لما أعلن حافظ عفيفى اطمئنانه للموقف داخل الجيش، وثقته بقدرة إسماعيل شيرين على معالجته، بتقديم بعض الترقيات للضباط الصغار، وإبعاد محمد نجيب من الجيش، ولذلك قصد القائم بالأعمال البريطانى رئيس الديوان الملكى ليقف على تقديره للموقف، بعدما وقع الطوفان، فاعترف حافظ عفيفى أن المعلومات التى توفرت لدى القصر حول التذمر داخل الجيش كانت خاطئة تماما، وأن المسألة كانت أخطر مما كان يظن وقال : "رغم أن اللواء نجيب رجل شريف إلا أن شخصيته ليست قيادية، والأمر كله يتوقف على الضباط الشبان الذين يمسكون بمقاليد الأمور، ومدى اقتناعهم بما حققوه حتى الآن، فهم لم يفعلوا حتى الآن شيئا يتعارض مع الأهداف التى أعلنوها، ولكنه (حافظ عفيفى) لا يعرف ماذا يريدون؟

" وطالب حافظ عفيفى القائم بالأعمال البريطانى بأن يحرص الإنجليز على إبداء مشاعر الود والصداقة والتفهم نحو محمد نجيب، حتى يدعم ذلك موقفه

وموقف على ماهر فى مواجهة الضباط الشبان لوضع حد لتطلعاته، وأكد أن اتخاذ مثل هذه الخطوة (من جانب الإنجليز) تجاه محمد نجيب سوف يساعد على تحقيـق الاستقرار.

ظن حافظ عفيفى وعلى ماهر إذاً – أن ما حدث فى 23 يوليو القـصد مـن ورائه إصلاح الجيش بالدرجة الأولى، ثم القضاء على بعض مظاهر الفـساد فـى السلطة بالدرجة الثانية وبدأوا يتأهبون للمحافظة على الوضع الراهن، والبحث عن سبيل لكبح جماح "حركة الضباط الشبان"، ولكن الملك فاروق كان أكثـر أركـان النظام القديم إحساسا بالخطر، فقد قبل معظم مطالب الضباط دون تردد إلا مطلبـا واحدا : هو تطهير الحاشية، فقد أحس الملك أن أولئك الـضباط يريـدون قـص أجنحته، تمهيدا للبطش به، وخاصة عندما اضطر للإذعان لمطالب الثـوار فقبـل استقالة رجاله السبعة ولم يطردهم كما طلب الثوار، ومرة أخرى عاد الملك يعـانى حالة الذعر التى عاشها يوم 23 يوليو، ومرة أخرى عاد إلى الاسـتنجاد بالـسفير الأمريكى ليعينه على الفرار من البلاد.

ففى الساعة الخامسة من صباح يوم 25 يوليو أرسل الملك فاروق مبعوثا إلى المستر كافرى يسأله تدبير سفينة حربية أمريكية لتحمله وأسرته خارج البلاد، وذكر للسفير أن قائد اليخت الملكى نصحه بعدم استخدام اليخت حتى لا يتعرض لنيـران بطاريات مدفعية السواحل، ومرة أخرى طلب كافرى من الملك أن يلـزم الهـدوء والسكينة دون أن يعده بشئ، وأبرق السفير الأمريكى إلى حكومته بمطالب الملـك، فأرسلت الخارجية الأمريكية تعليمات إلى كافرى بحث الملك على الإقلاع عن فكرة الهرب، وإبلاغه أن الحكومة الأمريكية التى لا تقبل التدخل فـى شـئون مـصر الداخلية ترى أن إرسال سفن حربية أو طائرات لإنقاذ الملك يتنافى مع سياستها.

وفى نفس الوقت أبلغت الخارجية الأمريكية المـستر كـافرى أن الحكومـة الأمريكية قد تتدخل لانقاذ الملك فى حالة تعرض حياته للخطر أو عندما يتضح لها بالدليل القاطع أن وراء الانقلاب حركة شيوعية وأرسلت الحكومة الأمريكية برقية

إلى لندن تستطلع رأيها فى الموضوع.

وردت الحكومة الإنجليزية بأن أقرب سفنها الحربية إلى موقع الملك توجد فى بورسعيد وأنها تحتاج إلى ست ساعات ونصف حتى تصل إلى الإسكندرية، ولكنها فى هذه الحالة – لن تستطيع دخول الميناء حتى لا تصطدم ببطاريات مدفعية السواحل، وأن عملية إنقاذ الملك ممكنة فقط إذا استطاع الخروج إلى عرض البحر خارج المياه الإقليمية المصرية أو جاء إلى منطقة قناة السويس غير أن رد الحكومة البريطانية تضمن – أيضا – ما يلى : "أننا لا نستطيع القيام بعملية عسكرية لانقاذ الملك فاروق بالقوة فقد يؤدى ذلك إلى تورطنا فى صدام مسلح مع القوات المصرية، ولا نرى ضرورة لعملية كهذه لأسباب سياسية× ولأنه فى حالة القيام بمثل هذه العملية قد لا يستطيع أحد إخراجه حيا، ويمكن التدخل سياسيا لدى الثوار لمطالبتهم بعدم الحاق أذى بدنى بالملك". وأسرعت الخارجية البريطانية بارسال برقية عاجلة إلى القائم بالأعمال البريطانى وقائد عام القوات البريطانية بالشرق الأوسط ظهر يوم 26 يوليو يتضمن جملة واحدة : "لا نقبل القيام بعملية لانقاذ الملك فاروق"

واستمر كافرى طوال يوم 25 يوليو يحث الملك على البقاء واستبعاد فكرة الهرب من مصر حتى لا يؤدى ذلك إلى إعلان قيام جمهورية متطرفة فى مصر.

ويوم 25 يوليو – أيضا حدث تورط هام حدد مصير الملك، فقد انضم حرسه الشخصى إلى الثوار، وعلم محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة بما دار بين كافرى وفاروق من اتصالات حول المطالبة بتدخل بريطانى والمطالبة بقيام محاولة لانقاذه، وأرجع القائم بالاعمال البريطانى تسرب هذه المعلومات إلى الثوار إلى قيامهم بالتصنت على مكالمات القصر، ولكننا لا نستبعد أن يكون كافرى السفير الامريكى نفسه مصدر هذه المعلومات؛ لأن تلك الاتصالات تمت من خلال رسول (لا تذكر لنا الوثائق اسمه) نقل رسائل شفوية من لملك وإليه، وطبعا لابد أن يكون هذا الرسول من المخلصين للملك، ومن المستبعد أن يكون قد لعب دور العميل المزدوج

للملك والثوار، كذلك كانت الصلة وثيقة بين الثوار والسفارة الامريكية بالذات، يتجلى ذلك بوضوح فيما هو معروف من الاتصال الذى تم بين الضباط الأحرار والملحق العسكرى الأمريكى قبيل وقوع الثورة، وبذلك أصبحت السفارة الأمريكية المصدر الأساسى للمعلومات حول الانقلاب بالنسبة للسفارة البريطانية التى كانت قبل 23 يوليو تضع يدها على نبض الحياة فى مصر.

وقيام كافرى بإبلاغ الثوار بنوايا الملك ربما جاء فى معرض تدخل كافرى لدى الثوار للابقاء على حياة الملك وضمان عدم تعرضه للاذى البدنى.. ولاشك أن كافرى نشط فى هذا الاتجاه بعد ظهر يوم 25 يوليو... وفى صباح يوم 26 يوليو طلب كافرى من القائم بالأعمال البريطانى نقل الرسالة التالية إلى الحكومة البريطانية : "اتصل بى الملك فى الساعة الثامنة من صباح اليوم وأبلغنى ان القصر الملكى أصبح محاصرا، وفى الساعة الثامنة والنصف اتصل بى مرة أخرى ليقول إن إطلاق النار قد بدأ، وأن الوضع ميئوس منه وطلب منى المساعدة العاجلة، فاتصلت عندئذ باللواء نجيب، ودار حديثنا فى الاتجاه التالى : أننى انزعجت للتطورات التى وقعت هذا الصباح التى لا يبدو أنها تسير فى اتجاه التأكيدات التى سبق له أن قدمها لى، وأننى متأكد أنه يعلم أنه ليس من مصلحة أحد أن تسير الحوادث فى اتجاه المساس بشخص الملك، فأجاب اللواء نجيب بأن تقوية بعض النقاط العسكرية فى الإسكندرية حول القصر جاءت نتيجة معلومات تلقاها عن نشاط طابور خامس، وقال أن مثل هذه النشاطات يجب مواجهتها بشدة وأن بعض الاعتقالات الأخرى قد تمت، وقدم لى اللواء نجيب تأكيداته الشخصية القوية بألا يلحق بالملك أى أذى بدنى، فقلت له إننى أثق فى كلمته : وحاولت الاتصال تليفونيا بالملك لانقل إليه تأكيدات اللواء نجيب ولكن الاتصالات التليفونية بقصر رأس التن كانت قد قطعت، وحاولت أن أبلغ الرسالة إلى حافظ عفيفى فى منزله، ولكنه أبلغنى أنه قد حُدِدَتْ إقامته بمنزله، وقد قام الضباط باعتقال حاشية الملك (بوللى واندراوس وكريم ثابت وغيرهم) وأحاول الآن تمرير رسالة إلى الملك"

ترى.. هل كانت معرفة الثوار باتصالات الملك طلبا للتدخل الأجنبى دافعا

لهم لسرعة التقدم للملك بانذار للتنازل عن العرش ومغادرة البلاد (بما يتمشى مع الضمانات التى قدموها للسفير الأمريكى)؟

لا شك أن إقصاء الملك عن العرش كانت من بين الأهداف غير المعلنة التى رمى الثوار إلى تحقيقها، ولاشك أيضا أن التجربة التاريخية كانت ماثلة أمامهم، فقد كان هرب الخديو توفيق إلى الاسكندرية واحتمائه بالأسطوال البريطانى ثغرة نفذ منها الإنجليز إلى احتلال مصر عام 1882، ولذلك حرص الثوار على ضمان بقاء الملك فى متناول يدهم منذ اليوم الأول للثورة، فوجهت مدفعية السواحل بالاسكندرية نحو القصرين الملكيين ونحو يخت الملك "المحروسة" ونحو القطع البحرية التى خشوا انضمامها إلى الملك، وبالإعلان عن ولاء البحرية للثورة، وعزل قائدها يوم 24 يوليو، أصبح الملك فى قبضة الثوار، ولعل هذا ما دفعه إلى الاستنجاد بالإنجليز، ولكن فى ظروف تاريخية غير متواقية فلم يكن الوضع السياسى المحلى والعالمى يسمح بتكرار ما حدث عام 1882 وكان بقاء الملك مطلوبا حتى يرتكز النظام على أسس شرعية. ولكن فى ضوء ما كشفت عنه الوثائق من إطلاع الثوار على الاتصالات التى تمت بين كافرى والملك طلبا للتدخل أو سعيا للهرب من مصر، لا نستبعد أن يكون تحرك الأحداث بهذه السرعة الفائقة فى اتجاه تنازل الملك عن العرش وإقصائه عن البلاد يعود إلى ما وصل إلى مسامع الثوار من تحركات الملك المريبة.

على كلٍ لم ييأس كافرى من بذل أقصى الجهد لانقاذ حياة الملك، واهتم بتمرير رسالة يطمئن فيها الملك على حياته، وينقل له تعهد محمد نجيب، ونظرا لانقطاع الاتصال التليفونى بقصر رأس التين، أوفد السفير الأمريكى المستر سمبسون أحد رجال السفارة بسيارته إلى القصر، وبعد جهد جهيد استطاع أن يمر عبر نقاط التفتيش ونطاقات الحصار وأن يدخل القصر الساعة الحادية عشرة، وأن يلتقى مباشرة بالملك فاروق، وأن ينقل إليه تعهدات اللواء محمد نجيب بالمحافظة على سلامة الملك الشخصية وكان على ماهر عندئذ – فى حضرة الملك.

ولنترك كافرى يروى ما قاله الملك لرجل السفارة الأمريكية كما جـاء فـي الرسالة التى طلب من القائم بالأعمال البريطانى إبلاغها للحكومة البريطانيـة فـي الساعة الثانية بعد الظهر.

قال الملك إنه قد تلقى الآن انذاراً بالتنازل عن العرش لولده وأن يغادر البلاد (بأى وسيلة يشاء) فى الساعة السادسة مساء اليوم نفسه، قال أنه ليس أمامه مجـال للاختيار وطلب منا عدم التدخل لدى اللواء نجيب أو غيره للعدول عن هذا الاتجاه، وقال الملك إن له مطلبين يريد منى (أى كافرى) أن أحققهما له :أولهمـا أن أبـذى أقصى الجهد لضمان سلامته، وثانيهما أن أكون فى وداعه عند سفره".

لقد أسقط فى يد فاروق بعد أن عجز عن استعداء القوى الأجنبية على بـلاده لانقاذ عرشه، وبعد أن حاصره الثوار حصارا عسكريا ودستوريا، وبتوقيعه علـى وثيقة التنازل يعطى شرعية دستورية عريضة للنظام الجديد، ويطلـق يـده فـى التصرف وتسقط حجة فاروق فى تحريك أى قوى خارجية ضد الثورة، وبعد هـذا التوقيع أصبح الملك نفاية لا يقيمة لها، ويلقى بها فى سلة مهملات التاريخ.

ولنترك كافرى يصف لنا فى الرسالة التـى طلـب مـن القـائم بالأعمـال البريطانى ابلاغها للندن فى الساعة السابعة والنصف مساء – نهاية يوم الخـروج، خروج فاروق من مصر ومن التاريخ : "عدت لتوى من مشاهدة رحيل الملك وكما طلبت من رئيس الوزراء هذا الصباح أن يودع الملك وداعا رسميا وقـورا، ولـم يحضر الوداع أحد سواى والسكرتير المرافق لى والعائلة المالكة وبعض مـوظفى القصر وضباط الحرس وكذلك رئيس الوزراء، وأكد لى الملك أمام رئيس الوزراء أنه لم يفر وإنما أجبر على الخروج من البلاد، وأنه قد وقـع مرسـوما بتنـصيب مجلس وصاية على العرش من الأمير عبد المنعم، وخاله شريف صبرى، وعلـى ماهر فإذا رفض الأمير عبد المنعم الذى يقيم بأوربا تولى هذه المهمة وحل محلـه فى عضوية المجلس إسماعيل شيرين صهر الملك، وتقدم على الملك بمطلب أخير أفهمته أننا قد لا نستطيع تحقيقه وهو أن تقابل يخته بعض قطعنا البحريـة خـارج

المياه الإقليمية المصرية فى البحر المتوسط. وشكرنى رئيس الوزراء أكثر من مرة لحضورى الذى جعل الأمور تسير بسهولة ويسر. وقد وصل اللواء محمد نجيب تصحبه مجموعة من ضباط الجيش بعد رحيل الزورق الذى حمل الملك إلى اليخت بقليل".

ويلاحظ إنه حتى عند الخروج من مصر ومن التاريخ يصر فاروق على تعيين مجلس الوصاية بتوقيعه لمرسوم لا قيمة قانونية له، بعد أن وقع وثيقة التنازل عن العرش، ورغم كل الضمانات التى قدمها كافرى – الذى لعب دور المخرج لمشاهد يوم الخروج فإن الذعر الذى انتاب الملك المخلوع جعله يطلب حماية الأسطول الأمريكى له فى عرض البحر، ولكن أمريكا لم تكن لتستطيع المضى فى تبنى قضية الملك إلى أبعد من هذا، فقد كانت تتأهب لمد جسور قوية مع النظام الجديد كما سنرى فيما بعد.

* * * * * *

4- الوصايا الخفية

خرج الملك فاروق من مصر فى السادسة من مساء السادس والعشرين من يوليو، وأسدل الستار على حقبة من تاريخ مصر شهدت توازنا بين قوى ثلاث : الملك والإنجليز والوفد، وكان وجود الملك شرطا أساسياً من شروط اللعبة السياسية، فإذا رجحت كفة الوفد أو كادت، مال الإنجليز إلى جانب القصر وأيدوا ميول الملك الاوتقراطية، حتى إذا أفرط الملك فى هذا الاتجاه وخرج على قواعد اللعبة، وتجاوز حدود دوره عاد الإنجليز إلى ترجيح كفة الوفد إلى حين. وأتاح هذا المناخ للإنجليز نوعا من الوصاية الخفية على الحياة السياسية فى مصر، فهم يضعون السيناريو ويتولون مهمة الإخراج فى نفس الوقت. أما وقد خرج فاروق من مصر مخلوعا عن عرشه، وتولى العرش – بعده – ابنه الذى كان لا يزال فى المهد، وغاب دور الوفد ومعه أحزاب الأقلية، فقد أصبح الأمر يتطلب صياغة جديدة لقواعد اللعبة السياسية التى لم يعد فيها سوى طرفين : الثوار مجهولى الهوية

السياسية (بالنسبة للإنجليز) والإنجليز أنفسهم، ولذلك كان الأمر يتطلب الإبقاء على مؤسسة القصر حتى يظل للإنجليز دور فعال على المسرح السياسى المصرى وحتى لا يؤدى الأمر إلى مواجهة مع "الضباط" أو "العسكر"، كما كان يحلو للمسئولين الإنجليز أن يسموا رجال الثورة.

وحتى تتحقق هذه الغاية كان لابد من أمرين : التعرف على الهوية السياسية لرجال الثورة، والإبقاء على حكم أسرة محمد على عن طريق التمسك بتمثيلها فى مجلس الوصاية.

وبالنسبة للأمر الأول، نشط رجال السفارة البريطانية فى اتجاه جمع المعلومات حول الثوار، وضايقهم كثيراً اعتقال صحفيين مصريين توأمين كانا من أهم مصادر المعلومات للسفارة البريطانية، كما ضايقهم اعتقال كبار ضباط البوليس السياسى الذين كانوا بمثابة مخبرين خصوصيين للسفارة، ورغم ذلك حاولوا – بقدر الإمكان – البحث عن مصادر معلومات جديدة حول الهوية السياسية للضباط الشبان الذين قاموا بالثورة أو "الانقلاب" على حد تعبير الوثائق الرسمية.

واستغل جولبورن – أحد ضباط الأركان الإنجليز بقاعدة قناة السويس – علاقة صداقة قديمة مع أحد الضباط المصريين بمنطقة القناة ويدعى "شوقى" ودعاه لتناول العشاء على مائدته مساء 27 يوليو واستخلص جولبورن بعض المعلومات من صديقه شوقى أبرق بها صباح 28 يوليو إلى وزارة الحربية البريطانية والسفارة البريطانية بالقاهرة جاء فيها :

١- أن محمد نجيب دفع إلى قيادة الحركة دفعا بواسطة الضباط الشبان الذين تحركهم الكراهية للملك، ولذلك فاغتيال محمد نجيب لن يؤثر على الحركة سلبيا.

٢- خطط الانقلاب ونفذه عشرة من الضابط الشبان، ولم يلعب الوفد أو الأخوان أى دور فى هذا الانقلاب، الذى يحظى بتأييد المصريين جميعا.

٣- الهدف العام للانقلاب إجبار الملك على طرد أفراد الحاشية المعروفين

بالفساد، وتغيير أسلوبه فى الحكم، وإصلاح أحوال الجيش.

٤- الخوف من التدخل البريطانى كان الدافع وراء إقصاء الملك عن العرش.

وفى تقرير مطول مؤرخ فى 2 أغسطس 1952، ذكر رالف ستيفنسون – السفير البريطانى – أن الانقلاب قد أحسن التخطيط له من قبل وأن من قاموا به حوالى عشرة من الضباط بقيادة البكباشى أنور السادات، وأن قرار القيام بالانقلاب اتخذ قبل موعد وقوعه بثمانية أيام، واستند فى تحديد شخص القائد الفعلى للحركة مما قاله على ماهر للقائم بالأعمال البريطانى يوم 24 يوليو، واستدل على صحة ذلك من اتصالات السادات بالسياسيين، ويزور أخباره فى الصحف، وتصرفه بطريقة تدل على الثقة بالنفس فى حضرة محمد نجيب رغم أن رئيسه (من الناحية النظرية على الأقل). ولكن سيتفنسون أبدى عجزه عن التوصل إلى نوع العلاقة التى تربط أنور السادات بزملائه من قادة الحركة. وذكر أن محمد نجيب لم يعلم بالانقلاب إلا قبل وقوعه بثمانية أيام عندما عرض عليه الضباط الأحرار قيادتهم، وعندما قبلها كان مدفوعا بخشيته من أن يكون الملك يدبر لاغتياله عقابا له على تحديه لارادته فى انتخابات نادى الضباط. واستبعد ستيفنسون أن يكون على ماهر ضالعا فى "المؤامرة" ولكنه لم يستبعد أن يكون قد علم بها قبل وقوعها. أما عن التوجهات السياسية لقادة الحركة فقد أكد السفير على أنهم لا صلة لهم بالوفد وأن لبعضهم صلات بالحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) ولبعضهم الآخر صلات بالأخوان المسلمين أما غالبيتهم فلا يحركهم إلا الكراهية للفساد والملك.

وهكذا اقترب الإنجليز من فهم الهوية السياسية لقادة الحركة دون أن يوفقوا لمعرفة شخصية القائد الحقيقى للثورة، فقد رأيناهم يوم 23 يوليو يظنون أنه ضابط طيران اعتمادا على اتصال على صبرى بالسفارة الأمريكية ليلة الانقلاب، ثم ارتاحوا إلى الظن بأن أنور السادات هو قائد الثورة لأن على ماهر قال لهم ذلك وكانت فكرة على ماهر مستمدة من أن أنور السادات كان هو الضابط الذى زاره بمنزله ودعاه باسم "الحركة" إلى تأليف الوزارة.

ومهما كانت عدم دقة المعلومات التى تجمعت لدى السفارة الإنجليزية حول قيادة الثورة فيما بين 23 يوليو – 2 أغسطس، فإنهم كانوا يوقنون أن اهتمامات هؤلاء "العسكر" داخلية محضة ترتبط بإصلاح الأداة الحكومية وإصلاح الجيش، ولا تتجاوز ذلك إلى معاداتهم هم (أى الإنجليز)، فلا بأس إذن من التعاون معهم بشرط المحافظة على مؤسسة القصر، وعدم إدخال تعديل دستورى كبير على البلاد، كان هذا ما استقر عليه رأى الإنجليز.

أما بالنسبة للأمر الثانى الذى سعى الإنجليز إليه عشية خروج الملك، وهو المحافظة على حكم أسرة محمد على، فكان مجال أول اختبار لمدى تقبل قادة الثورة لمتابعة سياسة الوصاية الخفية التى مارسها الإنجليز قبل 23 يوليو 1952. وساعدهم على ذلك وجود شخصية تمرست على قواعد اللعبة السياسية فى عهد الملك فاروق ولهم معها تجارب سابقة، ونعنى بذلك على ماهر.

وعملا بمبدأ "طرق الحديد وهو ساخن" هرع كروزويل – القائم بالأعمال البريطانى – إلى مقابلة على ماهر صباح يوم 27 يوليو، ليستمع منه إلى ما دار من أحداث فى اليوم السابق، ثم يتطرق الحديث إلى "مشكلة الساعة" – على حد تعبير كروزويل – وهى مشكلة المادة الدستورية التى تنص على أن يقسم مجلس الوصاية اليمين الدستورى أمام البرلمان خلال عشرة أيام من تعيينه. وكان على ماهر "متلهفا للنصيحة البريطانية بهذا الصدد وخاصة أنه كان يتعرض لضغوط شديدة من كل الاتجاهات، فالبعض يضغط من أجل إجراء الانتخابات، والوفد يدعو إلى عرض الأمر على البرلمان القديم المنحل، ويطالبه بدعوته إلى الانعقاد لهذا الغرض". فرد كروزويل بأن المادة الخاصة بمجلس الوصاية نصت على كيفية تشكيل المجلس فى حالة وفاة الملك وليس فى حالة تنازله عن العرش ولذلك تعانى من ثغرة قانونية. ولكنه برغم ذلك – قدم لعلى ماهر وجهة نظر الحكومة البريطانية على النحو التالى:

١– إن الحديث عن رفع الأحكام العرفية أو إجراء انتخابات سابق لأوانه، ويجب

أولاً أن ترسو سفينة البلاد على بر الأمان.

٢- أن الرأى العام المصرى قد ضاق ذرعا بالأحزاب السياسية وخاصة أن هناك هواء نقيا يهب على البلاد.

٣- لا دعى للعجلة فى هذا الأمر لأن الاستقرار أهم من الضرورات القانونية.

وردا على هذه "النصائح" ذكر على ماهر أن الضباط قالوا لهم إنهم على درجة من الاستياء من فساد الوفد لا تقل عن استيائهم من فساد حاشية الملك، وأنه شخصيا لا يود رفع الأحكام العرفية فى الوقت الراهن رغم أن الضباط طلبوا منه إطلاق سراح بعض المعتقلين "وخاصة الشيوعى فتحى رضوان الذى أطلق سراحه بالأمس (26 يوليو)".

وأبدى على ماهر "حرصه الشديد" على الاتصال الوثيق بالسفارة البريطانية و"طلبه للنصيحة البريطانية حول مثل هذه الأمور"، وهنا حذره كروزويل من أن يقبل عضوية مجلس الوصاية حتى لا يضطر إلى ترك رئاسة الوزراء، وعندئذ تنشأ أزمة وزارية يجب تجنبها الآن.

كان هذا الحديث يدور بين على ماهر والقائم بالأعمال البريطانى من وراء ظهر قادة الثورة، وشتان بين موقف على ماهر فى 27 يوليو 1952، وموقفه فى مطلع الأربعينات من الإنجليز، فهو هنا يضع نفسه - طواعية - فى خدمة الإنجليز، بينما كان فى مطلع الأربعينيات يقف ضدهم، ولا يمكن أن يفسر ذلك إلا فى ضوء ارتباط على ماهر بمؤسسة القصر، فكان عداؤه للإنجليز خلال الحرب الثانية مرتبطا بموقف الملك المعادى لهم وقاده ذلك إلى المعتقل عندئذ، وهو الآن على استعداد للذهاب فى التعاون معهم إلى أبعد الحدود حفاظا على مؤسسة القصر التى يدين لها بالولاء.

وتلقفت الخارجية البريطانية نبأ هذه المقابلة لترسم خطا للتعامل مع وزارة على ماهر أبرقت به إلى ممثلها فى مصر فى الساعة السابعة والنصف من صباح 28 يوليو 1952، تضمن ما يلى :

١- لابد من تقديم كل تشجيع ممكن لعلى ماهر لإبقاء "العسكر تحت السيطرة".

٢- أن التصريح الذى أعلنه وزير الخارجية البريطانى أمام مجلس العموم والذى مفاده أن حكومة صاحبة الجلالة تعتبر الأزمة الدستورية الراهنة فى مصر مسألة داخلية بحته لا ترغب فى التدخل فيها، يدعم موقف على ماهر.

٣- أن حكومة صاحبة الجلالة - رغم ذلك - معنية بالتطورات الجارية فى مصر.

٤- أن الشرط الأساسى لقيام حكومة صالحة فى مصر تطهير العناصر الفاسدة فى القصر والإدارة، فإذا كان هذا هو هدف التغيرات الحالية فى مصر فهى تغيرات مفيدة.

٥- غير أن المتطلبات العاجلة تقتضى تجنب المزيد من تصعيد الأزمة الدستورية، والتأكد من الحفاظ على القانون والنظام فى مصر.

٦- من المهم أن يضم مجلس الوصاية - بقدر الإمكان - أحد أعضاء الأسرة الحاكمة لتجنب مخاطر وقوع "فراغ دستورى" لإيجاد أساس للعمل السياسى فى المستقبل.

٧- لا نستطيع إخفاء قلقنا مما تورده التقارير حول حملات الاعتقال وخاصة بين ضباط البوليس، والشائعات التى تقول بوجود عناصر متطرفة بين الضباط (قادة الثورة) المتصلين بالأخوان المسلمين.

٨- يجب أن يقدم على ماهر التأكيدات باتباع هذه النقاط وبعدم ترك زمام الأمور يفلت من يده، والنصيحة التى يمكن أن نوجهها له هى العمل على ألا تتجاوز تصرفات العسكريين حدود الدستور على أن يتجنب الصدام بهم حتى لا يضطر إلى الاستقالة، فوزارته هى الحكومة الدستورية القائمة بمصر ومن الصعب تشكيل حكومة دستورية أخرى فى الوقت الراهن.

٩- يجب أن ينقل السفير البريطاني الخطوط العامة لهذه التعليمات إلى محمد نجيب مع تجنب ذكر الإخوان المسلمين، على أن يذكر لنجيب بوضوح أننا نعلق

أهمية كبرى على بقاء على ماهر فى منصبه، وأننا لا نقبل بأى رئيس وزراء أخر فى الوقت الراهن.

وما كاد رالف ستيفنسون – السفير البريطانى – يعود إلى القاهرة من أجازته: حتى أسرع لمقابلة على ماهر صباح 29 يوليو، فذكر له الأخير أن العسكريين يحرصون على المحافظة على النظام، ولكنهم مجموعة غير متجانسة ومحمد نجيب (لعبة) فى أيديهم، وأكد للسفير أن بين أولئك الضباط (قادة الثورة) بعض المتطرفين من مصر الفتاة والأخوان المسلمين وحتى الشيوعيين، ولكنهم بعيدون عن تأثير الوفد تماما، وأن الجيش والشعب قد ضاقوا ذرعا بالأحزاب السياسية القديمة. فقال له السفير أن الحكومة البريطانية لا تقبل أى احتمال لوصول العناصر الوفدية المتطرفة إلى السلطة، وأنها تعتبر وزارته هى الحكومة الدستورية الوحيدة ولا تقبل بديلا عنها. وأحس السفير أن على ماهر يعانى صعوبات كثيرة تجعله يحتاج إلى كل مقدرته ومرونته لضمان الاستمرار فى منصبه.

وقال على ماهر للسفير أنه قد تلقى صباح اليوم نفسه برقية من الأمير محمد على يضع فيها حكم أسرة محمد على أمانة فى عنقه، ولكن الوفد والعسكريين يريدون ألا يكون بين أعضاء مجلس الوصاية من ينتمى إلى أسرة محمد على، ولذلك فهو لا يستطيع اتخاذ قرار قبل بضعة أيام حتى يستطلع نوايا العسكريين تفاديا للصدام بهم.

وفى مساء اليوم نفسه (29 يوليو) قابل ستيفنسون اللواء محمد نجيب بحضور على ماهر وأنور السادات وجمال سالم، وكرر السفير البريطانى وجهة نظر حكومته، فقال أن حكومة صاحبة الجلالة تعتبر على ماهر وحكومته "السلطة السياسية الدستورية الوحيدة" وأنها على يقين أن الجيش المصرى سيقدم له كل تأييد، وأبرز ستيفنسون ضرورة تفادى أى تعقيد للأزمة الدستورية ورغبة حكومته فى أن تمثل الأسرة الحاكمة الملكية فى مجلس الوصاية.

فرد جمال سالم على السفير بقوله " أن من المهم أن يكون التأثير المحيط

بالملك الصغير (أحمد فؤاد) على درجة من النقاء الذى لا يمكن توفره فى الأسرة المالكة، وهو ما يجب أن يوضع فى الاعتبار عند تشكيل مجلس الوصاية.

فأيد السفير وجهة نظر جمال سالم، ولكنه أصر على أن استبعاد الأسرة الحاكمة من مجلس الوصاية يعنى أن مصر تنوى التخلص من الملكية مما يؤدى إلى ضعف الموقف الدستورى.

ولم يشترك نجيب والسادات فى هذا الجدل، فيما عدا سؤال السادات للسفير عما إذا كان يمثل رسميا مصالح الأسرة المالكة فرد السفير بأنه يوجه "نصيحة ودية" ولكن الموقف الرسمى لحكومته يعتبر ما حدث بمصر بالدرجة الأولى بالحفاظ على القانون والنظام، وأنها تشعر بالقلق إذا تعرضت مصر لتصعيد فى الأزمة الدستورية.

فأعرب الضباط الثلاثة (نجيب، جمال سالم، السادات) عن تقديرهم للموقف البريطانى، وأكدوا أنهم يحرصون على القانون والنظام على أن تتم التطورات الدستورية بسهولة ويسر.

ومساء اليوم التالى (30 يوليو) استدعى على ماهر السفير البريطانى وأبلغه أنه اجتمع مع العسكريين بعد انصراف السفير مساء أمس لمناقشة موضوع مجلس الوصاية واستمر الاجتماع حتى الخامسة صباح 30 يوليو، وأنه نجح فى اقناعهم بتعيين الأمير عبد المنعم عضوا بمجلس الوصاية وفى مقابل ذلك وافق على تعيين ممثل للجيش بالمجلس هو القائمقام محمد رشاد مهنا وأنه قد تم تعيين الأخير وزيرا للمواصلات حتى يمكن أن يصبح عضوا بمجلس الوصاية دستوريا، أما العضو الثالث بالمجلس فهو بهى الدين بركات باشا، وأن إعلان تشكيل مجلس الوصاية سيتم فى أول أغسطس، وذكر على ماهر للسفير أن تأكيده لمحمد نجيب مساء أمس بأن الحكومة البريطانية لا تقبل بأى حكومة غير وزارة على ماهر قد دعم مركزه التفاوضى مع الضباط.

ولكن مر يوم أول أغسطس دون أن يعين مجلس الوصاية فقرر الإنجليز

إظهار عضلاتهم للنظام الجديد، فأعلنت حالة الطوارئ فى قاعدة قناة السويس، وأقيم جسر جوى بين القواعد البريطانية فى ليبيا وقناة السويس، فاستدعى على ماهر السفير البريطانى مساء 3 أغسطس ليستطلع جلية الأمر، فطمأنه السفير إلى أن بريطانيا لا تنوى القيام بأى عمل عدائى ضد مصر، ولكن هذه التحركات روتينية ترتبط بحالة التوتر القائمة الآن. فقال على ماهر أن القوات الموجودة بقناة السويس أصلا تكفى فى حالة تعرض حبل الأمن للاضطراب، وأن الجيش المصرى لا يستطيع مواجهة قوات قاعدة قناة السويس وحدها، فليس هناك ما يدعو إلى جلب تعزيزات من طبرق، وعندما أكد على ماهر أن حالة الأمن مستقرة فى البلاد، وعد السفير بمخاطبة حكومته بشأن التخفيف من إجراءات التعبئة فى منطقة القناة.

ونجحت مظاهرة القوة فى دفع قيادة الثورة إلى تشكيل مجلس الوصاية الذى أقسم اليمين الدستورية يوم 5 أغسطس، وبذلك ظن الإنجليز أنهم قد أعادوا التوازن إلى الساحة السياسية فى مصر بين قيادة الثورة ومؤسسة القصر، وأنهم قد كسبوا لأنفسهم لعب دور الوصى من وراء ستار، بفضل تحالف على ماهر معهم.

ولكن الضباط الشبان الذين قاموا بالثورة لم يكونوا ليقلبوا الاعتراف لبريطانيا بهذه النقطة التى سجلت لصالحها فانتهزوا أقرب فرصة (7 سبتمبر) للإطاحة بعلى ماهر أخر الركائز التى حاول النفوذ البريطانى فى مصر الاستناد إليها، وسقطت بسقوطه الوصاية البريطانية الخفية على الحياة السياسية فى مصر.

* * *　　* * *

5- المواجهة

ظن الإنجليز إنه بإمكانهم متابعة وصايتهم على الحركة السياسية فى مصر، وخاصة عندما أبدى على ماهر استعداده التام للتعاون معهم وطلب "المشورة" منهم، ولذلك ساندوه – على نحو ما رأينا – فى مواجهة قيادة الثورة، وانتصرت فى النهاية وجهة نظرهم فى تشكيل مجلس الوصاية وفى تأخير إجراء الانتخابات حتى

لا تأتى بالوفد إلى السلطة، ولكن جاءت إقالة على ماهر فى 7 سبتمبر بمثابة ضربة للآمال البريطانية. وخاصة أن القائد الأسمى للثورة اللواء محمد نجيب أصبح رئيسا للوزراء، حقا كان جميع الوزراء مدنيين وليسوا عسكريين، ولكن كان من بينهم ممثلون للحزب الوطنى والأخوان وبقيتهم من الفنيين، ولم يسبق لأى من الوزراء الاشتراك فى الحكم ما عدا عبد الجليل العمرى، وبالتالى لم يكن للسفارة البريطانية منفذ إلى الوزارة.

تغيرت إذن معالم المسرح السياسى تماما، وأصبح لا مفر أمام الإنجليز من مواجهة النظام الجديد، ولكن المواجهة تقتضى معرفة الخصم معرفة جيدة، ولم يكن محمد نجيب لغزا بالنسبة للإنجليز فتاريخه معروف لهم وكذلك شخصيته، ثم أنهم يدركون تماما أنه مجرد رمز، أو واجهة يعمل من خلالها الضباط الذين خططوا للانقلاب ونفذوه، ولذلك نشطت السفارة للتعرف عليهم، ولعب الملحق العسكرى البريطانى دورا أساسيا فى هذا الصدد، فتعرف على بعض ضباط قيادة الثورة من خلال زميله الملحق العسكرى الأمريكى ومن خلال كيرميت روزفلت رجل المخابرات الامريكية الذى كان وثيق الصلة ببعض الضباط.

وكان بعض الضباط قد بدأوا يلمعون من خلال إلقاء الخطب فى الاجتماعات الجماهيرية والظهور فى المناسبات العامة، وكان فى طليعة هؤلاء صلاح سالم وأخوه جمال، وزكريا محيى الدين ثم جمال عبد الناصر.

وذات مساء من سبتمبر 1952، دعا الملحق العسكرى البريطانى ثلاثة من هؤلاء الضباط لتناول العشاء على مائدته هم : جمال عبد الناصر، وصلاح سالم وزكريا محيى الدين، وكتب الملحق العسكرى مذكرة إلى رؤسائه تحمل انطباعاته عن هذا اللقاء أبدى فيها اهتماما خاصا بصلاح سالم وقدرته على الجدل، وأشاد بما يتسم به زكريا محى الدين من فكر منظم يشف عن توجه سياسى رصين، وكان عبد الناصر أقل الثلاثة حظا من اهتمام الملحق العسكرى البريطانى، فهو لا يشارك فى الحديث ويبدو سطحى التفكير "ربما كان ذلك يرجع إلى عدم امتلاكه لناصية

اللغة الإنجليزية".

وبعد أقل من عام بدأ الإنجليز يشعرون أن جمال عبد الناصر – أقل الضباط تعرضا للأضواء – هو القائد الحقيقى للثورة، وأحسوا بذلك من الطريقة التى كان يعامله بها زملاؤه أثناء المفاوضات التى دارت فيما بعد – حول القضية المصرية، ثم تأكدت تلك الأحاسيس بصورة قاطعة خلال أزمة مارس 1954.

وأخذت الدوائر البريطانية تشعر بالقلق إزاء الخطب الحماسية الوطنية المعادية للاستعمار التى كان يلقيها صلاح سالم ثم جمال عبد الناصر فيما بعد، وأحسوا أنه لابد من تحديد الموقف البريطانى تجاه المطالب المصرية بالتفاوض حول السودان والجلاء التى اقترنت بضغوط من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على الحكومة البريطانية للتوصل إلى تسوية سياسية لعقد معاهدة مع مصر بشرط أن لا تمس المعاهدة بوضع قناة السويس "كقاعدة عسكرية تهم العالم الحر" – على حد تعبير دالاس – الذى أكد فيما بعد لزميله البريطانى (9 فبراير 1953) أن قادة الانقلاب الذى وقع فى مصر يمالئون الغرب ويعادون الشيوعية، وأنهم يجب تشجيعهم على الدخول فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط بتقديم التنازلات السياسية لهم مع الحفاظ على جوهر المصالح الاستراتيجية البريطانية فى المنطقة.

أصبح الإنجليز، فى ضوء التغيرات التى حدثت فى مصر، وفى ضوء الضغوط الأمريكية يحسون أنهم سوف يواجهون مأزق تحديد موقفهم من الجلاء عن مصر، وكان لديهم استعداد لذلك على أن تظل القاعدة فى قناة السويس تحت إدارتهم وتصرفهم من خلال صيغة يتم التوصل إليها مع النظام الجديد فى مصر، وبمعنى آخر كان الإنجليز يريدون تقديم تنازلات سياسية اسمية مع الاحتفاظ بوجودهم العسكرى فى منطقة القناة، وهو ما لا يرضى به قادة مصر الجدد.

ولذلك سعى الإنجليز إلى إعداد البدائل فى حالة فشلهم فى الحصول على ما يريدون من حكومة الثورة، والبدائل هنا كانت عسكرية، ففى ديسمبر 1952 كلفت وزارة الحرب البريطانية "لجنة تنسيق الدفاع البريطانية" بإعداد خطة للاستيلاء على

القاهرة والاسكندرية وعزل الدلتا تماما عن العاصمتين يتم تنفيذها في حالة اضطرارها إلى التدخل لتصفية النظام الجديد. وهنا نلاحظ أن هذه الخطة العسكرية وضعت في سرية تامة حتى لا يتسرب أمرها إلى الأمريكان الذين كانوا يؤيدون النظام الجديد في مصر، وأطلق على الخطة – التي وضعت لمساتها الأخيرة في يناير 1953 – اسم كودى هو Rodeo (وهي المباريات التي يقوم بها رعاة الأبقار لكبح جماح الخيول البرية)، وهو اسم له دلالته فالإنجليز يريدون كبح جماح قادة الثورة عندما يعجزون عن ترويضهم وإنما يقصد ازاحتهم من على المسرح السياسي في مصر وتشكيل حكومة جديدة من السياسيين القدامى يرأسها على ماهر، الذي كان الشخصية الأكثر تقبلا عند الإنجليز.

وتضمنت الخطة العسكرية الاستيلاء على الاسكندرية والمنطقة المحيطة بها عن طريق الأسطوال البريطاني (على طريقة القرن التاسع عشر) مع إنزال قوات كوماندوز محمولة جوا من مالطا. وفي نفس الوقت تتحرك قوات بريطانية من المشاه والمدرعات لاحتلال القاهرة وتتوجه بعض فيالقها إلى الاسكندرية في حركة التفاف كبيرة حول الدلتا لعزلها عزلا تاما عن بقية البلاد.

وتطلب تحقيق الخطة تحريك قوات عسكرية كبيرة من كينيا إلى منطقة القناة لتحل محل القوات الزاحفة على القاهرة ونقل قوات كوماندوز من بريطانيا نفسها إلى مالطا لتصبح قريبة من مسرح العمليات المرتقب، وزيادة قدرة القوات الجوية للقيام بطلعات فوق القاهرة والإسكندرية؛ وللعمل على شل حركة القوات المسلحة بساعة الصفر قبل موعدها بأربعة عشر يوما حتى تستطيع تحريك كل هذه القوات وفق الخطة حتى تضمن تنفيذ العمليات العسكرية على نحو يتسم بالدقة، وللمحافظة على توقيت التحرك بالنسبة للقوات التي سوف تكلف بالاستيلاء على القاهرة وتطويق الدلتا في نفس الوقت الذي تبدأ فيه عملية الاستيلاء على الإسكندرية.

ولكن قيادة الأركان رأت أن الحد الزمني المقترح قد يتيح فرصة التكهن بأهداف التحركات العسكرية ويحرج الحكومة البريطانية أمام حليفتها أمريكا التي

يجب أن تفاجأ بالخطة وتوضع أمام الأمر الواقع، واتفق ألـف سيتفسون السفير البريطاني مع قيادة الأركان في هذا الرأي وطالب بألا يزيد الحد الزمني للتأهب السابق على ساعة الصفر عن 76 ساعة، بينما رأت قيادة الأركان ألا يقل ذلك الحد الزمني عن 96 ساعة، وعرض الأمر على مجلس الوزراء البريطاني في جلسته المنعقدة في الرابع من يناير 1953 فأقر الخطة بأكملها وفوض رئيس الوزراء بإصدار أمر التنفيذ حسب متطلبات الموقف السياسي على أن يكون صدور الأمر قبل ساعة الصفر بـ 96 ساعة.

وبذلك حسمت الحكومة البريطانية أمر الاختيار العسكري، ووزعت أدواره على قواتها وبقي انتظار لحظة التنفيذ، وبدأت تجربة الاختيار السياسي، ويعني ذلك تجربة التفاوض مع الثوار حول الجلاء (بشروط الإنجليز)، والبحث في نفس الوقت عن بديل سياسي يركنون إليه في غيبة الأحزاب السياسية التي حلت والساسة الذين غيبوا في المعتقلات والسجون.

وقبل أن يوقع محمد نجيب ورالف استيفنسون اتفاقية السودان (12 فبراير 1953) بخمسة أيام اتصل المستر ايفانز المستشار الشرقي بالسفارة البريطانية بالأخوان المسلمين عن طريق وسيط مصري وعقد لقاء مبدئي مع صالح أبو رفيق عضو الشعبة السياسية – لمكتب الإرشاد والدكتور محمد سالم الذي كان مراقبا للحسابات بوزارة الحربية المصرية حيث تم التباحث حول رؤية الأخوان لكيفية حل القضية المصرية (قضية الجلاء) وأبدى صالح أبو رقيق استعداد الأخوان – في حالة حل القضية المصرية للتعاون مع الإنجليز للوقوف في وجه الشيوعية الدولية لأنه "لا يوجد بين القوى المسيحية من يصلح لصداقة المسلمين سوى بريطانيا"، وأنه في حالة ترك قاعدة قناة السويس ومنشآتها تحت حماية القوات المسلحة المصرية فإن الأخوان يرون ترك عدد معين من الفنيين البريطانيين لإداراتها..

تم عقد اجتماع آخر بين ايفانز وصالح أبو رقيق ومنير دله ومحمد سالم في 16 فبراير 1953 نقل فيه الأخوان سرور حسن الهضيبي المرشد العام لهذه

الاتصالات مع السفارة وأبدى الأخوان استعدادهم للارتباط مع بريطانيا بمعاهدة دفاع مشترك فى حالة التوصل إلى تحقيق الجلاء، وأنهم يفضلون الإنجليز على الأمريكان لارتباط مصالح أمريكا بإسرائيل.

وبعد هذين الاجتماعيين التمهيديين عقد اجتماع على مستوى عال بين ايفان والمرشد العام للأخوان المسلمين حضره بالإضافة إلى الهضيبى أبو رقيق ومنير دله ومحمد سالم وعبد العزيز زكى، وكان ذلك يوم 24 فبراير 1953 بمنزل المرشد العام بالمنيل، وطرح الهضيبى فكرة الحياد كبديل للدفاع المشترك مع إبرام اتفاقات سرية تتيح للإنجليز استخدام القواعد بالبلاد العربية " إذ لزم الأمر" لأن الانضمام إلى اتفاقيات الدفاع المشترك لا يلقى قبولا عند قطاعات كبيرة من الرأى العام الإسلامى.

وعندما تسربت أخبار هذه الاتصالات إلى بعض الأخوان المتعاونين مع مجلس قيادة الثورة اضطر الهضيبى إلى إبلاغ جمال عبد الناصر – عن طريق حسن العشماوى بما دار فى تلك الاجتماعات على أنها تمت بعد 6 مايو 1953 (تاريخ قطع المفاوضات مع الإنجليز) ورغم أن جمال عبد الناصر لم يبد اعتراضا على ذلك إلا أنه طالب الأخوان عندئذ بحل النظام الخاص (التنظيم السرى) ثم فاجأهم بقرار حل الجماعة والقبض على قادتها (14 يناير 1954) وكان الاتصال بالإنجليز من وراء ظهر قيادة الثورة فى طليعة التهم التى وجهت إليهم وأن كانوا لم ينكروها فى المحاكمات الشهيرة وزعموا أن جمال عبد الناصر شجعهم على ذلك.

وفى نفس الوقت بدأت الاتصالات مع حكومة الثورة بدفع من الأمريكان للدخول فى مفاوضات حول الجلاء بدأت فى 27 ابريل 1953 وانتهت بالانقطاع فى 6 مايو ودار الخلاف حول تمسك الإنجليز بأن يكون لهم وجود القاعدة العسكرية بقناة السويس بعد الجلاء وبأن يتولى أفراد بريطانيون (من الفنيين) إدارة القاعدة :

وعند انقطاع المفاوضات بدأت الحكومة البريطانية تفكر فى اتجاهين :

١- تنفيذ خطة اسقاط النظام (احتلال القاهرة والاسكندرية وعزل الدلتا).

٢- البحث عن إمكانية إيجاد بديل للنظام.

وعقدت عدة اجتماعات بوزارة الحرب البريطانية فى مايو 1953 لتقدير الموقف الدولى ومدى ملاءمته لتنفيذ الخطة العسكرية كما عقدت اجتماعات مشتركة بين خبراء وزارتى الحرب والخارجية، وكانت وجهة نظر الخارجية البريطانية أن النظام قد توطد وأن الإقدام على عمل عسكرى ضده فى القوات الراهن قد يؤدى إلى تأليب الجماهير العربية ضد القواعد البريطانية فى العراق والأردن وعدن وليبيا. وكان رد خبراء وزارة الحرب أن التراخى والتهاون فى مواجهة عناد قادة ثورة مصر هو الذى يؤدى إلى استهانة الجماهير العبربية ببريطانيا وحدوث حركات معادية للقواعد البريطانية فى المنطقة، وهنا آثار رجال الخارجية مشكلة الموقف الأمريكى.

وأخيرا حسم رئيس الوزراء البريطانى الأمر بالوقوف موقف الترقب وترك حكومة الثورة فى مصر تبدأ بالخطوة الأولى لاستئناف المفاوضات، عندئذ لن تفرط بريطانيا فى شئ وتستطيع الحصول على ما تريد، ورأى أن ليس ثمة ما يدعو إلى تنفيذ خطة العمليات العسكرية الموجهة ضد النظام فى مصر إلا إذا حدث ما يبرر ذلك، كالهجوم على السفارة البريطانية من جانب السلطات أو الجماهير المصرية، أو اضطراب الأمن ووقع مذبحة ضد الأجانب والمسيحيين. وقال أن الأمريكيين يسعون لوراثة بريطانيا فى الشرق الأوسط، ومن هنا جاءت ضغوطهم عليها من أجل التفاوض مع مصر، ورأى ضرورة تجاهلهم وعدم اللجوء إليهم إلا عند الضرورة، ووعد بأن يفتح حوارا حول مصر مع الرئيس ايزنهاور عندما يلتقى به فى برمودا.

ولكن الخارجية البريطانية رأت أن تقديرات رئيس الوزراء ليست دقيقة، فلا يمكن إغفال الأمريكان الذين لهم مصالح فى المنطقة ويجب الأخذ بمشورتهم حرصا على التعاون المشترك بين البلدين الحليفين، كما أن محمد نجيب لن يسرع بتقديم تنازلات لبريطانيا للأسباب التالية :

١- تعقد الوضع السياسى فى مصر بسبب ضغوط الأخوان المسلمين والعناصر الساخطة على النظام الجديد، والتجربة البريطانية مع مصر تفيد أن كل حكومة تزايد على سابقتها بالتطرف فى إظهار وطنيتها.

٢- الوضع الاقتصادى الصعب فى مصر الناجم عن ارتفاع تكاليف المعيشة وخيبة أمل الجماهير نتيجة إخفاق الحكومة فى تحقيق الإصلاح المنشود.

٣- مكانة مصر بين البلاد العربية قد تدفع نظام الحكم إلى العمل على ازاحتنا من المنطقة حفظا لماء الوجه أو حرصا على ضرب المثل فى التضحية.

وحذرت الخارجية البريطانية رئيس الوزراء (26 مايو 1953) من أن سياسة ترك الأمور دون تحريك قد تدفع الحكومة المصرية إلى تنظيم أعمال الفدائيين ضد القوات البريطانية فى القناة، وقد يؤدى ذلك إلى فقدان الإنجليز لزمام المبادرة وإضعاف مركزهم التفاوضى فيما بعد، وفوجئت الخارجية بما لتجميد الأرصدة الاسترلينية لمصر من أثر فى دفع المصريين للتفاوض، وأن كان لذلك أثاره السلبية على التجارة البريطانية مع مصر، وهز الثقة فى التعامل بالاسترلينى عند بعض الدول.

وانتهت الخارجية إلى التوصية بالاستعانة بالأمريكان الذين يبدون تأييدهم للموقف المصرى، وإبداء الاستعداد لاستئناف المفاوضات مع مصر، على أن يمتنع الأمريكان عن تقديم أى مساعدات اقتصادية للمصريين إلا بعد التوصل إلى معاهدة مع بريطانيا بشأن قاعدة قناة السويس.

وهكذا استبعدت تماما فكرة القيام بعمل عسكرى ضد النظام الثورى فى مصر، ورغم نشاط حركة الفدائيين فى قناة السويس بعد مايو 1953 وحتى استئناف المفاوضات مرة أخرى فى 1954، إلا أن بريطانيا لم تتخذ من تلك الحوادث التى وقعت بمنطقة القناة ذريعة للتدخل، وخاصة أن الدبلوماسية الأمريكية لعبت دورا هاما فى اقناع الطرفين بالجلوس حول مائدة المفاوضات.

ولم تكن نوازع الخير هى التى تحرك الولايات المتحدة للمساعدة على تحقيق

الجلاء البريطانى عن مصر بالطبع، ولكن حرص الولايات المتحدة على جر مصر إلى مشروع حلف الشرق الأوسط (منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط) بعد التوصل إلى إبرام معاهدة مع الإنجليز، كان فى طليعة أهداف السياسة الأمريكية تجاه مصر، ولذلك لعبت دور الوسيط بين الطرفين.

* * * * * *

6- الوساطة الأمريكية

يرجع اهتمام الولايات المتحدة بمصر إلى الاتجاه العام فى السياسة الأمريكية لتوسيع مواقع النفوذ الامريكى فى الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية، كترجمة واقعية للدور الأمريكى فى تحقيق انتصار الحلفاء فى الحرب وبروز الولايات المتحدة فى نهايتها فى موقع القيادة للعالم الغربى. وزكى اتجاه السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط على هذا النحو المصالح الأمريكية المتزايدة فى الجزيرة العربية (البترول) وما قدمته الحرب من فرصة لأمريكا لفتح أسواق الشرق الأوسط عامة ومصر خاصة أمام منتجاتها، فضلا عما أسفرت عنه الحرب من بروز الاتحاد السوفيتى فى قيادة المعسكر الاشتراكى كقطب فى مواجهة الولايات المتحدة، ومن ثم سعت الولايات المتحدة لإحاطة الاتحاد السوفيتى بنطاقات دفاعية استراتيجية فى الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط. واهتمامها المتزايد منذ نجاح الثورة الشيوعية فى الصين – بعدم تحول المزيد من دول المناطق المحيطة بالاتحاد السوفيتى إلى الشيوعية.

ولذلك نجد الولايات المتحدة تتهيأ لوراثة انجلترا وفرنسا فى الشرق الأوسط، وكانت إنجلترا أكثر إدراكا من فرنسا لهذه النوايا الأمريكية ولذلك بدأت – منذ عام 1943 – محاولة التوصل مع أمريكا إلى اتفاق حول مناطق النفوذ فى الشرق الأوسط ولكن أمريكا كانت تراوغ دائما وترفض الالتزام بشئ كانت أمريكا تريد التركة كاملة ولا تقبل بجانب محدود منها.

وفيما يتعلق بمصر، وسعت أمريكا نشاطها التجارى والإعلامى قبيل نهاية

الحرب، إدراكا منها لدور مصر المؤثر فى العالم العربى ولأهمية مصر الاستراتيجية، وأخذ خبراء الولايات المتحدة من رجال المخابرات والدبلوماسيين يرقبون تطور الحوادث فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية، ويرصدون الحركة السياسية فى البلاد، ويحاولون الاقتراب من محاورها الرئيسة، فوثق السفير الأمريكى صلته بالملك والوفد فضلا عن إقامة رجال السفارة لجسور اتصال وثيقة مع بعض الصحفيين والساسة ورجال الأعمال المصريين.

وكانت محصلة هذه الاتصالات تيقن الأمريكان من أن نار ثورة اجتماعية تكمن تحت الرماد، وأن عليهم أن يتحركوا لأطفاء جذوتها فتقدموا إلى الملك وبعض رجال السياسة المصرية بمشروع للإصلاح الزراعى بقصد توسيع نطاق ملاك الأراضى وتخفيف حدة التناقض الاجتماعى، دون جدوى، وتقدموا كذلك بنصائح متكررة إلى الملك بالقضاء على الفساد الإدارى والتخلص من العناصر السيئة بالحاشية، ولكن دون جدوى أيضا.

ولفت أنظار أجهزة السفارة الأمريكية منشورات الضباط الأحرار، وما حدث فى انتخابات نادى الضباط من تحد سافر للملك فبدأوا محاولة التعرف على هؤلاء، ويبدو أن الاتصالات الأولى قد تمت بين أحد الضباط الأحرار والملحق العسكرى الأمريكى من خلال اشتراكهما فى هواية التنس بنادى الجزيرة، ولعل هذا الضابط خرج من هذه الاتصالات بانطباع أن الولايات المتحدة على استعداد لتأييد انقلاب عسكرى يقوم به الضباط الأحرار وأن صفقة ما عقدت بين الطرفين، لأن منشورات الضباط الأحرار التى كانت تهاجم الاستعمار الانجلوأمريكى، أصبحت منذ مارس 1952 تهاجم الاستعمار الإنجليزى وحده.

كان أسلوب الانقلابات العسكرية قد أثبت نجاحه فى إقامة حكومات عسكرية ترعى المصالح الامريكية فى أمريكا اللاتينية، وقد قامت المخابرات الأمريكية بتجربته فى سوريا مرتين (حسنى الزعيم، أديب الشيشكلى) وتمرس جيفرسون كافرى – السفير الأمريكى – بهذه الخبرة خلال عمله بأمريكا اللاتينية قبل قدومه

إلى مصر، ومن هنا كان الاهتمام الكبير بالضباط الأحرار باعتبارهم الأمل لإقامة نظام موال للولايات المتحدة يرعى مصالحها ويقوم بتسويق مشروعاتها الاستراتيجية فى العالم العربى.

وكان جمال عبد الناصر – قائد تنظيم الضباط الأحرار – يعلم أن الاستيلاء على السلطة في بلد كمصر يخضع للهيمنة البريطانية، وتحتل بريطانيا موقعا استراتيجيا من أرضه، قد يواجهه بتدخل اجنبى (إنجليزى أساسا) لإعدة الأمور إلى نصابها كما حدث عام 1882، لذلك شعر بحاجة التنظيم لمساندة دولة كبرى كالولايات المتحدة حتى يقف على أقدامه، وتاريخ جمال عبد الناصر يشهد بأنه لم يكن بالرجل الذى يقبل أن يكون أداة لدولة أجنبية، ولكن عدم توفر معلومات كافية عن التوجهات والمعتقدات السياسية للضباط الأحرار ترك الأمريكان يعيشون على أمل استثمار الانقلاب – عند وقوعه – لمصلحتهم.

وهكذا كانت السفارة الأمريكية أول سفارة أمريكية تعلم بالانقلاب ليلة وقوعه (واستمد الإنجليز معلوماتهم عنه منها كما رأينا) ولعب كافرى دور المخرج لسيناريو الأحداث الذى أعده الضباط قادة الثورة فيما بين 23–26 يوليو.

واستقر رأى الخارجية الأمريكية على معاونة النظام الجديد على "التخلص من الأحزاب السياسية الفاسدة، وعلى ترك الملك لمصيره، مع الحرص على بقائه حيا وخروجه سالما بعد أن يقدم أساسا دستوريا لما سيقوم به الضباط بتنازله عن العرش، حتى لا تبدو للولايات المتحدة يد فيما حدث.

غير أن كل الشواهد كانت تدل على رضاء أمريكا عن "الانقلاب" فقد تبنت الثورة مشروعا للإصلاح الزراعى لا يختلف فى أهدافه عن مشروع "جمعية أصدقاء الشرق الأوسط" التى حاولت تسويقه فى منطقة الشرق الأوسط منذ عام 1950، (وهى إحدى واجهات المخابرات الأمريكية)، كما حرص كافرى فى عام 52 – 1953 على الظهور فى المناسبات والاحتفالات الرسمية إلى جانب محمد نجيب، حتى ضاق الإنجليز ذرعا بتصرفاته، واشتكى وزير الخارجية البريطانية إلى جون

فوستر دالاس من تصرفاته (فى إحدى المقابلات)، ولعبت الخارجية الأمريكية دورا فى إقناع الإنجليز بالتفاوض مع النظام الجديد، ولمحت من طرف خفى أن هؤلاء "الأولاد" (كما كان يصفهم كافرى ودالاس) موالين للغرب، معادين للشيوعية.

وقبل أن تبدأ المفاوضات المصرية البريطانية حول الجلاء بشهر ونصف حرص وزير الخارجية البريطانية على مقابلة الرئيس إيزنهاور فى إطار التنسيق الأنجلو-أمريكى حول الشرق الأوسط عامة ومصر خاصة وفى ذلك اللقاء الذى تم يوم 5 مارس 1953 وافق ايزنهاور على وجهة نظر بريطانيا من أن بقاء قاعدة قناة السويس كقاعدة هامة للغرب فى المنطقة أمر ضرورى، وأنه "فى حالة جلاء الإنجليز عن قناة السويس قبل عمل ترتيبات دفاعية شرق أوسطية فقد يتعرضون للابتزاز من جانب المصريين". وأكد وزير الخارجية البريطانى للرئيس الأمريكى أن مصر هى مفتاح الدفاع عن الشرق الأوسط، وأنه فى حالة فشل الإنجليز فى التوصل إلى اتفاقية للدفاع مع مصر فإنه يجب على الولايات المتحدة "أن تعمل مع بريطانيا لمواجهة الموقف" واستقر الرأى على إرسال جنرال أمريكى إلى مصر ليكون إلى جانب قائد القوات البريطانية فى مصر كمستشار له أثناء المفاوضات (دون أن يشارك فيها بالطبع) وأن يوجه الرئيس الأمريكى رسالة إلى محمد نجيب يعبر فيها عن الأهمية التى يعلقها على إقامة نظام دفاعى فعال فى الشرق الأوسط وعلى ضمان استمرار قاعدة قناة السويس على نفس الدرجة من الكفاءة.

ولذلك عندما توقفت المفاوضات المصرية البريطانية فى 6 مايو 1953، اهتم دالاس – وزير الخارجية الأمريكى – بتحريك الموقف بمبادرة من جانبه، فى نفس الوقت الذى كان الإنجليز فيه يطرحون الاستعانة بالأمريكان كأحد الخيارات البديلة للتدخل العسكرى، ودون أن يرجع دالاس إلى الخارجية الإنجليزية، التى فسرت الموقف الأمريكى بأنه يرقى إلى مستوى الوصاية على السياسة البريطانية فى منطقة من أهم مناطق نفوذها.

على كل جاء جون فوستر دالاس فى زيارة لمصر.. ضمن جولة فى المنطقة

– وبصحبته مساعده هنرى بايرود (مسئول الشرق الأوسط بالخارجية الأمريكية الذى خلف كافرى سفيرا لمصر) والتقى فى 11مايو (بعد قطع المفاوضات بخمسة أيام) مع اللواء محمد نجيب ومحمود فوزى وزير الخارجية وحضر اللقاء بعض ضباط القيادة (ولابد أن يكون عبد الناصر أحدهم) حيث عبرت حكومة الثورة فى أول لقاء على المستوى مع الحكومة الأمريكية عن وجهة النظر المصرية، ولنترك الوثيقة التى نقلت للحكومة الإنجليزية تنقل لنا ما دار فى هذا الاجتماع الهام.

"قال نجيب أنه سوف يشرح قضية مصر بصراحة ووضوح" إن حكومته ترغب فى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تساعد مصر المسالمة على لعب دورها فى العالم المعاصر، ولكن هذه الإصلاحات يعوقها العدوان البريطانى، وهى تهدف إلى إلغاء الفوارق بين الأغنياء والفقراء بالوسائل الديمقراطية، وزيادة قوة مصر برفع مستوى معيشة شعبها، وقد أثار الاحتلال البريطانى والمواقف البريطانية العنيدة المشاعر الوطنية للمصريين، والعرب كانوا ينظرون إلى الولايات المتحدة فى الماضى باعتبارها المدافع عن الحرية ونصيرة الأمانى الوطنية للمستضعفين، ولكن هذه النظرة تغيرت بقيام إسرائيل وتحولت مشاعر المرارة العربية نحو البريطانيين إلى الولايات المتحدة بقدر كبير لأن العرب يعتقدون أن الولايات المتحدة تساند إسرائيل باستمرار. ومصر والعرب لهم خبرة سيئة بالتعامل مع بريطانيا التى تنقض العهود، فمثلا قامت بريطانيا بأعمال تتناقض مع ما جاء باتفاقية السودان بعد أسبوع من توقيعها على الاتفاقية، ولذلك تخشى مصر والعرب من إبرام اتفاقيات مثل معاهدة الدفاع عن الشرق الأوسط لأن الاتفاقيات التى تحظى بالاحترام هى تلك التى تبرم بين أنداد أكفاء، وتردد العرب فى الدخول فى معاهدة الدفاع عن الشرق الأوسط مرده يقينهم من أن علاقة السيد بالمسود ستغلب على هذه الاتفاقية. ومصر لا تفكر فى الانضمام إلى مثل هذه الاتفاقية "ما دامت تحس بالظلم ويجب احترام مشاعر الجماهير، ولا يمكن إبرام معاهدة دفاع إلا عندما يتلاشى الشك وتحل محله الثقة المتبادلة بين مصر وبريطانيا، والولايات المتحدة على درجة كافية من القوة تمكنها من عمل أى شئ

فى هذا الاتجاه، فبمجرد حصول مصر على حريتها سوف تثق مصر فى الجميـع حتى الإنجليز".

وأكد محمد نجيب لدالاس أن الدفاع عن مصر هو مسئولية المـصريين وأن الحكومات لا تستطيع تجاهل المشاعر الوطنية لـشعوبها، والمـصريون والعـرب جميعا يكرهون بريطانيا ويشعرون بالمرارة تجاه الولايات المتحدة. ولوح لـدالاس بأنه إذا تم الوصول إلى اتفاق مرض مع بريطانيا فإن ذلك سوف يفتح باب البحث عن حل لمشكلة إسرائيل، وأبدى ترحيب مصر بالقروض الأمريكية، ولكنه ربـط ذلك بضرورة تقوية مصر حتى لا يتكرر ما حدث عام 1882.

وشكر دالاس محمد نجيب على صراحته، وذكر "أن سياسة الولايات المتحدة تقوم حول مواجهة التهديد الشيوعى واحتمالات التوسع السوفيتى، وأن أمريكا تحتاج إلى مساعدة الآخرين لمواجهة هذا الخطر، وخاصة فى الشرق الأوسط الذى يشكل منطقة خطر لم تولها الولايات المتحدة إلا اهتماما محدودا فى الماضى، وأن أمريكا تنوى رسم سياسة شرق أوسطية متوازنة بين العرب واليهود فى المستقبل لا تعادى هؤلاء أو أولئك".

واستطرد دالاس قائلا : "إننا لا نستطيع أن نحدد لمصر ما تفعلـه، ولكننـا نستنتج من الدراسات المتاحة أمامنا أن مصر تستطيع بقيادة نجيب أن تلعـب دورا قياديا مطلوبا فى العالم العربى، ونحن على استعداد لمعاونة مصر للعب هذا الدور عن طريق مساعدتها اقتصاديا وعسكريا، رغم أن المعـدات العـسكرية مطلوبـة بالحاح فى أماكن أخرى، والخلافات المصرية - البريطانية هى الـشغل الـشاغل للولايات المتحدة، ونحن لا نتحرج من علاقتنا الوثيقة بالإنجليز رغم أننا لا نقبـل بوجهات النظر البريطانية على علاتها، فنحن على اتفاق معهم حول المبادئ العامة، وكما تعلمون ليس لنا أى مطامع استعمارية وتاريخنا يشهد بذلك".

ثم انتقل دالاس إلى مشكلة قناة السويس فبدأ حديثه حول النقاط التالية :

١- الاعتراف بالسيادة المصرية على القناة من الناحيتين النظرية والعملية.

٢- لا تقبل أمريكا أى تغيير فى وضع القاعدة يترتب عليه "فراغ قوة" لأن القاعدة يجب أن تكون على درجة عالية من الكفاءة فى حالة الحرب.

٣- ترى الولايات المتحدة ضرورة انسحاب القوات البريطانية مع الإبقاء على القاعدة على درجة عالية من الكفاءة لخدمة العالم الحر، ولذلك تصر الولايات المتحدة على أن تظل مسئولية صيانة وإدارة معدات القاعدة ملقاة على عاتق الإنجليز.

وعقب نجيب ومحمود فوزى على هذا الكلام بموافقتهما على أن تكون القاعدة معدة للاستخدام ولكنهما أكدا أن المصريين يستطيعون إدارتها بعد تدريبهم، وأن مصر لا تقبل المساس بسيادتها، ولكنها لا تمانع فى بقاء بعض الفنيين الإنجليز لفترة محدودة حتى يتم إحلال المصريين محلهم بالتدريج.

فقال دالاس أنه لم يأت إلى مصر ليتورط فى المشاكل المصرية – البريطانية، وأنه يريد أن يناقش مع نجيب الدور الذى يمكن أن تلعبه مصر فى المستقبل، ويتمنى أن تنتهى المشكلة المصرية – البريطانية بشكل مرضى، ويجب أن تفهم مصر جيدا أن الولايات المتحدة لن تزود مصر بالسلاح لتحارب به الإنجليز"، وأكد أنه بمجرد حل مشكلة قاعدة قناة السويس فإنه يمكن معالجة مسائل الدفاع عن الشرق الأوسط – وقضية إسرائيل.

وهكذا عبر دالاس عن أهمية التوصل إلى تسوية مع بريطانيا بشأن قناة السويس لفتح الطريق أمام مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، وذلك رغم تظاهره بعدم الاكتراث بالنزاع المصرى البريطانى، وتهوينه من شأن مشكلة إسرائيل، ويتضح من الوثائق أن الولايات المتحدة نصبت نفسها بعد هذه الزيارة وسيطا بين مصر وبريطانيا رغم ضيق الإنجليز بهذه الوساطة.

فقد أرسل محمد نجيب خطابا إلى الرئيس ايزنهاور فى أوائل يوليو 1953 سجل فيه على الحكومة الأمريكية الاستعداد الذى أبداه دالاس لمساعدة مصر على التوصل إلى تسوية للنزاع المصرى – البريطانى، وقدم للرئيس الأمريكى صيغة

مصرية مقترحة للمبادئ العامة للتسوية، ثم لوح بما توفره التسوية من خلق منـاخ ملائم لبحث مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط.

قال محمد نجيب فى رسالته : "أؤكد لكم أنه فى حالة التوصل إلـى تـسوية مرضية، فإن مصر سوف تتعاون مع أصدقائها وحلفائها بإخلاص لتحقيـق هـذه الغاية (الدفاع عن المنطقة)، وأنه بمساعدتهم سوف تلعب دورها كاملا فى تحقيـق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى وبناء القوة العسكرية الضرورية لتحقيق الأمـن فى الشرق الأوسط".

وأكد نجيب أنه لا يستطيع أن يقنع الشعب المصرى ببقاء الفنيين البريطانيين فى القاعدة دون أن يكون هناك مقابل يتمثل فى بنـاء قـوة مـصر الاقتـصادية والعسكرية، ولذلك يجب أن يقترن بتوقيع الاتفاقية مد مصر بالأسـلحة والمعـدات العسكرية ومعاونتها على إقامة صناعات عسكرية، ويرتبط بتحقيق هذه الدرجة من التنمية التعاون الاستراتيجيى فى المستقبل.

كان كل طرف ينظر إلى المسألة من زاوية مصالحه الخاصة، فأمريكا تريد أن تعقد صفقة تساعد بموجبها مصر على تحقيق جلاء مشروط بوجود بريطـانى محدود لصيانة القاعدة تحت السيادة المصرية، مقابل الدخول فى مشروع للدفاع عن الشرق الأوسط، وحكومة الثورة تريد – أيضا – أن تعقد صفقة، فالوجود البريطانى محدود فى القناة لابد أن يقابله مساعدة مصر اقتصاديا وعسكريا على النمو بدرجة كافية تطمئنها إلى توفر شرط الندية عند بحث مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط.

ورغم مراوغة حكومة الثورة وعدم تورطها فى موافقة صريحة على الدخول فى حلف للدفاع عن الشرق الأوسط، إلا أن الخارجية الأمريكية كانـت تـرى أن العقبة الأساسية وهى الوجود البريطانى فى مصر، ستهيئ – لو أزيحت – الفرصة أمام حكومة الثورة للاختيار.

ومن هنا كان الضغط الأمريكى على بريطانيا للعودة إلى المفاوضات، وكان شرط بريطانيا إلا تقدم أمريكا أى مساعدات اقتصادية لمصر إلا بعد إبرام المعاهدة

حتى لا يؤدى ذلك إلى إضعاف موقف المفاوض الإنجليزى.

وعندما وقعت مصر اتفاقية الجلاء (19 أكتوبر 1954) كان أثـر الـضغوط الأنجلو – أمريكية على مصر واضحا فى النص على بقاء الخبراء الإنجليز، وفـى إعطاء بريطانيا حق العودة إلى القاعدة فى حالة تعرض إحدى الـبلاد العربيـة أو تركيا لعدوان خارجي.

وفتحت بذلك صفحة جديدة فى علاقات مصر بالقوى الكبرى، وفى طليعتهـا الولايات المتحدة الأمريكية.

* * *   * * *

7- لعب الكبار

لقد كان رجال الثورة يسعون إلى تحرير التراب الـوطنى مـن الاحـتلال الأجنبى فى ظروف دولية صعبة، ورغم عدم خبرتهم بالملاحة فى بحار الـسياسة، إلا أنهم كانوا واعين تماما ألا يتورطوا فى عملية مقايضة التحرر الوطنى بالدخول كطرف فى لعبة الكبار فى الشرق الأوسط وفى الوقت الذى كانوا يراوغـون فيـه الأمريكان طلبا لتدخلهم فى النزاع المصرى – البريطانى لصالح مصر، لم يلتزموا التزاما صريحا بالدخول فى حلف دفاعى عن الشرق الأوسط يخدم مصالح الغرب وحده، ويؤدى إلى تكريس الوجود الإسرائيلى فى المنطقة.

وإذا كان المقام لا يسمح بنشر النصوص الكاملة للوثائق البريطانية التى تشهد بهذا، فإن التلخيص الذى قدمناه سابقا لمحادثات نجيب – دالاس فـى مـايو 1953 وخطاب نجيب للرئيس الأمريكى خير شاهد على هذا الوعى الكامل عند حكومـة الثورة بتجنب التوسط فى لعبة الكبار فى المنطقة التى لا تخـدم قـضية التحـرر الوطنى المصرى وقضية فلسطين.

ورغم أننا نلتزم هنا بتقديم قراءة للوثائق البريطانية وحدها إلا أنه من المفيد أن نورد هنا شهادة حسين حمودة (أحد الضباط الأحرار من الأخوان المسلمين) –

وهو من خصوم جمال عبد الناصر – حول رد فعل جمال عبد الناصر عندما نقل إليه حمودة (فى نهاية 1953) فكرة أمريكا فى إقامة حلف إسلامى تشترك فيه مصر ضمن إطار لمعاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية فكان رد عبد الناصر "المشكلة الرئيسة ليست بيننا وبين الاتحاد السوفيتى، ولكن المشكلة بين العالم العربى وبين إنجلترا وفرنسا وإسرائيل فإنجلترا ما زالت جيوشها فى مصر والسودان وشرق الأردن والعراق وعدن، وفرنسا ما زالت تحتل تونس والجزائر ومراكش، واستقطعت إسرائيل أكثر من نصف فلسطين، فكيف ندخل معاهدة تحالف ضد الاتحاد السوفيتى الذى لا يوجد بينه وبين العالم العربى أى مشكلة ؟ وإذا كانت الولايات المتحدة جادة فيما تدعيه من أنها راغبة فى صداقة العالم العربى فعليها معاونته فى تحرير أرضه من الاستعمار الفرنسي والبريطانى. وحل مشكلة فلسطين بما يصون حقوق أصحابها الشرعيين. وعلى هذا الأساس فإن حكومة مصر ستقاوم كافة الأحلاف التى تروج لها الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط حتى ينال العرب حقوقهم "كاملة".

كانت هناك – إذن – رؤية سياسية واضحة عند صناع النظام الجديد لنوايا الولايات المتحدة وأهدافها الاستراتيجية، وللتناقض الكبير بين هذه النوايا والأهداف وبين المصالح الوطنية والقومية، ولذلك عقدت الثورة العزم على نهج سياسة وطنية مستقلة بمعزل عن لعبة الكبار، وذلك رغم التأييد الأمريكى الضمنى للثورة منذ لحظة قيامها.

وعلى كل، كان ثوار مصر فى واد، والقوى الكبرى فى واد آخر، فقد جلس الأمريكان إلى حلفائهم الإنجليز يخططون لجر مصر إلى دخول فى حلف منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط كعضو فعال، وكمقدمة لاستخدام مصر لتسويق الحلف فى العالم العربى وباكستان، ليقينهم أن حلفا كهذا بغير مصر يفقد قيمته الاستراتيجية، ولنترك الوثائق ترسم لنا مخطط القوى الكبرى لجر مصر على لعبة الكبار.

فقد عقد ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا اجتماعات فى لندن فيما بين 31 ديسمبر 1952 و 7 يناير 1953 لبحث موضوع ضم مصر إلى "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط"، ووضع سيناريو كامل يلتزم به الطرفان لكيفية توريط مصر فى هذا الحلف، حدد فيه دور كل طرف فى الضغط على مصر لدخول الحلف، ورسم أبعاد الدور الذى يمكن أن تلعبه مصر فيه.

وتبدأ الوثائق الخاصة بهذه الاجتماعات بمذكرة بريطانية حول الخطوط العامة للسيناريو المطلوب التوصل إليه، أبرزت المذكرة ضرورة اشتراك مصر فى "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط" كجزء من صفقة واحدة متكاملة، واقترحت جدولا زمنيا لها. فيتم الربط بين توقيع معاهدة مع مصر لجلاء القوات البريطانية مقابل موافقة مصر على الاشتراك فى الحلف، ثم يلى ذلك مفاتحة الدول العربية الأخرى وباكستان للدخول فى الحلف، على أن تشترك مصر فى إقناع هؤلاء بالانضمام، فإذا طلبت مصر التشاور مع شقيقاتها العربيات قبل أن تعلن موافقتها على الانضمام للحلف، فلا بأس من ذلك ولكن لابد أن يسبق ذلك قيام الولايات المتحدة وبريطانيا منفردتين أو معا بالاتصالات الأولى مع الدول العربية فى هذا الصدد حتى تمهد لمصر طريق اقناع البلاد العربية وباكستان. على أن تستمر المفاوضات مع مصر للانضمام للحلف وتعلن مصر قبولها للانضمام – بوضوح– قبل انتهاء عمليات جلاء القوات البريطانية من مصر.

ويلى هذه الوثيقة مذكرة مشتركة (انجلو – أمريكية) ترسم الإطار العام لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط : أهدافها، وعضويتها ووظيفتها وإطارها التنظيمى. وتحدد هدف المنظمة بالتعاون بين دول المنطقة باعتبارها "منطقة حيوية للدفاع عن العالم الحر"، ولذلك فهى ترمى إلى مساعدة الدولة المنضمة إليها فى رفع مستوى قدراتها الدفاعية حتى تؤدى دورها بكفاءة للدفاع عن المنطقة، ولا يجب أن تتدخل المنظمة فى أى نزاع ينشأ بين أعضائها داخل المنطقة ولا تدخل طرفا فى التسويات المتصلة بها (وكان القصد من ذلك المسألة الفلسطينية أو الصراع العربى – الإسرائيلى)

واقترحت المذكرة أن تضم المنظمة مصر والعراق والأردن وسوريا ولبنان والسعودية واليمن وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا وباكستان واستراليا ونيوزيلنده وجنوب أفريقيا : وأولت انضمام مصر أهمية خاصة "لأنه يشجع الدول العربية الأخرى على الانضمام، وبذلك لابد أن تكون مصر فى مقدمة مؤسسى المنظمة التى ستظل مفتوحة الأبواب لمن يرغب فى الانضمام إليها إلى جانب الدول المؤسسة لها.

وتحددت مهام المنظمة على النحو التالى :

١- وضع خطط الدفاع عن الشرق الأوسط

٢- وضع وتنفيذ الخطط لمد بلاد المنطقة بالمعدات العسكرية والتدريب والمشورة.

٣- التنسيق فى مجال التسليح بين دول المنطقة.

٤- التعاون مع قيادة حلف الأطلنطى فى البحر المتوسط وآسيا الصغرى زمن الحرب.

٥- التخلص من السلبيات التى تعوق قدرات دول المنطقة على المساهمة فى الدفاع عن الشرق الأوسط.

وبعد وضع تصور كامل لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، توصل الطرفان (بريطانيا والولايات المتحدة) فى تلك الاجتماعات إلى رسم خطة متكاملة لجر مصر إلى الاشتراك فى الحلف بالدخول معها فى مفاوضات حول تدعيمها لخطط الغرب الدفاعية فى المنطقة ضد العدوان الخارجى، بعد التوصل إلى تسوية للنزاع المصرى - البريطانى يقوم على الانسحاب البريطانى من مصر مع ضمان صيانة قاعدة قناة السويس زمن السلم لتؤدى دورها الفعال فى الدفاع عن المنطقة عند نشوب الحرب، ووضع ترتيبات خاصة للدفاع الجوى عن مصر وموافقة مصر من حيث المبدأ على المشاركة فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، ووضع برنامج لتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر من جانب بريطانيا وأمريكا، على

أن يكون ذلك كله "صفقة واحدة".

وأدرك الطرفان أن مصر قد لا ترغب فى مناقشة الانضمام إلى نظام دفاعى عن الشرق الأوسط قبل إبرام اتفاقية لجلاء القوات البريطانية عن مصر وتنفيذ الانسحاب البريطانى الكامل بالفعل، ولذلك اتفق الطرفان على ضرورة أن تقدم الحكومة المصرية "التزاما مبدئيا بالانضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط لكل من بريطانيا وأمريكا لتلافى حدوث "فراغ قوة " فى المنطقة، ولتدعيم وضع الغرب فى الشرق الأوسط، وإيجاد مبرر لتقديم المساعدات العسكرية لمصر، على أن يلعب سفير الدولتين فى مصر الدور الفعال فى الحصول على موافقة الحكومة المصرية "من حيث المبدأ" على المساهمة فى إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وإفهام الحكومة المصرية أن الانسحاب مشروط بتقديم هذه الموافقة المبدئية.

كذلك اتفق الطرفان فى تلك المباحثات الهامة على ضرورة أن تتضمن اتفاقية الجلاء التى تبرم بين بريطانيا ومصر نصوصا صريحة بالنسبة للاحتفاظ بكفاءة قاعدة قناة السويس تتعلق ببقاء خبراء إنجليز لإدارة القاعدة وصيانتها يتحدد عددهم وفقا لموقف مصر من مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، فإذا قدمت مصر موافقة مبدئية على الانضمام للمنظمة كان عدد الخبراء محدودا قاصرا على صيانة المعدات وتترك الإدارة للمصريين، وإذا لم تقدم مصر موافقة مبدئية صريحة كان العدد كبيرا ويجب التمسك بأن تكون الإدارة للإنجليز، وفى كلتا الحالتين يجب أن تتعهد بريطانيا بتدريب المصريين على صيانة القاعدة وينص فى المعاهدة على أن يحل المصريون تدريجيا محل الإنجليز، ويترك المدى الزمنى للإحلال لتقدير الدولتين حسبما يتحدد موقف مصر من مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط. وفى كل الأحوال يجب أن تظل معدات القاعدة ملكا لبريطانيا على أن تصبح المبانى وخطوط المواصلات والتسهيلات الأخرى ملكا للحكومة المصرية، على أن يتم تحديد ذلك كله فى لجان عسكرية مشتركة من المصريين والإنجليز.

وانتهت الدولتان – فى هذه الاجتماعات – إلى أن "من مصلحة الدولتين استمرار اللواء نجيب فى السلطة فى مصر، لأنه أكد أكثر من مرة للسفير الأمريكى بالقاهرة أنه لو ظل فى الحكم فإنه سوف يعتمد على الغرب فى طلب المساعدة، وأن البديل المحتمل لنجيب لابد أن يأتى من الجيش ومن العناصر المتطرفة فيه، ولذلك يجب أن تحرص الدولتان على استقرار الأوضاع فى الجيش المصرى وخاصة أن نجيب تقدم بعدة طلبات للمعونات الاقتصادية والعسكرية إلى الولايات المتحدة دون أن يلقى استجابة . وترى حكومة الولايات المتحدة أن تقديم المعونات لنظام نجيب ليس ضروريا لكسب ثقته فقط، بل لتمهيد الطريق للمفاوضات المقبلة معه حول الدفاع عن الشرق الأوسط، على أن تكون المعونات المقدمة لنجيب محدودة ومؤقتة واستقر الرأى على ألا تتجاوز قيمة الأسلحة والمعدات العسكرية التى تقدم لمصر عشرة ملايين دولار على أن يراعى فى اختيار – الأسلحة ألا تستخدم ضد القوات البريطانية فى قناة السويس، وأن يذكر السفير الأمريكى لنجيب – بوضوح تام – أن أمريكا لن تقدم المزيد من المعونات العسكرية إلا إذا تم التوصل لنتائج للمفاوضات المصرية – البريطانية، وأعلنت مصر استعدادها للاشتراك فى الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط. ويراعى فى المستقبل أن تكون الأسلحة المقدمة لمصر فى إطار المعونات الأمريكية بريطانية الصنع تشتريها الولايات المتحدة من بريطانيا وتقدمها إلى مصر، على أن تتحدد نوعياتها فى اتفاق خاص بين بريطانيا وأمريكا.

وتناقش ممثلو الدولتين حول المساعدات الاقتصادية التى يمكن تقديمها لمصر فى حالة اتباعها لسياسة الدولتين والقبول بالدخول فى نظام الدفاع عن الشرق الأوسط، ودارت المناقشات حول تعاون الدولتين فى شراء جانب من مخزون القطن المصرى فى حدود مائة مليون دولار، والسماح لمصر باستخدام جانب من أرصدتها الاسترلينية، ولكن لم يتم التوصل إلى نقاط محددة بهذا الشأن، وفضل الطرفان ترك موضوع المساعدات الاقتصادية ليعاد النظر فيه فى ضوء استجابة مصر لسياسة الدولتين وموقفها من مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط.

وظلت الدولتان تتبادلان المذكرات واللقاءات حول تفاصيل المعونات

الاقتصادية والعسكرية التى تقدم لمصر فى حالة خضوعها لشروط الغرب حتى استقرت صيغتها النهائية فى نوفمبر 1953 وروعى فى تحديدها خدمة المصالح التجارية للدولتين من ناحية، وتقديم المعونات على نمط تدريجى يتحدد ايقاعه بايقاع تحرك مصر على طريق التعاون الاستراتيجى مع الغرب حتى يبلغ الذروة عند توقيعها اتفاق الانضمام لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

وهكذا ضرب حصار سياسى حول مصر لدفعها على طريق الاشتراك فى لعبة الكبار، وحين جلس الوفد المصرى يفاوض الإنجليز فى المرحلة الأولى من المفاوضات (ابريل – مايو 1953) كان الإنجليز يلعبون دورا مرسوما، هدفه.دفع المصريين إلى اليأس والمطالبة بقطع المفاوضات، ثم يلى ذلك الضغط الأمريكى على مصر للموافقة على الدخول فى نظام دفاعى عن الشرق الأوسط من حيث المبدأ، وهو ما حدث بالفعل.

ولكن حكومة الثورة التى كانت حديثة العهد بصراع على هذا المستوى، حاولت المراوغة دون أن تلتزم بشئ، وتدخل الأمريكان على نحو ما رأينا لجمع الطرفين على مائدة المفاوضات من جديد، وحين عاد المصريون إلى التفاوض مع الإنجليز كان موقفهم صعبا وصلبا فى نفس الوقت، فلم يقبلوا الربط بين جلاء القوات العسكرية عن مصر وتعهد مصر بالدخول فى نظام دفاعى عن الشرق الأوسط، ولم يجدوا أمامهم مفرا من القبول بالصيغة البديلة الشهيرة التى تتيح لبريطانيا العودة إلى القاعدة فى حالة وقوع عدوان خارجى على دولة عربية أو على تركيا.

وعندما أبرمت اتفاقية الجلاء كان نجيب قد اختفى تماما من المسرح السياسى، وأصبح جمال عبد الناصر صاحب الكلمة العليا فى مصر، وحاولت الولايات المتحدة أن تقنعه بما حاولت اقناع محمد نجيب، ولكنه كان يؤكد دائما أن التناقض الحقيقى ليس بين مصر والاتحاد السوفيتى، ولكنه بين مصر وإسرائيل، وتقدم الإنجلو الأمريكان بمشروع لإقامة اتصال أرضى بين غزة والضفة الغربية،

وبأفكار تتعلق بالصلح مع إسرائيل لم تلق أذنا صاغية عند عبد الناصر.

وكان من الطبيعى أن تهمل الولايات المتحدة طلب عبد الناصر المتكرر للسلاح طالما لم يلتزم بالدخول فى نظام الدفاع عن الشرق الأوسط، وعندما وقعت الغارة الشهيرة على غزة (28 فبراير 1955) أيقن عبد الناصر أن الولايات المتحدة لن تزود مصر بالسلاح لتضرب إسرائيل، ولجأ إلى الاتحاد السوفييتى طلبا للسلاح، فأوجد بذلك وضعا استراتيجيا حرجا فى منطقة كان يعدها الغرب من قلاع نفوذه ومصالحه.

ولم يكتف عبد الناصر بذلك بل كان يشن حملة شعواء ضد الأحلاف منذ صيف 1954 على الصعيد الدبلوماسى أولا، ثم الصعيد الشعبى (25 فبراير 1955) عندما تم توقيع حلف بغداد ونجح عبد الناصر فى جعل البلاد العربية تحجم عن الانضمام إلى الحلف، كما نجح فى تعبئة الشعور القومى العربى ضد الحلف، وكان لابد للغرب من أن يحاول إعادة الأمور إلى نصابها، فكانت حرب السويس (العدوان الثلاثى) 1956 محاولة لتأديب مصر لإفسادها لعبة الكبار.

الوثائق الأمريكية وتاريخ مصر المعاصر

وثائق مصر فى الأرشيف الوطنى الأمريكى

يعد الأرشيف الوطنىNational Archives بمدينة واشنطون، لأرشيف المركزى للحكومة الفيدرالية، يضم مختلف الوثائق الخطية (أى المسجلة على أوراق)، والوثائق السمعيةوالبصرية (أى الوثائق الفيلمية)، المتصلة بالحكومة الإتحادية، سواء ما تعلق منها بالشئون الخارجية، أو الدفاع، أو الشئون المالية والإقتصادية، والثقافة والتراث الثقافى الأمريكى.

وتقع الوثائق المتصلة بمصر ضمن وثائق الخارجية الأمريكية Department of State ، وهى تنقسم بدورها إلى ثلاثة أقسام:

١- الوثائق السياسية التى تتناول العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة.

٢- الوثائق الإقتصادية، وتتناول العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة، كما تتناول مسحا للأحوال الإقتصادية فى مصر.

٣- الوثائق الإستراتيجية، وتتناول ما اتصل بمصر فى المخططات الأمريكية المتعلقة بالدفاع عن الشرق الأوسط، والمصالح الإستراتيجية الأمريكية فى مصر والإقليم.

ونظام الإطلاع فى الأرشيف الوطنى الأمريكى يختلف عنه فى الأرشيف البريطانىPublic Record Office، فلا يسمح فى الأرشيف الوطنى الأمريكى للباحث باستخدام فهرس الوثائق بنفسه، ولا يوجد الفهرس داخل قاعة الإطلاع، ولكنه يوجد فى المنطقة المحظور ارتيادها على الباحثين. فإذا أراد الباحث إستخدام الفهرس، أعطى بطاقة أمن خاصة تسمح له بالانتقال داخل المنطقة المحظورة برفقة أحد رجال الأمن إلى قاعة الفهارس، حتى إذا وصل الباحث إلى هناك، وجد أحد الموظفين فى إنتظاره، لا ليطلعه على الفهرس، ولكن ليستعلم منه عن بحثه:

وموضوعه، ومكونات الموضوع، ويسأله عن المجموعة التى يريد الإطلاع عليها من الوثائق سواء كانت سياسية أو إقتصادية أو إستراتيجية، ثم يطلب منه العودة إلى مكانه بقاعة الإطلاع، حتى تصله مجموعة من الملفات الوثائقية على مكتبة صغيرة متحركة من ثلاثة رفوف، قد تضم من المحافظ ما يبلغ عدته خمس عشرة محفظة، توضع إلى جوار الطاولة التى يعمل عليها الباحث، ومن حقه أن يطلب الإحتفاظ بها لليوم التالىon hold، فإذا غاب عن الحضور، بقيت الوثائق فى إنتظاره 72 ساعة ثم ترد إلى المخازن. وإذا فرغ الباحث من الإطلاع على الوثائق، وأراد الإطلاع على السنوات التالية للمجموعة التى قرأها، يرسل فى طلبها دون الحاجة إلى الذهاب إلى قاعة الفهارس مرة أخرى. فإذا لم يجد ضالته فيما يصل إليه من الوثائق، فلا سبيل أمامه سوى طلب الذهاب إلى قاعة الفهارس، ليقابل موظف القاعة الذى يتولى مساعدته، وهلم جرا.

وقد لاحظنا أن موظفى قاعة الفهارس الذين يتولون مساعدة الباحثين لديهم فكرة لا بأس بها عن تفاصيل الوثائق المتعلقة بالبلد أو المنطقة التى يريد الباحث الإطلاع عليها، تجعلهم يستطيعون تقديم العون للباحث. فإذا لم تتوفر لدى الموظف الخبرة الكافية لتحديد ما يفيد الباحث، يلجأ – عادة – إلى من هم أكثر منه خبرة بإدارة الفهارس. ولكن تظل حرية الباحث فى الإطلاع مباشرة على فهارس الأرشيف مقيدة فى ظل هذا النظام الغريب. فمن واقع خبرتنا بالبحث فى الأرشيف البريطانى، كثيرا ما تتاح للباحث فرصة إكتشاف المادة المتصلة ببحثه فى مجموعة أرشيفية لم ترد بخاطره. ولكن التعامل المباشر مع الفهارس وإتاحة الحرية الكاملة للباحث فى إستطلاع المجموعات الأرشيفية دون الإلتزام بحدود معينة، أمر غير وارد – مطلقا – فى الأرشيف الوطنى الأمريكى، وهم يعللون ذلك بالحاجة إلى تأمين الوثائق.

غير أن الخدمة فى قاعة الإطلاع أيسر كثيرا، حيث توجد آلات تصوير الوثائق فى أركان القاعة، ويتولى الباحث خدمة نفسه بنفسه، فيصور ما يشاء من الملفات التى بين يديه – بعد الرجوع إلى مرشدى القاعة أولا – باستخدام البطاقات

الممغنطة المدفوعة القيمة مقدما. وهى ميزة لا تتوافر فى الأرشيف البريطانى، حيث يضطر الباحث إلى الوقوف طويلا – أحيانا – فى الصف أمام موظفى قسم التصوير لتقديم طلب التصوير، ولا يلبى ذلك الطلب إلا بعد أيام يحدد عدتها حجم الطلبات المقدمة للقسم المختص. وكثيرا ما يكتشف الباحث أنه قد تم تصوير صفحات لم يطلب تصويرها أصلا – وخاصة إذا كان الطلب يتضمن العديد من الملفات – مما يؤدى إلى الخسارة المادية والعلمية معا، فيحصل الباحث على ما لا يحتاج إليه، ويفقد فرصة الحصول على ما كان ينشد الحصول عليه. أما فى الأرشيف الوطنى الأمريكى، فهو يتولى تصوير الوثائق التى يقع إختياره عليها بنفسه، ويحمل الصور معه عند مغادرته الدار، دون تحديد لعدد اللقطات طالما كانت آلة التصوير شاغرة.

هذه فكرة عابرة عن الأرشيف الوطنى الأمريكى، وطبيعة العمل فيه، والأسلوب الذى يعامل به الباحث الذى يلجأ إلى إستخدامه. وقد مررنا بهذه التجربة فى صيف 1995، عندما قضينا شهرا فى الإطلاع على الوثائق الأمريكية المتعلقة بمصر.

ويلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أخذت تولى مصر إهتماما خاصا منذ بداية الحرب العالمية الثانية، فقد حرصت على أن تستغل ظروف الحرب للوقوف على أحوال منطقة الشرق الأوسط بشئ من الدقة والتفصيل، مستفيدة فى ذلك من معاونتها لبريطانيا . وكان مركز تموين الشرق الأوسط Middle East Supply Center أحد القواعد الهامة التى إنطلقت منها الولايات المتحدة لتحقيق هذه الغاية. فقد أقيم هذا المركز لحصر الموارد الإقتصادية المتاحة فى بلاد الشرق الأوسط، وتنظيم الإستفادة بها لسد حاجة بلدان المنطقة إلى المواد الغذائية، والمواد الخام اللازمة للصناعات التى أقيمت لخدمة المجهود الحربى. واكتشف الإنجليز أن حلفاءهم يسرفون فى جمع المعلومات الدقيقة عن بلاد تعتبرها بريطانيا مناطق نفوذ لها، وشعر الإنجليز أن حلفاءهم يسعون لانتهاز ظروف الحرب حتى يعدوا العدة للحلول مكانهم فى الشرق الأوسط.

وقد بادر الإنجليز بطلب عقد جولة من المباحثات مع الولايات المتحدة عام 1943، بعدما دحرت قوات المحور فى العلمين، وذلك للنظر فى التعاون المشترك فى الشرق الأوسط بين الدولتين فى مرحلة ما بعد الحرب. وقد عرض الإنجليز – فى تلك المباحثات اقتسام النفوذ فى المنطقة بين البلدين، فتحل الولايات المتحدة محل فرنسا فى بلاد الشام (سوريا ولبنان)، وتساهم الدولتان فى تنمية المنطقة بالإستفادة بتجربة "مركز تموين الشرق الأوسط" الذى يمكن تحويله إلى "المجلس الإقتصادى للشرق الأوسط Middle East Economic Council" ويمكن إستخدام هذا المجلس لتنظيم توجيه الإستثمارات الخاصة بالبلدين للمساهمة فى تنمية المنطقة بما يخدم المصالح الحيوية للبلدين. ولكن الجانب الأمريكى رفض فكرة وراثة فرنسا فى الشام، وأصر على ضرورة إستقلال سوريا ولبنان، كما رفض فكرة تطوير مركز تنمية الشرق الأوسط، مفضلا ترك بلاد المنطقة تصرف أمورها دون تدخل من جانب أى من البلدين، وقدم الجانب الأمريكى فكرة بديلة – باسم أحد مساعدى وايزمان الزعيم الصهيونى – تطرح تبنى "سوق شرق أوسطية " تلعب فيها فلسطين دور القلب الصناعى والمالى، وبقية بلاد المنطقة دور الأطراف التى تقدم لفلسطين المواد الخام، وتوفر السوق اللازمة لتصريف الإنتاج، مما يكشف عن التصور المبكر – عند الولايات المتحدة – لدور تلعبه الصهيونية فى الإقليم بعد الحرب للهيمنه على إقتصادياته، ومن ثم مصيره. ورفض الجانب البريطانى الفكرة، متمسكا بأطروحة "المجلس الإقتصادى للشرق الأوسط"، كما رفض الجانب الأمريكى فكرة بحث المصالح النفطية للبلدين فى الإقليم، بحجة أن ذلك سابق لأوانه طالما أن الحرب لم تضع أوزارها بعد[١] .

هذا التحضير لمد النفوذ الأمريكى على منطقة الشرق الأوسط عند نهاية الحرب، والسعى لزحزحة بريطانيا منها لصالح الولايات المتحدة، أو إحتواء الوجود البريطانى بالمنطقة – على أقل تقدير – نلمسه بوضوح فى الوثائق الأمريكية الخاصة بمصر.

فقد إهتمت السفارة الأمريكية بالقاهرة – منذ بداية الحرب – بتجميع

المعلومات عن مصر بكثافة ملحوظة، فلم تقصر جهودها على رصد الحركة السياسية بمختلف توجهاتها، وتجميع البيانات التفصيلية على الأحوال الإقتصادية للبلاد، وعلاقات مصر التجارية مع جيرانها وبلاد العالم الأخرى، فحسب، بل كانت تجمع أيضا كل ما يصدر عن الحكومة المصرية من تقارير منشورة تتناول ما قد نظنه لا يستحق كل هذا الإهتمام من جانب سفارة دولة كبرى، مثل: تقارير مصلحة السكك الحديدية عن حركة نقل البضائع والركاب، وتقارير وزارة الأشغال العمومية عن أعمال الرى وتطهير الترع وصيانة الجسور، وتقارير الجمارك عن حركة الصادرات والواردات، وتقارير مصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية عن الجرائم، وتقارير مصلحة السجون، وتقارير البنوك المصرية، خاصة "البنك الأهلى المصرى". كل هذه المطبوعات كانت تجمع، وترفق بها مذكرة باللغة الإنجليزية بملاحظات السفارة حول ما جاء بها، وترسل إلى الخارجية الأمريكية. هذا بالإضافة إلى متابعة كل ما كان ينشر بالصحافة المصرية وإعداد تقارير عنه، وحتى الكتب ذات الطبيعة السياسية التى أثارت إهتمام الرأى العام مثل كتاب خالد محمد خالد "من هنا نبدأ" كانت السفارة ترسل نسخة منها إلى الخارجية الأمريكية مع مذكرة حول القضية التى يتناولها الكتاب، وما أثير من جدل حوله. هذه الكثافة فى الإهتمام بمصر، والتوسع فى جمع المعلومات عن كل صغيرة وكبيرة فيها، استمرت منذ بداية الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو 1952، وازدادت كثافة بعد ذلك حتى عام 1964 (التاريخ الذى كان مسموحا بالإطلاع على الوثائق فيه عام 1995)، ولا شك أنها ظلت ظاهرة ملموسة مع تزايد النفوذ الأمريكى والمصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط.

أولا – الوثائق السياسية:

وتتضمن الوثائق السياسية المتعلقة بمصر تقارير السفارة الأمريكية التى كانت ترسل إلى الخارجية الأمريكية، ومحاضر إجتماعات المسئولين فى الخارجية الأمريكية التى كانت تعقد إما لمناقشة التقارير ذات الأهمية السياسية الكبرى التى ترد من مصر،أو التى تدور فيها لقاءات بين مسئولين مصريين ورجال الخارجية

الأمريكية الذين تدخل فى إختصاصهم منطقة الشرق الأدنى.

ومما يلفت النظر فى هذه الوثائق تقريرا أعده عام 1948 مبعوث أمريكي – غير رسمي – يدعى جون روى كارلسون John Roy Carlson، يقع فى 35 صفحة، ضمنه مشاهداته للواقع السياسي المصرى فى مارس 1948 وملاحظاته حول الأوضاع الداخلية فى مصر. فقد جاء إلى مصر بصفة كاتب صحفى مهتم بالشئون المصرية، ولم يحاول الإتصال بالسفارة فى القاهرة طيلة وجوده حتى لا يثير الشكوك حوله، ثم قدم للسفارة – فى نهاية الأمر – تقريره لترسله إلى واشنطون مشفوعا بملاحظاتها حوله. وقد إتصل أثناء وجوده بمصر بقيادات حركة "مصر الفتاة" "والإخوان المسلمين" وبعض كوادر الحركة الشيوعية. كما قابل كارلسون بعض الشخصيات البارزة كأمين عام جامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام باشا، وشيخ الأزهر، ومفتى الديار المصرية، ومحمد صالح حرب باشا رئيس جماعة الشبان المسلمين، ورئيس اللجنه العربية لأراضى فلسطين (التى كانت تعمل على عدم انتقال الأراضى لليهود بطريق البيع)، وأقطاب "جمعية وادى النيل للدفاع عن فلسطين"، وقد زود التقرير بصور فوتوغرافية التقطها للشخصيات التى قابلها، ولبعض الإجتماعات الحزبية والسياسية.

ويكشف هذا التقرير عن حرص الخارجية الأمريكية على رصد وتقييم المشهد السياسى المصرى، من حيث تأثير جماعات الرفض السياسى والإجتماعى فيه، وموقفهم من قضية فلسطين، مع ملاحظة أن ذلك تم قبل تطور الأحداث التى أدت إلى حرب فلسطين بعد إعلان قيام الكيان الصيونى فى 15 مايو 1948، ومن الملاحظ أن كارلسون توجه إلى فلسطين مباشرة بعد مغادرته مصر، ربما ليقدم تقديره الأخير للموقف للجانب الصهيونى. (٢)

وكان من الأمور التى حرصت السفارة الأمريكية على مراقبتها فى مصر – منذ الأربعينات – النشاط العمالى، فتابعت حركة النقابات العمالية، ورصدت ما قامت به من إضرابات، وزودت الخارجية الأمريكية بالتقارير السنوية عن أحوال

العمل والعمال فى مصر. وإهتمت السفارة إهتمانا كبيرا برصد الحركة الشيوعية فى مصر منذ الأربعينات، فتتبعت فضائلها ونشاط كوادرها، وأعدت تقارير مستفيضة عنهم وعما يصدر عنهم من أفكار عبرت عنها الصحف التى كان لهم دور فى تحريرها، أو كانت تصدر عنهم، وكذلك نشراتهم السرية. وكانت السفارة حريصة – بعد الحرب – على مراقبة دور سفارات الكتلة الشرقية فى دعم هذا النشاط، وحاولت أن تزود الخارجية الأمريكية بتقييم لمدى أهمية الحركة الشيوعية فى مصر، وانعكاس ذلك على مصالح الولايات المتحدة خاصة والغرب عامة. وتكشف هذه التقارير عن وجود شبكة من عملاء السفارة الذين إندسوا بين صفوف النقابات العمالية والجماعات الشيوعية ممن تطلق عليهم التقارير مصطلح "مصادر المعلومات"، وأحيانا تشير إلى بعض بأولئك أرقامهم الكودية فى حالة ضرورة إسناد المعلومات الهامة إلى مصادرها. (٣)

ومع قيام حركة الجيش فى 23 يوليو 1952، زادت كثافة التقارير الصادرة عن السفارة الأمريكية بالقاهرة، كما تلاحقت البرقيات الصادرة عن السفارة فى اليوم الواحد. فقد كانت الولايات المتحدة فى شغف بالغ للتعرف على الهوية السياسية للضباط الشباب الذين قاموا بالإنقلاب، وكانت تسعى لمعرفة قائدهم الفعلى، إذ كانت على يقين أن اللواء محمد نجيب ليس القائد الحقيقى للإنقلاب. هذه الحيرة التى تكشف عنها الوثائق تقطع بعدم وجود صلة بين "الضباط الأحرار" والمخابرات الأمريكية قبل قيامهم بالإنقلاب، وتؤكد عدم صحة ما ذكره البعض من أن حركتهم كانت لحساب الولايات المتحدة، على نحو ما ذهب إليه بعض الكتاب الذين حاولوا أن يهيلوا التراب على تاريخ ثورة يوليو، حتى أن أحدهم إختار عنوانا لكتابه "ثورة يوليو الأمريكية". وإذا كان ذلك الزعم جاء من جانب الموتورين من الثورة، فإن التنظيمات الشيوعية فى مصر – عندئذ– أخذت بالتحليل السوفيتى للإنقلاب الذى عده إنقلابا فاشيا لصالح الرأسمالية المصرية، أو ما أسمته "عصبة بنك مصر"، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن الوثائق الأمريكية تقدم الدليل على عدم صحة ذلك.

إذ تكشف الوثائق السياسية بالأرشيف الأمريكى من 23 يوليو 1952 حتى ربيع 1953 عن محاولات رجال السفارة استكشاف التوجهات السياسية للضباط الأحرار، من خلال مقابلات تمت بين الملحق العسكرى الأمريكى، والملحق الجوى الأمريكى، مع بعض الضباط الأحرار، وطرح أسئلة معينة عليهم تتعلق أساسا بموقفهم من الغرب، وموقفهم من الشيوعية، وعلاقتهم بالإخوان المسلمين. وكانت الإجابات التى يلقاها رجال السفارة متطابقة – إلى حد كبير – رغم إختلاف الأشخاص الذين تطرح عليهم من الضباط الأحرار، فقد أكدوا ميلهم إلى الغرب وإستعدادهم للتعاون معه فى حالة جلاء الإنجليز عن مصر، وتقوية الجيش المصرى ودعمه بالسلاح حتى يستطيع لعب دور الشريك فى أى تحالف مرتقب مع الغرب، وليس دور التابع. كذلك حاول رجال السفارة التعرف على موقف الضباط الأحرار من قضية فلسطين، فكان الرد – دائما– أن ذلك سابق لأوانه، وليس من أولويات الحركة، التى تسعى لإصلاح الجيش والإصلاح السياسى وتحقيق التنمية.

كان "الضباط الأحرار" فى حاجة إلى مساندة أمريكا للنظام الوليد، وكان لهم – فى نفس الوقت– برنامجهم الذى يتعارض مع ما تسعى الولايات المتحدة لتحقيقه فى المنطقة من أهداف استراتيجية، ولذلك لم يقدموا إجابات قاطعة لإلحاح الخارجية الأمريكية حول الإنضمام إلى مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الذى تبنته الولايات المتحدة الأمريكية، بل أرجعوا عدم القدرة على إتخاذ قرار بهذا الشأن إلى الوجود البريطانى فى مصر – تارة –والحاجة إلى إعادة بناء الجيش المصرى أولا تارة أخرى، حتى إذا قامت الولايات المتحدة بالضغط على بريطانيا للتوصل إلى إتفاقية الجلاء (أكتوبر 1954)، تعلل صناع النظام الجديد بضرورة وجود إتصال أرضى بين مصر والمشرق العربى وصعوبة ذلك مع وجود إسرائيل، فتهرع الخارجية الأمريكية لتقديم مشروع كامل لتسوية القضية الفلسطينية، أعطى الإسم الكودى Alpha". ولكن النظام كان قد تدعم، فأعلن رفضه لمشروع التسوية، ومعارضته لفكرة دخول مصر فى تحالف يحقق الدفاع عن الشرق الأوسط ضد السوفيت، بينما تقف إسرائيل على أبواب مصر الشرقية فى فلسطين.

هذه المناورات السياسية التى أدارها الضابط الشاب جمال عبد الناصر بمهارة فائقة أمام أعتى القوى الدولية، نجدها ماثلة فى فيض زاخر من المراسلات والتقارير والبرقيات، واجتماعات تقدير الموقف التى عقدها قسم الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية، بشكل شبه متواصل فى الشهور الأولى للثورة، ثم بشكل دورى فيما بعد. كان يدعى إلى حضورها – أحيانا – بعض السفراء العرب ممن يتمتعون بثقة الخارجية الأمريكية بصفتهم الشخصية، هذا بالإضافة إلى الخبراء بأحوال المنطقة من رؤساء الشركات الأمريكية العاملة في الشرق الأوسط، ومن أساتذة الجامعات الأمريكية، والدبلوماسيين المتقاعدين الذين خدموا بالمنطقة. [٤]

كذلك تتضمن الوثائق السياسية كل ما اتصل بمشروع إقامة السد العالى من مباحثات دارت بين الحكومة المصرية وكل من الحكومة الأمريكية والبنك الدولى للإنشاء والتعمير سواء فى القاهرة أو واشنطون. وبالإضافة إلى محاولة الولايات المتحدة إستخدام ورقة تمويل المشروع للضغط على مصر للقبول بالإنضمام إلى مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، وهو ما رفضته مصر، واستطاعت أن تخترق الحصار الغربى لمنع تسليح الجيش المصرى بعقد صفقة الأسلحة مع الإتحاد السوفيتى من خلف واجهة تشيكوسلوفاكيا. مما جعل الولايات المتحدة تقدم على إتخاذ قرار – ندمت عليه كثيرا فيما بعد – يقضى بسحب عرض تمويل السد العالى، فكان تأميم قناة السويس هو الرد المصرى على القرار الأمريكى، ثم بدأ العد التنازلى للعدوان الثلاثى على مصر عام 1956.

وتكشف الوثائق الأمريكية عن وجود معارضة قوية لتمويل مشروع السد العالى في الكونجرس الأمريكى كان وراءها كبار منتجى القطن فى الولايات الجنوبية، الذين خشوا أن يؤدى السد العالى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للقطن فى مصر، مما يؤثر سلبيا على السوق العالمى للقطن، ويضر بمصالح منتجى القطن الأمريكى، كذلك تكشف الوثائق عن الدور الذى لعبته الولايات المتحدة لتحريض حكومة السودان على معارضة مشروع السد العالى.

وتحتوى الوثائق السياسية على مجموعة كبيرة من التقارير والمراسلات ومحاضر الإجتماعات والمذكرات الخاصة بأزمة حرب السويس 1956 (العدوان الثلاثى)، الصادرة من الخارجية الأمريكية وسفارات الولايات المتحدة فى لندن، وباريس وتل أبيب، والقاهرة وموسكو. وتوضح تلك الوثائق مواقف الأطراف المختلفة من الأزمة، وما إنتهت إليه تقديرات المواقف فى الدوائر المريكية المختلفة: الخارجية والرئاسة، ومجلس الأمن القومى، والمخابرات المركزية. وتكشف عن محاولة إيدن – رئيس الوزراء البريطانى – توريط الولايات المتحدة بادعائه مشاركة سلاح الطيران السوفيتى فى قصف القواعد البريطانية فى قناة السويس، وهو ما كذبته المصادر الأمريكية. كما إهتمت الدوائر الأمريكية بترحيل الرعايا البريطانيين والفرنسيين من مصر، وخاصة اليهود، ومن بينهم اليهود غير محددى الجنسية. وتضمنت أيضا مسألة تطهير قناة السويس، وإعادتها للملاحة البحرية، والمعونة الأمريكية لمصر. (٥)

وكما حظى العدوان الثلاثى باهتمام الولايات المتحدة (على مختلف مستويات صناعة القرار فيها)، كذلك كان قيام الوحدة بين مصر وسوريا وإعلان "الجمهورية العربية المتحدة" مصدرا لتزويد الوثائق السياسية بكم هائل من المراسلات والمذكرات والتقارير، التى إنهمرت على الخارجية المريكية من مختلف السفارات الأمريكية بالشرق الأوسط، وخاصة أنقرة وبغداد وعمان وبيروت، بالإضافة إلى القاهرة. وأما بالنسبة للمعلومات الخاصة بسوريا (الإقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة)، فقد تعددت مصادر المعلومات عنها، فنجد تقارير عن أحوال سوريا من مصادر بالمخابرات اللبنانية، ومن بعض السياسيين السوريين، وبعض رؤساء الطوائف، وبعض كبار الموظفين، وكذلك بعض طلاب الدراسات العليا من رعايا الولايات المتحدة الذين كانوا يجمعون المعلومات لحساب المخابرات المركزية الأمريكية تحت ستار جمع المادة العلمية لأطروحاتهم. فنجد فى تلك الوثائق مادة غزيرة عن أحوال سوريا بمختلف فصائلها السياسية والطائفية، ورصد متواصل لإتجاهات الرأى العام فيها تجاه الوحدة، وموقف السوريين من العناصر المصرية

فى الإدارة والجيش، والآثار الجانبية للوحدة على كل من تركيا والعراق والأردن والسعودية.

وبعد قيام ثورة العراق (1958)، إتسعت دائرة إهتمام الولايات المتحدة بالعلاقات بين النظام الثورى الجديد فى العراق والجمهورية العربية المتحدة، وتابعت بإهتمام شديد توتر العلاقة بين عبد الناصر وخروشوف، وحركة إعتقال الشيوعيين فى مصر وسوريا وغزة (التى كانت تحت الإدارة المصرية). عندئذ تأكدت الولايات المتحدة من صحة التقارير التى كانت تصل إلى الخارجية الأمريكية والرئاسة الأمريكية، والتى كانت تؤكد أن عبد الناصر ينشد إستقلال بلاده، ولا يقبل أن تدور بلاده فى فلك أى دولة كبرى، وأن تعامله مع السوفيت جاء بدافع الحاجة إلى تنمية بلاده، وتسليح قواتها المسلحة، وليس من قبيل العمالة للسوفيت، وأنه يمد يده لمن يساعد بلاده دون قيد أو شرط.

وتكشف وثائق فترة الوحدة (1958 – 1961) عن قيام جمال عبد الناصر بتقديم تعهد – غير مكتوب – للولايات المتحدة، من خلال وساطة أحد السفراء العرب من أصدقاء أمريكا، وموضع ثقتها، ويقضى ذلك التعهد بعدم ضم لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة، وعدم تشجيع التيار القومى فى الأردن، وذلك فى مقابل تعهد أمريكا بعدم قيام إسرائيل بأى أعمال عدوانية أو إستفزازية على حدودها مع الجمهورية العربية المتحدة. وفعلا نلاحظ عدم حدوث اشتباكات إسرائيلية – عربية على الحدود طوال فترة الوحدة، فيما عدا حادث عرضى محدود. والتزم جمال عبد الناصر من جانبه بضبط التيار القومى فى لبنان والأردن، وعدم تشجيع رجاله على توسيع دائرة الجمهورية العربية المتحدة، على حين لم يلتزم أصدقاء أمريكا فى المشرق العربى بشئ من هذا، إذ تكشف الوثائق الأمريكية عن الدور الذى لعبه الجيران من أصدقاء الولايات المتحدة فى تصفية الوحدة، مستفيدين فى ذلك من المشكلات والأزمات الداخلية التى عانت منها حكومة الوحدة.[٦]

ومن أعجب ما تكشف عنه الوثائق الأمريكية عن فترة الوحدة، سعى

الجمهورية العربية المتحدة لشراء صواريخ صوت قصيرة المدى، ليتم إطلاقها فى إحتفالات عيد الثورة فى يوليو 1961، فأوفدت مبعوثا خاصا لهذا الغرض إلى وكالة NASA، التى إعتذرت عن عدم إمكانية بيع مثل هذه الصواريخ لسريتها، وتـدخل نائب الرئيس الأمريكى فى هذا الأمر، فتم توجيه المبعوث المصرى إلـى إحـدى الشركات الخاصة حيث تم شراء ستة صواريخ، على أن يتم نقلها بطائرة حربيـة مصرية، وأن يتولى إطلاقها أخصائيون من قبل الـشركة. وسـارعت الخارجيـة الأمريكية بإبلاغ القصة بحذافيرها إلى إسرائيل، وطمأنتها إلى أن الصواريخ السته التى إشترتها مصر هى مجرد صواريخ صوت، لا يخـرج منهـا سـوى وهـج الصوديوم، وأنها ليست ذات طبيعة عسكرية. (٧)

ومن بين ما إحتوت عليه الوثائق السياسية، تقارير التـراجم Biographical Reports وهى تراجم لشخصيات من المصريين. ويلاحظ أن المفوضية الأمريكيـة بالقاهرة نشطت فى جمع المعلومات عن عدد كبير من الشخصيات المصرية مثـل كبار الموظفين إبتداء من درجة "المدير العام" حتى رؤساء الوزارات ورجال البلاط الملكى، وكذلك رجال الصحافة البارزين، فقد كانت الولايات المتحدة – علـى مـا يبدو– تسعى للتعرف على كل ما يتعلق بالشخصيات الهامة، حتى تستطيع أن تقف على مواطن القوة والضعف فيهم، وإمكانية الإستعانة ببعضهم لخدمة سياستها فـى مصر. وقد نشطت فى هذا المجال السفارة الأمريكية بالقاهرة بعد حريق القـاهرة (26 يناير 1952) وزاد معدل جمعها لتقارير التراجم بعد قيام ثورة يوليو 1952، فقد برز على سطح الحياة السياسية العديد من الشخصيات التى جاءت من الظـل إلـى دائرة الضوء، ومن ثم سعت السفارة لجمع المعلومـات عـنهم.وكانـت مـصادر المعلومات – فى هذا الصدد– متنوعة، منها بعض العملاء المحليـين المـصريين والأجانب، إضافة إلى ما يستطيع موظفى السفارة إلتقاطـه مـن معلومـات فـى المناسبات الإجتماعية المختلفة (الحفلات الرسمية التى تقيمها السفارات). وأحيانـا كانت الخارجية الأمريكية تلجأ إلى الدول الصديقة (وخاصة بريطانيـا) للحـصول على معلومات أدق عن بعض الشخصيات الهامة. ويتضح من فحص تلك التقارير

أنها كانت من ثلاث نسخ تحفظ إحداها فى الإدارة المعنية بوزارة الخارجية، وهى هنا إدارة شئون الشرق الأدنىNear East Affairs، وتذهب الثانية إلى إدارة المخابرات والبحوث بالخارجية أيضا، وتستقر الثالثة فى أرشيف المخابرات المركزية. [٨]

ثانيا – الوثائق الإقتصادية:

وتتناول مجموعة الوثائق الإقتصادية، كل المراسلات والمذكرات والتقارير الخاصة بالأحوال الإقتصادية في مصر، ومدى تأثرها بالظروف السياسية القائمة، كما تتضمن كل ما اتصل بالعلاقات الإقتصادية بين الولايات المتحدة ومصر.

ويأتى فى طليعة وثائق الخارجية الأمريكية فى هذا القسم، ما اتصل بالنقطة الرابعة، وهو مشروع المعونة الفنية الأمريكية لمساعدة دول المنطقة على التنمية الإجتماعية والإقتصادية، ويشتمل على تقارير البعثات الفنية التى زارت مصر لهذا الغرض. وقد تم عقد "مؤتمر الشرق الأدنى" بالقاهرة فى إبريل 1950، وتولى رئاسته السفير الأمريكى جيفرسون كافرى، قدم فيه المشاركون من ممثلى الحكومة الأمريكية 26 ورقة عمل تناولت مختلف مجالات الإقتصاد المصرى، وما يمكن أن تقدمه النقطة الرابعة من مساعدات فى تلك المجالات. وكذلك المساعدات التى يمكن أن يقدمها المشروع لوزارة الشئون الإجتماعية المصرية فى مجالات الخدمة الإجتماعية والضمان الإجتماعى، ورعاية ذوى الحاجات الخاصة.وتضم الوثائق المراسلات المتبادلة بين الحكومة المصرية والسفارة الأمريكية بخصوص الإعتمادات المالية المطلوبة لوزارتى الزراعة والشئون الإجتماعية، وكذلك فى محاضر الإجتماعات التى عقدها الجانب الأمريكى مع المسئولين المصريين فى الوزارات المعنية وكذلك وزارة الخارجية المصرية بهذا الخصوص. والاتفاقات المبرمة بين الطرفين بما فى ذلك إتفاق تزويد مصر بالقمح الأمريكى. [٩]

كذلك يتضمن القسم الإقتصادى من وثائق الخارجية الأمريكية المراسلات والتقارير الخاصة بالمعونة الإقتصادية التى طلبتها حكومة ثورة يوليو، وخاصة ما

تعلق منها بالمواد الغذائية، إضافة إلى ما طلبته الحكومة المصرية من مساعدات لتطوير الإنتاج الصناعى لم تلق أذنا صاغية من الجانب الأمريكى، وكذلك كانت الحال بالنسبة للمطالب المصرية الخاصة بمساعدة أمريكا فى مجال تطوير السكك الحديدية وبناء الطرق والرى، حيث قدمت حكومة الثورة تقريرا مستفيضا عن إحتياجات التنمية التى قدرت فى حدود (25 مليون دولار)، فقد ربطت الحكومة الأمريكية تقديم المعونة الإقتصادية باستجابة الحكومة المصرية لمطالبها الخاصة باشتراك مصر فى مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط. وكان التسويف من جانب الحكومة المصرية، ثم معارضتها لسياسة الأحلاف سببا فى تقاعس أمريكا عن تقديم المعونات المتعلقة ببرامج التنمية، وظلت معونات القمح ضمن إتفاق فائض الأغذية الأمريكى أداة ضغط سياسى فى يد الحكومة الأمريكية. (١٠)

ويتضمن القسم الإقتصادى من وثائق الخارجية –أيضا – المراسلات الخاصة بعقد إتفاقية صداقة وتجارة بين مصر والولايات المتحدة عام 1950 التى استمرت موضع بحث حتى قيام ثورة يوليو 1952 بسبب الإضطرابات السياسية التى شهدتها البلاد بعد إلغاء معاهدة 1936 (الكفاح المسلح فى منطقة قناة السويس، وحريق القاهرة 26 يناير 1952، وما أعقب ذلك من حوادث). وبعد توقف لمدة عامين تجددت المفاوضات حول الإتفاقية مرة أخرى فى ديسمبر 1954، ولكن حكومة الثورة لم تكن راغبة فى ابرام تلك الإتفاقية، لما تضمنته من بنود تعطى مزايا خاصة للاستثمارات والمصالح الأمريكية فى مصر تجعلها فوق القانون، وتغل يد الحكومة المصرية فى التصرف إزاءها.

وما لبثت العلاقات بين البلدين أن توترت بعد صدور قرار تأميم قناة السويس، فقامت الولايات المتحدة بتجميد الأرصدة المصرية المودعة بالبنوك الأمريكية، مما أدى إلى نشوء مجموعة وثائقية ضمن القسم الإقتصادى خاصة بمطالبة مصر الإفراج عن الأرصدة الدولارية كلها أو بعضها، لأسباب تم تفصيلها فى المكاتبات المصرية. وتضمن هذا الجانب من الوثائق الإقتصادية تقارير حول إدارة الأرصدة المصرية المجمدة. (١١)

أما عن تقارير رصد الأوضاع الإقتصادية في مصر فتقع في ثلاث مجموعات هي: المجموعة الخاصة بفترة الحرب العالمية الثانية، وهي إلى جانب إشتمالها على تقارير تفصيلية عن الحالة الإقتصادية في مصر زمن الحرب، تحتوى أيضا على تقارير حول أثر الحرب على المصالح الأمريكية في مصر، وعلى الإستثمارات الأجنبية في البلاد عامة. وقد أولت هذه التقارير إهتماما خاصا لإنتاج القطن المصرى، وحركة التجارة فيه على وجه الخصوص، وتأثير ذلك على الإنتاج الأمريكي من القطن.

أما المجموعة الثانية من تقارير رصد الأوضاع الإقتصادية في مصر، فتتناول فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1957. وقد اهتمت هذه المجموعة بمشروع قانون الشركات الذى أعدته الحكومة المصرية عند نهاية الحرب بقصد إتاحة المجال أمام المصريين للمشاركة في قطاع الأعمال في محاولة (يائسة) لتمصير الشركات الأجنبية العاملة في مصر. كما إهتمت أيضا بمشروع كهربة خزان أسوان الذى طرح عام 1946، ومدى إمكانية مشاركة الشركات الأمريكية فيه. وكذلك أزمة الدولار في مصر في أواخر الأربعينات حيث لم يكن لدى مصر أرصدة كافية من الدولار لتسديد قيمة وارداتها من الولايات المتحدة (التي تزايدت بعد الحرب) بسبب إرتباطها بدائرة الإسترليني، وتحكم بريطانيا في تحويل ما تطلبه مصر من أرصدتها الإسترلينية إلى الدولار الأمريكي. كما تضمنت المجموعة أيضا تقارير عن تشجيع دور رأس المال الخاص في التنمية، وحرص الولايات المتحدة على تقديم دعمها لهذا الإتجاه. وبقيام ثورة يوليو 1952 غلب على التقارير في هذه المجموعة الإهتمام باستطلاع توجهات السياسة الإقتصادية للنظام الجديد، ومدى تأثيرها على الإستثمارات الأجنبية في مصر عموما، والأمريكية خصوصا. وقد أبدت الخارجية الأمريكية ارتياحها لصدور قانون تشجيع الإستثمارات الأجنبية (ابريل 1953)، وعدته مؤشرا طيبا على توجهات النظام الجديد. كما تتضمن المجموعة تقارير عن إمكانية قيام تنمية صناعية في مصر أعدت بعضها السفارة الأمريكية في القاهرة، وأعد بعضها الآخر بعض الشركات

الأمريكية العاملة فى مصر. وكذلك تتضمن تقارير عن الإستثمارات فى مجال إنتاج البترول فى مصر، وما يتوفر لمصر من أرصدة بترولية تقديرية. وكان من الطبيعى أن تحتل التقارير الخاصة باقدام حكومة الثورة على تأميم وتمصير الممتلكات الفرنسية والبريطانية والبلجيكية فى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر، قسطا كبيرا من إهتمام كل من السفارة والخارجية الأمريكية. فكتبت التقارير حول هذا الحدث، ودرست الإحتمالات المختلفة التى تواجه رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر.

أما المجموعة الأخيرة من الوثائق التى رصدت الأوضاع الإقتصادية فتخص فترة الوحدة مع سوريا (1958 – 1961)، وما أعقبها من تحولات إقتصادية أدت إلى نشوء القطاع العام، واحكام قبضة الدولة على الإقتصاد. وتضمنت التقارير الخاصة بفترة الوحدة مسحا شاملا للأحوال الإقتصادية فى كل من مصر وسوريا، استخدمت فيه معلومات مستقاه من تقارير رسمية بعضها منشور، وبعضها الآخر يتسم بالسرية، استطاعت السفارة الأمريكية بالقاهرة والقنصلية الأمريكية بدمشق الحصول عليها عن طريق العملاء المحليين (أو ما كانت تطلق عليه الوثائق"مصادر المعلومات") وكان بعض هؤلاء يشغل منصب وكيل الوزارة. وعلى ضوء هذه التقارير جرت عملية تقييم شاملة لمدى قدرة "الجمهورية العربية المتحدة" على الصمود والإستمرار.

ولما كانت قرارات يوليو1961 التى سميت بالقرارات "الإشتراكية" قد أممت جميع ما بقى من المصالح الأجنبية (فيما عدا بعض الشركات الأمريكية) وكذلك الشركات المصرية، فقد أثار هذا التحول إهتمام الدوائر الأمريكية التى تناولت بالدراسة تلك القرارات، والنتائج المحتملة لها سياسيا واقتصاديا. وظلت تتابع دور القطاع العام فى الإقتصاد المصرى – على ما يبدو – طوال الستينات، إذ نجد الكثير من التقارير الدورية (نصف الشهرية) عن الأداء الإقتصادى فى مصر حتى نهاية الفترة التى كانت متاحة للإطلاع فى 1995 (وهى عام 1964).

ثالثا - الوثائق الإستراتيجية

ويشتمل هذا القسم من وثائق الخارجية الأمريكية على المراسلات والمذكرات والتقارير المتعلقة بالشئون الدفاعية، وحلف الأطلنطى، والمصالح الإستراتيجيةالأمريكية فى منطقة الشرق الوسط.

ويأتى فى مقدمة وثائق هذا القسم المكاتبات الخاصة بحلف الأطلنطى، ومحاضر إجتماعات مجلس الحلف على مستوى وزراء الخارجية، وعلىمستوى وزراء الدفاع، والمذكرات التى تتضمن السيناريوهات الأمريكية المقترحة لطرحها فى تلك الإجتماعات، وتقدير موقف الأطراف المختلفة، والعلاقة بين الولايات المتحدة وشركائها فى الحلف فيما اتصل بميثاق الحلف وغير ذلك من أمور.

وبالنسبة لمصر كان وضع بريطانيا العسكرى فى مصر موضع تقييم الخارجية البريطانية، من حيث أهميته بالنسبة للمصالح الغربية فى المنطقة. ومن ثم يحتوى هذا القسم على تقارير ومذكرات ترصد العلاقات المصرية - البريطانية وخاصة عند وقوع الأزمة الناتجة عن فشل المفاوضات المصرية البريطانية عام 1951، واضطرار حكومة الوفد إلى إلغاء إتفاقية السودان ومعاهدة 1936، وتتضمن المجموعة - أيضا - المذكرات الخاصة لمشروع الدفاع المشترك (أكتوبر 1951) الذى تقدمت به الولايات المتحدة وحلفائها لحكومات الشرق الأوسط، ورفضته الحكومة المصرية، كما رفضته القوى السياسية على إختلاف مشاربها. وهناك مكاتبات ومذكرات عديدة تبين مزايا المشروع بالنسبة لمصر، وما يعود عليها من فوائد لو وافقت على المشروع. والحق أن الوثائق تكشف عن تركيز الولايات المتحدة على مصر، وسعيها لقبولها الإنضمام للحلف، ليقينها أن ذلك الإنضمام سوف يجعل إنضمام الدول العربية الأخرى ممكنا، مثل عرض تزويد مصر بالأسلحة الخفيفة اللازمة لقوات الشرطة.

وبعد قيام ثورة 23 يوليو1952، عادت الولايات المتحدة لممارسة ضغوطها على النظام الجديد، مستغلة فى ذلك حاجته إلى مساندتها فى السنة الأولى من عهده، حتى تجعله يقبل بالإشتراك فى إتفاقية الدفاع المشترك، أو مشروع إقامة منظمة

للدفاع عن الشرق الأوسط تضم كل دول المنطقة، ويوجه هذا الحلف ضد الإتحاد السوفيتى. ولذلك أخذت تعطى قدرا من الإهتمام لمطالبة النظام الجديد بتحديث وتطوير الجيش المصرى، ولكنها رفضت أن تزود مصر بالأسلحة الثقيلة إلا بعد قبولها الإنضمام لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، وتعللت بوجود صعوبات تحول دون تزويد مصر بالأسلحة المطلوبة، لأن ذلك يلقى إعتراضا من جانب بعض الدول العربية وإسرائيل واثيوبيا، وأن مد مصر بمثل تلك الأسلحة يحتاج إلى توفر ضمانات خاصة يجب توفرها قبل مد مصر بها.[١٢]

وتتضمن هذه المجموعات مذكرات مقدمة من إسرائيل للإعتراض على مد مصر بما تطلبه من سلاح قبل عقد إتفاق سلام معها.

****

مما تقدم تتضح أهمية الأرشيف الوطنى الأمريكى لدراسة تاريخ الشرق الأوسط عامة، ومصر خاصة، بسبب وفرة الوثائق التى تتناول الأوضاع السياسية والإقتصادية والإستراتيجية بأكبر قدر من التفصيل فى الفترة التى تبدأ بالحرب العالمية الثانية، حيث كانت الولايات المتحدة تتهيأ لوراثة النفوذ الإنجليزى والفرنسى فى المنطقة. وهى فترة أيضا حافلة بالأحداث الإقليمية والدولية، مما يضفى أهمية خاصة على الوثائق الأمريكية غير المنشورة، المودعة بالأرشيف الوطنى الأمريكى.

ولا تغنى مجموعة العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية Foreign Relations of the United States عن الإطلاع على الوثائق الأصلية غير المنشورة، لأن مجلدات هذه المجموعة منتقاه من الوثائق يقوم القسم التاريخى بالخارجية الأمريكية بنشرها، وهى لا تعطى صورة بانورامية شاملة للمرحلة التاريخية، فلا يمكن تحقيق ذلك إلا بالإطلاع على المجموعات الأصلية من الوثائق غير المنشورة كاملة.

الهوامش

١. حول تفاصيل تلك المباحثات والأطروحات التى قدمها الجانبان البريطانى والأمريكى، إنظر دراستنا

المنشورة فى "السياسة الأمريكية والعرب، سلسلة كتب المستقبل العربى (2)، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت "1982

2. USNA, 883.00/3-2948 from Am Embassy Cairo to the Division of Near Eastern Affairs, Cairo, March 29, 1948.

3. على سبيل المثال، تقرير عن إضرابات شبرا الخيمة فى يناير 1946، وفى سبتمبر 1947، وقدمت السفارة مقترحاتها لوزارة الخارجية حول كيفية محاربة النشاط الشيوعى فى مصر فى تقرير مؤرخ سبتمبر 1951، انظر USNA, 774.001/9-2551,

4. Communism and Extremism in Egypt, Proposals on How to Combat them, Am Embassy Cairo to the Department of State, Washington, dated September 25, 1951.

إنظر على سبيل المثال، مذكرة تقدير موقف أعدت للعرض على دالاس -وزير الخارجية الأمريكى- بعد مرور ثلاثة أسابيع على قيام الثورة

USNA,774.00 /8 - 1852,Egypt New Era- The First Three Weeks , August 18, 1952.

وكذلك مذكرة السفارة بالقاهرة الموجهه إلى الخارجية الأمريكية والخاصة بتقييم الموقف السياسى فى مصر:

USNA, 774.00/ 12-1352, Am Embassy Cairo to the Department of State, Washington, Appraisal of Internal Political Situation in Egypt, dated December 13, 1952.

5. بلغت وثائق أزمة السويس 1956 من الحجم، ما جعل الخارجية الأمريكية تخصص لها مجلدا كاملا من مجموعة الوثائق المنشورة هو

Foreign Relations of The United States, Suez War 1956, vol. XVI, Washington 1989.

ويقع فى نحو 500 صفحة، وهو عبارة عن مختارات من الوثائق التى تتناول مختلف جوانب الأزمة .

إنظر على سبيل المثال USNA, 786 B. 13/3- 658, from the director of Intelligence and research, Dept. of State, Washington, to The Secretary, Confidential Note, dated March 6, 1958.

وانظر أيضا تقرير المخابرات الأمريكية رقم 8235 بتاريخ 11مارس 1960 بعنوان Out look for: the United Arab Republic USNA, 786 B. /3 - 2460 OS/OS.

6. تذكر الوثائق الأمريكية إسم البروفسور الدمرداش المبعوث المصرى وكانت مهمته فى يونيو 1961، أى قبل موعد الإطلاق بشهر واحد. انظر :USNA, 786B. 5612/5-2461,From Department of State to Am Embassy, Cairo, dated June 6, 1961. وإنظر أيضا: 2861 From Dept. of State to Am Embassy, Tel Aviv, dated June 30, 1961- . 5612 / 6 786B

7. جمعنا عددا لا بأس به من هذه التراجم التى أعدتها السفارة الأمريكية بالقاهرة فيما بين 1951 – 1953، وقمنا بدراستها ونشرها. إنظر رءوف عباس، شخصيات مصرية فى عيون أمريكية، دار الهلال، القاهرة .2002

8. كانت الحكومة المصرية تشكو دائما من بطء إجراءات تقديم المساعدات وفق مشروع النقطة الرابعة، انظر على سبيل المثال:

USNA, 874.00 TA/ 6- 2450, From Jefferson Caffery Ambassador, Cairo, to the Department of State, Washington, Technical Assistance (Point IV) for Ministry of Social Affairs, dated June 24, 1950.

9. انظر على سبيل المثال : USNA, 774.5-MSP/3 254, Department of State, Memo of Conversation on Egyptian Request for Section 550 Assistance,

dated March 2, 1954.

10. انظر على سبيل المثال:

11. USNA, 611.74231/3-157 Os/F, From Secretary of State to Am Embassy, Cairo, US Controls over Egyptian Blocked Funds, dated March 1, 1957.

12. تجد تفاصيل ذلك في USNA, 774.5 - MSP/ 12 - 352 from Department of State to the Secretary of Defence , Washington, Secret Security Information, Appendix on Problems Involved in Preparing a Program for Military Assistance to Egypt, dated December 12, 1952.

تراجم مصرية فى الوثائق الأمريكية(*)

برغم أهمية الأرشيف البريطانى (دار المحفوظات العمومية بلندن) بالنسبة لكتابة تاريخ مصر المعاصر، إلا أن الوثائق الأمريكية الخاصة بمصر تكتسب أهمية خاصة منذ الأربعينات حتى أنه لا يمكن أن يكتب تاريخ دقيق لمصر دون الرجوع إليها، وخاصة أننا نعانى من الغياب النسبى للوثائق المصرية التى تعالج الفترة من الأربعينات حتى نهاية السبعينات، ليس لعدم وجودها، ولكن لحجبها عن الباحثين، إذ بقيت حبيسة أرشيف رئاسة الجمهورية وبعض الوزارات السيادية كالخارجية والداخلية والدفاع، ولم تعرف طريقها إلى "دار الوثائق القومية" – مكانها الطبيعى – حتى تصبح متاحة للباحثين، ومن ثم نحتاج إلى تعويض غياب الوثائق المصرية بالإطلاع على الوثائق الأجنبية التى ترصد كل ما يدور على أرض مصر.

ويوجد بأرشيف وثائق الخارجية الأمريكية كم هائل من الوثائق بالغة الأهمية، والمتعلقة بالأحوال السياسية والاقتصادية المصرية، تغطى الفترة منذ بداية الحرب العالمية الثانية حتى فبراير 1964، وهو التاريخ الذى أتيح عنده الكشف عن الوثائق فى صيف 1995 (أى بعد انتهاء فترة السرية المحددة بثلاثين عامًا). ومن بين ما نطالعه فى هذه الوثائق مجموعة من تراجم الشخصيات السياسية المصرية، تلقى أضواء كاشفة على تاريخ مصر، وخاصة الفترة من 1952–1964.

******

من بين ما تحرص عليه الدول الكبرى صاحبة المصالح الإمبريالية فى بلدان ما كان يسمى "بالعالم الثالث"، رصد الشخصيات العامة فى البلاد التى تدخل فى

(*) جاءت هذه الدراسة فى مقدمة كتابه: شخصيات مصرية فى عيون أمريكية، القاهرة 2001.

مجال نفوذها أو تقع تحت هيمنتها، ويتخذ ذلك الرصد صورة تراجم تعدها سفاراتها فى تلك البلاد، بمبادرة منها أو تلبية لطلب وزارة الخارجية فى بلادها، أو حتى أجهزة الاستخبارات فيها. وقد يتم تبادل المعلومات الواردة فى " تقارير التراجم" مع دولة أخرى حليفة أو صديقة إذا تطلب الأمر ذلك. وغالباً ما تتخير تلك التقارير الشخصيات ذات الوزن السياسى والاجتماعى فى الدولة المستهدفة، تستقيها السفارات المعنية من بعض المصادر المحلية من عملائها، أو من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية لرجال السفارات مع بعض أفراد النخبة الاجتماعية الذين يزودونهم بالمعلومات المطلوبة دون إدراك منهم بحقيقة الغرض من جمع تلك المعلومات.

وعلى سبيل المثال، كانت السفارة البريطانية فى مصر حريصة على رصد الشخصيات السياسية البارزة كل ثلاث أو أربع سنوات، وقد أعد السفير البريطانى فى مصر تقريراً جامعاً ضم أكثر من مائة ترجمة لشخصيات سياسية مصرية عند أواخر الثلاثينات، نشرت جريدة "الأهرام" عدداً منها فى منتصف الستينات، وتسبب ذلك النشر – الذى تم بعد الإفراج عن الوثائق – فى تعديل وزارة الخارجية البريطانية لمدة سرية تقارير التراجم لتصبح خمسون عاماً، فقد تضمن ما نشره الأهرام من ترجمة صادق حنين باشا ما يسئ إلى الرجل الذى كان على رأس منظمى إضراب الموظفين فى ثورة 1919، إذ وصمه التقرير بالانتهازية وفقدان الكرامة، مما دفع أسرته إلى مقاضاة الخارجية البريطانية أمام المحاكم البريطانية ذاتها وحصلوا على حكم لصالحهم، فاضطرت الخارجية إلى مد الحظر على تقارير التراجم إلى خمسين عاماً، وذلك على وجه العموم، ولا يقتصر على مصر وحدها.

أما السفارة الأمريكية بالقاهرة، فقد بدأت رصد الشخصيات المصرية منذ بداية الحرب العالمية الثانية، ولم تهتم بالشخصيات العامة البارزة وحدها، بل امتد الاهتمام ليشمل كل من شغل منصب "المدير العام" بالوزارات والمصالح الحكومية المصرية، وما فوقه من مناصب، وكذلك المشتغلين بالعمل السياسى على اختلاف ألوانهم، ورجال الصحافة البارزين. وكانت الولايات المتحدة تعد العدة لخلافة

بريطانيا فى المنطقة بعد نهاية الحرب العالمية الثانيـــة، ولـــذلك راحـــت تجمـــع المعلومات عن مصر باهتمام ملفت للنظر. كما راحت ترصد الشخصيات الهامة فى جهاز الدولة وفى العمل السياسى، ربما للتعرف على نقـــاط الـــضعف فـــى تلـــك الشخصيات التى يمكن الاستفادة بها فى التأثير عليهم أو تجنيدهم لخـــدمتها عنـــدما يتطلب الأمر ذلك، ولعل ذلك يفسر الحرص على إثبات بعض الأخلاقيات الـــسلبية فى التقارير (كالميل إلى النساء، وإدمان الخمر، ولعب الميسر... الخ). وكذلك كان الهدف من وراء تلك التقارير التعرف على الشخصيات التى يمكن الاعتماد عليهـــا بحكم ميلها للولايات المتحدة وتشيعها للغرب، عندما تدخل مصر فى مجـــال نفـــوذ الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت التراجم التى تعدها السفارة الأمريكية بالقاهرة تعتمد على معلومـــات مستقاة من مصادر مصرية وغير مصرية، وغالباً ما كان رجال السفارة يشتركون معاً فى إعداد بعض تلك التراجم. وتتضمن "تقارير التراجم" المرسلة من الـــسفارة الأمريكية بالقاهرة إلى الخارجية الأمريكية الإشارة – دائماً – إلى احتفاظ الـــسفارة ببطاقة معلومات عن كل شخص ممن تتناولهم تلك التقارير، وغالباً ما كان يرفـــق بتقارير التراجم بعض الصور الفوتوغرافية للشخصية موضوع التقرير. وعنـــدما كان يتوافر للسفارة المزيد من المعلومات عن شخصية بعينها، كانت تـــوافى وزارة الخارجية الأمريكية بتقرير معدل يتضمن ما سبق إرساله من معلومات إضافة إلى المعلومات الجديدة التى تم التوصل إليها، أو تكتفى بإرسال تقرير بما اســـتمد مـــن معلومات مع الإشارة إلى التقارير السابقة، وتنبيه الخارجية إلى الإضافة الجديدة.

وثمة مجموعة من "تقارير التراجم" كُتِبَت فى الفترة 1951-1953، وجاءت متناثرة بين وثائق وزارة الخارجية الأمريكية فى السنوات الثلاث، وقد قمنا بجمعها من ملفات الوثائق السياسية المتعلقة بمصر فى تلك السنوات الثلاث. وتمثل السنوات 1951-1953 التى كتبت خلالها هذه المجموعة من تقارير التراجم، ذروة الأزمـــة السياسية فى مصر، فقد بدأت بالغاء حكومة الوفد لمعاهدة 1936 وما أعقبها من قيام الكفاح المسلح فى منطقة القناة ضد الوجود البريطانى، ووقوع حريق القاهرة فـــى

26 يناير 1952 لتصفية حركة الكفاح المسلح فى ظل الأحكام العرفيـة، ثـم فتـرة الاضطراب السياسى الذى بلغ ذروته عندما قام الضباط الأحرار بانقلاب 23 يوليو 1952 الذى كان ايذانا بنهاية النظام السياسى الذى وضع أسسه دستور 1923، وقيام نظام سياسى جديد يسعى لتحقيق الأمانى الوطنية فى التحرر من الاستعمار وتحقيق التنمية.

وعلى الصعيد الإقليمى، شهدت الفترة تصاعد اهتمام الولايات المتحدة بمصر كركيزة أساسية فى مشروعها المقترح لإقامة "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسـط"، فقد عرضت الحكومة الأمريكية المشروع بالحاح على الحكومـة المـصرية عـام 1951، ولقى معارضة شديدة من الحكومة والرأى العام. وانتعشت آمال الولايـات المتحدة مع قيام النظام الثورى الجديد فى يوليو 1952، فعلقت الآمال على استجابة صناع النظام الجديد من الضباط الشبان لها، وقبولهم ربط مـصر بالمـشروعات الدفاعية الأمريكية عن الشرق الأوسط، وهى آمال اصـطدمت -عنـد منتـصف الخمسينات- بتمسك النظام الجديد بالاستقلال الوطنى والحرص على عدم التـورط فى سياسة الأحلاف التى تخدم فى نهاية الأمر طرفى الصراع فى الحرب الباردة، ولا تخدم الأهداف القومية للشعب المصرى.

ولعل احتدام الأزمة السياسية، وسخونة الأحداث التى شهدتها السنوات الثلاث 1951-1953 كان وراء هذا الاهتمام المكثف من جانب السفارة الأمريكية بالقـاهرة لإلقاء الضوء على الشخصيات السياسية البارزة فى العام 1951، ثم فوجئت بحركة الجيش فى يوليو 1952 فراحت تعد الملفات للعديد من الشخصيات التى دخلت دائرة الضوء مع النظام الجديد.

ويحتوى تقارير التراجم على معلومات بالغة الأهمية لمن يتـصدى لكتابـة تاريخ مصر المعاصر، كما تقدم للمثقفين عامة صورة أبرز الشخصيات المـصرية فى تلك الفترة، وأسلوب الولايات المتحدة فى تقويم تلك الشخصيات، كما تهدف إلى إلقاء الضوء على نوعية المعلومات التى تجتذب اهتمام كتاب تقارير المعلومات عن

الشخصيات البارزة، والمعايير التى توجه اهتمام سفارة الولاية المتحدة إلى شخصيات بعينها، وهو عمل لازالت سفارات الدول الكبرى فى بلادنا تمارسه، فترصد كل من يطفو على سطح الحياة العامة من شخصيات، ولابد أن تصل هذه المعلومات يوماً إلى أيدى الباحثين بعد انقضاء فترة السرية (30 عاماً)، فيكشف يومئذ ما كان مستوراً، وتبقى الكلمة الأخيرة للتاريخ.

وتقدم التقارير بعض تراجم لـ "رجال السراى"، سواء من كان يشغل منهم منصباً فى الديوان الملكى أو من كان يعد من "محاسيب السراى" ممن شغلوا مناصب كبرى خارج السراى. وثمة تراجم لبعض رجال السياسة ومعظمهم ممن تولوا الوزارة أو شاركوا فيها فى الشهور السابقة على ثورة يوليو 1952، إضافة إلى تراجم رؤساء حركات مصر الفتاة والإخوان المسلمين والحركة النسائية. وكان من الطبيعى أن تتضمن التقارير تراجم لأعضاء مجلس قيادة الثورة التى كانت أكثر تقارير التراجم تعرضا للتبديل والإضافة بحكم ندرة المعلومات عن أولئك الضباط الشبان الذين أصبحوا – فجأة- يمسكون بمقاليد الأمور. كذلك ضمت التقارير تراجم وزراء الثورة الذين شاركوا فى وزارة على ماهر الأخيرة ووزارة محمد نجيب. وقد لفتت "لجنة وضع مشروع الدستور" التى شكلها مجلس قيادة الثورة فى 13 يناير 1952 من خمسين عضواً، لفتت أنظار السفارة الأمريكية، فأبرقت إلى الخارجية الأمريكية بتراجم مختصرة لأعضاء اللجنة، وخصت بعضهم بتقارير مطولة نسبياً . أما المجموعة الأخيرة من التقارير فقد ضمت تراجم لبعض رجال الصحافة البارزين عندئذ ممن اهتمت بهم السفارة الأمريكية.

و سوف نحاول فيما يلى إلقاء الضوء على تلك التراجم، وتصنيفها بحسب مواقعها فى العمل، مبرزين أهمية دور كل شخصية احتلت موقع الأهمية فى المتابعة من قبل مسئولى السفارة الأمريكية فى القاهرة الذين كانوا يحاولون استشراف المستقبل السياسى لمصر من خلال الكشف عن النخبة السياسية والاجتماعية التى يمكن لها أن تلعب دورًا محوريًا على الساحة السياسية المصرية فى تلك الفترة الهامة من التاريخ المعاصر.

أولاً تراجم رجال السراى

تضم هذه المجموعة تسع تراجم لرجال شغل بعضهم أرفع المناصب في القصر الملكى، وكان لبعضهم الآخر نفوذاً واسعاً بحكم كونهم من أصفياء الملك فاروق الذين يعتمد عليهم فى مد سلطته على المجالات الحيوية فى البلاد وخاصة الجيش والداخلية، وقد اهتمت السفارة الأمريكية بالقاهرة بهؤلاء الرجال التسعة بحكم بروزهم فى دوائر القصر فى مطلع الخمسينات، وإن كان خادم الملك فاروق -الذى يتولى أمر ملبسه وهندامه- كان أكثر من هؤلاء جميعاً من حيث الأهمية بالنسبة للتأثيرعلى الملك، وهو ما لم تدركه السفارة عندئذ.

وقبل أن نلقى نظرة على هذه التراجم التسع، نود إلقاء الضوء على مؤسسة القصر، فقد حظى الملك بسلطات واسعة فى دستور 1923 جعلت من القصر (أو السراى) قطباً مركزياً فى السياسة المصرية، ولذلك كانت له إدارة واسعة الاختصاصات على رأسها "رئيس ديوان الملك" وكان من يشغل هذا المنصب يتساوى فى الدرجة مع رئيس الوزراء، وانقسمت إدارة القصر إلى عدد من الدواوين : كديوان الخاصة والأوقاف الملكية، وديوان كبير الأمناء، وديوان كبير الياوران (الحرس الملكى)، وديوان جلالة الملك (الذى يختص بالشئون السياسية) ويتبعه عدد من الإدارات : الإدارة العربية، والإدارة الإفرنجية، وإدارة التوقيع (التى تختص بتحرير الأوامر والبراءات الملكية)، وإدارة الحسابات والمستخدمين، ثم إدارة المحفوظات والالتماسات.

وقد استحدث الملك فاروق وظيفتان خارج إطار الكادر الوظيفى لمؤسسة القصر هما وظيفة المستشار الاقتصادى (وعين فيها الياس اندرواس) ووظيفة المستشار الصحفى (وعين فيها كريم ثابت) وقد فاق نفوذ الرجلين ما كان لموظفى القصر من اختصاص بحكم صلتهما الوثيقة بالملك، وحرصهما على إرضاء مطالبه ونزواته، ويليهما من حث الأهمية (الفعلية) والنفوذ خادم الملك محمد حسن، وأنطوان بوللى (الذى كان يعد موظفاً فنياً) والسائق الخاص للملك، وهم من يصفهم

حسن باشا يوسف فى مذكراته (القصر ودوره فى السياسة المصرية 1922-1952، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 1982) بالرجال غير الرسميين، ويعتبرهم المسئولين عن انهيار وفساد مؤسسة القصر.

* * *

والترجمة الأولى لحسين سرى باشا، وهو من الساسة الذين ربطتهم بالقصر رابطة الولاء المطلق، ويلعبون دور الحراس الساهرين على مصالح القصر، ولذلك يبرز دورهم فى أوقات الأزمات عندما يحتاج القصر إلى لعب دور حاسم على الساحة السياسية لخدمة مصالحه. وقد ورث حسين سرى باشا ولاءه للقصر وتفانيه فى خدمة العرش عن والده إسماعيل سرى باشا الذى كان وزيراً للأشغال العمومية والحربية والبحرية، تارة يجمع بينهما، وأخرى ينفرد بإحداهما، طوال الفترة من 1908 حتى 1926 متصلة دون انقطاع سوى مرتين إحداهما لم تدم أكثر من أربعين يوماً والأخرى بلغت نحو العام. وقد ورث حسين سرى باشا - فيما ورث - عن أبيه هاتين الوزارتين، ولكنه فاق والده بتولى رئاسة الوزراء خمس مرات فيما بين 1940 و 1952، كانت أقصرها وزارته الأخيرة التى لم تدم سوى عشرين يوماً (2 - 22 يوليو 1952).

وكأحد أبناء الأرستقراطية ذات الأصول التركية التى تتصل بالأسرة المالكة برباط المصاهرة، تلقى حسين سرى تعليماً هندسياً جيداً بانجلترا، وعاد ليعمل مساعداً لوكيل وزارة الأشغال العمومية عام 1925 (وكان والده عندئذ وزيراً لها)، ثم أصبح وكيلاً للوزارة، وحصل على رتبة الباشاوية عام 1936، وتولى وزارة الأشغال العمومية فى وزارة محمد محمود باشا (1937)، كما تولى وزارة الحربية والبحرية (1939)، وتولى وزارة المالية لفترة قصيرة، ثم عاد لوزارة الأشغال العمومية قبل تشكيله لوزارته الأولى فى نوفمبر 1940 . وعندما عين رئيساً للديوان الملكى فى يناير 1952، عقد العزم على تطهير القصر من العناصر التى أساءت إلى المؤسسة والملك، ولكن نفوذ هؤلاء على الملك أدى إلى إجباره على الاستقالة

(فى 3 أبريل 1950) فلم يمكث فى المنصب سوى سبعين يوماً.

ويرجع اهتمام السفارة الأمريكية بحسين سرى باشا بمناسبة تشكيله لوزارته الأخيرة.

والترجمة الثانية لحسن يوسف باشا الذى كان نموذجاً لموظفى القصر الذين لا يتطرق الشك إلى ولائهم للملك، والذين كانوا يحرصون على دعم مؤسسة القصر وتخليصها من المخاطر التى تقودها إليها حاشية السوء التى أحاطت بالملك، وترجع صلة حسن يوسف بالملك فاروق إلى عام 1935، عندما كان يدرس فى بريطانيا، وكان حسن يسف دبلوماسياً بالمفوضية المصرية بلندن، وكلف بلعب دور ضابط الاتصال بين الأمير الفتى (ولى العهد) والسفارة، وعندما تولى وظيفة الرقيب على الصحف فى بداية الحرب العالمية الثانية، كان همه الأول تتبع ما ينشر عن القصر فى الصحف للحيلولة دون الإساءة إلى الملك، ثم شغل عام 1943 وظيفة رئيس الإدارة العربية بالقصر، ورقى إلى منصب وكيل الديوان، وأصبح رئيساً للديوان بالنيابة بعد وفاة أحمد حسنين باشا رئيس الديوان من 1944 حتى 1951 فيما عدا الأيام السبعين التى عين فيها حسين سرى باشا رئيساً للديوان، وخدم كوكيل للديوان تحت رئاسة حافظ عفيفى باشا (من 24 ديسمبر 1951 حتى 26 يوليو 1952). ومن الجدير بالذكر أن حسن يوسف باشا لم يتعرض للتحقيق أو المحاكمة بعد قيام الثورة على نحو ما حدث لزملائه ممن خدموا بالقصر، ولعل ذلك يرجع إلى ما عرف عنه من نزاهة. وقد حرص محمد حسنين هيكل على الاستفادة بما لديه من معرفة عن دهاليز السياسة المصرية، فعينه رئيساً لوحدة الدراسات التاريخية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وقد عرفته عن قرب فى السنوات الأخيرة من عمره عندما زاملته فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، وكنت من بين من ألحوا عليه لكتابة مذكراته التى نشرت عام 1982.

والترجمة الثالثة لحافظ عفيفى باشا الذى يعد نموذجاً فذا لظاهرة تقلب المثقف السياسى بين الاتجاهات السياسية المتناقضة بأسلوب لا يخلو من الانتهازية، فقد ولد

حافظ عفيفي بالقاهرة عام 1886، وتخرج في مدرسة الطب الخديوية عام 1907، وعمل طبيباً بالقصر العيني، ثم سافر في مهمة تدريبية لمدة ستة شهور في إيرلندا وأخرى لمدة سنة في باريس للتخصص في طب الأطفال، وعاد لينشط في صفوف "الحزب الوطني" بزعامة محمد فريد، وكان ممن يتولون التدريس للعمال الحرفيين في مدارس الشعب التي أقامها الحزب لمحو أمية العمال وتوعيتهم سياسياً. وهذه الصلة بالحزب الوطني رشحته لكي يرأس بعثة الهلال الأحمر المصري في طرابلس (ليبيا) عام 1912 أثناء الحرب التركية الإيطالية في مواجهة الغزو الإيطالي لليبيا، وبهذه الصفة أيضاً (عضوية الحزب الوطني) انضم إلى الوفد المصري عند تأسيسه مع زميله مصطفى النحاس كممثلين للحزب الوطني، وسافر مع الوفد إلى باريس وشارك في نشاطه، ولكنه انشق عن الوفد عام 1921 واشترك مع المجموعة التي أسست "حزب الأحرار الدستوريين" فاختير نائباً لرئيس الحزب، وتولى وزارة الخارجية في حكومة محمد محمود باشا لما يزيد عن العام، استطاع خلاله أن يوثق علاقته بالملك أحمد فؤاد. وعمل وزيراً للخارجية لمدة شهر واحد في وزارة إسماعيل صدقي (1930) ثم استقال من الوزارة ليعين وزيراً مفوضاً لمصر لدى بريطانيا، ثم أصبح سفيراً (بعد رفع درجة التمثيل الدبلوماسي مع بريطانيا إلى درجة السفارة) عام 1936، واستقال من وظيفته عام 1938. وخلال شغله للمنصب شارك في المفاوضات المصرية البريطانية التي أدت إلى عقد معاهدة 1936. وقد عبر حافظ عفيفي عن إعجابه الشديد بالإنجليز من خلال الكتاب الذي نشره بعنوان "الإنجليز في بلادهم"، وكافأه الإنجليز على صداقته الحميمة لهم بفتح الطريق أمامه ليشغل منصب رئيس "بنك مصر" بعدما أجبر طلعت حرب باشا على الاستقالة من منصبه (في أكتوبر 1939) كثمن اشترطته الحكومة و"البنك الأهلي المصري" (الذي كان تحت إدارة إنجليزية) لمساندة بنك مصر في مواجهة أزمة زيادة الطلب على الودائع بسبب ظروف الحرب، وكان دور حافظ عفيفي تحجيم نشاط بنك مصر كقاعدة للتنمية الوطنية بالكف عن تكوين الشركات وخاصة الشركات الصناعية. وقد ظل رئيساً للبنك يعمل على خدمة أهداف السياسة

البريطانية بإخلاص، حتى استقال من رئاسته عندما اختاره الملك رئيساً للديوان الملكى (فى 24 ديسمبر 1951). وجاءت ثورة يوليو 1952 لتصنع نهاية لتاريخه الوظيفى. وكان من دلائل تقدير الإنجليز لدوره المتميز فى خدمة مصالحهم اختياره رئيساً للاتحاد المصرى البريطانى عام 1943. ولعل هذا السجل الحافل بالتقلب السياسى من النقيض إلى النقيض، والارتباط بالقصر والإنجليز، يفسر افتقاد حافظ عفيفى باشا للشعبية، وتمتعه ببغض الجماهير، وقد تم التعبير عن ذلك فى صحافة المعارضة عندما عين رئيساً للديوان الملكى.

والترجمة الرابعة لمحمد شريف صبرى باشا – شقيق الملكة نازلى– وخال الملك فاروق– وقد أشار تقرير السفارة الأمريكية إلى كونه من أحفاد سليمان باشا الفرنساوى (الكولونيل سيف) الذى يذكر التقرير أنه جاء إلى مصر بصحبة نابليون، وفى الحقيقة جاء سيف للعمل فى خدمة محمد على عام 1820 لتدريب نواة الجيش المصرى الحديث. وبعد إسلامه وتسمية باسم "سليمان الفرنساوى" عين رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى، وخدم تحت قيادة إبراهيم باشا فى كل الحروب التى خاضها الجيش المصرى الحديث في عهد محمد علي. وقد زوج إحدى بناته لابن محمد شريف باشا (الذى كان قاضياً تركياً عندئذ) وكان محمد شريف صبرى وأخته نازلى من بين الأحفاد الذين انحدروا من هذه الزيجة. أما المغنية المشهورة التى ورد ذكرها فى التقرير كمشروع زواج لمحمد شريف صبرى باشا فكانت أم كلثوم، ولم تتم الزيجة لرفض الملك (مجلس البلاط) الموافقة على ذلك.

واهتمام السفارة الأمريكية بمحمد شريف صبرى باشا يرجع إلى ما كان له من نفوذ واسع فى دوائر القصر، ولصلاته الوثيقة بقادة الأحزاب السياسية، مما رشحه دائماً للعب دور الوسيط (غير الرسمى) بين الملك وقادة الأحزاب السياسية فى أوقات الأزمات.

والترجمة الخامسة ترجمة مستفيضة لكريم ثابت باشا، وهو صحفى لبنانى الأصل، استطاع أن يوثق صلته بالملك فاروق وأن يلعب دوراً مركزياً فى دوائر

القصر وعلى الساحة السياسية منذ أواخر الحرب العالمية الثانية، وكان من بين "مصادر المعلومات" الهامة للسفارة الأمريكية منذ الأربعينات، فضلاً عن صلاته الوثيقة والحميمة بدوائر السفارة البريطانية، ولما كان قد أصبح مثاراً لاهتمام الرأى العام السياسي وموضع سخط الجماهير بعد تعينه وزيراً فى وزارة حسين سرى باشا الأخيرة، فقد كان لزاماً على السفارة الأمريكية أن توافى الخارجية بتقرير مفصل عن رجلها فى القصر.

أما التراجم الأربعة الأخيرة، فلرجال خدموا مصالح القصر فى مواقع بالغة الأهمية، يأتى على رأسهم الفريق محمد حيدر باشا القائد العام للقوات المسلحة الذى حرصت السفارة على إعداد تقريرها عنه بمناسبة الدور الذى لعبه الجيش فى مواجهة أحداث حريق القاهرة (26 يناير 1952) باعتباره من أعمدة النظام (الذى كان يحتضر عندئذ). وكذلك ترجمة لعبد الفتاح عمرو باشا سفير مصر لدى بريطانيا ومستشار الملك للشئون الخارجية (ديسمبر 1951) وجاء التقرير تحسباً لما قد يترتب على صعوده السياسى من نتائج فى المستقبل. يلى ذلك ترجمة أحمد مرتضى المراغى بمناسبة تعيينه وزيراً للداخلية فى وزارة على ماهر (27 يناير 1952)، باعتباره من أقرب العناصر ذات الخبرة بهذا المجال إلى الملك. والترجمة الأخيرة للواء حسين فريد بك رئيس الأركان بالقوات المسلحة باعتباره أحد العناصر الهامة التى تلعب دوراً فى ضمان ولاء الجيش للملك، وسرعان ما أثبتت الأحداث عكس ذلك، فبعد ما تولى حسين فريد منصب رئيس الأركان فى 14 مارس 1952 بما يزيد قليلاً على الأربعة شهور، فاجأته حركة الجيش بقيادة الضباط الأحرار بقدر ما فاجأت كل القوى السياسية الوطنية والأجنبية، وكذلك السفارة الأمريكية بالقاهرة.

ثانيًا تراجم رجال السياسة

اهتمت السفارة الأمريكية بالقاهرة بإعداد تقارير تراجم لبعض من شاركوا فى السلطة بعد حريق القاهرة وإقالة حكومة الوفد (27 يناير 1952)، فقد كانت

مصر عندئذ تعيش عند مفرق طرق، تعانى من الاضطراب السياسى والاجتماعى فى ظل نظام سياسى بدت عليه علامات الاحتضار. ولما كان "الوفد" قد غيِّب عن الساحة بعدما حمِّل مسئولية حريق القاهرة، وأسندت الوزارة إلى على ماهر باشا، الذى وصفته صحافة "أخبار اليوم" برجل الساعة الذى جاء لينقذ ما يمكن إنقاذه، فقد اهتمت السفارة الأمريكية بإعداد ترجمة مستفيضة له إلى جانب بعض من شاركوا فى وزارته مثل صليب سامى باشا، ومحمد عبد الخالق حسونة باشا، ومريت غالى بك، وعشية قيام ثورة يوليو وتشكيل مجلس الوصاية على العرش بعد تنازل الملك فاروق لولده الطفل أحمد فؤاد الثانى، اهتمت السفارة بالترجمة لمحمد بهى الدين بركات باشا عضو مجلس الوصاية.

وإلى جانب من ترجمت لهم السفارة الأمريكية لتوليهم مناصب وزارية، اهتمت السفارة (فيما بين يناير وابريل 1952) بالترجمة لبعض المشتغلين بالعمل السياسى العام، فهناك ترجمة لمحمد حسين هيكل باشا (رئيس حزب الأحرار الدستوريين)، ومحمد صالح حرب باشا رئيس جمعية الشبان المسلمين، وأحمد حسين زعيم الفتاة، وحسن الهضيبى المرشد العام للإخوان المسلمين، ثم الدكتورة درية شفيق زعيمة الحركة النسائية فى مصر عندئذ.

وتحمل هذه التراجم فى مجموعها دلالة واضحة على ما كانت تتحسبه السفارة الأمريكية من تطورات قد تشهدها مصر فى تلك المرحلة الدقيقة من تاريخها، فراحت السفارة تبحث عن البدائل المحتملة لشغل الساحة السياسية أو المرشحة للعب دور أكبر عليها.

* * *

وعلى ماهر باشا قريب الشبه بحسين سرى باشا من حيث الولاء للعرش، فهو سليل أسرة ارتبطت بالقصر وحددت مؤشر بصلة توجهها على هوى القصر، فإذا عادى الجالس على العرش الإنجليز، اشتطوا فى معاداتهم، فإذا هادنهم بالغوا فى المهادنة، والهدف الأسمى عندهم خدمة مصالح العرش. وتبدو هذه الظاهرة

بصورة أوضح عند على ماهر –وبقدر أقل– عند شقيقه أحمد ماهر. وقد لعب على ماهر – فى هذا السياق – دوراً فى مد الجسور بين عدلى يكن وسعد زغلول عام 1920 مما أسفر عنه تمهيد الطريق لمفاوضات سعد – ملنر، وبدأ صعوده سلم المناصب الوزارية من خلال عضويته فى "حزب الاتحاد"، وعندما انضم إلى وزارة محمد محمود باشا (انقلاب يونيو 1928 ضد الدستور) عمل لحساب الملك فؤاد الأول ضد محمد محمود، وامتدت جسور الصداقة بينه وبين الإنجليز، مما أتاح له أن يصبح عضواً بمجلس إدارة البنك الأهلى المصرى (الذى كان خاضعاً للإنجليز وأداة لسيطرتهم على الاقتصاد المصرى).

وعندما عين رئيساً لديوان الملك فؤاد فى أول يوليو 1935، كانت حاجة الملك إلى قدراته على المناورة وراء هذا الاختيار الذى أتاح للملك التخلص من توفيق نسيم باشا، وحتى عندما كان بعيداً عن المناصب، حرص الملك فاروق على استشارته فى بعض الأمور الهامة، وكانت عودته لرئاسة الديوان الملكى عام 1937 إيذاناً بالتخلص من وزارة الوفد، فقد استثمر على ماهر كفاءته غير العادية فى المناورة للإسراع بسقوط وزارة النحاس، وعندما تولى رئاسة الوزارة عشية قيام الحرب العالمية الثانية نفذ سياسة الملك فاروق الميالة للمحور، ووضعت العقبات فى طريق الإنجليز (أصدقاء الأمس) حتى دفعهم إلى الأصرار على طرده من الوزارة، فلم يكن أمام الملك فاروق مفراً من القبول. وما لبثت حكومة الوفد (وزارة 4 فبراير 1942) أن حددت إقامته بعزبته نزولاً على إرادة الإنجليز.

وبعد الحرب العالمية الثانية، عمل على ماهر على تحسين علاقته بالسفارة البريطانية تمشياً مع سياسة الملك فاروق، وحاول تكوين جبهة من بعض الأحزاب الصغيرة لمساندته فى حالة وصوله إلى الحكم (ولعل ذلك كان بإيحاء من السراى) لموازنة جماهيرية الوفد، ولم تتح له الفرصة الا فى يناير 1952 لتشكيل الوزارة عقب حريق القاهرة. ولعل صفاته وخبراته بالقصر والعمل السياسى العام كانت وراء اختيار الضباط الأحرار له ليتولى رئاسة الوزارة فى أوائل حركة يوليو، فهو السياسى الوحيد الذى يعرف كيف يتعامل مع السراى، وبحكم رصيده فى خدمة

العرش يملك القدرة على إقناع الملك بجدية مطالب الضباط الأحرار.

* * *

أما صليب سامى باشا، فكان محامياً بارزاً، تقلب فى انتمائه الحزبى كثيراً، فبدأ وفدياً، ثم انضم إلى "حزب الاتحاد" المعبر عن مصالح السراى، وكذلك كان منذ دخل الوزارة لأول مرة فى حكومة إسماعيل صدقى (1933) فأصبح عضواً بحكومات الأقلية التى تبنت سياسة القصر فى المدة من 33-1934، ومن 40-1942، ومن 46-1950، وأخيراً شارك فى وزارة على ماهر (يناير 1952)، ولم تكن له مواقف سياسية محددة، فهو يعد من التكنوقراط الذين يدينون بمكانتهم للعرش، ومن ثم كان ولاءهم له.

* * *

ونجد بين التقارير ترجمة لمحمد عبد الخالق حسونه باشا، أعدته السفارة الأمريكية بالقاهرة عند تعيينه وزيراً للمعارف فى حكومة على ماهر (27 يناير 1952)، كما قدم مساعد المستشار السياسى بالسفارة تقريراً آخر قدم فيه بعض الأفكار والآراء التى أبداها له حسونه عندما التقاه صدفة على نفس الباخرة أثناء عودته من نيويورك لتولى منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية (فبراير 1953). وإذا كان عبد الخالق حسونه حريصاً على أن يظل مستقلاً لا يرتبط بحزب سياسى، إلا أنه كان شديد الولاء للملك، والده من علماء الأزهر المشهورين بالولاء للعرش وتربطه شبكة مصاهرات بعائلات من محاسيب السراى، فهو يعد أيضاً من التكنوقراط وليس سياسياً.

* * *

أما مريت غالى، فشخصية متميزة بين هذه المجموعة من المستوزرين، فهو حفيد بطرس غالى باشا، وكان والده واصف بطرس غالى باشا وزيراً للخارجية. وقد صرف مريت غالى اهتمامه إلى العمل السياسى العام، ولكن بمنأى عن الأحزاب السياسية، فكون أثناء الحرب العالمية الثانية "جماعة النهضة القومية"

بالاشتراك مع إبراهيم بيومى مدكور ونخبة من المثقفين الليبراليين. ورغم انتمائه إلى كبار ملاك الأراضى الزراعية، كان وعيه الاجتماعى راقياً، ففطن إلى خطورة المسألة الاجتماعية التى تفاقمت فيما بين الحربين العالميتين وزادت حدتها خلال الحرب العالمية الثانية، فألف كتاباً بعنوان "الإصلاح الزراعى" دعا فيه إلى ضرورة الأخذ بالإصلاح الزراعى والحد من الملكيات الكبيرة، وتنظيم العلاقة بين كبار الملاك والفلاحين لتحقيق الاستقرار الاجتماعى، وتجنب وقوع الثورة الاجتماعية التى لا تبقى ولا تذر. وعبر عن رؤيته الشاملة للإصلاح الاجتماعى والسياسى فى كتابه "سياسة الغد" وكتاب "إصلاح الأداة الحكومية" الذى ألفه بالاشتراك مع إبراهيم مدكور. ولم يتول مريت غالى الوزارة فى العهد الملكى سوى ساعات قليلة، فقد عين وزيراً للشئون البلدية والقروية فى وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا (22 يوليو 1952) حيث حلف اليمين مساء اليوم نفسه، وبعدها بساعات قليلة تحرك الضباط الأحرار للقيام بحركة الجيش قبيل منتصف الليل. وعين – مرة أخرى وأخيرة – وزيراً للشئون البلدية والقروية عندما أجرى على ماهر تعديلاً على وزارته (5 سبتمبر 1952) ولكن الوزارة استقالت فى 7 سبتمبر فلم يشغل المنصب إلا لمدة 48 ساعة !

* * *

أما محمد بهى الدين بركات باشا فمن أقرباء سعد زغلول باشا، إذ كان الزعيم الوطنى خالاً لوالده، بدأ حياته السياسية وفدياً ثم آثر الاستقلال، وعرف بنزاهته والترجمة التى أعدتها السفارة الأمريكية بالقاهرة بمناسبة اختياره عضواً بمجلس الوصاية على العرش ترجمة دقيقة فيما عدا ما جاء بها فيما يتعلق بفصل محمد نجيب الغرابلى باشا من الوفد فى سبتمبر 1933 بعد قبوله الاشتراك فى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا وزيراً للأوقاف، وليس فى وزارة إسماعيل صدقى على نحو ما جاء بالتقرير.

* * *

ويماثل ترجمة بهى الدين بركات فى دقتها، الترجمة التى أعدتها السفارة عن محمد حسين هيكل باشا باعتباره رئيس حزب الأحرار الدستوريين، حيث اهتم التقرير بإبراز دوره فى الأمم المتحدة، وآرائه السياسية المعبرة عن ميله للغرب وكراهيته للاتحاد السوفيتى، وكذلك دوره فى الاجتماعات الأولى لجامعة الدول العربية، وموقعه من الحياة الثقافية المصرية والعربية كأحد كبار الكتاب المعبرين عن الثقافة العربية الحديثة.

* * *

أما عن ترجمة اللواء محمد صالح حرب باشا فقد ركزت على الفترة من الحرب العالمية الثانية وما بعدها، أى منذ شغل منصب وزير الحربية فى وزارة على ماهر باشا عام 1939 لفترة قصيرة، ولم تشر إلى مسيرة حياته قبلها، فقد ولد بأسوان عام 1890، وتخرج فى المدرسة الحربية بالقاهرة، وحين نشبت الحرب العالمية الأولى كان ضابطاً بسلاح الحدود بالسلوم، فترك عمله واتجه إلى ليبيا حيث اشترك فى النضال ضد الإيطاليين فى صفوف الحركة السنوسية، وعند نهاية الحرب سمح له بالعودة إلى مصر، وأصبح وكيلاً لمصلحة السجون ثم مديراً لمصلحة خفر السواحل عام 1939 قبيل توليه وزارة الحربية فى أغسطس من نفس السنة، واختير رئيساً لجمعية الشبان المسلمين عام 1940، عرف بميوله الإسلامية المعتدلة، وعدائه الشديد للإنجليز.

* * *

وقد أعدت السفارة الأمريكية بالقاهرة تقريراً مسهباً عن أحمد حسين – زعيم مصر الفتاة – بمناسبة إبراء ساحته من تهمة التورط فى حريق القاهرة (26 يناير 1952)، وموقف النظام الثورى الجديد المتسامح معه (ابريل 1953)، ويبدو أن هذا الموقف المتسامح جعل السفارة (التى كانت تسعى للتعرف على اتجاهات الضباط الأحرار) ترى فيه بعض المؤشرات عن تلك الاتجاهات.

* * *

ولعل الأسباب التى دعت السفارة إلى الاهتمام بموافاة الخارجية الأمريكية بتقرير مسهب عن حسن الهضيبى ما لاحظته من تقارب (فبراير 1953) بين الإخوان ومجلس قيادة الثورة، فالشيخ أحمد حسن الباقورى عضو مكتب الإرشاد أصبح وزيراً من وزراء الثورة، والبرنامج الذى أعلنه الإخوان بعد قيام الثورة بأيام عبرت عنه سياسة مجلس قيادة الثورة من خلال ما اتخذته من قرارات، ولذلك رأت السفارة أن هناك مؤشرات قد توضح توجهات صناع النظام الجديد. والمعلومات الواردة بالتقرير دقيقة، ما عدا ما تعلق منها باختيار الهضيبى مرشداً عاماً، ونسبة الدور الحاسم فى هذا الاختيار إلى الشيخ أحمد حسن الباقورى، فلم يكن للباقورى ذلك الوزن فى مكتب الإرشاد الذى يجعل أعضاء المكتب ينزلون على إرادته. لقد كان الإخوان فى حاجة إلى فتح القنوات مع القصر من جديد بعد أن كانت قد سدت أثناء الحرب العالمية الثانية، وخاصة أن الجماعة كانت فى حاجة إلى استرداد الاعتراف بوجودها والإفراج عن المعتقلين من أعضائها، وكان حسن الهضيبى – عندئذ– الاختيار الأمثل، فليس له جناح داخل قيادة الجماعة، فظن كل فريق أن باستطاعته التأثير عليه، كما لم يسبق له التورط فى أى عمل يتسم بالعنف، والأهم من ذلك كله أنه عديل ناظر الخاصة الملكية، وهو من كبار موظفى السراى المقربين من الملك. فاختيار حسن الهضيبى جاء مناسباً من وجهة نظر مكتب الإرشاد، وكان ملائماً أيضاً بالنسبة للملك الذى كان فى حاجة إلى الإخوان ليوازن بهم نفوذ الوفد، وخاصة بعد عودته للحكم.

* * *

والترجمة الأخيرة فى هذه المجموعة عن درية شفيق زعيمة الحركة النسائية فى مصر، وقد تضمنت معلومات وافية عن نشاطها وعن الحركة عموماً، وحرص التقرير على بيان موقف حركة الجيش السلبى (ابريل 1953) من درية شفيق والحركة النسائية.

ثالثًا تراجم مجلس قيادة الثورة

وتتضمن هذه المجموعة تراجم الضباط الأحرار أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين أعد عنهم تقرير جماعي في 4 أكتوبر 1952، كما تتضمن تقارير منفصلة أعدت عن اللواء محمد نجيب، والقائمقام محمد رشاد مهنا، وقائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى، والبكباشى زكريا محى الدين، والصاغ صلاح سالم، وقائد الجناح محمد وجيه أباظة، وهم الذين أسندت إليهم مهام خاصة من قبل مجلس قيادة الثورة جعلت السفارة الأمريكية تهتم برصدهم فى إطار بحثها عن شخصية القائد الحقيقى للثورة.

وتكشف عدم دقة المعلومات الخاصة برجال الثورة – أحياناً – عن زيف إدعاء بعض الكتاب المصريين وغير المصريين الذين زعموا وجود صلات بين الضباط الأحرار والمخابرات الأمريكية قبل القيام بالحركة، ويدحض افتراءات من ذهبوا إلى القول بأن ثورة يوليو "صناعة أمريكية". فالمعلومات الخاصة بالضباط الأحرار – فى هذه التقارير – تعبر عن سعى كتابها لتجميع ما يقع بين أيديهم من معلومات جاءتهم من مصادر تفتقر إلى الدقة، فى محاولة لسد ثغرة النقص فى المعلومات عن أولئك الوافدين الجدد إلى ساحة العمل السياسى من دائرة الظل، ولو كان للضباط الأحرار علاقة تعاون مع المخابرات الأمريكية لما تخبط كتاب هذه التقارير فى بحثهم عن شخص قائد الحركة، فهو تارة أنور السادات الذى ذهب – بتكليف من مجلس قيادة الثورة – ليعرض على على ماهر باشا رئاسة الوزارة، ولأنه له ماضى سياسى معروف يرجح (من باب التخمين) إمكانية قيادته للحركة، وهو تارة أخرى عبد المنعم أمين الذى رأوه يشارك محمد نجيب دائرة الضوء، كما أن مقابلات بعض أعضاء مجلس القيادة الآخرين مع الدبلوماسيين الأجانب (الإنجليز والأمريكان) كانت تتم فى شقته الأنيقة بحى الزمالك، تلك اللقاءات التى حضرها جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم، فظن أصحاب التقارير أن هؤلاء الضباط من رجال عبد المنعم أمين!!

وفى التقرير الخاص بتراجم أعضاء مجلس قيادة الثورة الذى أعدته السفارة (فى 14 أكتوبر 1952) وردت ترجمة لثمانية من الضباط الأحرار أعضاء مجلس القيادة، توفرت لدى السفارة بيانات عنهم، إلى جانب ترجمة لضابط واحد من غير أعضاء المجلس هو قائد الجناح على صبرى.وأعتذر السفير – فى الخطاب الذى أرفق به التقرير – عن عدم توفر معلومات لدى السفارة عن ثلاثة من الضباط أعضاء المجلس القيادة هم : البكباشى يوسف منصور صديق، والبكباشى حسين الشافعى، والصاغ خالد محى الدين. ورتبت التراجم –بالتقرير – حسب أهمية أصحابها (من وجهة نظر السفارة)، ويلاحظ أن ترتيب جمال عبد الناصر جاء الثالث بعد عبد المنعم أمين وجمال سالم، وجاء أنور السادات فى الترتيب الرابع، وقد خص التقرير هؤلاء الأربعة بتراجم مستفيضة نسبياً، بينما تراوحت تراجم زملائهم الآخرين ما بين الخمسة والعشرة سطور. وغاب عن هذا التقرير – إضافة إلى الضباط الثلاثة الذين أورد السفير أسماءهم، وأقر بعدم توفر المعلومات عنهم – ذكر عبد المنعم عبد الرءوف ومحمد رشاد مهنا.

ذلك كله يعنى أن السفارة الأمريكية فوجئت بتنظيم الضباط الأحرار يتحرك للاستيلاء على السلطة، ولم تكن لديها معلومات دقيقة عن قيادته واتجاهاتهم السياسية، ولكنها اطمأنت إلى أنهم ميالون إلى الغرب، وليسوا من المؤيدين للمعسكر الشرقى. ولعل هجوم السوفيت المبكر على الانقلاب، ووصفه بالانقلاب الفاشى، وترديد بعض المنظمات الشيوعية المصرية لهذا الاتهام، زكى صدق تشيع الضباط الأحرار للغرب عند الدوائر الأمريكية، ومن ثم راحت تعلق الآمال على أولئك الضباط الشبان للتعاون معها فى إعادة ترتيب أمور الشرق الأوسط لخدمة مصالحها الاستراتيجية من خلال جر مصر إلى مشروعاتها الدفاعية. ولكن سرعان ما تبين للأمريكان أن أولئك الضباط يحرصون على استقلالهم الوطنى، ولا يقبلون الزج ببلادهم فى أحلاف لا ناقة لها فيها ولا جمل، فخاب ظن الولايات المتحدة فيهم.

رابعًا تراجم وزراء الثورة

وتضم التقارير مجموعة أخرى من التراجم الخاصة بستة من أهم وزراء الثورة، لعب الثلاثة الأول منهم أدواراً حاسمة فى توجيه القرارات السياسة التى صدرت عن مجلس قيادة الثورة، فثلاثتهم كانوا من رجال الحزب الوطنى الجديد ولهم دور تاريخى أيضاً فى حركة مصر الفتاة، فهم بحكم مشاربهم السياسية لهم موقف معارض لدستور 1923 وللأحزاب السياسية التى تعاقبت على الحكم فى ظله، ومن ثم تشير الدراسات التى تناولت السنتين الأوليين من عهد الثورة إلى سليمان حافظ وفتحى رضوان (وإلى حد ما) نور الدين طراف باعتبارهم كانوا يديرون – من وراء الكواليس – عملية تحديد التوجه السياسى المعادى للدستور والأحزاب الذى أخذ به مجلس قيادة الثورة، وصيغت على أساسه القرارات المصيرية التى حدد شكل النظام السياسى الجديد.

ولعل أخطر هؤلاء الثلاثة هو سليمان حافظ الذى قدمه عبد الرازق السنهورى للضباط، ولفت أنظارهم إلى قدراته عندما صاغ وثيقة التنازل عن العرش وحملها إلى الملك بنفسه ليوقعها، كما كان صاحب صياغة القرارات الخاصة بسلطات مجلس القيادة التى أطلقت يد المجلس فى إصدار قرارات لا يجوز الطعن فيها أمام القضاء، كما صاغ القرارات الخاصة بالغاء دستور 1923 وإلغاء الأحزاب السياسية.

وقد لعب فتحى رضوان دوراً هاماً فى وضع أسس الجهاز الإعلامى للثورة من خلال توليه وزارة الإرشاد القومى، فكان له دور أساسى فى حشد الرأى العام وراء مجلس قيادة الثورة، والترويج لما يتخذه المجلس من قرارات سياسية.

ولم يعمر سليمان حافظ وفتحى رضوان فى الوزارة طويلاً، أما نور الدين طراف فاستمر لفترة طويلة وزيراً للصحة، ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة الوزارة التى تولاها، وجعلته بعيداً عن التورط فى اتخاذ مواقف سياسية معارضة، فلزم حدود مهمته كتكنوقراط، ومن ثم عمر طويلاً، أما الشيخ احمد حسن الباقورى فدخل

الوزارة ممثلاً للإخوان المسلمين، وقد وقع اختيار عبد الناصر عليه لكونه أكثر أعضاء مكتب الإرشاد اعتدالاً، وحتى لا يعطى للإخوان حق تعيين شخص من ممثلهم فى الوزارة، وقد عمر الباقورى فى موقعه كوزير للأوقاف طويلاً رغم ما وقع من صدام بين الإخوان والثورة.

أما الدكتور محمود فوزى – وزير خارجية الثورة – فقد زكاه للمنصب كفاءته وخبرته المهنية الطويلة فى المحافل الدولية وخاصة الأمم المتحدة، وكذلك خبرته بالقضية المصرية وطبيعة العلاقات المصرية – البريطانية، هذا فضلاً عن عدم تورطه فى علاقات خاصة بالقصر أو غيره من القوى السياسة فى العهد الملكى.

وصاحب الترجمة الأخيرة الدكتور عبد الجليل العمرى الذى تولى وزارة المالية رجل يعد من الخبراء البارزين فى الاقتصاد، وقد زكاه للمنصب سجله المهنى الحافل ونزاهته، وقدراته الخاصة التى كان النظام الثورى الجديد فى حاجة إليها لمعالجة الأزمة الاقتصادية التى تعانيها البلاد، وما كان معروفاً من توجهه الرأسمالى، فعقدت عليه الآمال لتحقيق التنمية على الطريق الرأسمالى، وقد لعب الدور الأساسى فى إقامة مجلس الإنتاج ومجلس الخدمات باعتبارهما جهازان للتخطيط للتنمية فى المجالين.

خامسًا تراجم أعضاء لجنة إعداد الدستور

ونجد بين التقارير تقريراً إجمالياً أعدته السفارة الامريكية بالقاهرة للتعريف بأعضاء لجنة إعداد الدستور (الخمسين) الذى صدر مرسوم بتشكيل اللجنة منهم فى 13 يناير 1952، كما يتضمن تراجم مستفيضة – نسبياً – لسبعة من ابرز أعضاء اللجنة هم : على الشمسى باشا، واللواء أحمد فؤاد صادق، وعبد السلام فهمى جمعة باشا، وعبد الرازق السنهورى باشا، ومحمود محمد محمود بك، ومصطفى مرعى بك، وصالح العشماوى.

وقد ضمت لجنة الخمسين التى كلفت بوضع مشروع دستور جديد يتمشى مع مبادئ الثورة، ضمت ممثلين لجميع القوى والاتجاهات السياسية الموجودة على

الساحة فى مصر فيما عدا الشيوعيين، إذ كانت جميع الأحزاب المسماة بالليبرالية ممثلة فيها (الوفد والكتلة الوفدية، والأحرار الدستوريون، والسعديون) إضافة إلى الإخوان المسلمين وحزبى الوطنى والوطنى الجديد والحزب الاشتراكى (مصر الفتاة)، وبعض أعضاء لجنة الثلاثين التى صاغت مشروع دستور 1923 (على ماهر، محمد على علوبه، على المنزلاوى) وعدداً من القضاة وفقهاء القانون الدستورى وبعض ضباط الجيش والبوليس السابقين، إلى جانب شيخ الأزهر وبطريرك الاقباط، وممثل لليهود.

وقد أنهت لجنة الخمسين عملها، وقدمت مشروع الدستور إلى مجلس قيادة الثورة فى 15 أغسطس 1954، وقد أخذ المشروع بمبدأ الجمهورية البرلمانية، وتغلب عليه النزعة الليبرالية، ويعطى لمجلس النواب سلطات تشريعية ورقابية حقيقية، لذلك أهمله مجلس قيادة الثورة الذى كان قد تهيأ لشكل آخر من أشكال الحكم يركز السلطات فى يد رئيس الجمهورية، ويجعل من عضوية التنظيم السياسى الأوحد مؤهلا للترشيح لعضوية المجلس النيابى، وبذلك أسدل ستار النسيان على مشروع دستور 1954 حتى قام صلاح عيسى بنشر دراسة قيمة عنه أرفق بها نص المشروع، وذلك فى كتابه الذى حمل عنوان : "دستور فى صندوق القمامة، قصة مشروع دستور 1954، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 2001).

سادسًا تراجم رجال الصحافة

وتضم التقارير تراجم لتسعة من الصحفيين البارزين الذين كان لهم دور هام فى تشكيل الرأى العام فى مطلع الخمسينات هم : أحمد ابو الفتح، وإحسان عبد القدوس، وعلى ومصطفى أمين، وإدجار جلاد، والكاتب المخضرم فكرى أباظة، وجلال الدين الحمامصى، وأحمد الصاوى محمد، وأبو الخير نجيب .

وقد تضمن كل تقرير من التقارير التسعة لمحة عن حياة صاحبها، ومشربه السياسى مع الحرص على تحديد موقفه السياسى من الغرب، وعلاقته بالنظام الثورى الجديد، ورغم ورود اسم محمد حسنين هيكل (الكاتب – عندئذ – بالأخبار) فى بعض هذه التقارير، إلا أن السفارة الأمريكية لم تخصص له أحد تقاريرها،

ولعلها فعلت ذلك فيما بعد، فالمجموعة التى ننشرها فى هذا الكتـاب مـن تـراجم الشخصيات المصرية كتبت فيما بين 51-1953، وتراجم رجـال الـصحافة التـى يتضمنها هذا الفصل كتبت عام 52-1953.

ويلاحظ أن التقارير الخاصة بالمخضرمين من الصحفيين كـالأخوة علـى ومصطفى أمين، وادجار جلاد، وفكرى أباظة وأحمد الصاوى وأبو الخير نجيـب حرصت على تحديد موقعهم من الخريطة السياسية للنظام القـديم الـسابق علـى الثورة، وكذلك موقفهم من النظام الجديد، أو بالأحرى موقف النظام الجديد مـنهم، وكذلك الإشارة إلى بعض المفاتيح الهامة لشخصية كل منهم ومدى قربه أو بعـده عن سياسة الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة فى منطقة الشرق الأوسط.

محتويات الكتاب